

النَّفْظُ وَالْأَكْرَادُ

دراسة

المراقبات المراقية - الإيرانية - الكويتية

كمال مجيد

·B.Sc, Ph. D., D. Sc., C.Eng., F.I.C.E., F.I.Struct.E. ·

بروفسور الهندسة في جامعة كاردينف ببريطانيا

دار الحكمة

النقطة والذكر

أبو علي الكردي دراسة

الملاحظات العراقية - الإيرانية - الكويتية

كمال مجيد

·B.Sc, Ph. D., D. Sc., C.Eng., F.I.C.E., F.I.Struct.E.·

بروفيسور الهندسة في جامعة كارديف ببريطانيا

دار الحكمة

المكتبة المخطوطة
الطبعة الأولى
١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م

— دار الحكمة —

88 Chalton street. London NW1 1HJ

Tel: 0171 383 4037 Fax: 0171 383 0116

المقدمة

إن استمرار القتال بين الاكراد في العراق واحتلال قوات الحكومة العراقية لأربيل لردع التدخل الإيراني ثم إنزال الولايات المتحدة جيوشها في الكويت وإعادة اسطولها وطائراتها الى منطقة الخليج في منتصف ١٩٩٦ يؤكد بأن العلاقات الإيرانية-العراقية-الكويتية ما انفكت عن كونها علاقات متوترة الى درجة أنها أصبحت قضية الساعة من جديد بل القضية البارزة في منطقة الشرق الأوسط، وقد تستمر. وبالطبع من الضروري : لنهم هذه القضية المعقدة، أن نعود الى أصلها ألا وهو النفط وقابلياته الخرافية في تحديد وتسيير كل ما يجري في المنطقة. ولهذا بالضبط قررت تأليف هذا الكتاب للقيام بدراسة الموضوع بصورة علمية موضوعية، معزراً ما أكتب بالحقائق والارقام والتواريخ، محاولاً الاعتماد لا على آرائي الشخصية وحدها بل على الحقائق الواقعية المتوفرة في هذا الحقل. وذلك عن طريق جمع هذه الحقائق وتصنيفها وترتيبها وربطها ببعضها البعض ثم عرضها على القاري، بأسلوب متسلسل ولسن. وكل من يحاول عرض الوقائع يعمل على اختيار تلك التي تظهر وكأنها هي الرئيسية والحاسمة في كل مرحلة. وهذا يعني بأن الرأي الشخصي للمؤلف يدخل أيضاً في الحساب، وكل من يتظاهر بعكس هذا يغش القاري.. لكن المهم هو أن على القاري، أن يدرك وجود آراء أخرى حول شرح القضايا التي أثرت جذرياً على مجرى الاحداث، ومع كل هذا عليه أن يقارن هذا الشرح مع الواقع.

في هذا الكتاب كمية من الحقائق التي نقلتها وكالات الانباء، وكتب عنها الآخرون في كتبهم وصحفهم وبياناتهم وقد علقت عليها وهذا لا يمنع القاري، من الوصول الى إستنتاجاته الخاصة والتي قد تكون مخالفة لاستنتاجاتي. ومع هذا إنا قانع بأنني أقوم بالواجب وأقدم ما يحتاجه القاري. من المعلومات ليكون قراره المستقل في مثل هذا الموضوع الهام الذي يؤثر على الشعوب القاطنة في العراق وإيران والكويت خاصة وعلى شعوب الشرق الأوسط عامة. إن المصادر التي اعتمدت عليها هي لمؤلفين مشهورين يعرفون الموضوع، رغم اختلاف آرائهم، لكونهم يحملون اتجاهات مختلفة ولهم جنسيات متعددة، إذ هم من العراق ومصر والاتحاد السوفياتي وبريطانيا وسويسرا وفرنسا وإسرائيل والمانيا والولايات المتحدة، بما في ذلك

المذكرات السرية لمعيد الغشي الراوي، نائب رئيس الوزراء سابقاً، والمكتوبة بخط يده والتي نفضل أحد أعز أصدقائي وسمح لي باقتباس ما يفيد القاري، من المعلومات. كما أعتمد على عدد كبير من الكتب و التصريحات الرسمية التي نشرتها حكومة الولايات المتحدة وعدد آخر من الحكومات الأخرى.

بعد تقديم نبذة تاريخية لتطور الصناعة والتجارة في العالم ودور هذا التطور على الخريطة الجيو سياسية العالمية والخليجية، انتقل الى تقديم نبذة لتأريخ العراق وايران والكويت والاسلوب الذي تشكلت فيه الحكومات الحديثة في هذه البلدان الثلاثة. ثم أنتقل الى قصة النفط والظرفه التي تم بها اكتشافه واستخراجه ثم استشاره وأهميته العالمية ودوره في تطور البلدان الثلاثة إقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، معتمداً على الاحصائيات والارقام المنشورة من قبل شركات النفط والمختصين في الموضوع، وذلك في فصلين كاملين بغية الاحاطة بأكثر من جانب واحد من الموضوع.

من الضروري هنا، نظرة شاملة على الحالة الاقتصادية والسياسية في العراق والكويت وايران قبل الدخول في العلاقات التي نشبت حول الحدود، وهذا ما سأقوم به في الفصل الرابع من الكتاب ثم أنتقل، في فصول ثلاثة، الى بحث مسألة الحدود والمشاكل القائمة حولها والتي سببت الحروب الجبورية الحديثة بين هذه البلدان.

جاءت الثورة الايرانية الاسلامية سنة ١٩٧٩ كثورة بركان غير متوقعة وغيرت العلاقات الجيو سياسية في المنطقة بأسلوب صاعقي تبعته الحروب النظامية العديدة بما في ذلك الحرب العراقية-الايرانية والحرب العراقية-الكويتية. فلا بد إذن من تخصيص فصل كامل لهذه الثورة شارحاً أسبابها وطريقة حدوثها والنتائج التي أحدثتها على العلاقات الحساسة التي كانت سائدة في المنطقة قبل الانفجار. بلا شك أن من يدرس الوضع في هذه المنطقة لابد له أن يشير بنوع من التفصيل الى شخصية صدام حسين وأثره على الشعب العراقي والايراني والكويتي. وهذا ما سأقوم به في الفصل التاسع. ثم أنتقل الى الحرب العراقية-الايرانية التي استمرت ما يقارب عقداً من الزمن، مشيراً الى موقف الدول العظمى والدول العربية ودور المعارضة العراقية والايرانية وبصورة خاصة أشرح تأثير قيادة ميخائيل غورباچيف (غورباچوف) في الاتحاد السوفياتي على هذه الحرب.

لا شك أن كل شيء، في تطور وتغير مستمرين وتحدث عملية التغير عن طريق النمو الجديد في الرحم القديم. وحقاً ولدت حرب الكويت في رحم الحرب العراقية-الايرانية وبدأت التحضيرات لها قبل إنتهاء الحرب مع ايران. فأبدأ الفصل الثاني عشر بشرح هذه التحضيرات والاسباب التي أدت الى هذه الحرب غير المتوقعة بين جارتين عربيتين تعاونا خلال الحرب مع ايران مع شرح دور الحكومة الامريكية في هذه الحرب. وفي الفصل الثالث عشر ركزت على الحرب الكويتية شارحاً دور الحكومة العراقية والامريكية والسوفياتية وكذلك دور المعارضة العراقية. أما في الفصل الرابع عشر فقد شرحت نتائج هذه الحرب التي انتهت بتفتيت العراق وانفلاسه وانتشار المجاعة فيه.

بعد هذه المرحلة انتقل مركز ثقل الاحداث الى العراق وهذه نتيجة حتمتها الحرب نافصل في الفصل الخامس عشر أسباب بروز المعارضة العراقية التقليدية وطبيعة هذه المعارضة وكيفية تمزقها وفنائها. وبطبيعة الحال يتركز الانتباه في هذه الفترة على اكراد العراق وحكومتهم الفيدرالية شارحاً في الفصل السادس عشر تأريخ الحزبين الكرديين الرئيسيين وخلفيات الصراع الذي نشب بينهما والذي أدى إلى حرب جبهوية دامت أكثر من سنتين ثم أشرح مظاهر الانتخابات الكردية وحروب حكومة أربيل النظامية مع أكراد المنطقة، شارحاً أسبابها والارضاع الاقتصادية السائدة في كردستان العراق والتي حتمت في وقوع هذه الحروب.

لاشك أن القارئ يتفق معي بأن حكومة الولايات المتحدة قد لعبت دوراً إستراتيجياً في المنطقة وذلك للدفاع عن مصالحها الحيوية في الخليج. والمفروغ منه أن أمريكا تضطر الى تبديل أهدافها وخططها تبعاً لما تراه مناسباً للحفاظ على هذه المصالح. ولا بد لهذا التبديل أن يؤدي الى نتائج تؤثر بصورة عميقة على سير الاحداث في المنطقة. ولهذا قد شرحت في الفصل السابع عشر الاسباب التي أجبرت الحكومة الامريكية على أن تبادر من جديد في سنة ١٩٩٦ الى تغيير منطلقاتها. ثم أشرح معتمداً على الاخبار المشرية التي أخذت تنصب في الصحافة البرمية كفيضان الزاب والمخابور والتي أوضحت تأثير المبادرة الامريكية الجديدة على العراق عامة والاكرد بصورة خاصة. ثم انتهني ببعض الاستنتاجات العامة التي لا بد منها وذلك في الخاتمة التي أقدمها في الفصل الثامن عشر والآخر.

وبهذه المناسبة أود أن أشكر من كل قلبي زوجتي كاثرين التي وافقتني في كل بحوثي العلمية والسياسية وأرشدتني الى قضايا معقدة كنت قد أهملتها لولا قوة ملاحظتها وقابلية تنظيمها للمعلومات والمصادر وبصورة خاصة لتعمقها السياسي الذي يفتخر به الكثيرون من العراقيين حين كانت هناك في العراق أيام حرب السويس ١٩٥٦ وأيام ثورة ١٤ تموز وذلك الدور الهام الذي لعبته في خدمة الشعب العراقي. أود أيضاً أن أشكر أصدقائي الأعزاء الذين ساعدوني في جمع المعلومات وفي مراجعة هذا الكتاب وتصليح الأخطاء النحوية فيه وتقديم الإقتراحات القيمة التي ساعدتني على إعادة النظر في كثير من المواضيع لإخراجها بالشكل المقبول. كما أود أن أشكر عدداً آخر من الإخوان الأعزاء الذين شجعوني على إصدار هذا الكتاب ثم ساعدوني على طبعه وتنسيقه.

كمال مجيد

لندن ١٩٩٧

الفصل الأول

الخلفية التاريخية

عند إكتشاف كميات هائلة من النفط في مطلع القرن العشرين، في منطقة الخليج بصورة عامة وفي إيران والعراق بصورة خاصة، تحول مركز الثقل للمنافسة الاقتصادية والسياسية بين الدول العظمى الى هذه المنطقة. لقد ركزت في هذا الكتاب على الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية وعلى ما حدث في العراق وإيران والكويت مؤخراً ووجدت من الضروري أن أترك الكثير مما حدث في الفترة المهمة الواقعة بين الحربين العالميتين. ولكن ولغرض فهم التطورات التي انتهت بالحروب الدموية الأخيرة بين البلدان الثلاثة لابد من إلقاء بعض الضوء على الطريقة التي تكونت وتطورت الدول الحديثة بها.

مع نهاية القرن التاسع عشر تم تقسيم العالم بين القوى العظمى الى درجة أن تبدله لا يتم إلا عن طريق إعادة تقسيمه بالحرب فيما بينها. ولنهم نفوذ هذه القوى نقتبس في الجدول رقم ١ ما قدمه الجغرافي الألماني سويان سنة ١٩٠٦ في كتابه (التطورات الإقليمية للمستعمرات الأوروبية، الصفحة ٢٥٤) حول الأقاليم التابعة للبلدان الأوروبية والولايات المتحدة سنة ١٩٠٠م.

قدم الاخصاني الألماني هيرنر الجدول رقم ٢، ليبين حصة القوى العظمى سنة ١٩١٤ من العالم والذي يشير الى أن حصة الأسد كانت لبريطانيا.

أدرك السياسيون الغربيون أهمية السيطرة على العالم . فالسياسي البريطاني جيمس بلير وصف الحالة بأنها «خطة حكيمة ، اقتصادية وحقيقية» . بينما نقلت مجلة الأزمنة الحديثة الألمانية سنة ١٨٩٨ في العدد ١٦ ، المجلد ١ ، الصفحة ٣٠٤ ،

الجدول رقم ١

النسب الموزعة من المناطق المحتلة من العالم

أفريقيا	٩٠.٤٪
بولونيزيا (جزر محيط الهادي)	٩٨.٩٪
آسيا	٥٦.٦٪

٪١٠٠

٪٢٧٢

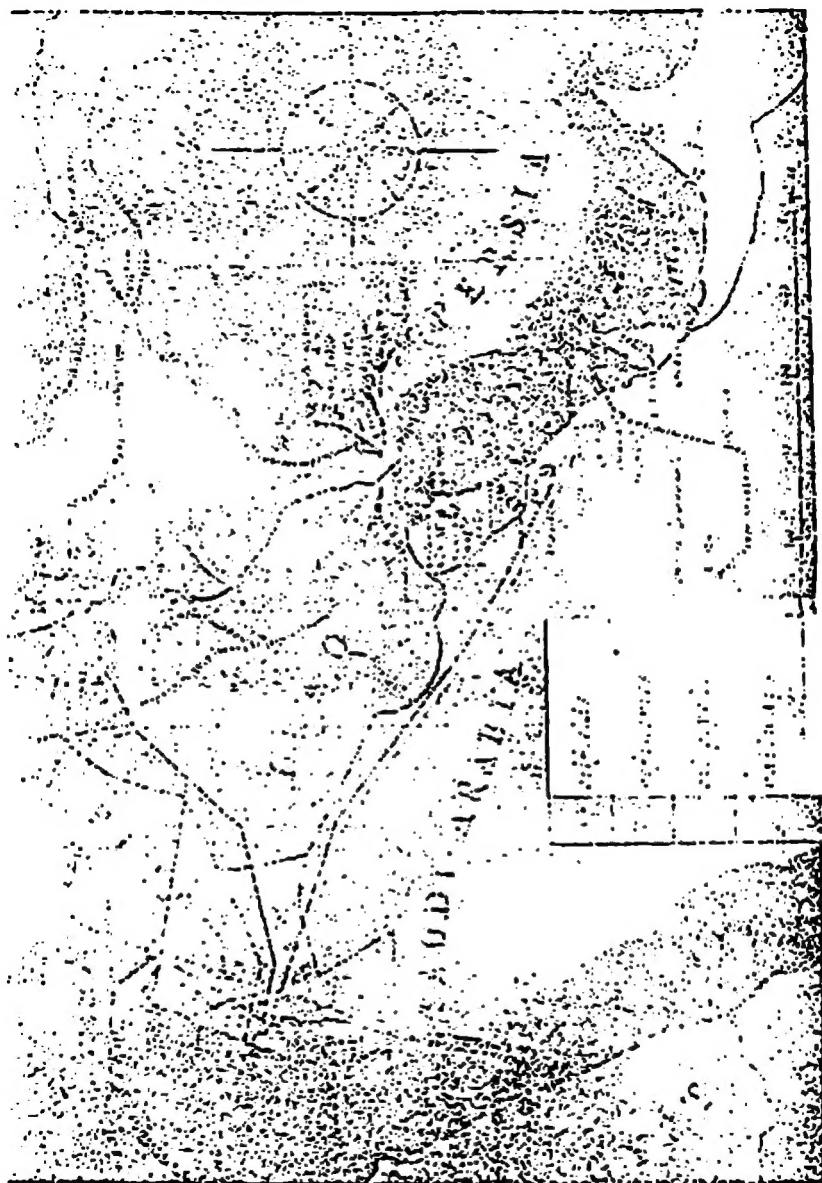
استراليا

أمريكا

ما صرح به المليونير سبيل رودز (مؤسس كلية رودز بجامعة أوكسفورد ومؤسس مستعمرة روديسيا (زيمبابوي الأفريقية حالياً) وصاحب جزيرة رودز في البحر المتوسط قوله سنة ١٨٨٥ :
« كنت في الطرف الشرقي من لندن (أي المنطقة العمالية) يوم أمس وحضرت اجتماعاً للمعاطلة عن العمل دسعت خطاباتهم الحماسية التي كانت لا تتعدى البكاء .

الجدول رقم ٢		
اسم القوة	المساحة التي تحتلها مليون كيلومتر مربع	نفوس السكان فيها بالملايين
بريطانيا العظمى	٢٣٫٨	٤٤٠
فرنسا	١١٫١	٩٥٫١
روسيا القيصرية	٢٢٫٨	١٦٩٫٨
الولايات المتحدة	٩٫٧	١٠٦٫٧
اليابان	٠٫٧	٧٢٫٢
مستعمرات هولندا، اسبانيا وبلجيكا.. الخ	٩٫٦	٤٥٫٣
أشباه المستعمرات: تركيا، الصين، إيران	١٤٫٥	٣٦١٫٢
المجموع	١٠٥٫٦	١٣٦٧٫١
بلدان أخرى	٢٨٫٠	٨٩
المجموع الكلي	١٣٣٫٦	١٦٥٦٫١

على التحيز. وفي طريق العودة فكرت في الأمر وانتجت أكثر من ذي قبل بأهمية الاستعمار الذي هو فكرتي المفضلة لحل المشاكل الاجتماعية، فلانقاذ أربعين مليون من سكان بريطانيا من حرب أهلية دامية، علينا نحن السياسيين الاستعماريين، أن نكسب أراضي جديدة لغرض



خريطة تين آبار النفط في المنطقة

إسكان النفوس الفائضة عندنا، علينا أن نجعل على أسواق جديدة للسلع المنتجة في المعازل والمناجم. فالامبراطورية، كما أقول دائماً، هي بمثابة الحيز والزبد. فإذا أردت أن تتجنب حرباً أهلية عليك أن تصحح استثماراً...»

وكتب المؤرخ الفرنسي دريو في كتابه: (القضايا السياسية والاجتماعية في القرن التاسع عشر) في الفصل الخاص بـ (القرى العظمى وتقسيم العالم) قائلًا:

« في السنوات القليلة الماضية تم احتلال كافة المناطق الحرة في العالم، عدا الصين، من قبل القوى الأوروبية وأمريكا الشمالية. وجلب هذا الاحتلال العديده من النزاعات والتغيرات في مناطق النفوذ، مما ينفذ باضطرابات رهبة في المستقبل القريب...» وكان دريو صائباً في تنبئه لأن الحرب العالمية الأولى بدأت بعد بركة من طبع كتابه.

أما في عالم النفط، عالماً تحت الدرس في العراق وإيران والكويت، فقد كتب الإقتصادي الألماني جيبديل في كتابه حول (علاقة المصارف الألمانية الكبيرة بالصناعة)، الصفحة ١٩٢-١٩٣ قائلًا سنة ١٩٠٥:

« إن عالم البترول حتى يومنا هذا مازال منقسماً بين مجموعتين ماليتين عظيمتين هما كتلة شركة نفط ستاندر الأمريكية لصاحبها روكفيلر وشركة روثشيلد و نوبل... إن هاتين المجموعتين مرتبطتان ببعضهما بصورة محكمة ولكن ولعدة سنوات جابهتا خمس أعداء منافسين يهددون إحتكارهما... ومن بين هؤلاء الأعداء، يذكر جيبديل البنوك الألمانية الكبيرة بزعامة البنك الألماني درويج بانك الذي كان يستثمر الملايين في حقول النفط في رومانيا والنمسا وبصورة خاصة في المستعمرات الهولندية. هكذا بدأ صراع عنيف لإعادة تقسيم عالم النفط مما أجبر البرلمان الألماني سنة ١٩١٣ على تخصيص ألف مليون (بليون) مارك ألماني للإستعداد للحرب.

ظهور الصناعة

لم يكن العالم مقسماً الى بلدان ذات حدود ثابتة قبل نشوء الصناعة.. فخلال المرحلة الإقطاعية كانت الأرض مقسمة الى قطع أو مقاطعات يسيطر عليها مالكو الأرض الزراعيون، في حين كانت الامبراطوريات تحكم وتجنبي الضرائب من مقاطعات موزعة على عدة بلدان تقطنها شعوب تتكلم اللغات المختلفة. بقيت هذه الحالة الى أن ظهرت وتوسعت الطبقات الصناعية في المدن وأخذت تنتج البضائع المربحة، وعمل كل صناعي على بيع منتجاته في أوسع سوق ممكنة. هكذا اشتدت المنافسة وأدت الى ثورات إجتماعية سيطرت عن طريقتها الطبقة الصناعية على الدولة وأخذت تستخدمها لفرض سلطانها على مقاطعة يتكلم سكانها عادة لغة واحدة. فالدولة الصناعية امتازت، ولأول مرة، بكونها تسيطر على أمة واحدة تقطن بلداً ذا حدود تكاد تكون ثابتة ومعينة. ولكن المنافسة الاقتصادية بين الدول الصناعية كانت غالباً ما تؤدي الى تغيير الحدود بل أدت الى تقسيم العالم كله الى مناطق نفوذ لهذه الدول

التي انفتحت، بعد كل حرب، على أن ترسم حدوداً ثابتة، نوعاً ما، لها وللنطقة المسيطرة عليها. فكما تكونت دول تابعة، ذات حدود تم رسمها، بالسلاح، من قبل الدول القوية وبهذه الصورة تكونت الدول الحديثة في كل من إيران والعراق والكويت. وبطبيعة الحال استمرت عملية تغيير الحدود، كما سنرى.

نبذة عن تاريخ ايران

تأسست الامبراطورية الفارسية الاولى سنة ٥٢٣ قبل الميلاد وسيطر الفرس على مصر سنة ٥٢٥ قبل الميلاد وتم طردهم منها في ٣٣٠ قبل الميلاد من قبل اسكندر الكبير. كانت الامبراطورية الفارسية تسيطر على العراق والكويت حتى هاجمها السلون وقضوا عليها في ٦٣٧. واستمر العرب بالزحف حتى وصلوا واحتلوا أجزاء واسعة من الصين. وبالرغم من تكوين الامبراطورية العباسية بقي النفوذ الاقتصادي بل حتى السياسي بيد الفرس في جل المناطق الاسلامية بما في ذلك العراق والكويت.

في القرن السادس عشر عمل الفرس على خلق مركز سياسي خاص بهم، مستقل عن الامبراطورية العثمانية وتمكن إسماعيل الصفوي (١٥٠٢-١٥٢٤) من الحصول على الاستقلال ثم اتخذ الشيعة مذهباً للفرس. بين القرن الثامن عشر والتاسع عشر ازدادت الأهمية الاستراتيجية لإيران حين أهتمت الامبراطورية البريطانية بحماية الطرق المؤدية الى الهند في حين كانت روسيا القيصرية تعمل على السيطرة على الجزء الشمالي منها، بينما كانت فرنسا والمانيا، من الجهة الأخرى، تعملان على توسيع سلطانهما في المنطقة. استغلت الدواوين الإيرانية هذه المنافسة بالمصارمة مع الدول الكبرى والتنازل لها عن المؤسات الاقتصادية لقاء ثمن، فسيطرت بريطانيا مثلاً على البنك الرئيسي لإيران. كل هذا أحدث استغلالاً للشعب الإيراني وأدى الى نفوته من اندول الاجنبية. وفي سنة ١٩٠٧ تمكنت بريطانيا وروسيا من تقسيم ايران الى ثلاث مناطق للنفوذ، تكون المنطقة الشمالية لروسيا والجنوبية لبريطانيا والوسط للطرفين. الأمر الذي أغضب السكان فالتجأوا الى ثورات عفوية معبرين بها عن سخطهم.

استمرت المناقشات بين الدول الكبرى التي كانت تطمح الى السيطرة على ايران وخاصة بعد استخراج البترول من منطقة خانقين العراقية سنة ١٩٠٤ ومنطقة مسجدتي سليمان الإيرانية في ١٩٠٨. تساعدت بريطانيا على إحداث انقلاب عسكري في ١٩٢٣. سيطر فيه رضا شاه البهلوي القوزاقي على السلطة الفعلية. لقد بدأ رضاخان حركته منذ مطلع ١٩٢١ إذ سيطر على طهران في ١٩٢١/٢/٢١ وأصبح وزيراً للحرب في نيسان ١٩٢١ وريساً للوزراء. في تشرين الاول ١٩٢٣ ثم توج كشاء ايران في ١٩٢٦/٢/٢٦.

. اشتهر رضا بالنساذ والتأثر بالعروض التي كانت الدول العظمى تقدمها له للحصول على المصالح الاقتصادية في ايران. ومع إندلاع الحرب العالمية الثانية وتردد رضا شاه في طرد

الامان من ايران قررت بريطانيا إزاحته وتبديله بابنه الصبي محمد رضا بهلوي. وهلال الحرب احتلت الجيوش البريطانية والامريكية معظم ايران بينما سيطرت الجيوش السوفياتية على منطقة أذربيجان الايرانية بموجب معاهدة ١٩٢٧. ومع نهاية الحرب خرجت الجيوش السوفياتية من المناطق الشمالية فأصبحت ايران دولة تابعة للغرب حتى ثورة الخميني في ١٩٧٩.

لعل أهم حدث أثر على السياسة الاقتصادية والعسكرية للدول المعنية كان محاولة الدكتور محمد مصدق لتغيير العلاقات الاقتصادية بين ايران وشركات النفط المسيطرة. فقد ازداد الضغط الشعبي على إلغاء معاهدة ١٩٤٩ بين شاه ايران وشركة النفط الأنكلو-ايرانية وتم إجبار الشاه على إجراء انتخابات جديدة كانت نتيجتها نجاح الجبهة الشعبية وتشكيل حكومة يرأسها مصدق سنة ١٩٥١ للعمل على تأميم النفط. وقد تمكنت المظاهرات الشعبية الموالية للحكومة على إجبار الشاه على ترك ايران والإستقرار في إيطاليا. ولكن الحكومة الأمريكية التي سبق وسيطرت على إمتيازات كل النفط في السعودية اتفقت مع الحكومة البريطانية على إحداث إنتقلاب دموي في ايران سنة ١٩٥٣ بقيادة فضل الله زاهدي الذي ألغى البرلمان وقتل المئات ومن بينهم وزير الخارجية حسين فاطمي.

اضطرت الشركات البترولية كنتيجة لهذه الأحداث على القيام بتبديل الاتفاقيات النفطية في كل المنطقة بأخرى تضم الارباح مناصفة بين الشركات والحكومات المحلية. إلا أن الشركات ومن ورائها الحكومات الغربية أودعت حصة الحكومات المحلية في البنوك الغربية عن طريق إقناع هذه الحكومات على صرف مدخولاتها النفطية على شراء الأسلحة والبضائع وعلى إنشاء المشاريع انعمانية غير المثمرة في المدى البعيد. ولغرض حمايتها على هذه المنطقة الغنية من الهزات الشعبية ومن الخطر الشيوعي وقّعت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا حلف بغداد العسكري مع كل من تركيا والعراق وايران وباكستان في شباط ١٩٥٥.

نبذة عن تاريخ العراق

مركز الحضارات السومرية والبابلية والآشورية والعباسية وولد حاصروابي ونبوخذنصر وآشوربانيبال وهارون الرشيد. كان معروفاً كوادي الرافدين عند اليونانيين والروم وكان جزءاً من الامبراطورية الفارسية حتى مجيء الإسلام سنة ٦٣٧م.

خلال الحرب العالمية الاولى وقبلها كان العراق بضمته الكريت مقسماً الى ثلاث ولايات عثمانية هي البصرة وبغداد والموصل. وفي سنة ١٩١٦ قررت الحكومتان البريطانية والفرنسية، بموجب إتفاقية سايكس بيكو السرية، تقسيم البلاد بينهما على أساس إعطاء ولاية الموصل الى الفرنسيين لقاء سيطرة بريطانيا على كل من ولايتي بغداد والبصرة. وقد تمكن الجيش البريطاني، بعد أن قدم ٩٨٠٠٠ قتيلاً من إحتلال بغداد في آذار ١٩١٧ وذلك بقيادة الجنرال مرد الذي نصبت الحكومة البريطانية تمثلاً له في الكرخ مقابل دار

السفارة البريطانية لتؤكد بأن حكومة صاحب الجلالة هي السيدة الحقيقية للعراق. عند إعلان الهدنة في ١١/١١/١٩١٨ بقيت ولاية الموصل تحت الحكم العثماني. إلا أن وجود النفط في كركوك شجع الجيش البريطاني على كسر الهدنة والسيطرة على كل المنطقة الواقعة جنوب نهر الخابور. ولهذا بقي الخلاف على ولاية الموصل بين تركيا وبريطانيا مستمرا حتى ١٩٣٢، بينما وضع العراق بولايتيه البصرة وبغداد تحت الإنتداب البريطاني بموجب إتفاقية سانرتر في نيسان ١٩٢٠. لكن الشعب العراقي، الذي رفض المحتاج بن يوسف الشنقي، رفض الإتفاقية وقرر الثورة ضد الاحتلال، مما أجبر الحكومة البريطانية على تعيين السير بيرسي كوكس كمندوب سامي في بغداد الذي قرر تنصيب فيصل الأول، الذي سبق وتم طرده من دمشق، كملك للعراق في حزيران ١٩٢١، شرط بقاء السياسة الخارجية والاقتصادية واحتكار النفط بيد الحكومة البريطانية. كما رسم كوكس، بقلمه الأحمر، الحدود العراقية مع كل من ايران والسعودية والكويت.

لقد أثرت الثورة السوفياتية على عموم سياسة الدول العظمى. فأسرعت بريطانيا وأنفقت مع تركيا لمندوبة على إنشاء أكراد تركيا تحت حايثيا شرط التنازل عن ولاية الموصل، الغنية بالنفط، وشرط السماح للقوات الغربية أن تبني لها القواعد العسكرية داخل أراضي تركيا لحماية آبار النفط من خطر الشيوعية. ونتيجة لهذا الإتفاق رشتت بريطانيا العراق كعضو في عصبة الأمم صيف ١٩٣٢ على شرط أن يكتب نوري السعيد الى المندوب السامي البريطاني في بغداد، السير فرانسس همفري معترفاً بالحدود التي رسمها كوكس سنة ١٩٢٠. فاستلم همفري رسالة نوري السعيد في ٢١ تموز ١٩٣٢. فعلق عليها الشاعر الرصافي بقوله:

لا تسلم عنه وزير القوم وأسأل مستشاره
فوزير القوم لا يعمل من غير إشارة
وهو لا يملك أمراً غير كرسي الوزارة
يأخذ راتباً أما بلغ الشهر سراه
ثم لا يعلم من بعد خراب أم عمارة

هكذا انتهت الحماية البريطانية وعرض عنها باتفاقية ١٩٣٠ التي حافظت على المصالح البريطانية بل وأعطتها قاعدتين عسكريتين في الحباينة والشعبية. توفي الملك فيصل الأول سنة ١٩٣٣ وجابهت بريطانيا الصعوبة في ضبط تصرفات الملك الشاب غازي وخاصة طموحاته التوسعية باتجاه الكويت فتم اغتياله قرب قصر الزهور ثم الادعاء بأنه توفي نتيجة لحادث اصطدام سيارته بعمود الكهرباء.

بقي العراق دون ملك إذ تم تعيين عبدالإله كوسي حتى سنة ١٩٥٣ حين تم تنصيب فيصل الثاني بإمارة أمير الشعراء محمد مهدي الجواهري بقصيدة "فه يا ربيع". ومن أوائل الإيرادات الملكية التي أصدرها فيصل الثاني كانت تلك التي أسرت باطلاق النار على السجناء السياسيين في السجن المركزي ببغداد يوم ١٨ حزيران ١٩٥٣.

إبان الحكم الملكي في العراق إندلعت الإحتفاضات والثورات المحلية ، فقد تلت ثورة العشرين العربية ثورات كردية في العشرينات تبعتها ثورة الأتوريين سنة ١٩٣٣ وثورة بارزاني في ١٩٣٦. ولعل أهم حدث يجدر بالتنويه هو ثورة مهباد في إيران التي شارك فيها أكراد العراق بقيادة مصطفى البارزاني. ويذكر الكاتب البريطاني أدورد أبراهام، المختص بشؤون الأكراد في كتابه (النظام العالمي الجديد، ١٩٩٤، الصفحة ١٣٣) بأن "هددت الولايات المتحدة باستخدام الأسلحة النووية مرتين ضد الإتحاد السوفياتي إذا استمرت مساندة السوفيات للجمهوريتين الكردية والأذربيجانية. وهذا التهديد فسح المجال لقوات الشاه في تحطيم الجمهوريتين". ه. الأمر الذي أجبر مصطفى البارزاني مع عدد من أفراد جيشه على اللجوء الى الإتحاد السوفياتي بدعوة من ستالين، والبقاء هناك حتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ حين دعى عبد الكريم قاسم كافة الأكراد الى العودة.

أما في الجزء العربي فقد بدأت المعارضة تنظم نفسها في تكتلات سياسية كانت أهمها جماعة الأمالي (١٩٣٢) التي دبرت، عن طريق حكمت سليمان، الانقلاب العسكري الذي قام به بكر صدقي في ٢٩/١٠/١٩٣٦. وسيطر على الحكم، بينما نجحت الحركة القومية في ٢/٤/١٩٤١ في القيام بانقلاب عسكري بقيادة العقيد صلاح الدين الصباغ وفرض رشيد عالي الكيلاني كرئيس للوزراء. ولأربعة أسابيع اشتبكت الحكومة الجديدة، بعد أن هرب عبدالإله ونوري السعيد الى بريطانيا ، في حرب دموية غير معلنة ضد الناج البريطاني، انتهت بحاصرة القوات البريطانية لبغداد وإنهيار مقاومة الحكومة العراقية الفتية.

لقد أحدث تأسيس الحزب الشيوعي العراقي (راجع: حنا بطاطر، بالإنكليزية، ١٩٧٨، الصفحة ٤٤٩ و ٤٥٠) سنة ١٩٤٠ بقيادة يوسف سلمان فهد ومساندة ستالين والاممية الثالثة تغييراً عميقاً في مجرى الأحداث السياسية في العراق. ففي ١٩٤٦ قدم حسين محمد الشبيبي، عضو المكتب السياسي في الحزب، طلباً بتأسيس حزب التحرر الوطني كواجهة علنية للحزب الشيوعي. وفي سنة ١٩٤٧. استخدم فهد محاكمته لبث الأفكار التحررية بين الشعب وذلك عن طريق الصحف العراقية التي كانت تنقل المرافعات. فتمكن فهد من تحويل المعارضة العراقية خلال فترة قصيرة الى حركة جماهيرية شملت معظم العوائل العربية والكردية وبقية الأقليات. فأعقبت هذه المحاكمات وثبة كانون الثاني ضد معاهدة بورتسموث العراقية- البريطانية التي وقعها صالح جبر مع إرنست بيغن، وزير الخارجية في حكومة العمال البريطانية، وكنتيجة لهذه الوثبة الدموية تم إسقاط حكومة جبر وحل البرلمان والغاء المعاهدة. ثم أنشد الجواهري في ساحة السباع واصفاً الوضع تحت الحكم الملكي قائلاً:

وتعطل الدستور عن أحكامه من فرط ما ألوى به الحكام

فالوعى بنى و التحرو سبة و الهس كفر والكلام حرام
ومدانع عما يدين مخرب و مطالب يحقوقه هنام
وأى زمان من مفاخر قومه السجن والتعذيب والإعدام
وبعد فترة قصيرة من حكم العالم الديني محمد الصدر الذى عُيِّن رئيساً للوزراء، قرر إعلان
الأحكام انمقرية بحجة حرب فلسطين وسجن الأثوف من قبل المحاكم العرفية بتهمة الشيوعية
فوصف الشاعر الشعبي شعور الناس تجاه محمد الصدر بالقول:
ردناك عون جيتنا فرعون
ياهر اللحية النايلون

ثم جاءت إنتفاضة ١٩٥٢ التي تم قهرها من قبل الجيش بقيادة نورالدين محمود، ثم
إنتفاضة ١٩٥٦ لكل الأحزاب العراقية السرية تأييداً للشعب المصري في حرب السويس.
وشكلت جبهة الإتحاد الوطني بين هذه الأحزاب كنتيجة لتلك الإنتفاضة وكمقدمة لثورة ١٤
تموز ١٩٥٨ التي قضت على الحكم الملكي.

أخرجت حكومة الثورة بقيادة عبدالكريم قاسم العراق من حلف بغداد ومن الكتلة
الإستراتيجية وحذرت القوات البريطانية من قواعدها في الحبيانية والشعبية وألغت الإقطاعية
كنظام إقتصادى بإصدار قانون الإصلاح الزراعي وتوزيع الأراضي على الفلاحين مع إلغاء
قانون الأحوال العشائرية، الذي كان مستقلاً عن القوانين المدنية، وسيطرت الحكومة بموجب
القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٠ على عملية تنقيب وإستثمار النفط في كل المناطق التي لم يتم
الاستثمار فيها وأصدرت قانون الأحوال الشخصية الذي نظم العائلة العراقية بأسلوبه حديث
وأصدرت الدستور المؤقت الذي نص على «أن العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن».

نبذة عن تاريخ الكويت

لم يأت ذكر إسم الكويت في الخرائط القديمة وأظهرت خريطة هولندية سنة ١٧٤٠ جزيرة
الفيلكة الخليجية حيث بنت فيها قوات إسكندر الكبير قلعة عسكرية في ٢٢٢ قبل الميلاد.
ثم ظهر إسم الكويت سنة ١٧٦٥ في خريطة أصدرتها شركة الهند الشرقية الهولندية.
والكويت تعني منارة صغيرة.

في حوالي ١٧١٠م وصلت عشيرة الشيخ صباح بن جابر الى الساحل الكويتي وأنشئت
مركزاً صغيراً للتجارة وصيد اللؤلؤ. وفي ١٧٢٠ احتل الفرنسي مدينة البصرة فانتقلت طرق
المواصلات، بين أوروبا والهند، منها الى الكويت فانتعشت المدينة اقتصادياً بصورة مبدئية.
سيطرت برطانيا على خطوط المواصلات عبر الخليج خلال القرن الثامن عشر وفي سنة
١٨٩٩، نعت الحكومة البريطانية اتفاقية مع الشيخ مبارك الصباح بتمهيد الشيخ بوجنباعلى

عدم بيع أو إيجار أية بقعة من الساحل دون موافقة بريطانيا. ومع ظهور البوادر الأولى للحرب العالمية أسرعَت الحكومة البريطانية إلى الاتفاق مع الحكومة العثمانية سنة ١٩١٢ على اعتبار الكويت منطقة تتمتع بالحكم الذاتي ضمن الامبراطورية العثمانية. وقد حددت الاتفاقية التي وقعت بين الطرفين الحدود لإمارة الكويت على أن يتم حكمها شكلياً من البصرة وتنازل حماية القوات البريطانية شرط أن يتعهد شيخ الكويت على عدم السماح لأية جهة أن تقوم بالتنقيب عن النفط دون موافقة الحكومة البريطانية. لكن مع إعلان الحرب بين الدولتين العثمانية والبريطانية عقدت الأخيرة إتفاقية مع عبدالعزيز بن السعود والشريف حسين، أمير مكة، والشيخ مبارك الصباح بغية العمل على المحافظة على المصالح البريطانية في هذه المنطقة.

لما تولى سالم بن مبارك الصباح إدارة الإمارة سنة ١٩١٥ انحاز إلى الدولة العثمانية المسلحة فعاقبه ببرسي كوكس، المندوب السامي البريطاني في العراق، سنة ١٩٢٢ عن طريق إستقطاع جزء ساحلي، غني بالنفط، من الكويت وإعطائه إلى بن السعود. بينما بقيت الكويت محمية بريطانية. كما قرر كوكس استقطاع جزء من العراق وضمه إلى الكويت وبذلك تم تقليص منفذ العراق إلى الخليج إلى ١٦ ميل من المستنقعات.

بدأ التنقيب عن النفط في الكويت سنة ١٩٣٢ وتم إكتشافه في ١٩٣٤ ولكن أجل الانتاج إلى مابعدالحرب العالمية الثانية. بعد عشرة أسابيع من ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ العراقية أعلن الشيخ عبدالله الصباح وهو في القاهرة عزم الكويت على الإلتصام إلى جامعة الدول العربية رغم كونها محمية بريطانية، كما أعلن بحضور جمال عبد الناصر عن تعهد الكويت بمنع وصول نفطها إلى إسرائيل. في سنة ١٩٦٠ طالبت الكويت بالإستقلال من بريطانيا مع المحافظة على المصالح البريطانية النفطية فيها. وفي ١٩ حزيران ١٩٦١ تم الإعلان عن هبة الإستقلال وبعد ثلاثة أيام تم قبول الكويت في الجامعة العربية مع المائدة الكلية من حكومة عبد الناصر.

الفصل الثاني

قصة النفط

يعتقد عامة البريطانيين بأن الجيولوجيين البريطانيين هم الذين اكتشفوا النفط في العراق وإيران. ولكن الحقيقة هي عكس هذا الاعتقاد. لأن وجود النفط في محلات معينة كان معروفاً لألوف السنين. ففي كتاب (مضامير في الزيت ، قصة النفط البريطاني) الذي كتبته مقدمته رئيس الوزراء وينستون چرچل ، يقول الخبير البريطاني هنري لونكهيرست سنة ١٩٥٩ في الصفحة ٨١:

« كان هناك اعتقاد بوجود النفط في العراق قبل قرون من الزمن. إذ كانت مدينة هيت على الفرات مصدراً للنفط لمائة ألف سنة وقد سجل المزرع البرناني هيرودتس بأن تم استعماله في بناة حيطان مدينة بابل وحقق يمكن مشاهدته الآن في أطلال المدينة... وذكر في التوراة استعمال النار كملاط في بناة برج بابل... وفرد كل شيء هناك النار الأزلية التي تشتعل الآن كما كانت في أيام نبرخدنصر». والنار الأزلية كانت ناراً طبيعية، وقودها هو الغاز يصعد ليهبها إلى السماء في منطقة باباكرگر في كركوك. وبقيت هذه النار مشتعلة حتى تم حفر البئر رقم ١ في كركوك في تشرين الأول ١٩٢٧. إلا أن انفجار النفط من هذا البئر في ١٩٢٧/١/١٤ قبل إقام حفرة وصعوده إلى علو ١٤٠ قدم (حوالي ٤٠ متراً) فوق سطح الأرض واستمرار نافورة النفط لتسعة أيام أجبر المهندسون على السيطرة على النار وتوجيهها نحو اسطوانات طويلة لتبقى مشتعلة ، حتى الآن . مع تجنب إحداث الحريق في آبار النفط المجاورة ، وهناك الآن بقعة من الأرض في بابا كركر يمكن إحداث الحريق فيها بمجرد حرث التراب لأقل من عشرة سنترات.

يعترف لونكهيرست في الصفحة ٢٠٥ من الكتاب بأنه كاتب و لعائلة النفطجي بكركوك حق بيع تزيث النفط الضاعد إلى سطح الأرض منذ القدم. »

هناك في مبدائي نفطون قرب مسجد سليمان نار أولية أخرى كان المؤمنون بالدبانة الزارادشتية منذ ٤٠٠ سنة قبل الميلاد يزورونها ويعتبرونها مصدراً للتزير. ويقول لونكهيرست (الصفحة ٢٠) بأن التبتين وشولنز و ويسلون أدركا حال وصولهما مسجد سليمان أن الباقية مفيدة لاستخدام مائها في المراجيل وتاليا التشجيع حين اكتشاف بقعة غامقة من الزيت في الماء والتي يمكن ملاحظتها حتى هذه الأيام، والتي تشير إلى وجود تزيث من النفط. وكان هذا التزيث واحداً من الألوف الموجودة في إيران. » ثم أن تسمية الايرانيين

منطقة بـ، ميداني نغتون، تؤكد بأنهم كانوا يعرفون كلمة النفط منذ زمن ويعرفون بوفرته في المنطقة.

يتجلب النفط في مسامات وشقوق سلسلة الصخور الكلسية المقصورة تحت الأرض وأثناء عملية التنقيب عنه من الضروري حفر بئر للوصول الى الطبقة النفطية مخترقاً طبقة تحوي لغاز. وقد تمكن رينولدز القيام بذلك في محاولته الثانية وتم استخراج النفط في منطقة ساجدي سليمان في ٢٦ أيار ١٩٠٨. وفي السنوات الثلاثة التالية تم حفر عشرين بئراً بنجاح. وبناءً على نصيحة وينستون چرچل (تشرشل) وزير البحرية في ذلك الوقت، قررت الحكومة البريطانية سنة ١٩١١ استخدام النفط كوقود للباخرة بدل الفحم الحجري. تمتد سلسلة الصخور النفطية في كركوك لمسافة ٦٠ ميلاً (حوالي ١٠٠ كم) ولها ثلاث قباب وأنجز حذ. عشرين بئراً فيها خلال ثلاث سنوات. ويقول لوكهبرست (الصفحة ٨٥):

« إن معظم البلدان في الشرق الأوسط التي امتازت بحسن الحظ لكونها تلك النفط نستطيع أن نتظر الى يوم القدر، ذلك اليوم الأرحم، الذي سجل بداية عهد جديد، بداية تم إدراكها في حينها. كان ٢٦ أيار ١٩٠٨ ذلك أنيرم لايران وكان ١٤ تشرين الأول ١٩٢٧ ذلك اليوم للرافاق. « ولكن حين تفكر الشعوب الايرانية والكوشية والعراقية في هذين اليومين تتذكر أيضاً يرمي ١٩٨٠/٩/٢٢ و ١٩٩١/٨/٢٢ فحتلن عيرتها بالدموع وقلوبها بالحمية. وأدستت بالفتب ضد الشركات والحكومات الإستعمارية التي شددت سيطرتها على هذه الشعب منذ ٢٦ أيار ١٩٠٨ وهي مستمرة في هذه السيطرة حتى كتابة هذه السطور.

بعتبر موزخو النفط المليونير وليام دارسي الأب الروحي لصناعة النفط في الشرق الأوسط. فدارسي دخل سنة ١٩٠١ في المفاوضات مع شاه ايران، الذي تم تنصيبه من قبل روسيا القيصرية، وتم التوقيع على إتفاقية التنقيب في ١٩٠١/٥/٢٨. فأسس دارسي شركة جديدة مع شركة نفط بيروما السكتلندية وبعث بمهندس حفر الآبار المدعو جي بي رينولدز G.B.B.B.Reynolds مع فرقة صغيرة للقيام بعملية الحفر في منطقة چياسورخ قرب خانقين وذلك في نهاية ١٩٠٢. وفي كانون الثاني ١٩٠٤ تم إستخراج النفط بمقدار ١٢٠ برميل في اليوم. إلا أن البئر توقفت عن الإنتاج بعد بضعة أشهر واضطر رينولدز أن ينتقل إلى ساجدي سليمان ليد. الحفر هناك من جديد.

لقد تم تأسيس شركة النفط الأنكلو ايرانية في نيسان ١٩٠٩ برأسمال قدره مليون جنيه إسترليني مولته شركة بيروما. في حين تم تأسيس شركة دارسي للتنقيب والتي فشتت عن النفط في حوالي خمسين بلداً في العالم. وقد أنهت شركة النفط مهمة نقل البترول بالأنابيب الى جزيرة عجمان في منتصف سنة ١٩١١ وكان الإنتاج حينذاك ٤٠٠ ألف طن في السنة وارتفع هذا الرقم الى ٣٢ مليون طن سنة ١٩٥٠.

وأعلن وزير الخارجية البريطانية كيرزون بعد الحرب العالمية الأولى بأن « الحلفاء طافوا الى النصر على بحر من البترول. « هذا وبلغ ما استلمته الحكومة الايرانية ٤٧٠ ألف جنيه إسترليني سنة ١٩١٩/١٩٢٠ في حين بلغ الإنتاج السنوي للنفط الابرائي في تلك السنة

مليون و ٢٨٥ ألف طن. وبلغت حصة الحكومة الإيرانية جنيهاً إستراتيجياً وادعاً لكل خمسة أطنان من النفط المنتج، ومع هذا وافقت الحكومة الإيرانية على تقديم امتيازات الشركة في إيران لغاية ١٩٣٣.

أما في العراق فقد تم إنشاء أنابيب لتوصيل النفط الى ميناءي حيفا وطرابلس على البحر المتوسط وافتتح الملك غازي الانبوين في كركوك في كانون الثاني ١٩٣٥. وبدأ الضخ في ذلك الشهر بمعدل أربعة ملايين طن في السنة.

بدأ التنقيب عن النفط في الكويت سنة ١٩٣٢ من قبل الشركة الأنكلو- إيرانية بمشاركة شركة غولف (الخليج) الأمريكية، وقررتا تشكيل شركة النفط الكويتية سنة ١٩٣٤ التي بدأت بالحفر في ٣١ أيار ١٩٣٦. وفي نيسان ١٩٣٨ تمكن المهندسون من العثور على النفط، قرب نيز من القار في منطقة بوركان على بعد ١٤ ميل من الساحل و ٢٨ ميل جنوب مدينة الكويت. لقد توقف العمل في هذا الحقل بحلول الحرب العالمية الثانية ثم استؤنف في بداية ١٩٤٥ وبدأ الإنتاج صيف ١٩٤٦.

يقول لورنجهيرست (الصفحة ٢٣٥) : « في السنوات الخمس التالية منذ حزيران ١٩٤٦ تم حفر مئة بئر وكانت كلها منتجة للنفط. وبحلول سنة ١٩٥٨ تم إكتشاف منطقتي ماكوا والأحمدي، وهاتان المنطقتان مع بوركان إحتوت على ٢٩٩ بئراً منتجاً. » وفي تلك السنة تم إنتاج أكثر من ٦٩ مليون طن.

ويقول في الصفحة ٢٤٢ : « بعد الحرب العالمية الثانية كان هناك حوالي ٦٠ ألف شخص في الكويت... وفي أول تعداد للنفوس سنة ١٩٥٧ بلغت النفوس ٢٠٦ آلاف، بينهم ٧٠ ألفاً من أصل إيراني و ٥٠ ألفاً من البلدان العربية المجاورة وباكستان. » وبحلول ١٩٥٨ بلغ الدخل ٥٠٠ جنيه لكل فرد. ويقول أيضاً: « ولقد إرتفع إنتاج النفط في العالم من ٥٢٥ مليون طن سنة ١٩٠٥ الى ٦٣٧ مليون طن في ١٩٥٢. أما في إيران فقد انخفض الإنتاج . نتيجة لـاوله الدكتور مصدق لتأميم النفط . من ٣٢ مليون طن الى طن واحد. وخلال سنتين قامت الشركة قبل مغادرتها لإيران بتصدير ٥٤ مليون طن من النفط. وخلال السنتين التاليتين كان تصدير الكلي ١٣٢ ألف طن. » أي أن الشركة قررت معاقبة إيران لمحاولتها القيام بعملية تأميم، ذلك التأميم المجاز من قبل مرائيق هيئة الأمم المتحدة.

بعد انقلاب زاهدي وعدودة الشاه إرتفع الإنتاج الى ٣٧ مليون طن سنة ١٩٥٤ ثم الى ٥٠ مليون في ١٩٥٧. حين بلغ دخل الشركة الكلي في تلك السنة ٨٠٥ مليون جنيه إستراتيجي والربح الصافي ١٢٠ مليون، في حين بلغ ما نالته إيران من العائدات ٤٩ مليون جنيه (أي ٦٪) فقط بالرغم من إتفاقية مناصفة الارباح.

بين سنة ١٩٤٥ و ١٩٤٩ كان دخل العراق ٢٠٥ مليون جنيه في السنة، أي بمعدل ربع فلس للفالون الواحد. ولكن رغبة كانون الثاني ١٩٤٨ أثرت على سياسة شركة نفط العراق فارتفع دخل العراق الى ٧ ملايين جنيه سنة ١٩٥٠ ثم الى ١٥ مليون في ١٩٥١. ويقول لورنجهيرست في الصفحة ٢١١ بأن :

وكان هناك الكثيرون من داخل العراق وخارجه (يقصد الإتحاد السوفياتي)، من الذين كان في مصلحتهم تلقين الأميين على أن الغرب الشرير يقوم باستغلالهم....وفي بداية ١٩٥٠ كان واضحاً للثلاثة المسؤولين في العراق وكذلك في شركة النفط بأن السرات الأربعة أو الخمسة التالية ستكون عصبية للطرفين. « . وبين هؤلاء الذين وصفوا بالأميين في تلك الأيام نذكر على سبيل المثال: الدكتور عبد الجبار عبد الله، العالم الفيزيائي ورئيس جامعة بغداد، والدكتور محمد سلمان حسن، زميل كلية سانت أنتوني بجامعة أوكسفورد والدكتور إبراهيم كبة، وزير الاقتصاد بعد ١٤ تموز ١٩٥٨. ولخوف الشركة من ثورة الشعب قررت توزيع الطعام مجاناً على كل عمال النفط بكميات تزيد عن حاجة عوائلهم، فكان الشحاذون في كركوك وضراحه يصلون مطعم الشركة كل يوم، أثناء فترة الغدا، لأخذ ما يحتاجونه لهم ولعرائلهم. كما قررت الحكومة العراقية إعطاء الحليب المجاني لطلبة المدارس الابتدائية. وأهم من هذا: تم تشكيل مجلس الإعمار في ١٩٥٠ بإشراف الحبرا. الأمريكان والبريطانيين لكي ينفق ٧٠٪ من دخل النفط على مشاريع الري والإسكان والصناعة وبناء الطرق والجسور. أما سلسلة التجميع التي إستخدمتها شركات النفط في ايران أثناء محاولة التأميم لمصدق فقد أستخدمت أيضاً في العراق أيام عبدالكريم قاسم. فيقول إبراهيم علاوي في كتابه (البترول العراقي والتحرز الوطني، دار الطليعة، أيار ١٩٦٧، الصفحة ٨١): « نتيجة لزيادة استهلاك البترول في أوروبا الغربية وتأميم بترول ايران، بدأ بترول العراق بالزيادة السريعة حيث تضاعف خمس مرات بين أعوام ٥٠-٥٤. من ٦ ملايين طن الى ٣٠ مليون طن ... ولى ٤٦ مليون طن عام ١٩٦٠. وبعد هذه السنة ظل الإنتاج راكداً على نفس المستوى حتى عام ١٩٦٣. « . نعم الكساد في العراق وبذلك مُهدد لإنتقال شباط ١٩٦٣. وه بعد شباط ١٩٦٣، بدأ إنتاج النفط بالإرتفاع، وعليه إرتفعت عائدات البترول ١٥٪ في سنة ٦٤ في حين دمرت الزراعة. « (نفس المصدر، ص ٩٥).

الفصل الثالث

الأهمية العالمية لنفط الخليج

يعتقد الكثيرون بأن النفط مفيد كمادة ذات استخدام واسع لا كوقود للسيارات والطائرات والبراخر وحسب بل في صناعة معظم المواد الكيميائية كالأصبغ والپلاستيك والنايلون والأطعمة الاصطناعية. ولكن هذا الاعتقاد هو أقل من نصف الحقيقة. ذلك لأن القيمة التبادلية لأية بضاعة هي أهم بكثير من القيمة الإستعمالية. فالمستثمر الغربي الذي يعمل على استخراج النفط ونقله وتصفيته واستخراج مشتقاته وبيع كل واحد منها على حدة، إنما يقوم بكل ذلك بغية تحقيق أقصى الأرباح. فقد ذكرنا بلوغ دخل شركات النفط في إيران سنة ١٩٥٧ مقدار ٨٠٥ مليون جنيه وكان الربح الصافي ١٢٠ مليون جنيه ونالت إيران ٤٩ مليون جنيه. أما المبلغ الباقي والبالغ ٦٣٦ مليون جنيه فقد صرفتها الشركة على التقيب والنقل والتكرير وغيرها، تلك المصروفات التي جلبت الملايين من الأرباح للشركات الثانوية التابعة، في معظم الحالات لشركات النفط نفسها، والتي تقوم بهذه الخدمات. وكذلك دفعت الشركة مبلغاً قدره ٧٢ مليون جنيه كضرائب للدول الغربية التي صرفتها على الخدمات الاجتماعية والعسكرية. ثم أن الشركة والشركات الثانوية التابعة لها، والتي لها أسماء مختلفة، تستخدم مئات الألوف من العمال والموظفين الغربيين الذين ينالون أجوراً محترمة، أكثر من العمال الآخرين وذلك لرخص البترول بالنسبة لبضاعات أخرى كالما، أو الببسي كولا. كل هذا يجلب الخير الوفير للبلدان الرأسمالية التي تتلقى هذه المبالغ الضخمة كل سنة على حساب تجويع الشعوب المنتجة بل وزجها في الحروب.

هكذا اكتشفنا أن من مجموع ٨٠٥ مليون جنيه سنة ١٩٥٧ نالت إيران ٤٩ مليون جنيه فقط وذهب ٧٥٦ مليون الباقي الى البنوك الغربية. ثم أن ما تناله البلدان المنتجة ينتهي هو أيضاً كودائع في المصارف الغربية كما يتم شرحه في الصفحات التالية. لفهم الأهمية الكبرى لنفط الخليج للبلدان الرأسمالية نسردها هنا في الصفحة التالية لسنة ١٩٨٩، أي قبل حرب الكويت بسنة:

١- كان ٦٦٪ من إحتياطي النفط في العالم موجود في الشرق الأوسط مقابل ٤٪ في الولايات المتحدة. من هنا كانت السعودية تحوي ٢٥٨ بليون برميل مقابل ٣٥ بليون في أمريكا.

٢- استهلكت البلدان الرأسمالية ٤٩٪ من النفط المنتج في العالم، منه ٢٥ و٦٪

إستهلكته الولايات المتحدة. فانقطاع بترول الخليج لأكثر من ثلاثة أشهر سيجلب العواقب ruinous للإقتصاد الغربي ويكبد أرباح الشركات أضراراً بليغة.

٢- إستوردت أمريكا ٤٥٪ من نفطها، ٢٥٪ منه من الخليج، ١٠٪ منه من العراق والكويت. هنا وإستوردت اليابان كل نفطها من الخارج، ٤٥٪ منه من الخليج و ١٠٪ منه من العراق والكويت، بينما إستوردت ألمانيا الغربية ٩٧٪ من نفطها، ٤٠٪ من الخليج.

٤- إن الحاجة لإستهلاك النفط في ازدياد. فمثلاً إستوردت أمريكا سنة ١٩٨٩ ٤٥٪ من حاجتها مقابل ٥٠٪ في سنة ١٩٩٠. ثم أنها إستوردت مليوني برميل في اليوم من الخليج سنة ١٩٨٩ مقابل مليون واحد في اليوم سنة ١٩٧٣. في سنة ١٩٨٩ إستهلك البلدان الغربية ٤٩٪ من النفط المنتج في العالم ولكنها أنتجت ٢٣٪ منه فقط، بينما إستهلكت بلدان الخليج فقط ٥٪ من نفط العالم ولكنها أنتجت ٢٦٪ منه.

٥- والأخطر من كل هذا هو أن النفط الموجود في أمريكا يكفيها لمدة ١٠ سنوات فقط حتى إذا بقي إستهلاكها ثابتاً. أما أوروبا الغربية التي تنتج ٦٪ من نفط العالم ولها ٢٪ من احتياطي العالم فيكفي ما لديها لمدة ١٣ سنة، بينما يكفي نفط الخليج المعروف حالياً لمدة سنة. والأتمس هو إنخفاض إنتاج البئر الأمريكية من ١٨ برميل في البزم سنة ١٩٧٠ إلى ١٣ برميل سنة ١٩٨٩، بينما كان إنتاج البئر الواحدة في الخليج ٢٥٠٠ برميل يومياً في ١٩٨٩.

إن أهمية أرباح النفط بالنسبة للاقتصاد البريطاني برزت بصورة واضحة في ١٩٩٦/٨/٢٠ حين قدم خيرا، البيشة توصيتهم الى وزير البيشة جون كامر (رأبج الفارديان اللندنية ليوم ١٩٩٦/٨/٢١) وقدم الوزير اقتراحاً الى مجلس الوزراء لإصدار قانون جديد يقيّد شركات التكرير بتقليل نسبة وجود المواد التالية في الرقود المستعملة في السيارات وانشاحات وذلك لوجود البراهين العلمية الدامغة لكونها مضرّة بالصحة. وهذه المواد هي: بنزين، أول أكسيد الكاربون، ثاني أكسيد النتروجين، الرصاص، أوزون، ثاني أكسيد الكبريت، وبرتادين. إلا أن وزير التجارة والصناعة رأى أن وضع العراقيل ضد استخدام الرقود كما هو عليه سيؤدي الى أضرار بليغة بالإقتصاد الوطني. فقررت الحكومة تأجيل إصدار القانون بهذا الخصوص الى أجل غير مسمى. كل هذا في حين أكد الخبراء في وزارة البيشة، واتفق الوزير معهم، بأن عدم تقليص المواد المضرّة من الرقود سيؤدي الى موت الأثرف قبل الشيخوخة. وهذه المواد، وخاصة بروتادين، موجودة بوفرة في الديزل المستعمل كوقود للباصات والشاحنات وسيارات التاكسي وعدد كبير من السيارات الخاصة.

كشفي لورانس كورب، مساعد وزير الدفاع الأمريكي سابقاً، عن سبب وقوف البلدان الغربية ضد العدوان العراقي سنة ١٩٩٠ على الكويت حين قال:

« إذا كانت الكويت مزروعة للجزر لكنا نرفض حتى سقيها. »

يعطي الجدول رقم ٣ خلاصة للحالة الإقتصادية في بلدان الخليج ويشير بأن البلدان الثلاثة الأولى تنتج كميات متقاربة رغم الإختلاف الكبير في عدد سكانها.

الجدول رقم ٣

إقتصاد الخليج سنة ١٩٨٩ المصدر: شركة النفط البريطانية

البلد	الانتاج الوطني العام	التفوس	إحتياطي النفط	إنتاج النفط
بليون دولار	بليون برميل	بالملايين	بليون برميل	مليون برميل يومياً
ايران	غير منشور	٥٣	٩٣	٢٨٧
العراق	٦٧	١٧	١٠٠	٢٨٣
الكويت	٢٢	٢	٩٥	١٨٠
الإمارات	٢٦	١٥	٩٨	٢
عمان	٨	١٤	٤	٥
قطر	٦	٥	٤٥	٥
السعودية	٧٩	١٣	٢٥٨	٥٥

إن وجود بلد غني وصغير كالكويت بين السعودية والعراق وايران بحد ذاته يشير بأنها ستكون لائقه للاستخدام من قبل الدول الكبرى، أمريكا خاصة، في خلق الأزمات والاضطرابات المسلحة في المستقبل.

أما تأثير النفط في الخليج على إقتصاد بلدان العالم الثالث فيمكن وصفه بالإشارة الى أن عوائل أربعة ملايين من عمال العالم يعيشون على ما يكسبونه من الأجور في الخليج بينهم عمال من تركيا ومصر وباكستان والهند وبنغلاديش وماليزيا وتايلاند وسيريلانكا والفلبين وكوريا الجنوبية. ويكون هؤلاء حوالي ٧٠٪ من الأيدي العاملة في الخليج بينهم ١٠٠ ألف خادمة من سيريلانكا والفلبين في الكويت وحدها. ويكون الخدم ٢٠٪ من مجموع العمال ويعمل الباقون في مهن مختلفة. لا يملك هؤلاء العمال أية حقوق إجتماعية أو نقابية أو سياسية وفي أثناء الأزمات لا يقبضون حتى أجورهم. بعث هؤلاء العمال سنة ١٩٨٩ حوالي ١٠ بلايين دولار الى أهاليهم، منها ٣ بلايين الى مصر و٥ بلايين الى الاردن و ٥ بلايين الى الهند و ٢٠ بلايين الى باكستان في حين يشكل مايعيشه العمال ٤٠٪ من الدخل الوطني لسيريلانكا. لا تكفي هذه المبالغ لسد رمق معظم المعتمدين، على عمال الخليج ولكنها تساعد على دوران عجلة حياتهم المزرية لأمد أطول.

أما أصحاب النفوذ في البلدان النتجة فهم لا يودعون مدخولهم النفطي في الخليج بل

يستثمرونه في الغرب. فآية إبتكاسة تصيب الإقتصاد الغربي أثناء الأزمات الدورية تضر على الإقتصاد الخليجي بصورة سلبية. وكمثال يبين الجدول رقم ٤ حصة الكويت في الشركات البريطانية وحدها سنة ١٩٨٩ حين كان لها ١٠٤ بليون دولار تستثمرها في كثير من الشركات الغربية إضافة الى البريطانية منها. وكان مجموع الأرباح السنوية لهذه الاستثمارات ستة بلايين دولار في السنة.

الجدول رقم ٤

حصة الكويت في الشركات البريطانية المصدر: سجل الشركات

حصة الكويت	إسم الشركة
٩٨٪	النفط البريطانية
٣٢٪	لوترو للمعادن
٢٠.٢٪	نيوماركيت فيشكر المالية
١٤.٥٪	باري وهلمر العالمية
١٤.٥٪	سالبتر للتأمين
١٤٪	مجموعة برادستوت
١١٪	بتك هورغ وينسون
١٠.٥٪	بنك ميدلانغز
١٠٪	مارنت شارلوت
٩.٩٪	ايكرشي اند جنرال للتأمين
٧.٩٪	تروبيكن لوريد
٥.٧٪	مجموعة هورغ
٥.٧٪	لندن الجديدة للاملاك
٥.١٪	روز هاورغ
ست مجموعات كبيرة أخرى: بين ٣٪ و ٥٪ في كل منها	

أزمة النفط الأولى

إستغل المنتجون الأعضاء في منظمة أوبك نشوب حرب يوم كيبور، في ٦ حزيران ١٩٧٣، بين مصر واسرائيل لتخفيض إنتاج النفط من جهة ورفع الأسعار بمقدار ٤٠٠٪ من الجهة الأخرى. فتزعزع التوازن التقدي في العالم نتيجة انتقال كمية هائلة من الدولارات البترولية، بصورة فجائية، من البلدان الرأسمالية المستهلكة للنفط الى البلدان المنتجة. فمثلاً إرتفع دخل

العراق من النفط من بليون دولار سنة ١٩٧٢ الى ٢٥ بليون سنة ١٩٨٠. فاضطرت الدول الرأسمالية الى إتخاذ تدابير جذرية لوضع حد لهذا الاختلال، منها:

١- إقناع الدول المنتجة بإقامة مشاريع "صناعية" و "عمرانية" بتكاليف باهظة. فنقوم الشركات الرأسمالية بتجهيز المواد والمكانن ثم بناء المشروع وتجهيزه بالأدوات الإحتياطية بأسعار تقررهما هذه الشركات ذاتها. وكان الإدعاء، في حينه، أن تلك المشاريع ستطور البلدان النفطية وتنقلها الى مصاف الدول الصناعية المتقدمة وتعزز إستقلاليتها. ولكن النتائج أثبتت العكس، إذ أفلس معظم هذه البلدان وتحولت الى دول مدبنة. فالديون المترتبة على العراق قبل حرب الكويت بلغت ٨٢ بليون دولار. فتعملت المشاريع وانخفض الإنتاج الوطني العام لكل البلدان المنتجة للنفط.

٢- التلاعب بباسة التضخم النقدي ورفع أسعار كافة المنتجات التي تصدرها البلدان المستهلكة بحجة أن أسعار النفط الباهظة رفعت كلفة الإنتاج لكل شيء. فتدهورت بالتالي قدرات الشعوب على شراء المنتجات المستوردة. ثم أن زيادة الأسعار أجبرت الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية نفسها على المطالبة برفع أجورها ونجحت في تحقيق مطالبها. في حالات كثيرة، بلغت معبأ زيادة الأجور ٣٠٪ في السنة في بعض الحالات، خاصة في أواخر السبعينات. نارفعت كلفة الإنتاج من جديد وبالتالي إوتنعت أسعار ما تصدره الى البلدان المنتجة.

وبهذا الخصوص صرح شاه إيران في مقابلة له مع محمد حنين هيكمل (راجع كتابه: مدافع آية الله، قصة إيران والثورة، دار الشروق، بيروت، ١٩٨٢، الصفحة ١٤٤):

"الفرب يقوم بحملة كراهية ضدنا ونشتموننا بأننا سبب التضخم الذي يعانون منه. فهم لم يستطيعوا أن يدركوا أن أزمة البترول ليست هي السبب في التضخم- فلقد كان معدل التضخم في الفرب عام ١٩٧٤، ٣٠٪ في السنة ولم يتسبب رفع أسعار البترول إلا في ٢٪ منها. وفي الواقع نحن لانزال نبيع بترولنا بأسعار رخيصة للغاية وأنا أرى إنه لابد أن تستمر أسعار البترول في الإرتفاع ليكون هناك نوع من التوازن بين ثمن البترول الذي نصدره وثمان السلع التي نستوردها من العالم المتقدم. وهذا هو العدل بعينه." دون أن يدرك بأن نظرتة هذه معروفة عند الفرب أيضاً. والأخطر لم يدرك الشاه بأن تصريحه هذا عبارة عن إعلان الحرب ضد البلدان الغربية التي ستضطر الى خلعها من الحكم.

٣- التعريض عما تدفعه البلدان المستهلكة لشراء النفط بتخفيض أسعار كافة المواد الخام التي تستوردها من البلدان الخاضعة لها إقتصادياً. فهبطت القوة الشرائية لهذه البلدان وانخفضت بصوره خاصة إمكانياتها على شراء البترول، فحدث فائض في إنتاج النفط خاصة وأن الحكومة السعودية قررت رفع إنتاج النفط من ٤ ملايين برميل في اليوم الى ١٠ ملايين. مما أسرع، بصورة فجائية، في تخفيض الأسعار الحقيقية للبترول في سواد ووتردام.

ثم قامت الدول المستهلكة ببناء مخازن نفطية عملاقة تحت الأرض. ففي سنة ١٩٧٧ وم

حجم المخازن الأمريكية ما يكفيها لثلاثة أشهر. فأخذت تستخدم النفط المخزون، وافتتحت نفط أوبك بغية تخفيض أسعاره، ومن ثم القيام بشراء هذا النفط الرخيص لتعبئة المخازن من جديد وهكذا.

٤- تخفيض سرعة السير لكافة وسائط النقل البرية بغية تخفيض استخدام الوقود. فمثلاً تم تحديد السرعة القصوى للسيارات والشاحنات في بريطانيا إلى ٥٥ ميل في الساعة، بينما حددت السرعة في الولايات المتحدة إلى ٥٠ ميل في الساعة. الأمر الذي ساعد على إحداث فائض في إنتاج النفط وتخفيض سعره.

٥- إلا أن الخطورة الرئيسية التي اتخذتها الدول الرأسمالية لجلب الدولارات النفطية من البلدان المنتجة والتي لعبت دوراً مهماً في خلق أزمة اقتصادية شاملة في نهاية الثمانينات ١٩٨٩/١٩٩٠، هي استخدام خطة تدوير الرأسمال النفطي (Recycling) وهذه تتلخص في:

أ- إعطاء فوائد عالية، بلغت ٢٥٪ في السنة، لقاء إيداع الرأسمال النفطي في البنوك الغربية، مما يشجع منتج النفط على نقل الرأسمال الزائد عن حاجتهم الفورية (سمي هذا الرأسمال في السبعينات بالرأسمال الساخن Hot money إلى هذه البنوك أو إلى صندوق النقد الدولي، فأودعت بلدان أوبك سنة ١٩٧٤، مثلاً، سبعة بلايين دولار في هذا الصندوق. (راجع Longman, F. Livesy, A Text Book of Economics).

ب - تقديم المبالغ المودعة في هذه البنوك كمقروض إلى البلدان المتأخرة وحملها على شراء المنتجات الغربية وإقامة المشاريع اللامجدية، فيعود الرأسمال مع أرباحه إلى نفس البنوك.

ج - تقديم هذا الرأسمال من جديد إلى هذه البلدان وتكرار العملية عدة مرات. هكذا دفعت البنوك فائدة سنوية واحدة (والتي تم جمعها وخزنها في نفس البنوك) لمصدري النفط بينما جنت هي عدة فوائد سنوية من الرأسمال النفطي. وبهذه الطريقة نفذ رأسمال البلدان وتراكمت الديون عليها وبلغت هذه الديون سنة ١٩٩١ مبلغ ١٢٨١ بليون دولار (راجع The Earth, The Guardian, Pub, June 1992، نقلاً عن منشورات هيئة الأمم المتحدة، البنك الدولي وغيرها).

٦- إدخال البلدان المنتجة للنفط في حروب دموية، تحطم كل شيء، بما في ذلك المشاريع التي اشتروها من الغرب حتى قبل إنها. بنا هذه المشاريع لكي تقوم هذه البلدان بشراء غيرها والبدء بعملية البناء من جديد. وبهذه الطريقة تصيب البلدان المنتجة بالحروب فتضطر إلى شراء المزيد من الغرب. كما أن هذه الحروب تولد إحتشاشاً في سوق الأسلحة فترتفع أسعارها حين تزداد حاجة البلدان النفطية المتحاربة إليها. هكذا تمكنت الشركات الغربية من إنشادة البلايين من الدولارات البترولية إلى المتروبول. فالحروب المتتالية بين العراق وإيران، تلك التي وقعت أثناء حكم الشاه وبعدها والحرب العراقية الكويتية كانت كلها حلقات متسلسلة لترويج بضاعة السلاح على حساب الشعوب العراقية والإيرانية والكويتية. ثم أن زيادة أسعار

الأسلحة جلبت للشركات المنتجة لها البيليين عن طريق بيعها الى البلدان الأخرى أيضاً كمصر و تركيا والسعودية بل وحتى أرجنتين أو أندونيسيا . والملاحظ أيضاً هو زيادة عدد الحروب الأهلية والحروب التي تقع بين البلدان المختلفة . ففي هذه الفترة وقعت حرب دامية في نيجيريا ، وهي بلد منتج للنفط ، بين سكان بيافرا والحكومة المركزية . ثم بدأت الحرب بين باكستان و الهند حول بنغلاديش وكذلك في أندونيسيا ، وهي أيضاً منتجة للنفط ، إذ بدأت الحرب بين الحكومة المركزية وسكان تيمور الشرقية والتي مازالت مستمرة حتى الآن . وفي الوقت الذي تدعي الدول الغربية تأييدها لشعب تيمور الكاثوليكي، تبيع الأسلحة لحكومة سوارتو . كما حدثت الحرب بين المغرب وبوليساريا في الصحراء الأفريقية الغربية وبين ليبيا و جاد و حروب أنغولا (الغنية بالنفط) و موزانبيق والحرب اليونانية التركية حول قبرص وعشرات غيرها . فالحرب العالمية الثالثة كانت تجري على قدم وساق حين كانت الحكومات السوفياتية المتعاقبة تتشدد بالسلام العالمي في حين أن الدعاية الغربية ، بما في ذلك الصحف والإذاعات والتلفزيون ، كانت كلها تلقن شعوبها بأن : « المواجهة الجارية بينها وبين البلدان المنتجة للنفط يمكن إعتبارها بمثابة حرب عالمية » . فمن كان يسكن في بريطانيا في تلك السنين يتذكر الإعلان الدعائي (Save it) على لوحات الشوارع بل وحتى السيارات وجران المدارس والجامعات مطالبا الناس بعدم تبذير الذهب الأسود وإطفاء الأضوية غير الضرورية بل عدم استخدام القرن الكهربائي في عملية الطبخ .

ثم أن للحرب فائدة مهمة أخرى للغرب ، ذلك لأن إفقار الشعوب عن طريق الحروب يجبرهم على بيع مواردهم الأولية بأسعار رخيصة بل تافهة . ثم أن الحروب قد قنعت الشعوب من القيام بالثورات ضد الغرب .

ومن الجهة الأخرى من الضروري أن نتذكر تصريح ليندن جونسون ، رئيس الولايات المتحدة سنة ١٩٦٣ ، في أوج الحرب الفيتنامية ، حول « خطر زيادة سكان العالم وخاصة العالم الثالث » . ومنذ ذلك الحين أعلنت البلدان الغربية عن عزمها على تقليل سكان العالم . استخدمت هذه البلدان أربعة خطوات لمكافحة زيادة سكان العالم وهي :

- ١- منع النسل : ولكن هذه الطريقة فشلت في العالم الثالث الى درجة أنها أدت الى سقوط حكومة أنديرا غاندي .
- ٢- المجاعة : فعلاً انتشرت هذه الظاهرة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومعظم آسيا .
- ٣- مرض الأيدز : وهذا المرض ينتشر الان في كل العالم الثالث وخاصة أفريقيا والهند بعد أن تمت عرقلة انتشاره في الغرب بعد القيام بحملة دعائية مكثفة ضد . والان ترفض الشركات الكيميائية البحث عن علاج لهذا المرض بحجة أنه « مرض خاص بشعوب العالم الثالث التي لا تستطيع ، لتفقرها ، تغطية تكاليف البحث والإنتاج والنسوق » .
- ٤- الحرب : وهذه بيت القصيد . لقد كانت الحروب التي ذكرناها تجلب الخير لمنتجي السلاح من الغرب ومن الاتحاد السوفياتي أيضاً والذي أخذ ينافس الغرب في هذا المجال . من الضروري أن نتذكر هنا بأن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي كانت ترفض إدانة

الإتحاد السوفياتي على تجهيز السلاح إلى العراق وإيران أثناء الحرب بينهما، بل كانت تردد بأن عدم شراء السلاح السوفياتي يعني شراء السلاح الغربي فتعود الدولارات البترولية إلى الغرب بدل الجيوب السوفياتية. كما أن الحرب تولد المجاعة فيموت الملايين وتقل نفوس العالم الثالث.

الفصل الرابع

الحالة الاقتصادية والسياسية

بالرغم من ضخامة الدخل الوطني العام لكل من الكويت وإيران والعراق يتسم إقتصاد البلدان الثلاثة بالركود نتيجة لضخامة الديون المترتبة عليها ويشير الجدول رقم ٥ الى الحالة الاقتصادية والاجتماعية في كل بلد في سنة ١٩٩٥ بالمقارنة مع كل من السعودية وإسرائيل. بمقارنة الجدول رقم ٣ مع الجدول رقم ٥ يمكن ملاحظة إنخفاض الدخل الوطني العام للعراق من ٦٧ بليون دولار سنة ١٩٨٩ الى ١٨ بليون دولار سنة ١٩٩٥ وذلك نتيجة المقاطعة الاقتصادية المفروضة عليه. كما أن مقارنة نسبة الدخل للفرد الواحد باستخدام الجدولين يشير الى أن معدل الدخل في العراق قد إنخفض من ٣٧٢٢ دولار في السنة قبل حرب الكويت الى ٩١١ دولار بعد الحرب. في حين كبل كاهل الشعب بمبالغ ضخمة كتعويضات وديون يجب دفعها مع فوائدها السرية المتراكمة المركبة، بما في ذلك ٩٣ بليون كتعويضات للكويت وحدها.

من الضروري الإشارة الى أن العراق لا يستطيع دفع الفوائد المترتبة على ديونه والبالغة ٨٣ بليون دولار وذلك لأن حساباته مجمدة ولهذا تضاف الفوائد الى الديون بريح مركب، يتراوح بين ١٠٪ الى ١٧٪، الى حين يتم الاتفاق على رفع الحصار عنه. يشير الجدول رقم ٥ الى أن معدل الدخل للفرد الواحد من السكان في كل من إيران والعراق واطي، جداً بالنسبة للكويت وإسرائيل بل وحتى السعودية.

الجدول رقم ٥

الحالة الاقتصادية

(المصدر: رولاند دالاس، منشورات الإيكونوميست، ١٩٩٥)

اسم البلد	العراق	ايران	الكويت	السعودية	اسرائيل
الدخل الكلي					
بليون دولار	١٨	٤٧	٣٤١	١٢٠	٧٢٧
النفس بالملايين	١٩٨	٦١٤	١٩	١٧٤	٥٣
معدل الدخل					
الفردى بالدولار	٩١١	٧٦٥	٢٣٣٥٠	٦٩٥٨	١٣٧٦٠
الديون بالبلبون					
دولار	٨٣	٢١	٢٢	٢٠	٢٧
نسبة الأمية	%٢٨	%٤٤	%٢٦	%٣٦	%٥
عدد الأشخاص					
لكل طبيب	٤	٣١٤٠	٦٩٠	٧٠٠	٤١٠
الإنتاج الزراعي					
بالنسبة للدخل					
الكلي	%٥	%١٧	صفر	%٧	%٢٥

كما أن الجدول يبين أن البلدان الثلاثة تعتمد على شراء القفا من الخارج ولهذا فإنها معرضة لتأثيرات البلدان الرأسمالية التي تستطيع حتى فرض المجاعة على هذه البلدان، كما هو الحال مع العراق في الوقت الحاضر. والملاحظ أن نسبة الأمية في العراق وايران التي تفوق الثلث تزكد على أن معدل الدخل الفردي ليس بمقياس مفيد للتعرف على مستوى المعيشة في هذه البلدان. فالشخص الذي لا يستطيع الذهاب الى المدرسة لا يمكن أن ينال من الرزق بقدر ما يناله الأغنياء.

الحالة السياسية

يشير تاريخ البلدان الثلاثة الى أنها كانت بدون حكومات حقيقية لها حق السيطرة على السياسة الداخلية أو الخارجية. وكانت هذه البلدان دون حدود حتى بعد نهاية الحرب العالمية الأولى. وإن ماتشكل من الحكومات فيها كانت شكلية تم فرضها من قبل الحكومة البريطانية بغية الإشراف على السكان المحليين ومنعهم من عرقلة إنتاج النفط أو تهديد المصالح الاستراتيجية للإمبراطورية. وكانت السياسة الرسمية لبريطانيا هي فرض العوائل المالكة على هذه البلدان وتشكيل برلمان صوري وحكومة موالية لها وإظهار هذه البلدان وكأنها ديمقراطية ثم استخدام أصواتها في المحافل الدولية كمصبة الأمم في حل مشاكلها المتنافس عليها من قبل الدول الرأسمالية الأخرى. وكلما فشلت الحكومة البريطانية في هذه السياسة عمدت الى حل البرلمان الشكلي وإجراء إنتخابات جديدة لتكوين مجلس جديد ينال معظم النواب فيه مقاعدهم بالتزكية. فمثلاً فاز في العراق ١٢ شخص، في إنتخابات ١٩٥٤، من غير المحسوبين على بريطانيا. وبدل القبول بأكثرية ٩٨ نائب أوعزت بريطانيا الى حكومة نوري السعيد على حل البرلمان وتشكيل مجلس نيابي جديد بدون معارضين، ثم استخدم هذا المجلس للموافقة على بنود حلف بغداد المجنفة بحق شعوب المنطقة والمعادية للإتحاد السوفياتي.

وفي إيران أيضاً حالما فاز الدكتور محمد مصدق بأكثرية برلمانية قامت شركات النفط بتبدير انقلاب زاهدي وإعادة الشاه الى طهران. أما في الكويت حيث نالت إستقلالها الشكلي في ١٩٦١ فقد تشكل مجلس من خمسين شخصاً، تم إنتخابهم من قبل ٩٠ ألفاً من السكان من الذكور في بلد بلغ سكانه حوالي مليونين. وكان حوالي نصف أعضاء المجلس من عائلة الصباح بينما كان الوزراء أعضاء في المجلس دون أن يتم إنتخابهم (المصدر: رولاند دالاس، منشورات الإيكونوميست، لندن، ١٩٩٥، الصفحة ٧٩). لقد قرر أمير الكويت تعطيل المجلس سنة ١٩٧٦ لمدة خمس سنوات ثم حله سنة ١٩٨٦. وفي تشرين الأول ١٩٩٢، بعد الحرب، إشتراك ٨٢ ألفاً في انتخاب مجلس جديد ولكن بقيت عائلة الصباح هي المسيطرة على الحكومة (نفس المصدر).

لقد تم حل البرلمان العراقي في تموز ١٩٥٨ بعد إلغاء الملكية وإعلان الجمهورية. إلا أن الحكومات المتعاقبة لم تجر أية إنتخابات لرئاسة الجمهورية أو للمجلس الوطني وبقيت الحالة كهذه، نتيجة للانقلابات المتعددة، حتى نهاية الحرب العراقية- الإيرانية حين تم انتخاب مجلس وطني من أشخاص تم ترشيحهم وتزكيته من قبل حزب البعث الحاكم. وقرر المجلس، بالمقابل، في ٢٢ / ١١ / ١٩٨٩ انتخاب صدام حسين كرئيس للجمهورية مدى الحياة.

أما في إيران فقد استمر عمر البرلمان حتى الخامس من شباط ١٩٧٩ حين تم طرد الشاه وإعلان سيادة ولاية الفقيه التي تقرر التصرفات السياسية للحكومة وفقاً لأصول البيانة

الإسلامية ، مع وجود مجلس الشورى المنتخب من قبل الذكور و الإناث . نالت الأحزاب الإسلامية الأكثرية الساحقة من المقاعد في المجالس المتتالية التي يتم انتخابها كل أربع سنوات. هنا واضطر أكثر الأحزاب المعارضة على ترك البلاد الى العراق والى أوروبا . ويعتقد البعض أن منظمة مجاهدي خلق، التي تتهاجم المواقع الايرانية بمساعدة الحكومة العراقية، هي أكبر منظمة معارضة ايرانية.

بعد ثورة ١٤ تموز في العراق لم تسمح الحكومات الغربية استقرار الوضع وإفساح المجال لإجراء الإنتخابات البرلمانية وعمدت الى شل الحكومة وتفريق الشعب الى كتل متخاصمة قصد التضييق لإسقاط حكومة عبد الكريم قاسم. ومنذ ذلك الحين عت المنافسة بين الأحزاب والكتل السياسية. فوقف الحزب الشيوعي، أكبر الأحزاب العراقية السرية في تلك الأيام والحزب الديمقراطي الكردي (البارتي) مع عبدالكريم قاسم، بينما وقف حزب البعث والقوميون مع جمال عبد الناصر مطالبين بالوحدة القومية مع الجمهورية العربية المتحدة واستغلت الدول الغربية وشاه ايران هذا الإنشقاق لصالحهم، كانت شعبية الحزب الشيوعي بين العرب والأكراد قد أفلتت البعثيين فتورروا بالتعاون مع الحركات الدينية مثل إخوان المسلمين بقيادة محمد الصراف ومع القوميين العرب والأكراد بغية الإطاحة بعبد الكريم قاسم وكان تعبير الشعب العراقي عن مساندته للحزب الشيوعي بالغ الدلالة حين خرج مليون مواطن في بغداد وحدها في أول أيار ١٩٥٩ مطالبين بإشراك هذا الحزب في السلطة. وقد أحدثت هذه الظاهرة تطورين جديدين هما :

١- أصبح قادة الحزب الشيوعي بالذعر والإرتباك وخاصة وأن الحركة الشيوعية العالمية كانت مشقة . فوقف الجناح السوفييتي . بقيادة خروشوف . ضد أي تبدل سياسي معادي لأمریکا بحجة أن ذلك سيثقل حراً عالمية ثالثة (واجمع أعداد جريدة برافدا السوفييتية المنشورة في حزيران وتموز ١٩٥٩) . و بهذا الخصوص كتب بهاء الدين توري، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي بين ١٩٥٨-١٩٦٢ قائلاً:

« في نظريو الحساسة والبالغة الدقة والخطورة، التي مرت على الحركة الشيوعية في العراق، أن بان عبيد قاسم، مارست القيادة السوفيتية التدخل المباشر لحمل قيادة ح. ش. ع. (الحزب الشيوعي العراقي) على اتباع نهج يميني خاطئ. أزاء سلطة قاسم... وعلى سبيل المثال، في أيار- حزيران ١٩٥٩، حين انتقدت القيادة السوفيتية مطالبة ح. ش. ع. (وبالأحرى مطالبة «نظيئة العاملة العراقية ») بالمشاركة في السلطة، بفرصة أن هذه المطالبة تطرف يساري. لقد كانت الغالبية الساحقة من العناصر القيادية في ح. ش. ع. تقبل الى انتهاز سياسة ثورية تنفعني الى استلام السلطة. لكن الجميع كانوا يقنسون رأي القيادة السوفيتية. وكانوا مستعدين للأخذ به عملياً حتى وإن لم يقنعوا به، فيما كانت القيادة السوفيتية تشجع فقط على دعم نظام قاسم وليس على انتزاع السلطة للشيوعيين أنفسهم » . ثم يقول:

« وهكذا فإن قيادة الحزب السوفييتي (وكذلك قيادة ح. ش. ع. ؟) تشارك بنشط كبير في تحمل المسؤولية عن دفع ح. ش. ع. الى الإنحراف اليميني وبالتالي عن إنشاعة العرصة

التأريخية أمام الشيوعيين في عهد قاسم. » (راجع صحيفة " صدى القاعدة " ، العدد : ١ أيلول ١٩٨٩ ، وكذلك راجع : نجم محمود في كتاب : المفاضة : برلين - بغداد ، ثورة ١٤ تموز العراقية في السياسة الدولية ، منشورات الغد ، لندن ١٩٩١) . ونتيجة لهذا الضغط تخاذل الحزب الشيوعي العراقي واستسلم كلياً للجنح السوفياتي وانتقد ماضيه الثوري في ١٩٥٩/٨/٣ مما أحدث بلبلة بين أعضاء الحزب وبدأ الحزب مسيرته نحو الإنهيار و إنتهى فيما بعد بالانضمام الى المؤتمر "الوطني" العراقي الممول من قبل وكالة المخابرات المركزية الأمريكية C.I.A. كما سيتبين في الفصول التالية من هذا الكتاب.

٢- استغلت الدول الغربية تخاذل الحزب الشيوعي وأخذت بزمام المبادرة لإسقاط قاسم وتحطيم المد الثوري. فقامت بتحويل وتسليح البعثيين لمهاجمة الشيوعيين واغتيالهم. وانفقوا من الجبهة الأخرى مع شاه ايران على تعبئة وتحريك الزعامات الكردية المختلفة ضد عبد الكريم قاسم، فقام هؤلاء بحمل سلاح الشاه واستمروا في محاربة الحكومة حتى الثامن من شباط ١٩٦٣ حين نجح الانقلاب البعثي - العارفي الذي نال تأييد ومساندة جمال عبدالناصر ومصطفى البرزاني. وبعد ٣٠ سنة من هذا الانقلاب كشفت الحكومة البريطانية بصورة رسمية عن أسرارها وحقيقة كون الانقلاب قد تم بمساندة الـ C.I.A. ومساعدة حكومة مكسيكوالبريطانية. (راجع مثلاً جريدة الغارديان ١٩٩٤/١/١ ، الصفحة ٥) .

يقول عادل دوريش وگريگوري الكسندر في كتابهما (بابل غير المقدسة ، دار فليكتس . گولاتزك للنشر ، لندن ، بالإنكليزية ، ١٩٩١ ، الصفحة ٢٥) :-

« منذ اليوم الأول من حكمهم ، أظهر البعثيون والقوميون أبعاداً جديدة لروحيتهم. ففور الساعة الثامنة مساءً يوم الانقلاب ، أذاع راڊيو بغداد قراراً يدعو الى الذبح بالجملة لكل الشيوعيين بعد اتهامهم بالتآمر لإنتفاضة "عبدالله قاسم" . بعد سنوات إتضح بأن C.I.A. جهز البعثيين بأسماء وعناوين القادة الشيوعيين. لقد تم قتل خمسة آلاف من الشيوعيين وم المزيدين لقاسم في الأيام الثلاثة الأولى من الانقلاب حيث قامت العصابات البعثية بتفتيش البيوت واحداً بعد آخر وتنفيذ القتل الموقعي. » ثم يقولان في الصفحة ٢٥ و٢٦ :-

« بعد الانقلاب مباشرة عاد صدام حسين الى العراق ، حيث تم تعيينه كرئيس الجهاز الخاص المعروف بين الناس بجهاز حنين ، وهو جهاز سري للإستخبارات التابعة لحزب البعث. ق صدام بتحويل الجهاز الى أداة للإرهاب. وفيما بعد أذيع بأن وكالة المخابرات المركزية C.I.A. كانت قد جهزت جهاز حنين بقوائم تضم أسماء الشيوعيين النشطين الذين تم جمعهم فيما به وتم قتلهم جماعياً في قصر النهاية ، الذي استخدم كمركز للإستئطاق والإبادة بامرة صد حسين. » .

لقد كسر انقلاب ٨ شباط العمود الفقري للحزب الشيوعي عن طريق قتل العشرات قادة الحزب وتوقيف وسجن أو تشريد الألوف منهم . ومع هذا إعتصرت الحكومة السوفياتية بالحكومة الجديدة في ٩ شباط ١٩٦٣ . قبل بريطانيا ، بل وحتى قبل توقيف صد عادل ، سكرتير الحزب. أدى اعتراف الحكومة السوفياتية بالحكومة الجديدة الى انهيار معنو

قادة الحزب من أمثال هادي حاشم وشريف الشيخ الذين سلموا الحزب الى حزب البعث . ثم سافر عبدالرحمن عارف، رئيس الأركان، الى موسكو في آب ١٩٦٤ لاستلام الأسلحة السوفياتية واستخدامها ضد الحركة الكردية التي باشرت من جديد حربها ضد الحكومة العراقية الجديدة. كما أن الانقلابات إستمرت حتى تمكن عبدالرزاق النايف وإبراهيم الداود مع البعث من السيطرة على الحكم، بمساعدة وكالة المخابرات الأمريكية وذلك في ١٧/٧/١٩٦٨ ليتم تعيين أحمد حسن البكر "رئيساً" للجمهورية، وهو الذي وقع على حكم الإعدام على كل الذين تم قتلهم سنة ١٩٦٣ بصفته كان رئيساً للوزراء. حينذاك.

وفي آذار ١٩٧٠ وصل الحزب الديمقراطي الكردستاني، بجناحه البارزاني والطلاباني الى الحكم بسلام أربعة حقائب وزارية، نتيجة لاتفاق صدام حسين مع مصطفى البارزاني. في نيسان ١٩٧٢ وقع البعث والسوفييات معاهدة التعاون و الصداقة ثم تشكلت، نتيجة لزيارة كوسيجن رئيس الوزراء السوفياتي الى بغداد، حكومة الجبهة الوطنية الثورية التقدمية (جوقة) بين اللجنة المركزية للحزب " الشيوعي " وبين البعثيين القتلة. وفي متابعة أجرت مجلة الأبواب (العدد ٣، منشورات دار الساتي، في ١٩٩٤، الصفحة ٢١٧) مع عامر عبدالله بخصم الجبهة البعثية - الشيوعية ودور حكومة بريجنيف السوفياتية في تشكيلنا يقول عامر عبدالله ما يلي:-

« وبعد تغيير السامرائي والسلوم بدأت تظهر الإنتقادات وحل إنقطاع في الحوار. عند ذلك قررنا الإكتشاف بالعمل السري، فاجتمعت اللجنة المركزية في بوايست وجرى تعيين أعضائها، كل في بلد، وكانت بيسروت المكان المعين لي، غير أن عزيز محمد مالبث أن وصل حاملاً بترسية موسكو (١) مفادها أنه ينبغي أن نتفاهم مع النظام الذي كان، حينها، يزايد بشعارات يسارية، فالسوفييات كانوا يرون أن الإتفاق هو المهم وما عداه تفاصيل، وانظباطهم كان أن البعث سيستجواب مع مطالبنا، خصوصاً أنه يقدمون على سياسة نفطية جديدة. »

لقد أكد عامر عبدالله في المقابلة مع مجلة الأبواب، العدد ٢، الصفحة ١٧٩ بأن ربط سياسة اللجنة المركزية بالإتحاد السوفياتي كان قد تم في الكونغرس الثاني للحزب سنة ١٩٥٦، بعد المؤتمر العشرين للحزب السوفياتي، وذلك حين تم إنتخابه عضواً في المكتب السياسي فيقول:- « يومها كتبت الوثيقة التي ركزت على حق تقرير المصير للشعب الكردي... كذلك طالبت، بعد إدانة النظام بشدة، بالإنتقال السلمي الى الاشتراكية، تأثراً بأجوا، وطروحات المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي. »

هذا ونشرت مجلة الوسط اللندنية (العدد ١٥، في ١١/٥/١٩٩٢) تصريحات أناتول سميرنوف، الموظف في اللجنة المركزية للحزب السوفياتي يقول بأن الحزب السوفياتي كان قد خعش تبرعاً سنوياً للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي وكان مقداره ٣٥٠ ألف دولار سنة ١٩٩٠ حسب قرار اللجنة المركزية السوفياتية المؤرخ ١٩٩٠/١/١٠.

ولإنجاز الحركة الكردية لشاه ايران، سافر كل من الدكتور محمود عثمان وإدريس مصطفى

البارزاني الى واشنطن وقابلوا مدير الـ C.I.A. وبيجارد هيلمز، وعلى أثر ذلك سحب مصطفى البارزاني وزراة من حكومة البعث ووقع السلاح ضدها ثانية. وقد ورد في التقرير الرسمي الذي قدمه السناتور أوتيس بايك، رئيس لجنة الإستخبارات الأمريكية في مجلس الشيوخ (تم نشر خلاصة التقرير في جريدة الغارديان البريطانية يوم ٢٠/١٠/١٩٩٠) قال بايك: « إن الحكومة الأمريكية أنفقت ١٦ مليون دولار على تسليم و مكانة مصطفى البارزاني في حملته التي كلفت الشعب الكردي ٣٥ ألف قتيل. »

وفي ١٩٧٥/٣/٦ إتفقت حكومة الجبهة البعثية - الشيوعية مع شاه ايران على إنهااء القضية الكردية بشرط تسليم نصف شط العرب للشاه. وبقي "الشيوعيون" في الحكم بعد هذه الإتفاقية الى سنة ١٩٧٨ حين تم طرد وزرائهم. وجاءت العملية بعد أن وقع عامر عبدالله، عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، ووزير الدولة و وزير الداخلية بالوكالة، على الحكم بالإعدام على ٣١ شخصاً من الشيوعيين في الجيش.

الفصل الخامس

مسألة الحدود

يتم رسم الحدود بين البلدان لتمييزها عن بعضها ولكن هذه الحدود، مثل أي شيء آخر، في تبدل مستمر. فمثلاً بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تم تبديل حدود بولندا والمانيا، إذ تم ضم قسم من شرقي بولندا إلى الاتحاد السوفياتي بينما تم استقطاع جزء من المانيا لصالح بولندا. ولكن هذه الحدود تبدلت من جديد بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. أما حدود البلدان الواقعة في آسيا وأفريقيا وأمريكا الوسطى والجنوبية فقد تم رسمها من قبل الدول الرأسمالية لتمييز وفصل مناطق النفوذ لكل دولة عظمى، إستعمارية، عن غيرها. ففي حالة إيران، مثلاً، يقول رولاند دالاس، نفس المصدر الصفحة ٤٦ :-

« في السنة ١٩٠٧ قامت بريطانيا وروسيا بتقسيم إيران إلى ثلاث مناطق نفوذ: الشمال لروسيا، الجنوب لبريطانيا والوسط للإثنين. »

الحدود العراقية الكويتية

لقد أثرت ثورة ١٩٢٠ في العراق تأثيراً سلبياً سبباً على السياسة البريطانية في المنطقة. فلإدراك أهمية المنطقة لا كطريق للمواصلات فحسب بل كأكبر مخزن للنفط في العالم قررت الحكومة البريطانية رسم الحدود بين العراق وإيران والكويت بصورة تسهل عزل العراق عن العالم الخارجي في حالة حدوث اضطرابات مماثلة لثورة العشرين.

ولهذا سحبت بريطانيا مندوبها السامي السير آرثر لول ولسن من بغداد وعينت العقيد السير بيرني كوكس بدلاً عنه والذي وصل بغداد في تشرين الأول ١٩٢٠ وياشر بتشكيل الدولة العراقية ورسم الحدود بين البلدان الثلاثة ووضع حداً للخلافات العشائرية المنتشرة في المنطقة. وبهذا الصدد يقول درويش والكستدر (نفس المصدر، الصفحة ٩) مايلي:

« ولوضع حد لهذه الخلافات قرر كوكس أن يرسم الحدود بنفسه. ولكن الخط الذي رسمه بالقلم الأحمر ليثبت الحدود الجديدة كان اعتباطياً ولسوء الحظ كانت الخريطة التي استخدمها

غير مضبوطة، فحتى المرقع الجغرافي الدقيق للحدود كان غير موثوق. «
 ويؤكد لرنكهيرست ذلك سنة ١٩٥٩ في الصفحة ٢٢٨) فيقول:

«بالرغم من أن الحدود الشمالية للكويت مع العراق قد تمت الموافقة عليها بصورة غير رسمية قبل بعض السنين إلا أنها بقيت بدون أن يتم حسمها رسمياً.»
 وتعتمد الأمر فيما بعد حين تم اكتشاف حقل الرميلة العراقية والذي يقع جزء منه جنوب خط الحدود الذي رسمه كوكس سنة ١٩٢٢.

لقد كان بإمكان الحكومة البريطانية، وهي الدولة العظمى، ومنذوها السامي أن يعيد النظر في موضوع الحدود باستخدام خريطة مضبوطة أخرى، إلا أنها أدركت بأنها ستستطيع استخدام الخطأ في رسم الحدود ضد هذا البلد أو ذاك كلما اقتضى الأمر، حين تنشأ عاصفة الثورة هنا أو هناك. وفي الحقيقة عملت بريطانيا على رسم الحدود بصورة اعتباطية عمداً لكي تتمكن من خلق المشاكل بين الدول التي خلقتها هي بنفسها كلما اقتضت مصلحتها الاقتصادية أو السياسية. فيقول درويش والكستر (نفس المصدر، الصفحة ١٠): -

«لعلنا بأنه سيقوم بإجراء صفقات عديدة أخرى مع فيصل في المستقبل، أعطى كوكس شريحة واسعة من منطقة التجدد الى العراق. ولكي يهدي ابن السعود قمر أن يجعل الكويتيين أن يدفعوا ثمن تعاونهم مع الأتراك ضد بريطانيا خلال الحرب العالمية الأولى.»
 وذلك بإعطاء جزء كبير من الأراضي التي يملكها شيخ الكويت الى السعوديين. وقد تم الإكتشاف فيما بعد بأن ذلك الجزء كان يحوي على أكبر حقل للنفط في العالم. ولزيادة الطين بلة فبريت بريطانيا الحصول على وسائل متناقضة من الحكومات المحلية. ففي آذار ١٩٢٣ طلب اتراند العسكري مور، الحاكم السياسي البريطاني المقيم في الكويت من الأمير الشيخ أحمد بن جابر الأحمد أن يقوم بتعيين الحدود رسمياً. فأجاب الأمير في رسالته المؤرخة ٤ نيسان ١٩٢٣ مشيراً الى رسالة بعثها الشيخ مبارك، سنة ١٩٢٠، الى كوكس والتي نصت على «أن الحدود هي كما كانت عليه حين عرّفها الشيخ سالم المبارك للمنتوب السامي البريطاني في بغداد في رسالة مؤرخة ١٧/٩/١٩٢٠ وإنها مشبّهة بالخط الأخضر في الإنفاضة الأنكلو-عثمانية لسنة ١٩١٣.» (المصدر السابق، الصفحة ١١). ولما نقل الرائد مور رسالة الشيخ الى بغداد، أجاب كوكس في ١٩ نيسان ١٩٢٣ أمراً مور أن يخبر الأمير بأن «بريطانيا تعترف بتعريف الأمير للحدود.» أي أن الحدود قد تم رسمها مرتين، باللون الأحمر سنة ١٩٢٢ وباللون الأخضر، وعلى خريطة أخرى، سنة ١٩١٣ وتم سنة ١٩٢٣. أي أن هناك الآن مواثيق رسمية تثبت أن بريطانيا تعترف بخطين مختلفين. وحين رشت بريطانيا العراق لعصبة الأمم سنة ١٩٣٢ طلبت العصبة نسخة من إتفاقية الحدود بين العراق والبلدان المجاورة له. وتلبية لهذا الطلب كتب نوري السعيد، رئيس الوزراء، الى المنرب السامي البريطاني السير فرانسن هنري. في ٢١/٧/١٩٣٢ «معتزلاً بالحدود كما عرّفها، بالضغط، الشيخ المبارك في رسالته لسنة ١٩٢٠.» (المصدر السابق،

الصفحة ١١) أي أن الحكومة العراقية في طلبها الدخول كعضوة في عصبة الأمم اعترفت بالحط الأخضر لا الأحمر.

ثم نشب خلاف جديد حول الحدود سنة ١٩٣٥ ، حين كان العقيد البريطاني وارد Ward مديراً عاماً للمرائن في البصرة ، والذي أدرك أن المدفعية الحديثة قد جعل من المدينة عرضة للقذائف التي قد تصلها من إيران عن بعد ١٣ ميل فقط منها . ولهذا نصح وارد الحكومة العراقية بإنشاء ميناء أم قصر في خور عبدالله وتجنب استخدام شط العرب للوصول إلى ميناء البصرة . وبهذا المحصر كتب عباس مهدي ، وكيل وزير الخارجية العراقية ، إلى الحكومة البريطانية مقترحاً سنة ١٩٣٨ فتح منفذ للعراق عبر الكويت . إلا أن الحكومة البريطانية رفضت الاقتراح ، وذلك دون أن يدرك وكيل الوزير العراقي بأنه قد تم اكتشاف النفط في الكويت فأبي منفذ للعراق عبر الكويت قد يشجع العراق على المطالبة بها كلياً .

وفي هذه السنة أيضاً نشبت اضطرابات سياسية في الكويت نفسها حين طالبت مجاميع مشقة فيها بتأسيس برلمان وإجراء الانتخابات . ونالت هذه المطالبة تأييد الصحف العراقية وإذاعة بغداد . ولكن الشركات النفطية كانت قد إكتشفت كميات كبيرة من النفط في الكويت فتغيرت المعادلة الجيوسياسية في المنطقة وذلك بشعول الكويت من صحراء قاحلة إلى أئمن بقعة في العالم في ذلك التاريخ . فتدخلت الحكومة البريطانية بالهجوم على المتظاهرين في الكويت وبالإحتجاج ضد الحكومة العراقية التي جشّدت قواتها على الحدود الكويتية . إنتهت الأزمة في ١٩٣٨/٤/٤ بمقتل الملك غازي في قصر الزهور .

غيرت ثورة ١٤ تموز الجبر السياسي في المنطقة كلها ، إذ أدركت القوى العظمى ، المسيطرة على إقتصاد الخليج ، خطورة نشوب ثورات مماثلة في كل المنطقة بل واحتمال مطالبة العراق بالكويت ثانية . فقررت هذه القوى إجراء صفقة مع القوى القومية الموالية لجمال عبدالناصر والتي كان لها نفوذ في البلدان العربية بعد نجاح عبدالناصر في تأميم قناة السويس وطرد القوات الأجنبية من بورت سعيد المحتلة خلال الحرب التي تلت التأميم . فتم التقارب بين عبدالناصر و شيخ الكويت الذي إتفق مع الحكومة البريطانية على إنفاذ الكويت من إحتتمالات التوسع العراقي عن طريق تشكيل دولة كويتية مستقلة تتال الحماية العسكرية من بريطانيا والعطف السياسي من الجمهورية العربية المتحدة . في ١٩ حزيران ١٩٦١ أعلن أمير الكويت إلغاء معاهدة ١٨٩٩ مع بريطانيا وفي ٢١ حزيران قدمت الكويت ، كدولة مستقلة ، طلباً للعضوية في جامعة الدول العربية ، فتم قبولها مع الترحيب الفعلي من جمال عبدالناصر . إلا أن الإعلان عن إستقلال الكويت وخروج القوات البريطانية ، بعد التوقيع على معاهدة عسكرية ، شجع حكومة عبدالكريم قاسم على المطالبة بالكويت كقضاء من أفضية لواء البصرة ، لكن التدخل العسكري من قبل بريطانيا ، مع مساندة الحكومات العربية لدولة الكويت ، أوقف عبد الكريم عند حده .

استمرت مخاوف الحكومات الغربية وشركاتها النفطية على الكويت حتى إنقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ حين إعترفت الحكومة البعثية -العراقية باستقلالها بعد أن دفع أمير الكويت مبلغاً

قدرته الصحافة الغربية بثلاثين مليون جنيه لقاء قيام العراق بتجهيز الكويت بـ ١٢٠ مليون غالون من الماء يومياً. وفي تشرين الثاني ١٩٦٣ قررت الحكومتان إلغاء العقوبات الكمركية بينهما بالرغم من إهمال الحكومة العراقية الجديدة طلبات الكويت بتأليف لجنة مشتركة لتثبيت الحدود بين البلدين.

في سنة ١٩٦٥ طالبت الحكومة العراقية من جديد بجزيتي وريه وروبيان لتسهيل عملية التصدير من ميناء أم قصر العراقية قبل الاتفاق على حل الخلافات القائمة حول الحدود. إتفقت حكومة الكويت على أثر هذه المطالبة، بتأجير جزيرة وريه، القريبة من خور عبدالله، الى العراق لمدة ٩٩ سنة. إلا أن إنشغال الحكومة العراقية بمشاكلها الداخلية وخاصة بالحرب ضد الأكراد منعها من الوصول الى أي حل مقبول للطرفين.

في ١٩٧٣/٣/٢٠ هاجمت القوات العراقية الكويت من جديد حين قامت وحدتان مدرعتان احتلال مخفر سبحة الحدودي. فطلبت الحكومة الكويتية النجدة من العربية السعودية التي دخلت قواتها الى الكويت في حين أنذر شاه إيران الحكومة العراقية بأنه سيتدخل في الأمر وأجبرها على الإنسحاب. ثم زار الشيخ جابر الأحمد الصباح بغداد في آب ١٩٧٣ وأجرى محادثات رسمية مع صدام حسين، نائب رئيس الجمهورية، حين طالب صدام بإعطاء النصف الشرقي لجزيرة بربيان الى العراق. لكن المفاوضات لم تنتهي بنتيجة إيجابية.

في سنة ١٩٧٨ قام عزت إبراهيم الدوري بزيارة الى الكويت عارضاً وجهة نظر العراق من جديد. لكن المفاوضات إنقطعت حين هاجمت الحكومة العراقية في ١٩٨٠/٩/٢٢ الأراضي الإيرانية عبر شط العرب ونشبت الحرب العراقية- الإيرانية .

الفصل السادس

الحدود العراقية - الإيرانية

خلال عضوية العراق وإيران في حلف بغداد لم تكن أية مشكلة حول الحدود. كانت البوارج التجارية تستخدم شط العرب للوصول إلى ميناءي البصرة وعبدان. لقد إختلق شاه إيران بالإتفاق مع بريطانيا وأمريكا، الأعضاء في الحلف المركزي (حلف بغداد سابقاً) مشكلة الحدود للضغط على عبدالكريم قاسم بغية إسقاطه وبغية ذبح الشيوعيين، كما أكد ذلك هاني الفكيكي، نائب رئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني العراقي (مؤتمر صلاح الدين) والذي شارك في قتل عبدالكريم. وجاء هذا التأكيد في محاضراته التي ألقاها في قاعة الكوفة بلندن في ١٢/٥/١٩٩٠.

وقد بدأت العملية، وما تلاها من مشكلة الحدود، لا في شط العرب بل في الشمال في المناطق القريبة من حلبجة وحاج عمران. ففي ٩ آذار ١٩٥٩ نشب عصفان مسلح في مدينة الموصل بقيادة العقيد عبدالوهاب الشواف مع المساندة اللبنانية لجمال عبدالناصر الذي ألقى خطبة نارية وهو في دمشق تأييداً للعصفان. بعث عبدالكريم قاسم جيشاً لإخماد العصفان ولكنه فشل في ذلك لأن قائد الجيش أصيب بالجبن. فاضطر عبدالكريم إلى طلب النجدة من مصطفى البارزاني، الذي كان قد عاد من موسكو فأسكنه عبدالكريم قصر نوري السعيد تكريماً له. فبعث البارزاني عدداً كبيراً من مسلحي عشيرته إلى الموصل وقضى على العصفان. وهنا أثبت للجميع، بما في ذلك شاه إيران والولايات المتحدة، القدرة القتالية لعشيرة بارزان. من ناحية أخرى حدث أول عصفان للاكراد ضد حكومة بغداد من قبل عشيرة الجبال، بقيادة الأخوين الإقطاعيين سه ردار و سالار الجاف، في منطقة كفري وحلبجة، وذلك بعد إعلان قانون الإصلاح الزراعي لتوزيع الأراضي على الفلاحين. إلا أن المد الشيوعي بين قلاحيه ورامان وبينجوين، المزيدين للقانون، ساعد على إخماد العصفان وانهزام الأخوين إلى إيران. ثم قام الإقطاعي رشيد لولان في منطقة باديتان بعصفان جديد. إلا أن العشيرة البارزانية تمكنت وبسرعة من السيطرة على الوضع وإخماد العصفان وطرده رشيد لولان إلى تركيا. وهنا أثبت من جديد لشاه إيران والدول الغربية صعوبة تنفيذ العمليات العسكرية ضد العراق دون مشاركة البارزانيين فيها. ويعلم مخططو الإستراتيجية الغربية بأن لكل شيء، بل كل

شخصي. ثمن . فمن الضروري إذن العمل على تغيير مصطلح البارزاني واستخدام عشيرته ضد عبدالكريم قاسم والشيرعيين. وهذا ما حدث.

في نهاية ١٩٥٩ نفذت حكومة قاسم حكم الإعدام بسعيد قزاز الذي كان وزيراً للداخلية في حكومة نوري السعيد. كان قزاز كردياً ينتمي إلى إحدى أغنى العوائل الإقطاعية في السليمانية وكان المبرنير توفيق قزاز رئيساً لها. كان لسعيد قزاز، وزير الداخلية، سجل دموي في قتل الشيوعيين والأكراد (بينهم حتى المسكين خوله ببيزه، الأمي الهارب من الجيش) ما أثار إشمئزاز وكراهية الجماهير. كما أنه أدخل عدداً كبيراً من أقاربه وأفراد عشيرته في سلك الأمن والشرطة، وأرسل الكثيرين منهم للتدريب في الولايات المتحدة على أساليب محاربة الشيوعية.

استغز السافاك الإيراني إعدام سعيد قزاز الذي كان الوحيد بين الرززا، الملكيين من الذين تم إعدامهم والكرد في الوحيد بين الأرملة الذين تم إعدامهم. فانتقل السافاك الإيراني بأفراد عشيرة قزاز وأقاربه محرضاً إياهم على حمل السلاح ضد الحكومة العراقية.

وقام هؤلاء، بالإتصال بجلال الطالباني لتكوين جبهة ضد عبدالكريم قاسم والشيوعية. و تزامناً مع ذلك أعلن الشاه مطالبة الرسمية بتصفية شط العرب، حين كانت الحدود الرسمية بين البلدين تقع على بعد ستة أميال من شط العرب. ولإثبات الوجود قررت الحكومة العراقية إنشاء جامعة البصرة في الضفة الشرقية من الشط. فرد عليه الشاه بنقل جيش كبير إلى منطقة الشط بغية تعديده العراق من جبهتين، جبهة كردية في الشمال وجبهة إيرانية في الجنوب.

فتم في حزيران ١٩٦٠ بسفيرة إلى كل من دوغان وروانية وكوسنجق لزيارة أصدقائي في تلك المنطقة وتأكدت منهم بأن المناوشات المسلحة قد بدأت فعلاً من قبل الأكراد من عشيرة پشدر عن طريق السطو على مخافر الشرطة العراقية. وعشيرة پشدر هذه لها أفخاذ داخل إيران في مناطق سه رده شت وسابلاخ وستندج. وسبق أن قامت بعضيان مسلح ضد الحكومة العراقية سنة ١٩٣٠ واستمر حتى سنة ١٩٣٦ حين إنفق رؤساء العشيرة، بينهم مامند أغا وبابكر أغا، مع الحكومة التي خصصت الرواتب الشهرية للأغوات مع استخدام أفراد العشيرة كشرطة غير نظامية "جاش پوليس"، وهذا مصدر كلمة جاش عند الأكراد والتي تعني الجحش وتستخدم ككلمة للإستخفاف بالذين يتعاونون مع السلطة المركزية. فجماعة جلال الطالباني معروفون بجحوش ٦٦ بينما لقب الأكراد جماعة مسعود البارزاني بجحوش (١٦). كما خصصت الحكومة للأغوات أراضي واسعة لزراعة التبغ. إنتعشت المنطقة فيما بعد حين انتشرت زراعة المخدرات فيها. فقانون الإصلاح الزراعي لبيزولا، الأغوات كان قد منعهم من جمع مئات الألوف من الدنانير سنوياً نتيجة لبيع المخدرات إلى الأسواق السرية العراقية بل إلى المهربين الإيرانيين من أفراد نفس العشيرة عبر الحدود.

وبحلول أيلول ١٩٦١ كان جلال الطالباني وشرطة سعيد قزاز وعملاء السافاك الإيراني الآخرون قد لجأوا في تحشيد عدد كبير من الإقطاعيين الأكراد، مثل عباس مامند أغا

البشري و حاجي إبراهيم چه رمة كا السمايل عزيري و محمود قتي محمد الهماوندي، الذي كان نائباً في البرلمان الملكي . لقد كانت عشيرة السمايل عزيري، بزعامة محمد علي روسته م. هي الأخرى تنتقل بين العراق وايران وكان إبراهيم چه رمة كا من المساندين مالياً للحزب الديمقراطي الكردي (البارتي) قبل ثورة ١٤ تموز، وكان يستخدم قريته چه رمة كا (كانت القرية ملكاً لعلي كمال، مؤسس بغداد الجديدة) مع المليونير حه مه ي فرج أنندي للقيام بالفعاليات الحزبية وجمع التبرعات السخية للحزب.

لقد أدرك شاه ايران بأن الهجوم على العراق عبر شط العرب، سيؤدي الى خرق الحدود الدولية، المعترف بها من قبل الطرفين، بل الى حدوث نفخة شعبية بين عمال النفط الايرانيين قرب الحدود. كما كان بإمكان عبدالكريم قصف مصافي عبندان، مثلما فعل صدام حسين فيما بعد. فلهاذا قرر الشاه التركيز على اكراد العراق في الشمال واستخدامهم لاسقاط عبدالكريم مع الاستمرار في المطالبة بنصف شط العرب.

بدأ الأكراد عصيانهم بالتناوشات المسلحة ضد مخافر الشرطة على الحدود لكسب أفرادها الى جانبهم وللاستيلاء على ما يمكن من الأسلحة. لكن المورد الرئيس للمال والسلاح كان قيادة السافاك الايراني التي أشرت أيضاً على إبراء المشتركين في العصيان وتدريبهم داخل الأراضي الايرانية. لكن تطوير هذه التناوشات الى حرب جبهوية يحتاج الى قائد مرموق، يتبعه الأكراد، وله الخبرة العسكرية وله عشيرة متمرسة في القتال ومستعدة لقبول أوامره. وكان مصطفى البارزاني الشخص الوحيد الذي يملك هذه الكفاءات. فبذل شاه ايران وشرطته السرية أقصى جهدهم حتى تمكنوا، عن طريق جلال الطالباني وقادة الحزب الكردي، من إقناع مصطفى البارزاني على التخلي عن عبدالكريم قاسم والانضمام الى الحركة المسلحة. يقول ريجارد أندريگ، مراسل الإذاعة السوفيسية في الشرق الأوسط بين ١٩٦١ و ١٩٦٢، والذي زار مقر البارزاني سنة ١٩٦٢، تحت عنوان " لا جديد تحت الشمس، المذكرات الكردية ١٩٦٢-٦٣" وذلك في مجلة (كردستان تايمز، بالإنكليزية، المجلد ١، العدد ٢، صيف ١٩٩٢، الصفحة ٢٣٩) يقول:-

«... لقد أخبر البعثيون الأكراد، قبل فترة طويلة من الانقلاب ضد قاسم، وأعددين إياهم بالحكم الذاتي تحت حكمهم الثوري. في ١٩٦٢ ونحن في طريقنا لمقر الملا مصطفى البارزاني في الجبال الشمالية، التقينا فوق قلعة دزه بمجموعة أخرى متجهة نحو الجنوب. كان بينهم شاب نحيف اسمه جلال الطالباني، والذي إجتمعت به عدة مرات فيما بعد، وهو متجه الى مقر قيادته قرب السليمانية. وبعد سنوات أخبرني (جلال) بأنه كان ينقل الى البارزاني عروض حزب البعث، مقترحاً التعاون مع الأكراد لإحداث إنقلاب كانوا يخططونه ضد الجنرال قاسم في وقت ما في السنة التالية.»

. وفي تقرير قدمه عمر شيخ موسى، عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني، في ثينا يوم ١٩٨٤/٤/٢٨ جا. ما يلي:

د قام عدد من ضباط الجيش العراقي من البعثيين والقوميين بصورة رئيسية بقيادة

عبد السلام عارف وأحمد حسن البكر وظاهر يحيى بإجراء المفاوضات السرية مع الحزب الديمقراطي الكردي لتلقب حكم عبدالكريم قاسم على شرط الاعتراف بالحكم الذاتي للأكراد حال سبيلهم على الحكم. وجاء في تقريره أيضاً:

« كان النظام البعثي مسنوداً من قبل القوى الغربية بكل شدة. »

لقد كان الحزب الشيوعي متردداً في موقفه تجاه العصيان الكردي وخاصة لأنه سبق و دخل في الجبهة مع الحزب الكردي . إلا أن الجرائد الغربية كانت تكتب تفاصيل التعاون بين البرزاني وشاه إيران والغرب. وكانت " البيان " جريدة الحزب الوطني التقدمي لمحمد حديد تنشر هذه التفاصيل فتنتقلها صحافة الحزب الشيوعي من هذه الجريدة متجنباً لوم الأكراد على أساس أن المعلومات الغربية وصلتها عن طريق حزب محمد حديد. وكان الحزب الشيوعي يحفر الأكراد حول مغبة السبر مع الاستعمار وحلف بغداد، مكتفياً بشعار « السلم في كردستان » مع المطالبة من عبدالكريم والأكراد بالكف عن القتال والدخول في جبهة مشتركة مع الحزب الشيوعي " لصيانة الجمهورية " . إلا أن قاسم والبرزاني كانا يدركان طويانية وسلبية الحزب الشيوعي وإصابته بالشلل السياسي لرفضه الانحياز الى أحد الطرفين ولعدم قدرته على القيام بأي شيء. سوى إطلاق الشعارات في وقت كان أعضاء الحزب يتألون الأميين من إغتيالات البعث، الحليف السري للأكراد، ومن ملاحقات الشرطة الموروثة من سعيد قزاز في حين كانت السجون مملوءة بمئات الشيوعيين دون سبب. ثم أن سخيرة المطالبة بصيانة الجمهورية كانت واضحة للأكراد الذين حملوا سلاح الشاه وحلف الستور بغية إسقاط هذه الجمهورية. ولما أدرك أعضاء الحزب الشيوعي الأكراد عدم جدوى شعارات حزبهم الناصرية والترقيعية قرروا الانسحاب منه والإنتخا في الحزب الكردي بالجملة خاصة حين كانت العناية الكردية للشورة قد وصلت حد الرنين. وكان هؤلاء يشعرون وكأنهم يشاركون فعلاً في ثورة تقدمية تدفع بالأكراد نحو التحرر الوطني. وهكذا سيطر اليأس والفنوط على الحركة الشيوعية في العراق وأصبحت فيما بعد لقمة سائغة للبعثيين بعد إنتصار إنتقلاب ٨ شباط ١٩٦٣.

هكذا تمكن المخططون لحلف بغداد إظهار هدنهم لإسقاط حكومة عبدالكريم قاسم وكأنه خلاف حول الحدود بين العراق وإيران، أو كأنه حركة ثورية غايتها رفع الحيف عن الأكراد. وحين نجح إنتقلاب شباط افتضحت مشاركة الحزب الكردي فيه مصحرة ببرقيات التهاني الردية لثأته. يقول ريجارد أندريغ: (نفس المصدر ونفس الصفحة):

« هكذا، بالرغم من شكوكهم المزمنة عبر القرون لعرب السهول، بعثوا يوندهم الى بغداد بعد إنتقلاب شباط ١٩٦٣ وقد قابلت رئيس الوفد، صالح اليوسفي، في صيف تلك السنة في بغداد. »

وحول دور الأغوات يقول أندريغ: (نفس المصدر، الصفحة ٤٠):

« إن الأغوات والشيوخ الأكراد كانوا ملاكي أراضى واسعة، كان بعضهم يملكون الملايين.

الذهاب عبر بغداد ، كان القادة العسكريون الأكراد يتحركون وفي أحزمتهم ألوف الدنانير .
مع نجاح الانقلاب توقف الشاه عن المطالبة بتعديل الحدود وتوقفت المدافع الكردية عن
الدوي حتى الجولة التالية. لم يثل الشعب الكردي شيئاً بل زادت آلامه نتيجة لموت الأكراد
من البشمركة ولداخل الأكراد من أبنائه السجن البعثية بتهمة الشيوعية في حين تم إعدام
العشرات من خيرة أبناء كركوك من الأكراد من أمثال الأخوين معروف وحسين ببرزنجي
والمحامي جبار بيروزخان وجيراني نوري وقته ومحمد سيد ولي بتهمة إشعال حوادث كركوك
لسنة ١٩٥٩ ، كما تم إعدام قادة الحزب الشيوعي الأكراد جمال الحيدري ونافع يونس ومهدي
حميد. ولكن تعلم الجميع درساً مهماً وهو أن الحكومة في بغداد لا تستطيع البقاء على قيد
الحياة مادامت إيران وشركات النفط تستطيع تجنيد الأكراد ضدها. أما شعارات السلام المحلي
و العالمي فلا تحمل ولا تربط.

الفصل السابع

معركة الحدود الثانية

في تسعة نيسان ١٩٧٢ تم التوقيع على الإتفاقية البعثية- السوفياتية للتعاون و "السلام" والتي تمكنت السفن السوفياتية الحربية بموجبها إستخدام ميناء أم قصر حين كانت المنافسة بين الدولتين العظيمةتين (الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة) على أشدها. فأسرع نيكسون ووزير خارجيته كيسنجر الى طهران في أيار ١٩٧٢. ويقول الحبير الإسرائيلي في الشؤون السوفياتية أريغ يودفات في كتابه الاتحاد السوفياتي وايران الثورية (منشورات ست مارتنيز پريس، بالإنكليزية، نيويورك، ١٩٨٤، الصفحة ٣٥) :

« أخبر الرئيس الشاه بأن الولايات المتحدة ستبيع طائرات ايف ١٤ وايف ١٥ الى ايران وفي المستقبل ستبيع أمريكا بصورة عامة كافة الأسلحة غير النووية التي ترغبها ايران. » وقد سجل هذا الخبر في تقرير حول « المبيعات العسكرية الأمريكية الى ايران » المقدم الى لجنة العلاقات الخارجية للكونغرس الأمريكي في تموز ١٩٧٦، الجلسة ٩٤ والذي تم نشره رسمياً من قبل (دار المطبوعات الحكومية للولايات المتحدة) في الصفحة الخامسة. ويضيف يودفات:

« إن إدارة نيكسون كانت ترغب في وضع حد للتقدم السوفياتي (في الخليج) وكانت تفتش عن قوة محلية بديلة مستعدة للعمل كشرطي محلي. » ويقول إيمان بلاك، مراسل الإذاعة البريطانية والإسرائيلي بني موريس، في كتابهما (الحروب السرية لإسرائيل، منشورات هيمش هاميلتون المحدودة، لندن، بالإنكليزية، ١٩٩٢، الصفحة ٣٢٨) حول نتائج الإتفاقية البعثية - السوفياتية مايلي:

« في الشهر التالي (لتوقيع الإتفاقية) وبإتفاق مع الرئيس نيكسون ووزير الخارجية الدكتور هنري كيسنجر، رتب الشاه سرّاً المساعدات الاقتصادية والعسكرية الضخمة لأكراد العراق وذلك لتحييد الجيش العراقي محلياً. » وبالرغم من مشاركة البارزاني في الحكومة البعثية منذ ١٩٧٠ حين كان رجاله من أمثال محمد محمود "سامي" عبدالرحمن ومحسن دزه يي وزورا، له في تلك الحكومة، يقول الدكتور محمود عثمان بأنه « سافر سنة ١٩٧٢ مع إدريس البارزاني الى واشنطن وقابل ريجارد هيلمز، مدير C.I.A. واستلما منه ربع مليون

دولار بجهاز لاسلكي ليربط مصطفى البارزاني مباشرة بالسفارة الأمريكية في طهران» (راجع محاضرة الدكتور محمّد عثمان في قاعة كلية إمبريال في لندن سنة ١٩٧٧. بحضور المحامي إبراهيم أحمد وهرشبار زيباري والمؤلف مع جمع غفير من الأكراد). ومنذ ذلك الحين كرر الدكتور محمّد عثمان نفس القول في قاعة الكوفة سنة ١٩٩٤. من المفيد أن نشير بأن مدير السي آي أي هو عضو في مجلس الوزراء الأمريكي وله رتبة وزير.

يقول عبدالغني الراوي، نائب رئيس الوزراء في عهد عبدالرحمن عارف وذلك في مذكراته السرية* التي كتبها في ١٩٨٠/١٢/٢٢ بأن الجانب العراقي من مؤامرات الشاه كان يشمل كل من مصطفى البارزاني وبابا علي شيخ محمّد (وزير كردي سابق وابن الشيخ محمّد الحفيد) ومهدي الحكيم (أخ محمد باقر الحكيم) وطه جابر وحسين الصدر ومطر حمادي ذياب وجبار عبد الجادر وعبدالرزاق التايف (رئيس الوزراء بعد انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨) وإبراهيم الداود (وزير بعد ١٧ تموز) وهلال بلاس الياسين وسعد صالح جبر وعبد الغني الراوي نفسه. وكانت اتصالاتهم مع الشاه مباشرة وكذلك مع الجنرال نصيري (رئيس السافاك) والجنرال معتضد والجنرال فرازيان ومنصور بور. (راجع مذكرات الراوي، الصفحات ١٥ إلى ٢١).

وحالاً أعلن الشاه من جديد مطالبته بنصف شط العرب بينما صعد الأكراد مطالبهم وألحوا على ضرورة إدخال المحقول النفطية في كركوك ضمن منطقة الحكم الذاتي وتصرفوا وكأنهم يعتبرون هنا الحكم نوعاً من الانفصال. فانقطعت المفاوضات بين الحكومة والأكراد وبدأت الحملات العسكرية بين الطرفين في آب ١٩٧٢.

يقول هلاك وموريس (نفس المصدر، الصفحة ٣٢٨):-

«نراً أعلنت المصادر الأمريكية في وزارة الخارجية، و يحتمل أن الذين قاموا بالاعلان هم من معارضي الحطة، بأن الإسرائيليين كانوا يعملون كقناة ويسلمون الأكراد أكثر من ٥٠٠ و ٥٠٠ دولار شهرياً. كما قام زيفي زامير، الذي كان رئيس الموساد بزيارة المنطقة». ثم يقولان:

«تم نقل كميات هائلة من الأسلحة السوفياتية المستولى عليها سنة ١٩٦٧ في الحرب الإسرائيلية- المصرية الى الأكراد. كان يعقوب نيمرودي، الملحق العسكري الإسرائيلي ذو النفوذ الرفيع في طهران، همزة الوصل الرئيسية بين هؤلاء الأطراف. ومن الطريف حينذاك كان يقال أن البارزاني، الذي تغرد على استلام الأسلحة المصنوعة في الكتلة الشرقية، وقد عبر عن استغرابه وفرحه عندما إستلم دفعة من اللدائع المصنوعة في إسرائيل والتي وجدها أرقى نوعية من مثيلاتها المصنوعة في الكتلة الشرقية فطلب المزيد منها». ثم يقولان في الصفحة ٣٢٩: «لقد بالغ البارزاني في أماله حول قدرات إسرائيل فقد كان، حسب مصدر موثوق، قد جعل هدفه في حملة مشتركة تحتل فيها إسرائيل سوريا بينما يقوم هو بفتح العراق».

انتهت هذه الجولة من معركة الحدود بانتصار الشاه. ففي ٦ آذار ١٩٧٥ اتفق صدام حسين مع الشاه في الجزائر على وقف القتال على شرط أن تقوم الحكومة البعثية- الشيوعية القائمة في بغداد بتسليم كافة الأراضي الواقعة شرقي شط العرب الى ايران وقبول منتصف النهر الحد

الفصل بين البلدين. بل اتفقت الحكومة العراقية على إعادة رسم الحدود كلها مع تسليم عدد كبير من القرى العراقية الى ايران وذلك من حاج عمران حتى الجنوب.

قال الدكتور محمود عثمان في محاضرتة في قاعة الكوفة بأن « الشعب الكردي لم يستند شيئاً من تعاون قادة الحركة الكردية مع ايران أو تركيا. » سوى أن السناتور أوتيس هايك، رئيس لجنة الاستخبارات الأمريكية في مجلس الشيوخ (راجع بلاك وموريس، الصفحة ٢٣٨ وجريدة الكارديان البريطانية ليوم ١٠/٢٠/١٩٩٠) قدم تقريره الى المجلس سنة ١٩٧٥ يذكر فيه أنه « تم قتل ٣٥ ألف كردي عراقي وتحول ٢٠٠ ألف منهم الى لاجئين كنتيجة مباشرة للسياسة الأمريكية. بينما استلمت القيادة الكردية ١٦ مليون دولار كعمولة وأسلحة كما هو مدون في إضارة أعمال لجنة الاستخبارات التابعة للمجلس. »

لقد أكد الدكتور محمود عثمان في قاعة الكوفة في إجتماع حضرته مع عدد كبير من الأكراد والعرب في لندن بعدم استفادة الشعب الكردي من كل ذلك. إلا أنه سبق ووزع سنة ١٩٧٨ في لندن نسخاً من ميزانية الحزب الديمقراطي الكردستاني، وسلمني واجدة من تلك النسخ، وتذكر الميزانية استلام مصطفى البارزاني مايلي:

« ٢٠٠.٠٠٠ دينار في شهري كانون الثاني وشباط ١٩٧٠ من الحكومة الايرانية. » و:

« ١٠٥.٠٠٠ دينار من بغداد من بينها ١٥ مليون كمخصصات لمقر البارزاني. »

و « ٩ ملايين دينار من ايران وأمريكا، بمعدل نصف مليون دينار في الشهر بين آذار ١٩٧٢ و آذار ١٩٧٤ » و: « ثلاثون مليون ومئتا ألف دينار بين آذار ١٩٧٤ و آذار ١٩٧٥ من ايران وأمريكا والسعودية والمانيا الغربية. ومن هنا المبلغ استلم مصطفى البارزاني شخصياً مبلغاً قدره مليوناً دينار لحسابه الخاص من ايران. » يشمل هذا الرقم المبلغ (١٠٠.٠٠٠) دينار جلبه محمد محمود « سامي » عبدالرحمن ومحسن دزه بي في سفرتهما سنة ١٩٧٤ الى واشنطن، لمقابلة مدير السي أي أي، وبريطانيا والمانيا الغربية والسعودية. وبعد اتفاقية ٦ آذار بين الشاه وصدام حسين، قرر المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني (حذك)، بتوصية من البارزاني، بالموافقة على هذه الاتفاقية وتسليم جميع الأسلحة الباقية لدى الحزب الى الجيش الايراني. وحسب ميزانية الحزب التي وزعها الدكتور محمود، بقي في جولة مصطفى البارزاني مبلغ قدره (٢٢.٧٥.٠٠٠) إثنان وعشرون مليون وخمسة وسبعون ألف دينار، أي حوالي ٧٠ مليون دولار أمريكي، أخذها هو وابنه مسعود معها الى أمريكا.

حين نقول بأن الحكومة البعثية-الشيوعية وافقت على تسليم الأراضي العراقية الى الشاه، لابد أن نتذكر أن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي كانت طرفاً في الجبهة الوطنية القومية التقدمية الحاكمة ولها وزيران في الحكومة. بل أن هذا الحزب حمل السلاح البعثي وحارب الأكراد حتى بعد إبرام الاتفاقية مع الشاه والتي أقرتها حكومة الجبهة. فاللجنة المركزية للحزب الشيوعي مسؤولة قانونياً لأنها:

١ - دفعت أعضاء حزبا الى الموت دفاعاً عن القاشية العراقية

- ٢ - قتل ملحق اللجنة أفراداً من الأكراد المعادين للحكومة العراقية.
٣ - إنها مسؤولة أيضاً عن تسليم أراضي عراقية إلى شاه إيران.

دور الإتحاد السوفياتي

لقد اتخذ الإتحاد السوفياتي دور الحياد في الصراع العراقي-الإيراني بالرغم من أن الصراع كان نتيجة مباشرة للاتفاقية البعثة -السوفياتية. وكان الإتحاد السوفياتي يبيع الأسلحة إلى الطرفين ويجمع البلايين من الدولارات البشروية. فيقول أريخ بودفات (نفس المصدر، الصفحة ١٣): « في ١٣ تموز اعترفت وزارة الخارجية الأمريكية بأنها استلمت تقارير حول طلب إيران للعصاريخ السوفياتية. في شباط ١٩٦٧ تم الكشف عن أن إيران والإتحاد السوفياتي وقعتا صفقة سرية للأسلحة مقدارها ١١٠ مليون دولار. وقد شرح الشاه هذه الخطورة بأنه التجأ إلى السوفيات لشراء الأسلحة لأن الشروط السوفياتية كانت معتدلة. » نقلت الصحافة العالمية أخبار الصفقة مع تصريحات الشاه. فنشرت نيسبورك تايمز في ١٤/٩/١٩٦٧ وجريدة ليموند الفرنسية في ٢١/٢/١٩٦٧ ويقول بودفات أيضاً: « زار رئيس الوزراء السوفياتي، الكسي كوسيجن طهران بين ٢ و ٧ نيسان ١٩٦٨ ثم قام رئيس الجمهورية يوهانيسون بزيارة طهران من ٢٥ إلى ٣١ آذار ١٩٧٠ ثم التقى شاه إيران مع بودغورني في مدينة استارا على الحدود الإيرانية - السوفياتية في ٢٨/١٠/١٩٧٠ لافتتاح خط أنابيب الغاز الطبيعي من الجنوب الشرقي لإيران إلى الحدود السوفياتية كما جاء في جريدة برافدا ليرم ١/٦/١٩٧١. ثم زار بودغورني إيران في تشرين الأول ١٩٧١ للاحتفال بذكرى مرور ٢٥٠٠ سنة على تأسيس الإمبراطورية الفارسية. »

والأنكى من كل هذا تحسنت العلاقات الإيرانية - السوفياتية مباشرة بعد أن قام الأكراد بالهجوم على المواقع العراقية . فكتبت جريدة برافدا ليوم ٢٢/١٠/١٩٧٢ :- « و في ١٠ إلى ١٢ تشرين الأول ١٩٧٢ زار الشاه الإتحاد السوفياتي ووقع على معاهدة لتطوير التعاون الاقتصادي والتفني لمدة ١٥ سنة. لقد واثق الإتحاد السوفياتي على توسيع حجم المنشآت التعدينية في إصفهان إلى ٤ ملايين طن من الفولاذ في السنة كما تعهد بدراسة وبناء مشاريع أخرى . »

وفي ١٦/٣/١٩٧٣ حضر رئيس الوزراء كوسيجن حفلة افتتاح مشروع إصفهان للحديد والفولاذ وصدر بلاغ مشترك حول العلاقات السوفياتية الإيرانية، تم نشره في جريدة برافدا السوفياتية في ١٨/٣/١٩٧٣.

استمرت العلاقات الإيرانية - السوفياتية في التحسن حتى خلال معركة الحدود الثانية. وقد أعلنت الحكومة السوفياتية حيادها في الموضوع. ففي ١٨/١١/١٩٧٤ خلال زيارة قام بها الشاه إلى موسكو أخذ بودغورني، رئيس الجمهورية السوفياتية، بالحرف الواحد:

« علينا أن نعترف فوراً بأن التوتر القائم بين إيران والعراق ليس لمصلحة السلم ونحن قد أعلننا ونعلن الآن رغبتنا في حل الخلافات من قبل البلدين بنفسيهما على مائدة المفاوضات على أساس التعايش السلمي وحسن الجوار. » وقال أيضاً:

« إن العلاقات السوفياتية - الإيرانية مستمرة في التحسن والتعاكس على الدوام. إنها مبنية على الأساس الصلب للاحترام المتبادل والمساواة وعدم التدخل في شؤون واحدنا الآخر وعلى أساس العلاقات الاقتصادية المنقذة للطرفين... إن سياسة الصداقة وحسن الجوار القائم بين بلدينا هي سياسة التعايش السلمي في قيد التنفيذ. » (راجع وكالة تاس السوفياتية في ١٨/١١/١٩٧٤).

شاه إيران يتبدل

مع تقوية علاقات الشاه مع السوفيات أخذ يتصرف وكأنه امبراطور له الحق أن يوسع نفوذه الى الجنوب والغرب عبر الخليج. فنتسي مثلما نتسي عبدالكريم قاسم قبله بأن الدولة الإيرانية، هي أيضاً، تأست أصلاً للإشراف على المصالح النفطية للمستعمرين. ازدادت ثقة الشاه بنفسه الى درجة أنه صرح لمحمد حسين هيكيل، (نفس المصدر، الصفحة ١٢٩):-

« نحن السادة الآن وسادتنا السابقون (يعني المستعمرين) هم عبيدنا الآن. كل يوم يسلكون طريقهم الى أبرابنا يسألوننا معروفاً. يسألوننا، ماهو السبيل ليكونوا في خدمتنا؟ هل نريد سلاحاً؟ هل نريد محطات قوى نووية؟ كل ما علينا هو أن نقصع عن رغبتنا، وسرعان ما يهرعون لتلبيةها! ». وفي مؤتمر صحفي عقده الشاه في ٢٣/١٢/١٩٧٣، ونقلته الإذاعة البريطانية، قال:

« يجب على الغرب أن يتعلم كيف يعيش داخل حدود الموارد المتاحة له ويبحث عن مصادر أخرى للطاقة غير البترولية. وإذا كان الناس في الغرب يردون أن تستمر مجتمعاتهم في إفراز الهبيجيز (Heppies) فليفعلوا ذلك على حسابهم الخاص، لا على حساب بلدان أخرى مثل إيران. ». وهذه كلمات لعميل نسي حقيقة وضعه، نسي بأن له مهمة واحدة، كشاه إيران، وهي إنجاز ما تطلبه الشركات النفطية. ثم تصور بأنه ارتفع الى مستوى أرقى من أسباده، دون أن يدرك مصالحتهم الجمة في إيران وفي الخليج ودون أن يتذكر أن لسادته مؤسسات، مثل مؤسسة راند للبحوث الاستراتيجية التي تدرس التطورات التي تقرأ في كل شهر من العالم، ومثل وكالة المخابرات المركزية التي أعادته الى الحكم في ١٩٥٣. لكي يكون حارسهم الأمين. لقد كانت كلمات الشاه بمثابة إنذار لشركات النفط وحشها على التفتيش عن عميل جديد قبل فوات الأوان، كما سنرى.

أنبتت هذه الحقائق بأن الولايات المتحدة وإيران والإتحاد السوفياتي، كانوا كلاً على حدة،

تعمل لمصلحتها اللاتية. فقد استأجر الشاء الأكراد لإجبار العراق على تسليم الضفة الشرقية لشط العرب وتعديل الحدود لمصلحة إيران، وأستخدم برجنيث اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي لتقوية علاقاته الإقتصادية والعسكرية مع البعث، بينما يقول أريخ يودفات (نفس المصدر، الصفحة ٢٥) حول بيع الاسلحة الأمريكية الى ايران ما يلي:-

« إن تجهيز الأسلحة الى ايران أثبت بسرعة انه حل للمشاكل الأمريكية - الإيرانية. فزيادة أسعار النفط والتوازن التجاري الأمريكي السالب أكدت على أن لأمريكا مصلحة إقتصادية في بيع الأسلحة الى ايران ... ». أما الشعب الكردي فقد كانت حصيلة ٣٥ ألفاً من جثث الضحايا وأكثر من ١٠٠ ألف جريح ومعتوق ومئات الألوف من البتامي والأرامل والشكنى، بينما أخذ مصطفى البارزاني وولده مسعود ٧٠ مليون دولار الى أمريكا. في حين تنازلت حكومة الجبهة عن السيادة الوطنية لجزء هام من العراق. أما المعاهدة البعثية - السوفياتية فقد تأكدت أمريكا وشاء ايران بأنها أقل قيمة من سعر الورق المكتوبة عليه.

الفصل الثامن

الثورة الإيرانية

هناك ثلاث عوامل على الأقل لحثت أية ثورة وهي:

١ - عندما تتردى الأوضاع الإجتماعية والسياسية والإقتصادية في بلد ما الى درجة أن المحاكين لا يستطيعون الاستمرار في فرض سلطانهم بطريقتهم القديمة. فيضطرون الى استخدام طرق جديدة أقسى بكثير مما جربوه سابقاً.

٢ - حين يترك الناس، من الذين لا يتدخلون في السياسة عادة، أعمالهم اليومية الاعتيادية ويلجأون، بهجاءهم الغفيرة الى المظاهرات والإضرابات الاجتماعية التي تجبر الحكام على استخدام القوة ضدهم. غير أنهم يستمررون في احتجاجاتهم.

٣ - حين تنضج قيادة منظمة، نالت عبر الزمن ثقة الناس، قيادة قادرة على تنظيم وتعبئة الجماهير ودفعهم الى معصية الصراع الإيجابي ضد السلطة.

لقد تبين منذ مظاهرات ١٩٧٥ الصاخبة وجود الشرطين الأول والثاني وأخذت الصحافة الأمريكية تعبر عن قلقها حول احتمال سقوط عرش الطاووس، خاصة حين بدأ إنتاج الغاز ينقطع بتكرار نتيجة لإضرابات العمال كما وازداد عدد الاعتقالات الفردية في إيران ضد الخبراء الأمريكيين الذين بلغوا حوالي ٨٠ ألف شخص.

أما الحالة الإقتصادية فقد تدهورت بالرغم من بلوغ مصروفات الدولة سنة ١٩٧٦ مبلغاً قدره ٦٩ بليون دولار. فقد ازدادت نسبة التضخم الى ٤٠٪ عام ١٩٧٥ وكانت المعامل تنقصها الفئوس والأيدي العاملة الفنية الوطنية. فكانت إيران تستورد الخبرة الأجنبية باجور باهظة من البلدان الأخرى في حين كانت البطالة بين أبناء الشعب الأميين قد بلغت أكثر من مليون في طهران وحدها. ثم أن التكنولوجيا الإيرانية كانت مستوردة من البلدان الغربية وتعتمد عليها في عملية الإنتاج والأدوات الاحياط. بلغت قيمة مستوردات إيران السنوية من الأسلحة أربعة بلايين دولار. وفي سنة ١٩٧٦ قدرت منظمة العفو الدولية عدد المسجونين السياسيين في إيران بحوالي ٧٥٠٠ في حين أن الرقم الحقيقي كان حوالي ١٠٠ ألف سجين. بينما تم قتل ١٧٤ شخصاً سياسياً في الشارع من قبل عصابات السافاك.

أما الشرط الثالث للثورة فتكون عبر تغيرات تاريخية معقدة أثرت لا على إيران وحدها بل على كل العالم. إذ تبدلت الأوضاع السياسية العالمية بصورة جفيرة سنة ١٩٥٦ الى درجة

حسنت إيفلاس القيادات الثورية في كافة البلدان لتفسيح المجال لقيادات جديدة . ففي تلك السنة هاجم خروشوف، في المؤتمر العشرين للحزب السوفياتي ستالين الذي كان قائد الحركة الشيوعية العالمية. كما أعلن خروشوف عدم جدوى الثورات وعلى ضرورة التطور السلمي نحو الاشتراكية بحجة أن الثورات ستكون مثابة فتيلة لإشعال حرب عالمية ثورية. فأكد على ضرورة استتباب التعايش السلمي بين العسكريين الرأسمالي والإشتراكي وعلى الاكتفاء بالمنافسة السلبية بينهما تجنباً لحدوث حرب عالمية ثالثة. ثم بدأ برجيندا الذي خلف خروشوف بعد أن تم طرده الأخير في ١٩٦٤ من الحكومة والقيادة السوفياتية) يتكلم عن وجود الطريق للرأسمالي للبلدان العالم الثالث، طريق يجنبها الاعتماد على البلدان الرأسمالية دون التعادم معها.

ونتيجة لهذه السياسة السوفياتية الجديدة إنشق المعسكر الشرقي العملاق الى قسمين متخاصمين. كانت الصين مع نفوسها البالغة ١٠٠٠ مليون نسمة والباينا ضد السياسة الخروشوفية ونعتتها بـ "التحريفية المعاصرة". بينما اتهم الحزب السوفياتي ومعه الأكثرية الساحقة من الأحزاب الشيوعية العالمية، بأن الصينيين مصابون بـ "الدوغمانية" وأنهم يعملون على "إشعال الفتنة بين الرأسمالية والاشتراكية ويجازفون باحداث حرب ثورية تقضي على ثلثي سكان العالم".

ونتيجة لهذا الانشقاق فقدت الحركة الشيوعية العالمية جماهيرها وقوتها الثورية وأخذت تمجّل نحو الانقياد وأصبحت الأحزاب الشيوعية أبقاً لخروشوف بحجة العمل على حماية السلام العالمي. وكان تعريفهم للسلام وكأنه بين أمريكا والإتحاد السوفياتي دون البلدان المظلومة. في الوقت الذي كانت الحروب تعم العالم، من فيتنام ولاوس وكمبوديا، عبر الحروب الهندية الباكستانية حول كشمير وبنغلاديش والحروب العراقية الإيرانية وحرب بيبافرا ضد نيجيريا والحروب العربية الاسرائيلية المتعددة، وبالرغم من الثورات المسلحة في الفلبين ويووما وملابو والعراق ولبنان وبنار واريتيريا واليمن وقبرص وكينيا واندغولا والجزائر وكواتيمالا... وبالرغم من الانقلابات الدموية في باكستان والعراق وتركيا والسودان وغانا واندونيسيا وشيلي وكواتيمالا وغيرها.

وفيما يختص الإتحاد السوفياتي كانت كل هذه الأحداث الدموية لا تمثل حرجاً عالمية بل مجرد أنها مضرة لاستتباب السلام. فضجرت الشعوب من السياسة السوفياتية حول السلام الذي لم يكن له وجود بالنسبة لهم. وبطبيعة الحال أثرت هذه التحولات بين جناحي الحركة الشيوعية على الحركة الشيوعية في إيران بصورة سلبية، إذ أنزل حزب توده شعار الثورة ضد الشاه.

وازداد الطين بلة حين أخفق الحزب الصيني في إيجاد الحركات الثورية الجديدة . فسيبر سياسته وابتكر نظرية العوالم الثلاثة التي تشدد على ضرورة توحيد الشعوب والحكومات في العالم الثالث بغية محاربة القوتين العظميين (الإتحاد السوفياتي وأمريكا). ثم دعت الحكومة

الصينية زوجة الشاه ثم أخته لزيارة الصين بل زار الرئيس الصيني هواكوفانغ ، بعد وفاة ماوتسي تونغ، طهران من ٢٩ آب إلى ١ أيلول ١٩٧٨.

ثم نشرت پرافدا السوفياتية تصريح بريجنيف في ١٩ تشرين الثاني ١٩٧٨، أي في أوج المعارك المسلحة في طهران حيث كان نظام الشاه على بعد ثلاثة أشهر من السقوط، واعتبرت الأطراف المختلفة هذا التصريح بمثابة تأييد لحكومة الشاه. لقد كانت مصالح الاتحاد السوفياتي في إيران الشاه تزداد بإضطراد. فكانت العلاقات الإيرانية - السوفياتية متينة حتى آخر يوم من حكم الشاه وقد تحصص ديميجينكو في جريدة پرافدا ليوم ١٩٧٩/٤/٦ أي بعد نجاح الثورة الإيرانية) هذه العلاقة الحسنة كما يلي:

« على مستوى التبادل التجاري وصلت إيران مؤخرأ المرتبة الثانية أو الثالثة بين زبائن الاتحاد السوفياتي، في البلدان الناشئة، وبالمقابل شغل الاتحاد السوفياتي المرتبة الأولى للبلدان المستوردة من إيران... شاركت المؤسسات السوفياتية في إنشاء ١٤٧ مؤسسة صناعية في إيران وتم إنشاؤها ٨٨ منها... وبين هذه المؤسسات نذكر مؤسسة التعدين في إصفهان التي تستخدم ١٠ آلاف شخص... لقد أنشأ الاتحاد السوفياتي القسم الشمالي لتأبيب الغاز... وخلال ثماني سنوات تم نقل ٧٠ بليون متر مكعب من الغاز (إلى الاتحاد السوفياتي) وأن المرد من بيع هذا الغاز يستعمل لدفع أجور الخدمات السوفياتية في إنشاء المشاريع الإيرانية الأخرى.»

هكذا إستتبت منافسة ثلاثية أمريكية - سوفياتية - صينية على أسواق إيران الشاه كلياً بعمل على نيل رضا. فانهارات كنتيجة لها الحركة الشيوعية في إيران وانهزم قادة حزب تودة الى الخارج، بينما تمكنت مؤسسة سافاك من القضاء على معظم التيارات الصينية التي نشطت في إيران خلال الثورة الثقافية التي حدثت في الصين سنة ١٩٦٦. والأهم من هذا كان نشره وتوسع معارضة رجال الدين التي عمت إيران و لعبت دوراً بارزاً في توحيد عامة الناس ضد الأمريكان الذين كانوا ينظرون الى إيران وكأنها ولاية سوداء من الولايات الجنوبية في الولايات المتحدة. هنا و قد سبق و أن تحطمت الجبهة الشعبية للذكور مصدق إذ تم قتل العديدين من رجالاتها بينما انضم عدد آخر منهم ، مثل شاپور بختيار الى سلك السافاك.

هكذا ظهرت حركات إسلامية وأخرى ماركسية - إسلامية مثل حركتي مجاهدي خلق وفدائيين خلق. وبدأ رجال الدين وبالأخص آية الله الطالقاني وآية الله الخميني، يقودون المعارضة التكاثرة ضد عرش الطائوس وتكونت جبهة جديدة لم يكن لأتصار بريجنيف دور بارز فيها لأنهم تركوا الى الخارج. بل ضمت الأحزاب السرية الجديدة وأيضاً وكلاء السي آي أي المستترين من أمثال مهدي بزرگان الذي كان يدير بمساعدة الأمريكان، منظمة حقوق الإنسان، العلنية تحت ظل الشاه، والتي مركزها في أمريكا على العنوان التالي:

1522K. Street, N.W., Washington D.C., 20005, U.S.A. تلك المنظمة التي كانت أخت

الشاه الأميرة أشرف ، ولدة عامين، رئيسة لها. راجع (مدافع آية الله لمحمد حسين هيكمل، ص. ٢٠٣) وكذلك إبراهيم يزدي الذي كان وما يزال يحمل الجنسية الأمريكية بعد أن عاش

في الولايات المتحدة لسنوات وهو الذي أصبح أول نائب رئيس الوزراء لشؤون الثورة. لقد برز الحميني كقائد سياسي حين تم إلقاء القبض عليه سنة ١٩٦٣ ومن ثم ترحيله الى تركيا للتخلص من خطاباته الثائرة. ومن تركيا سافر الى النجف واستقر فيها حتى السادس من تشرين الأول ١٩٧٧. حين طردته الحكومة العراقية، فاضطر الى السفر الى فرنسا واستقر في ضاحية نوتل لو شاتو على بعد ٢٠ ميلاً من باريس. وبقي هناك حتى عودته الى طهران أثناء الثورة. لقد كانت التظلة الرئيسية في خطاباته هي دعوة الجيش الى التمرد والامتناع عن ضرب الشعب ورفض أوامر قادته. ففي خريف ١٩٧٧ وجه نداء الى الجنود قائلاً: «تتركوا الجيش بأعداد صغيرة، إما كأفراد أو كل اثنين أو ثلاثة سوية. فأنتم جندالله. خذوا أسلحتكم فهي أسلحة الله.». ولبي الكثيرون نداءه. ففي كانون الثاني ١٩٧٨ انهزم نوج كامل تعداد ٥٠٠ جندي والتجأوا الى منطقة مشهد وأخذوا كامل أسلحتهم معهم.

لقد أدركت حكومة الولايات المتحدة نهاية سيطرة الشاه على الشعب واتضحت لدنيا هذه الحقيقة حين انخفض إنتاج النفط. وعندما أخذ الأمريكيون في ايران يتجنبون الذهاب الى مراكز الترف في المدن الرئيسية. فقررت السي آي أي الإعداد لانقلاب عسكري بعده أن يذهب الشاه الى المنفى، وتجلب جنراً متديناً كرئيس للجمهورية قنصار الثورة الشعبية. وفي محاولة لكارتز كي يقرب نفسه من المعارضين للشاه أخذ يدلي بتصريحات متناقضة. ففي ١٠/١٠/١٩٧٨ صرح كارتز متنبأ الشاه بأنه «تطرف كثيراً لتثبيت الديمقراطية.» في حين أن الشاه لم يتم حتى بخطوة في هذا الاتجاه، بينما صرح في ٣١/١٠/١٩٧٨ بأن «الشاه يعمل على نشر الحكم الديمقراطي الذي يعارضه من لا يرغبون في مثل هذا الحكم.» إنفتح للسفير الأمريكي سوليشان بأن الأمور خرجت من يد الشاه وجيشه نبعث في ١٢/١١/١٩٧٨ برقية الى واشنطن قائلاً: «أصبحت أهام الشاه الآن معدودة ومن الضروري أن نجد بديلاً عنه.»

بدأت المفاوضات بين الأمريكيان وقادة الثورة الايرانية مباشرة وذلك عن طريق مهدي بازركان الذي سبق لحكومة الشاه وأن الفت القبض عليه بنية ونع سمعته ومكانته السياسية. فقابلته، وهو في السجن، رئيس السافاك الجديد، مقدمي، وأخبره (راجع حسين هيكل، نفس المصدر، الصفحة ٢١٢) قائلاً:

«لقد حضرت لك رسالة من الشاه. فجلالته على استعداد أن يترك ولا يحكم... وهو عازم على أن يدع الشعب الايراني ينفذ مشيئته فاذا كانوا يريدون ملكية دستورية فليكن لهم ما يريدون. فلماذا لا تتعاون معي؟». ويؤكد هيكل بأنه حصل على هذه المعلومات من مهدي بزركان نفسه، الذي سجلها في مذكرته اليومية. ويؤكد بزركان بأنه اتفق مع رئيس السافاك قسم الافراج عنه. فاتصل بازركان بالكوادر القيادية للثورة مثل آية الله منتظري وحجة الاسلام رفسنجاني والدكتور ناصرمنشي، وزير الإعلام بعد الثورة، وتم الإتفاق على مغادرة الشاه لايران، كخطوة أولى، ثم إجراء انتخابات جديدة قبل عودته. وفي تشرين الثاني ١٩٧٨ وصلت بعثة الكونغرس الأمريكي من أعضاء حقوق الإنسان الدولية وقابلت بزركان واتفق

الطرفان على خطة أن يترك الشاه بموجبها للبلاد ثم تجري الانتخابات. وكانت نقطة الخلاف الوحيدة بين قادة الثورة والأمريكان هي مطالبة الشاه بالغاء الملكية وإعلان الجمهورية. فاضطر بازركان إلى السفر إلى فرنسا مرتين لاقتناع الحسيني على بقا الملكية ولكن دون جدوى. علماً بأن بزركان أكد فيما بعد لحسين هيكل بأنه هدّد الحسيني قاتلاًه بأن الجيش بأسره من الجنرالات إلى أقل الرتب، هم ضد الثورة وإثنا نواجه احتمال الحرب الأهلية واحتمال وقوع مذبحة لم يسبق لها مثل. « (راجع منافع آية الله، الصفحة ٢٢١). فرفض الحسيني كافة « حلول الوسط » إذ إمتاز الحسيني، على عكس البرجنيتيين في حزب توده، بصلابته ورفضه المساومة. فهدده بزركان ثانية بالقول (راجع نفس المصدر، الصفحة ٢٢٢): « هل أنت مقتنع تماماً بأننا يجب أن نستمّر؟ هل تستطيع ضمان نجاحنا ضد تدخل الجيش والأمريكين وأوروبا؟ » فأجاب الحسيني: « كلي ثقة في الله. » ثم طلب الحسيني من بازركان أن يعد قائمة بأسماء الرزاة الجديدة، بعد نجاح الثورة، على أن يكون بازركان رئيساً لها. أي أن الطرفين اتفقا على شكل الحكومة الجديدة ولم يعارض الأمريكان إعلان الجمهورية لأن السي أي أي كانت قد اقترحت ذلك، كما ورد أعلاه. ويقول بازركان بأنه « جلس مع إبراهيم يزدي (الأمريكي الجنسية وبالتالي خاضع للقوانين الأمريكية) وأعدنا قائمة بأسماء الرزاة. » وكان يزدي قد ترك الولايات المتحدة وسافر إلى باريس وعاش مع الحسيني بمصاحبة أبو الحسن بني صدر وصادق قطب زادة. ويؤكد حسين هيكل (الصفحة ٢٢٣) بأن شاهپور بختيار كان « مشتركاً في المفاوضات التي دارت بين بازركان والأمريكين بشكل مباشر أو خلال زوج إبنته الدكتور بانرودي الذي عقد الاجتماعات مع الأمريكين في منزله. » و يقول هيكل (الصفحة ٢٢٥) بأن الشاه « كان جاهلاً بالاتفاق الذي تم التوصل إليه مع الأمريكين بخصوص إقامة الجمهورية في نهاية الأمر. »

إنحصرت الثورة الإيرانية في اليوم الخامس من شباط ١٩٧٩. ومن الجدير أن نشير بأن الثوري السوفياتي قسطنطين ترويانفسكي كتب سنة ١٩١٨ في كتابه (الشرق والثورة) بأن « الثورة في إيران هي مفتاح الثورة في كل الشرق وأن تحويل مركز الثقل للثورة العالمية إلى إيران سيؤدي إلى فقدان الإستعمار كل الأهمية الإستراتيجية لقناة السويس. »

لقد اتفق الإستعمار الغربي مع هذا الرأي وأدرك أهمية الثورة الإيرانية التي وقعت في ثاني أغزر بلد لاتحتاج البترول في الشرق الأوسط. في بلد يحوي خامس قوة عسكرية في العالم وله ١٥٠٠ كيلومتر من الحدود مع الإتحاد السوفياتي وسيطر على الجانب الشرقي من الخليج كله. وفجأة تحولت هذه القوة العسكرية من أيادي عملاء الإستعمار إلى أيادي مليون إيراني من الذين ضحوا لاتقاء بلادهم من الاحتلال والاستغلال الأثكلر - أمريكي. لقد فشل هؤلاء في إسقاط الحكومة الإيرانية إلا أنهم نجحوا في إحداث عدد كبير من الإنشقاقات بين أبنائها. الشعب ولقد استمرت حكومة الثورة في الحكم بعد أن طردت عملاء الإستعمار المكشوفين أمثال مهدي بزركان وإبراهيم يزدي. وذلك لامكانية الحسيني في السيطرة على

الغلبية الساحقة من الشعب. ولكنه أخفق في إقناع الشعب من الاشتقاق وذلك لعاملين على الأقل:

١ - لم يملك الخميني الكادر المتدرب ولا حزباً سياسياً منظماً. فالكادر الديني كانت تنقصه الخبرة - العلمانية - وكان يتصرف وكأن التاريخ عاد الى الوراء الى أيام الخليفة عثمان بن عفان حين ثار الشعب ضده. وأخذ الكادر الديني ينظر الى الأشياء لا بالعيون المتعددة للقرن العشرين وذلك لجهله وكرهه للعلوم الحديثة وللحضارة العلمانية التي كان لها تأثير جوهري وعميق على غط الحياة الحديثة للشعب الإيراني وعلى أنكار الشعب المتدين.

ولعدم وجود حزب سياسي يقوده الخميني، اضطرت الحكومة الجديدة الى الدفاع عن نفسها بالاعتماد على العاطلين عن العمل من الذين يقتشون عن مهنة لكسب عيشهم. وكان الجهل منتشرًا بينهم نتيجة لاهمال الشاه الاهتمام بثقافة الشعب. ويشير الجدول رقم ٥ بأن نسبة الأمية في إيران كانت، حتى في سنة ١٩٩٥، ٤٤٪. كما اعتصمت الحكومة الجديدة على رجال الجيش والشرطة وأعضاء السافاك الذين أسرعوا الى تأييد الحكومة بغية ابعاد الشبهة عن أنفسهم وبغية الاستمرار في كسب عيشهم بالطريقة التي تعودوا عليها أيام الشاه.

٢ - لقد عمل المستعمرون الأمريكيون منذ اللحظة الأولى من الثورة على إحداث انشقاق في صفوف الحكومة الجديدة وفي صفوف الشعب. إذ أن التاريخ يعلننا بأن الذين يفرضون أية ثورة يتفقون على القضاء على الحكم القائم ولكن، وبعد نجاحهم في هذه الثورة، يشقون فيما بينهم. وهذا ما حدث في الثورة الفرنسية والروسية والصينية وغيرها.

لقد عمل الأمريكيون على إبقاء العلاقة الاستراتيجية القديمة بينهم وبين إيران، خاصة لأنه كان لهم نفوذ واسع في الحكومة، إذ كان بازوكان، كرئيس الوزراء، وإبراهيم يزدي، كنائب الرئيس، ينويان الإبقاء على هذه العلاقة. وفعلًا قابلاً، في الجزائر، وزير خارجية أمريكا، - بريس فانس، وافقنا على استمرار العلاقات الطيبة بين البلدين.

إلا أن الشعب الإيراني رفض الرصاية الأمريكية بشدة. فعمل المستعمرون على شق الصفوف وقد نجحوا في ذلك الى حد بعيد، لعدة أسباب منها جهل القيادة الدينية وتمصبها ضد التمدن والإبتفتاح الفكري وضد المثقفين في الحكومة والشعب وعدم النضج السياسي للمنظمات السياسية القائمة والتي لعبت دوراً بارزاً في إنجاح الثورة. إذ عمل مجاهدو خلق ورفائيلو خلق أكثر من غيرهم في خلق الثورة والنجاحها. وحين فشلوا في كسب رجال الدين الأخاكين الى جانبهم قرروا الانحياز الى الجانب الأمريكي والبعث العراقي. كما حدثت عدة إنشقاقات في صفوفهم وفي الأخير اضطروا الى ترك البلاد والانتشار الى أوروبا وأمريكا وبالأخص الى العراق حيث رفعوا السلاح البعثي ضد الحكومة الإيرانية.

الفصل التاسع

صدام حسين

ولد سنة ١٩٣٧ في قرية العوجة قرب تكريت بلواء بغداد. تم تدريبه من قبل خاله خير الله طلفاح الذي كان معلماً ويحمل أفكاراً نازية. فحكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات. ويقول فزاد مطر الذي كتب تاريخ حياة صدام بأنه تعلم استخدام السلاح حين كان في العاشرة من العمر. وفي السادسة عشر شارك خاله في إغتيال عبدالله الرشيد، بعم الجنرال ماهر عبد الرشيد. اشترك في حزب البعث وهو تلميذ في الثانوية، ذلك الحزب الذي تم تأسيسه سنة ١٩٤٣ في سوريا من قبل ميشيل عفلق بعد أن تأثر بالأفكار النازية حين كان في أوروبا. تم إتهام صدام وعمره عشرون سنة بقتل سعدون الألويسي ولكن أفرج عنه لعدم وجود الأدلة الكافية ضده وفي سنة ١٩٥٩، حين بلغ ٢٢ سنة من العمر، اشترك في محاولة اغتيال عبدالكريم قاسم وانهزم أثر ذلك إلى مصر واستقر هناك حتى سنة ١٩٦٣.

أكدت رسالة من وزارة الخارجية المصرية إلى الخارجية السورية بأن صدام « انضم إلى المخابرات المركزية C.I.A. سنة ١٩٦١ » وهو في القاهرة. ويقول جون بلوگ، المحرر السياسي لجريدة Independent on Sunday البريطانية ليوم ١٩٩١/١/٦ بأنه تم الإتصال بين السي آي أي وصدام حين في بداية ١٩٦٠.

لقد كان لعلاقة صدام بالمخابرات المركزية دورها حين عاد إلى بغداد بعد إنقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ وأصبح المسزول عن التعذيب لأعضاء الحزب الشيوعي في قصر النهاية حين كان يستلم تفاصيل التنظيم السري للحزب من هادي هاشم وعصام القاضي وغيرهما من قادة الحزب الشيوعي، وكذلك من طالب الشبيب، وزير الخارجية، الذي كان « يقابل السفير الأمريكي في بغداد مرة كل اسبوع » حسب تصريح هاني الفكيكي في مناقشة محاضراته بقاعة الكوفة.

حين أزيح حزب البعث عن الحكم في تشرين الثاني ١٩٦٣ اختفى صدام وركز على ترقية تنظيم جهاز جتيم الذي ترمس في قتل الشيوعيين الذين كانوا يقودون إتحاد الطلبة والشبيبة ونقابات العمال. يقول درويش والكستور (نفس المصدر، الصفحة ٢٠٣):

« لقد أجرى صدام حسين عدة اتصالات مع الأمريكان والبريطانيين في بيروت حيث أصبح الدكتور ناصر الحانتي سفيراً للعراق سنة ١٩٦٧ بعد قطع العلاقات بين العراق وأمريكا عقب حرب السويس. » ويقولان أيضاً: « إن العلاقة الرئيسية مع الأمريكان كانت عن طريق الدكتور ناصر الحانتي، سفير العراق في واشنطن، الذي كان يقدم تقاريره الى عبد الرزاق النايف، نائب رئيس المخابرات العسكرية العراقية في بغداد. » ويقولان أيضاً:

« تم قتل كافة أعضاء حزب البعث الذين تكلّموا الى الصحفيين حول هذه الاتصالات أو الذين شاركوا في هذه الاتصالات وكان يتقدمهم الشهادة عليها... لقد أشار عضو حزبي كان يعمل كموظف في وزارة النفط الى الارتباط الوثيق بين الجهاز السري لحزب البعث وموظفي المخابرات البريطانية، مصرحاً بأن البريطانيين كانوا يرغبون في أن يروا نظاماً عراقياً يعمل على إعطاء شركات النفط امتيازات مرضية. »

يعطي درويش و الكسندر تفاصيل الاتصالات بين حزب البعث والسبي أي أي تنظيم انقلاب ١٩٦٨ ويؤكدان بأن المخابرات الأمريكية كانت على اتصال بجماعتين متنافستين هما جماعة ناصر الحانتي وعبد الرزاق النايف وإبراهيم الدواد من جهة وجماعة احمد حسن البكر من الجهة الأخرى وقد أنفّر الحانتي النايف عن مغبة العمل مع البعث ولكن: « سبق وأن تم الإتصال بين الجنرال حردان التكريتي الذي كان عضواً قيادياً في حزب البعث مع اثنين من رجال النايف هما: سعدون غيدان، قائد اللواء الأول المدرع للحرس الجمهوري، والرئيس أحمد مخلص، ضابط المخابرات بإمرة النايف. » ويقولان أيضاً:

« أسندت لعلاج عمر العلي التكريتي، العضو في جهاز حنين، مهمة التحقيق « حين تم إعدام ١٤ شخصاً بتهمة التجسس في ١٩٦٩/١/٢٧ وذلك بغية القضاء على منافري صدام بعد أن قام، صادق جعفر، العضو في جهاز حنين، بتسليم رسائل مزيفة اليهم، وكانت الرسائل مكتوبة بطريقة تررطهم في جريمة العمل كعملاء إسرائيل. » (نفس المصدر، الصفحة ٢٠٦). ويقولان أيضاً، (الصفحة ٢٠٨):

« لقد أقتنع صدام حزب البعث على دعوة الشيوعيين لتشكيل حكومة الجبهة الوطنية، وسمحت هذه الخطوة بإظهار العراق وكأنه يطبق سياسة واعية ضد الغرب والتي ضمنت معاهدة للصداقة مع الإتحاد السوفياتي الذي جهز السلاح ليعتاد. ولكن ، وفي نفس اليوم الذي وقع فيه الرئيس ميشاق الوحدة الوطنية مع الشيوعيين (مع عزيز محمد) ، وزع صدام نشرة بين أعضاء جهاز حنين بعنوان "كيف نقضي على الحزب الشيوعي". ومع تسمية اللجنة المركزية للحزب "الشيوعي" لصدام بـ "الديمقراطي" و"كاسترو العراق" قام هو بلخبهم بالثبات وذلك حتى حين كانت اللجنة المركزية مشتركة في حكومة البعث. مع الارتباط الوثيق بين حزب البعث والإتحاد السوفياتي من جهة وبينه وبين المخابرات الأمريكية من الجهة الثانية تمكن الحزب من تصفية كافة منافريه بما في ذلك الفلسطينيين. فبقول سامي يوسف في كتاب (حرب الخليج و النظام العالمي الجديد، دار كتب زيد المحدودة، Zed Books، بـ إنكليزية ، لندن ١٩٩١، (الصفحة ٥٥): « لقد كانت هزيمة الضربة الرئيسية لصدام ضد

الفلسطينيين في أيلول ١٩٧٠ حين خان نظامه لوعده قطعه بنفسه لباسه عرفات مؤكداً بأن الجيش العراقي البالغ ١٥ ألف والمسكر في الأردن سيساعد الفلسطينيين في حالة هجوم الملك حسين عليهم وبدأ الهجوم بعد أيام حيث اخترقت القوات الأردنية، في حالات معينة، حتى الخطوط العراقية للهجوم على الفلسطينيين. كما أن المرتدين الفلسطينيين، المسندين من قبل العراق، قتلوا عثلي وقادة حركة تحرير الفلسطينية. كما تم في بيروت اغتيال عدد من العراقيين الذين برزوا في الصراع الفلسطيني.

إلا أن الجرائم التي قام بها صدام حسين والتي فاقت قضاعتها ما قام به هتلر وهولاكو والتي يحتاج كل منها الى كتاب خاص هي:

١ - استخدام الأسلحة الكيميائية في ١٦/٣/١٩٨٨ ضد أبناء الشعب العراقي من أهالي حلبجة حين تم القتل الجماعي لمائة آلاف مواطن عراقي بري، بينهم الأطفال والنساء والشيوخ، من الذين لا دخل لهم بخرافات صدام مع إيران أو مع المقاتلين الأكراد النظميين في الحزب البارزاني أو الطالباني أو أي حزب آخر.

٢ - الهجوم على الشعب الإيراني واستخدام الأسلحة الكيميائية ضدكم في حرب استمرت ثماني سنوات كما سيتم تفصيله في فصل خاص.

٣ - إختطاف وقتل أكثر من مئة ألف كردي بري، في عملية الأنفال، وذلك انتقاماً لتسراطز جلال الطالباني مع الجيش الإيراني، أثناء الحرب، حين ساعد جلال على جذب الباسداران الإيرانيين إلى حد مدينة ليلان قرب كركوك. علماً بأن الذين تم إختطافهم لم يشاركوا في عملياته.

٤ - الهجوم على الكويت والذي تسبب في قتل ربع مليون عراقي بري. وهناك فصل خاص في هذا الكتاب حول الحرب العراقية - الكويتية.

٥ - التهجير الجماعي لمئات الآلاف من العراقيين الشيعة العرب والأكراد الفيليين بحجة أنهم من تبعية إيران وليسوا من أصل عثماني، علماً بأنه هاجم منطقة خوزستان الإيرانية بحجة أن سكانها هم من العرب وبحجة أنه يعمل على تحريرهم. وسكان خوزستان (عمرستان) لم يكونوا من أصل عثماني في يوم ما. وقد تمت عملية التهجير في معظم الحالات بعد سجن الذكور الشباب بغية منعهم عن الانضمام إلى الجيش الإيراني في حربه ضد العراق، ومازال مصير هؤلاء المسجونين مجهولاً إلى الآن.

٦ - اختطاف المئات من العراقيين من مختلف الأحزاب وقتلهم دون سبب أو محاكمة. نذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر: المهندس اللامع أسعد الشبيبي وجاري وصديقي دارا توفيق، محرر جريدة التأخي وزميلتي وجاري الفيلسوف الجامعي رشدي أحمد وإبن خالي عبدالكريم أسعد والطالب في الصف المنتهي في الكلية الطبية الشاب عمار مجيد سلمان حسن ومحمد عباس خضير مع سبعة من رفاقه من المسلمين وجاسم المطار وعبدالحسين أبو لحمة وعبدالرزاق الشاوي وقاسم شبر ومحمد الحضري وعبيدالله البارزاني وصالح البرسني وسنور محمود وأمنة رسول وشاناز عثمان ومطر شر جراس وزميلتي في الدراسة وفي اتحاد

الطبيب: خالد أحمد زكي واحمد الحلاق وشعبان كريم وحاشم الألوسي وزهير علوي ورائع الكبسي وعباس خفيف وستار خضير، مسؤول الجناح العسكري في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي لمعارضته لجهة التعاون مع البعث وعبد الأمير سعيد الذي عارض أيضاً الجبهة مع البعث و ٣١ عسكرياً في أيار ١٩٧٨ بتوقيع عامر عبدالله ، وزير الداخلية بالوكالة ، وسعد اللبسي وشهاب نوردي وشاسوار شيخ جلال (آرام) وجعفر عبدالواحد ونجم الطالباري و زميلي في الدراسة شوكت عقراوي و فيصل الطالباري وسيد كرم برزنجي و سلوى البحراني ومحمد باقر الصدر وأخته بنت الهدى وجهاد مجيدي وناجدة حاتم الركابي وحسن الشيخ وفؤاد الركابي وعبدالحق السامرائي وحردان التكريتي وعبدالكريم الشيكلي والمفقودين العالم النيزيادي حسين الشهرستاني وصفا ، المحافظ صباح اللدة مع مليون عراقي و ابراني قتلوا أثناء الحرب ومئات غيرهم لا نعرف حتى أسماهم.

يقول سامي يوسف (نفس المصدر، الصفحة ٥٤):

« إذا اصطادوك معارضاً للنظام البعثي في العراق حتى معارضة شفرية عليك أن تتوقع لا التعذيب الجسدي وحسب بل حتى احتمال تعذيب واعتصام أمك أو أختك أو زوجتك. وفي مناسبة واحدة تم اختطاف عدة مئات من الأطفال الأكراد في السليمانية وذلك لاستخدامهم للضغط على آبائهم أو إخوانهم لتسليم أنفسهم للسلطة. ومنذ ذلك الحين إختفى من الوجود ، في السليمانية وحدها، حوالي مئتي طفل من المسلم به أنهم قُتلوا. » وكلنا نتذكر، بكل غضب، ما جرى بسافرة جميل حافظ، زوجة حسين أبو العيس، تلك التكرية التي ألحت للجنة المركزية للحزب الشيوعي عليها فيما بعد لتزيد حكمة الجبهة وتصفق لينا.

ما عدا النقطة الرابعة أعلاه (أي إحتلال الكويت) لم تفتح البلدان الرأسالية، التي جلبت صدام الى الحكم، على هذه الجرائم البشعة بل قامت ببيع الأسلحة الفتاكة له قبل وبعد ارتكاب هذه الجرائم. وفي كثير من الحالات قامت المخابرات المركزية الامريكية بمساعدة صدام، عن طريق الأنصار الصناعية الأمريكية ، وخاصة خلال العدوان على ايران.

من المهم أن نتذكر ونؤكد على أن صدام حسين لم يتم بهذه الجرائم لمصلحته ولوحده بل إنه، مثل هتلر، يمثل طبقة حاكمة كاملة لا تقتصر عليه وعلى أبنائه وأقربائه و شرطه و مخابراته و حرسه الجمهوري ، فحسب بل كل المتفعين من استمراره في الحكم بما في ذلك المهريين والملايين والتجار والمضاربين والمقاولين وأصحاب الشركات الصناعية والعمرانية وقادة حزب البعث وكوادره وكل الذين تطوعوا لحمل السلاح له.

أما هروب البعض من هؤلاء ، من حزب البعث الى طرف المعارضة من أشمال ونبق السامرائي وأباد علوي وتحسين معلقة وصلاح عمر العلي وطالب الشبيب وعشرات غيرهم، فإنهم يؤكدون للشعب العراقي على ضرورة عفوهم عن جرائمهم الفاحشة. في حين ان الكثير من هؤلاء مرسلون من قبل حزب البعث للتغلغل في صفوف معارضيه. هناك علامات الاستفهام عليهم كلهم. و هنا من الضروري أن نتعلم من التاريخ ونتذكر هروب رودولف هيس، نائب هتلر من ألمانيا الى بريطانيا، طالباً للجوء، خلال الحرب العالمية الثانية. لكن محاكمات

نوربرغ برهنت بأنه كان في الحقيقة رسولاً ليهتل بعثه لكي يقوم بإقناع الحكومة البريطانية على مشاركة ألمانيا النازية في الحرب ضد الاتحاد السوفياتي. وقد حكمت عليه المحكمة بالسجن مدى الحياة.

لغرض الحفاظ على الموضوعية المتوازنة من الضروري أن نوضح هنا بأن معظم المعارضة التقليدية العراقية قامت هي أيضاً بنشر أخبار جرائم صدام بل المبالغة فيها، ولا حاجة الى مثل هذه المبالغة، ولكن هذه المعارضة تقوم بهذه الزائدة لسببين على الأقل:

١ - التغطية على تواطئها الزمن مع البعث ومشاركته الحكم والظلم. تلك المشاركة التي انتشرت إما لأن صدام طردها أو لأنها لم تتل ما كانت تصبو اليه من هذا المجرم أو . كما كان الحال مع قادة الاكراد، بناء على طلب الأمريكان وشاء ايران. فجلال الطالباني كان أول المؤيدين لحكم البعث سنة ١٩٦٨ ومعتضى البارزاني اشترك في مزاكرة ٨ شباط ١٩٦٣ ثم اشترك في الحكم مع البعث بين ١٩٧٠ و ١٩٧٤، بينما اشتركت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الحكومة مع البعث من ١٩٧٣ الى ١٩٧٩. اما البعثيون السابقون من الذين يشدقون بالديمقراطية في هذه الأيام فإنهم شاركوا في كل الجرائم البعثية وغالباً كانت لهم أدوار قيادية فيها. فال معروف عن صدام هو أنه يلج على مشاركة أعضاء حزبه وموظفيه بل وزرائه في معاقبة خصومه بل قتلهم لكي تتكون لديهم مصلحة ذاتية في استمرار حكم البعث.

٢ - إن المعارضة التقليدية تستنكر جرائم صدام و تبالغ فيها لتبرير تعاونها مع المستعمرين الأنكلو - أمريكيان . علماً بأن الحكومتين البريطانية والأمريكية أنستأ المؤتمر الوطني العراقي وانفقنا عليه خمسين مليون دولار على الأقل (راجع تصريحات محمد باقر العلوم في فصل آخر من هذا الكتاب) بغية الدعاية ضد صدام كما اعترف بذلك قادة الحكومة الأمريكية والمسؤولون في C.I.A. كما سنرى أيضاً في فصل قادم من الكتاب.

الفصل العاشر

الحرب العراقية - الإيرانية

كنت قد حضرت المحاضرة التي ألقاها خبير أمريكي في الجمعية الملكية البريطانية The Royal Society حول البحوث التي تجريها منظمة الحلف الأطلسي في الشؤون الهندسية. إنني لا أنوي إدخال القارئ في المواضيع الهندسية ولكنني أرد أن أحيطه علماً بأن الخبير صرح، في سياق محاضراته بأن بحوث المنظمة الحالية تتمثل بما ستقوم به بعد عشرين عاماً وإنها تخطط بحوثها مسبقاً وتعطي لنفسها على الدوام عشرين سنة من السبق للحوادث. أذكر هذه الحقيقة لكي أحيط القارئ علماً بأن الحكومات المنظمة في الحلف الأطلسي لا تترك الحوادث لكي تقع بصورة عفوية بل تخطط لها قبل أمد طويل.

ومن الناحية الأخرى، وبالرغم مما ذكره الخبير، فمن الضروري أن لا ننسى بأن هناك في الشؤون السياسية، مثلاً هو الحال في كل الشؤون الأخرى الكثير من الأشياء يتم حدوثها دون توقع. لقد أثبتت نظرية المصائب Catastrophe Theory ونظرية الفوضى Chaos Theory هذه الحقيقة. ولهذا لا أرد أن يظن القارئ وكأن الأشياء كلها قد تم التخطيط لها مسبقاً. بل أرد أن يدرك بأن المخططين يعملون ما في استطاعتهم لتوقع المستقبل ووضع الحلول لكل الاحتمالات الممكنة. ولهذا فإن الحكومة الأمريكية والدولة CIA، مثلاً، تستخدمان المؤسسات المختصة في البحث العلمي، مثل مؤسسة راند الأمريكية للبحوث، لتخطيط المستقبل بالاستناد إلى علم بحث العمليات والتخطيط الرياضي لتحقيق ذلك. كما أن استخدام هذه الطرق العلمية غالباً ما يرشد هذه الحكومات إلى القيام بفعل، لا يخطر ببال المرء بالضرورة.

أنني أبدأ بهذه المقدمة لأخبر بأن الأحداث التي انتهت بالحرب العراقية - الإيرانية كانت قد خططت مسبقاً. فالحكومة الأمريكية كانت قد أدركت جين التغيرات التي ستجري في الشرق الأوسط منذ المظاهرات الشعبية الضخمة في طهران ضد الشاه سنة ١٩٧٥. وحسب تصريح لمسعود البارزاني في برمنغهام بانكلترا عام ١٩٧٧، لعدد من الأكرواد، وكنت بينهم، أكد بأن العلاقات الكردية - الأمريكية كانت على أحسن ما يرام إلى أن التقى كينسكرو وزير الخارجية حينذاك، نجاةً بصدام حسين سنة ١٩٧٥، إذ بعد ذلك اللقاء (السري) تغيرت الأشياء بشكل لم تكن نتوقعه.٤

كما ورد أعلاه، توسعت الإحتجاجات الشعبية في إيران بعد ١٩٧٥ وانتشرت في ١٩٧٧ و١٩٧٨ وانتبت بانتشار الثورة الإيرانية في ١٩٧٩/٢/٥. فلما، صدام حسين مع كينغر لم يكن مغرباً بل جاء نتيجة للدراسة أمريكا للوضع في هذه المنطقة الفنية والحاسة مستخدمة المراسلات الأمريكية للبحوث الاستراتيجية. أثبتت الأحداث على أن اللقاء، كان مشيراً بالنسبة للأمريكان. كما أثبتت الأحداث التي تلت الثورة في إيران، على أن الحكومة الأمريكية لم تنقل في إقناع الحميني على التحالف معها. بل العكس وصلت علاقة إيران مع الأمريكان إلى حد التغطية والعداء. في ١٩٧٩/١١/٤ حين احتل الطلبة الإيرانيون السفارة الأمريكية في طهران وحجزوا موظفيها كرهائن.

وبينما كانت العلاقات الأمريكية الإيرانية تتدهور من سبب إلى أسوأ فقد أدى اجتماع صدام بكينغر إلى تحسن العلاقات الأمريكية - العراقية وبدأت الحالة السياسية في العراق تتغير هي أيضاً وبسرعة. فبعد هذا اللقاء وقعت إتفاقية الجزائر بين الشاه وصدام في تلك السنة، وبالتالي يلم مصطفى البارزاني أسلحته إلى الشاه، وتوجه إلى أمريكا للعيش هناك حتى الموت. ومنذ ذلك الحين تعاطف دور صدام في العراق على حساب أحمد حسن البكر. يد صدام ينفذ خطته التي قدمها إلى جبار حنين سنة ١٩٧٣ حول محاربة الشيوعيين و توسعت هذه المحاربة دون سبب و دون أن تتوقعها اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التي غشلت كل شيء، لأرضاء صدام، بما في ذلك التبريل بإعدام ٣١ عسكرياً ثم اتهمهم بالشيوعية. لقد شمل الإرهاب الأكثرية الساحقة من قواعد الحزب وخاصة بعد أن قسح صدام أنجال لقادة الحزب في ترك العراق بجوازات سفر بعثة.

مع نجاح الثورة الإيرانية أخذت الأحداث في العراق تجري بسرعة. ففي ١٧ تموز ١٩٧٩ سيطر صدام على الحكومة وتم أنصاه أحمد حسن البكر. ثم قتل ٢٢ من وزرا، وقادة حزب البعث بتهمة التآمر مع سوريا، ووافق ذلك إعدام أو قتل ما يقارب خمسة آخرين حسب ما كنيه حبر خليل في (جمهورية الخوف، بالإنكليزية، الصفحة ٧٠). من الجدير هنا أن نتذكر بأن القيادة السرية لحزب البعث هي من الطائفة العلوية (فرقة من الشيعة) وكانت علامات التقارب بينها وبين حكومة الحميني واضحة جداً. لعلنا، نحن العراقيين، بياة " فرق تد " التي استخدمها المستعمرون في كل مكان تدرك تركيزهم على الطائفة السنية، التي فرضوها حكماً على العراق منذ تأسيسه. لأحداث التفرقة بين الجيران الثلاثة: إيران، العراق وسوريا، وذلك لإحباط أية محاولة لتشكيل كتلة نفوسها ٨٠ مليون نسمة تند من باكستان إلى البحر المتوسط وتعزل قوات الحلف الأطلسي المربط في تركيا عن آبار نفط الخليج. وبالمقابل ازدهار نشاط حزب الدعوة الإسلامية والحركات الدينية الأخرى في العراق. وذلك لأن الشعب، بجماعه الغفيرة وقف ضد اللجنة المركزية للحزب الشيوعي واستاء من تعاضدها مع البعث الناصي. كما تأثرت الحركة الإسلامية بالثورة في إيران خاصة لأن البعث سبق وأن طرد الحميني من العراق بل حاصر مدينة كربلاء في شباط ١٩٧٧ وقهر الإنتفاضة الشعبية فيها، تاركاً سبلاً من الدماء. لقد نالت الحكومة المساندة الكلية لارتكاب هذه الجريمة

من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التي كانت مشتركة مع البعث في حكومة الجبهة . ففي ٨ شباط ١٩٧٧ في الذكرى الرابعة عشر للثلاثاء البعثي سنة ١٩٦٢) أصدر المكتب السياسي بياناً جاء فيه:-

« إن حزنا الشيوعي العراقي يقف بحزم الى جانب السلطة الوطنية... ويعتبر هذه النشاطات التأميرية المعادية تحت أية صورة ظهرت وبأي شعار تسترت مرجحة الى جموع شعبنا المناضل وجماهير الكادحة ومكتسباته التقدمية، إن المكتب السياسي يدعو منظمات حزنا والرفاق كافة الى رفع البقطة ومراقبة النشاطات التأميرية، والإلتصاف بمنظمات حزب البعث العربي الاشتراكي الحليف، وتنشيط لجان الجبهة الوطنية القومية التقدمية لغرض التنسيق للقيام بأعمال مشتركة ضد التآمر وأعمال التخريب والإستفزاز وقضجها على نطاق جماهيري... (نقلًا عن نداء الرافدين الديمقراطية، العدد ١٣٠، في ١٩٩٦/٥/٧).

لقد قامت الحكومة بتوقيف حوالي الألفين من أهل كربلاء وقتلت ثمانية من رجال الدين ، ثم قامت بالتجبر القسري الجماعي الى ايران لأكثر من مئتي ألف من أبناء مدن العتبات المقدسة. فالهكومة البعثية - " الشيوعية " لعبت دوراً فعالاً شرساً في تاجيع العتبات الطائفة التي أجبرت الناس على الاتحياز نحو الحركات الدينية المعادية للبعث. قامت حكومة الجبهة بهذه المجرمات ضد الشيعة دون سبب معقول في وقت كانت العلاقات العراقية- الإيرانية في ١٩٧٧ و ١٩٧٨ على أحسن ما يرام.

إن دراسة الأحداث تؤكد بأن الحكومة كانت تنفذ المخطط الجديدة لكينسجر بصورة فعالة. بعد دراسة مفصلة لعلاقة البعث بالقرب يقول دوريش والكستندر (نفس المصدر، الصفحة ٧٦) بأن:

« كان قرار صدام حسين للاتحاد ونحو الغرب قد أتخذ مبكراً، حتى قبل أن يبدأ بحرب الخليج. ففي بنتها، خلفه مع الشيوعيين إنه قصد توجيه اشارة واضحة إلى واشنطن بهذا الخصوص. » ويقولان أيضاً (الصفحة ٩٣):

« إن ذكريات احتلال السفارة الأمريكية في طهران في ١٩٧٩ قد ساعدت أيضاً على تزويد الدعم السياسي الى العراق، فوفقاً لجيفري كيمب، رئيس قسم الشرق الأوسط لمجلس الأمن القومي في إدارة ريفان، كانت تلك الكارثة مازالت طرية في أذهان الأمريكان وكان "آية الله" يعنتا بالشیطان الأكبر ويحاول تقويض الحكومات الخليجية كلها" واعترف جيفري كيمب بأن الحملة كانت إبقاء إيران عند حدها وقال: "إننا لم نكن نعمل على انتصار العراق في الحرب، كنا لا نريد العراق أن يخسرها. في الحقيقة إننا لم نكن ساذجين، كنا نعرف بأنه (أي صدام) هو ابن الفحجة Son of a bitch ولكنه كان ابن قحبتنا He was our son of a bitch » والمعندة عند الراوي.

أسباب الحرب

يعمل سفير الخليل (نفس المصدر، الصفحات ٢٦٢ الى ٢٧١، بالإنكليزية) بنجاح نسبي على تنفيذ الأسباب الشائعة لوقوع الحرب و يؤكد بأن الادعاء بأن الحرب وقعت لوجود عدا، تقليدي بين الشعبين، أو لأن العراق أخذ يخاف من المد الشيوعي الداخلي أو لوجود خلافات مزمنة بين البلدين حول الحدود وبالأخص شط العرب، إنما هي أسباب غير مقنعة لاشغال أتون حرب دامية استمرت لثمانى سنوات. إلا أنه بعد أن يحاول تنفيذ هذه الادعاءات، يقترح بأن الحرب وقعت وأدت الى موت مليون إنسان لأن: « الحرب تجعل من إستبدادية سلطة صدام حين شخفاً مبنياً بصورة إستثنائية. » بحجة أن صدام كان له « نوع خاص من السلطان. وأنه قد تحول الى مؤسسة بعد ذاته، دون أن يكون خاضعاً لأي حساب. » ولكن هذه الأسباب مثالية لا تمت بالأسباب العلمية للحروب في القرن العشرين بصفة.

أما الباحثون الآخرون فكلهم يجمعون على أن هناك أسباب عميقة، إقتصادية وسياسية و إستراتيجية، لحدوث الحرب. وإن الينتاغون الأمريكي بجهز القادة العسكريين بتصارين على الحاسبات الألكترونية حول خطط حربية War games مع سيناريوهات للحروب المقبلة في المناطق الحساسة بالنسبة لأمريكا. إن منطقة الخليج التي تخوي على أكثر من ٦٠٪ من احتياطي النفط في العالم لا يمكن تركها لقرار شخص مصاب بداء العظمة أو لأوهام قاتل بائولوجي مثل صدام حسين.

أخص أدناه ما قدمه الباحثون بالإجماع من الأسباب التي ولدت الحرب بين العراق و إيران:-

١ - التخطيط البعيد النظر لتحقيق الأهداف الأمريكية في السيطرة على منطقة الخليج عسكرياً بغية المحافظة على مصادر النفط، ذلك المصدر الذي كان السبب الرئيسي لتأسيس الحكومات المختلفة في المنطقة أساساً، وكذلك لرسم الحدود المختلفة بالشكل الذي رآه المستعمرون البريطانيون بأنه سيفيد مستقبلهم. مع كل النقاط المبهمة في تلك الحدود، كما جاء في الأجزاء الأولى من هذا الكتاب.

إن الشركات العملاقة للبترولا لا تعترف أصلاً بأن نفط الخليج ملك لشعوب المنطقة أو لحكوماتها. إن الشركات تؤمن، وبقرة السلاح، بأن النفط ملكها، لا في الخليج بل في كل العالم. وإذا حاولت أية حكومة مخالفة هذا الرأي فستال العقوبة الناسبة عاجلاً أم آجلاً، مثلما نال عبدالكريم قاسم حين تم قتله أمام عدسة التلفزيون. ولهذا السبب تفرض أمريكا الحصار على إيران حتى هذا اليوم. ولهذا السبب مازال سعر اللتر من البترين المصفى في بريطانيا، بعد اضافة المصروفات العالية للتنقيب والاستخراج والنقل والتصفية وبعد اضافة الضرائب والأرباح العاليتين، هو أقل من سعر اللتر الواحد من الماء المباع في القناني. علماً

بأن شركات الماء لا تقوم بالتغيب عن الماء في بريطانيا ولا استخراجه أو نقله عبر البحار وعلماً بأن عملية تصفية الماء أرخص بكثير من تصفية البترول وليست هناك ضريبة على الماء. أما سعر البترول في أمريكا فهو أقل من بريطانيا لقلة الضرائب المفروضة عليه هناك. لقد كتب ديمبكو في جريدة براندا في ١٨/١٠/١٩٨٠ مقالاً بعنوان « من الذي يخلق الخلافات؟ » متهماً الولايات المتحدة باحداث الحرب ومقترحاً « بأن أمريكا تستخدم الحرب لتبني قوة عسكرية في المنطقة وذلك تهيئة للتدخل العسكري في إيران لقلب الحكم هناك. » وأكدت براندا وإذاعة موسكو في ١٧/١ و ١٨/١/١٩٨١ بأن « أمريكا عازمة على الاحتلال المباشر للمنطقة. » وهنا ما حدث فعلاً.

٢ - إن سقوط الشاه أحدث فراغاً سياسياً قد بحث الإتحاد السوفياتي على احتلال إيران مستخدماً بنود المعاهدة الإيرانية السوفياتية لسنة ١٩٢٧. كان لهذه الاتفاقية الأثر العميق لتحويل إيران، بعد الحرب العالمية الثانية الى معسكر أمريكي ورطها بحلف بغداد (الستور) بغية منع الإتحاد السوفياتي من التمسك بالمعاهدة واستخدامها للوصول الى الخليج واحتلال الجانب الشرقي منه. وقد تم ذلك بالرغم من احتجاج الإتحاد السوفياتي الذي اعتبر التدخل الأمريكي مخالفاً لبنود المعاهدة الموجودة بين إيران والإتحاد السوفياتي. فسقط الشاه وأنهى حلف الستور وتم طرد الأمريكيان من إيران، في حين أبقى حكومة الحسيني على المعاهدة الإيرانية - السوفياتية وهي ، في الحقيقة، مازالت سارية المفعول حتى بعد سقوط الإتحاد السوفياتي. فالحكومة الأمريكية أدركت خطورة الوضع وقررت إحداث الحرب بغية التدخل في المنطقة ومنع السوفيات من التقدم.

٣ - الخوف من أن الثورة الإيرانية قد تتوسع لا باتجاه العراق، حيث الأكثرية فيه شيعية (أو على الأقل إن الشيعة، بعضهم الأكراد الشيعة الفيليين وكذلك الشيعة التركمان في ضواحي كركوك وأهالي داقوق وطوز خورماتو وبشير وكفرى من الأكراد والتركمان، يمثلون ٥٠٪ من السكان) بل الى المشايخ الخليجية الضعيفة أيضاً، أي الى كافة المناطق المنتجة للنفط من جزر مجنون الى مسقط وعمان عبر الزبير والكويت وقطر وشرقي السعودية. ثم أن الدعاية الإستعمارية حول الطائفية قد أثرت بصورة سلبية سيئة على شيوخ الخليج وجعلتهم يرتعدون فزعاً من انتشار الحركة "الأصولية" مهددة سلطانهم. أضف الى ذلك أن شعوب المنطقة، بما في ذلك شعوب الخليج كانت ومازالت تتطلع الى اليوم الذي تتحرر فيه من الشركات النفطية والحكومات التي تقف وراء تلك الشركات. وكانت هذه الشعوب قد استقبلت الثورة الإيرانية بالترحاب، لأنها كانت ضد المحتلين الأمريكيين بالدرجة الأولى وكسراً لشركتهم.

٤ - لقد عملت الحكومات الغربية على إسقاط حكومة الحسيني وقامت بتسعة مؤامرات لتحقيق هذا الغرض (راجع مقالة إيران الحسيني لأريك رولو، بالفرنسية، في مجلة الشؤون الأجنبية، الجزء ٥٩، الرقم ١، لسنة ١٩٨٠). إن فشل هذه المؤامرات لا يعني نهاية التأريخ لكي تتوقف الحكومات الغربية عن التآمر، في وقت كان الطلبة الإيرانيون يحتلون السفارة

الأمريكية في طهران ويحوزتهم ٥٧ هيئة دبلوماسية. ولما كان الشعب الأمريكي قد أصيب بالإنبهار المعنوي، نتيجة لهزيمة أمريكا من فيتنام، فلا بد للحكومة الأمريكية أن تجد بدلاً Surrogate مستعداً للعمل كعقاول لثورة " وإعادة الحصان الهارب الى الإسطبل". يقول سامي يوسف وهو الذي يعلن مقدماً (نفس المصدر، الصفحة ٥٢): « عليّ أن أؤكد منذ البداية بأنني متاوي. للانحياز التأمري لفهم التطورات السياسية والأحداث التاريخية، ولكنني أشتكي حرب الخليج من ذلك. » ثم يقول في الصفحة ٦١ مؤكداً « فعند إنفجار الثورة في إيران سنة ١٩٧٩، والذي أدى الى سقوط الشاه، أصبحت الإدارة الأمريكية، على أثر ذلك مذهورة، شأنها شأن صدام. فانتقلت من المائدة الخفية للنظام العراقي الى العليشة منها وبدأت حالاً بحملة لزعزعة إيران مستخدمة شريكها المتحمس صدام حين. ».

يعمل المستعمرين دائماً، كما يذكرنا سامي يوسف، على تشويش متاوينهم وتحقيرهم عن طريق إظهار هؤلاء المتاوين كسخفاء أو كصايبين بالأمراض النفسية الخطرة. فحين يدبرون مؤامراتهم وينفذونها يتكرونها وجودها أصلاً. ثم يعترفون بها بصورة رسمية بعد ثلاثين سنة، كما هو الحال في بريطانيا مثلاً، أي بعد أن تصبح المزامرة عتيقة ومنسية. أما الذين يفضحون هذه المؤامرات أثناء أو قبل المباشرة بتنفيذها، فيعمل المستعمرون على إتهامهم بجنون الإرتياب (Paranoia) من الذين يؤمنون بنظرية التآمر (Conspiracy theory). والأنكى من هذا إنهم يئتمرون أعدامهم حتى من إستخدام كلمة « الإستعمار » بحجة أنها أصبحت كلمة عتيقة، بالية. ثم محورها من الوجود وتم مسحها من القواميس، وأن من يتذكرها يرتضى التشهير واللحاق بالركب الحضاري! وقد تأثر الكثيرون بهذه الدعاية الإستعمارية حتى أن الدكتور فاضل الجليبي، خبير النفط، جابه مستمعيه مع نوع من العتاب والتوبيخ، برأيه الإيحاء العقلاني، وطلب منهم في محاضرة له في قاعة الكوفة ببلدند عدم ذكر كلمة " الإستعمار" عند شرح العلاقات والتطورات الدولية!

يقول درويش والكسندر (نفس المصدر، الصفحة ٥٥):

« لقد عمل صدام حين، الذي أصبح رئيساً للجمهورية في تلك السنة (١٩٧٩) على إشغال الفراغ الذي تركه الشاه، فسمى الى تولي قيادة المنطقة. وفي هذه النقطة اتضح للقوى الغربية بأن طموحه كان مطابقاً لمصالحها، وهي: إيقاف إنتشار الثورة الإسلامية، تأمين تدفق النفط ومنع إيران من تهديد الدول الخليجية الموالية للغرب. لم تكن هذه المرة الأولى التي تناوبت فيها أولويات الغرب مع أولويات واحدة من القوى المحلية. لكن السعي وراء تنفيذ المصالح المشتركة كان دائماً قضية متزامنة وليست سياسة مقررّة مسبقاً. إن صانعي السياسة الغربية نادراً ما يعترفون بوجود مصالح وطنية شرعية لبلدان الشرق الأوسط، والتي هي خارج إحتبارات الأهداف السياسية لأنفسهم. ».

تنفيذ الخطة

لكل هذه الاسباب اضطر الأمريكان الى دفع الحزب الديمقراطي الكردستاني الابرائني ضد الثورة الابرائنية، كما صرح بذلك غريغري، رئيس أركان جيش الشاه. علماً بأن الحزب الكردي سبق وتعاون مع البعث منذ أيام الشاه وكان سكرتير الحزب، الدكتور عبدالرحمن قاسم، يعيش في بغداد على حساب البعث. والغريب في الأمر هو أن الحزب الابرائني لم ينف تصريح غريغري ولكن الحزب الديمقراطي الكردستاني (القيادة الموقتة) استنكر ضده في حين أن التهمة كانت موجهة ضد الأكراد الابرائنيين، لا العراقيين. والمعتقد هو أن احتجاج الحزب الكردي العراقي ثم نقل جثمان مصطفى البارزاني في خضم دعاية صارخة الى ايران (١) لدفعه هناك بالرغم من رجا، صدام حسين بدفعه في العراق في قريته بارزان، كان كله خطة أمريكية لتقريب أكراد العراق، حلفاء أمريكا المجرين، من القيادة الابرائنية. وذلك بغية رد الاعتبار السياسي اليهم، بعد أن فقدوه سنة ١٩٧٥، ومن ثم استخدامهم من جديد في المستقبل كما جرى أثناء حرب الكويت. لقد قرر أبناء البرزاني دفن والدعم في ايران في الوقت الذي يعلمون جيداً بأن علاقة أبيهم بايران كانت دائماً بايران الشاه، عدو الحميني اللدود. ثم أن سفرة مصطفى البارزاني الى أمريكا إنما تؤكد بأنه كان في جبهة أمريكا ضد الحميني وبقي في تلك الجبهة حتى الموت.

من الضروري أن نتذكر بأن المؤسسات الأمريكية تعمل غالباً على رد الاعتبار لحلفائنا بين الحين والآخر بغية إعادة ثقة الناس بهم بعد أن فقدوا تلك الثقة في مناسبة سابقة. وهذه الطريقة يسهل استخدامهم في جمع المعلومات الضرورية لفهم أعدائنا. ولهذا أيضاً شجعت أمريكا صدام حسين سنة ١٩٧٢ بالدخول في حلف مع الاتحاد السوفياتي في حين أنه أتى الى الحكم بمساعدة السي آي أي، فتسكن بذلك من إحتواء الشيوعيين وقضهم وعزل الجماهير عنهم ثم الإنقضاض عليهم. وكذلك تمكن صدام أن يزود المخابرات المركزية الأمريكية بمعلومات جديدة حول خطط العدو السوفياتي وتصرفاته السرية مع زبائنه في مختلف انحاء العالم.

فالمعروف عن الملك حسين، مثلاً، وهو الحليف الأقدم للإمبريالية بأنه ينتقل الى الجانب النابوي للغرب خلال كل أزمة بغية الدفاع عن النفس والإستمرار في الحكم، ثم يغير طرفه بعد زوال تلك الأزمة. الطريف أن الملك حسين طوال فترة الحرب العراقية الابرائنية كان يعمل على إقناع السوفيات بتزويد البعث بمزيد من السلاح.

حين فشلت المحاولة الكردية (الابرائنية) في القضاء على الثورة الإبرائنية، (علماً بأن هذه المحاولة مازالت مستمرة وفقد جلال الطالباني عرشه في أربيل لأنه قرر، بدلاً من مسعود، مساعدة ايران في محاربة الحزب الكردي الابرائني)، قرر الأمريكان دفع بعث العراق في ١٩٨٠/٩/٢٢. وما يجدد التشديد عليه هو أن جريدة واشنطن بوست ليوم ١٩٨٠/٨/١٩

أي قبل ثلاثة أيام من الهجوم. فضحت العملية حين كتبت عن « وجود خطة حكومية أمريكية تعمل لإشعال الحرب فوراً ضد إيران. » ونقل التلفزيون البريطاني الخبر المنشور في الجريدة الأمريكية في ليلة ١٩/٨/١٩٨٠. فاضطرت حكومة كارتير إلى إنكار الفضيحة بشدة ، وإن دل ذلك على شيء فإنه يدل على قزح الحكومة الأمريكية من إكتشاف خطتها للسلام بما ينذر العدو وقد يؤدي ذلك إلى القتل، مثلما فشلت مزاورة إنزال الطائرات الأمريكية قبلها في صحر . طيس .

تقدّم الإثبات على صحة ما كتبت واشتطن پوست . فالبعث هاجم إيران، مستخدماً مئات الألوف من الجنود المكلفين . مع المباركة الفعلية لا للأمريكان وحدهم . بل مع المساندة المادية أو العسكرية لمصر والأردن والسعودية ودول الخليج والبرمال والسردان ومن خلفهم الحلف الأطلسي وتم العدوان بغية انتفاذ الرهائن الأمريكيين من سفارتهم بطهران على الأقل. فقام الجيش البعثي باحتلال العمرة (خورم شهر) والمناطق النفطية المحيطة لمدة سنتين.

لقد قلب صدام حسين الآية على إيران حول مشكلة الحدود وفعل ما قام به الشاه قبله، مستخدماً تسوية الحدود كحجة لإشعال نارالحرب. فالحروب، كما تعلمنا مبادي العلوم العسكرية، لها حجج ظاهرة، ثانوية بل كاذبة في معظم الأحوال، ولها أيضاً أسبابها الحقيقية التي تحاول الحكومة المنتدبة على سترها لإخفائها. والمجذير بالذكر هنا هو ما قاله وينستون چرچل، رئيس وزراء بريطانيا أثناء الحرب العالمية الثانية، حين صرح بأن « الحقيقة ثينة، فمن الضروري إخفائها بطبقات من الأكاذيب لمنع العدو من كشفها. » فادعى صدام بأن اتفاقية الجزائر لتسوية الحدود كانت جائزة بحق العراق. فألفاها في ١٩/٩/١٩٨٠ ثم بدأ بالهجوم. إن الفرق الرئيسي بين صدام والشاه هو أن الشاه كان يتجنب الحرب في منطقة شط العرب لكونها قريبة من مصافي عبдан التي تقع ضمن مدى المدفعية العراقية، بينما اختار صدام هذه المنطقة بالذات لأنه كان يتوي هذه المصافي ومناطق النفط القريبة بغية شل الإقتصاد الإيراني وإجبار الحكومة الإيرانية على السقوط. وكانت الدعاية الغربية كلها تشارك الدعاية العراقية في تخمينها بأن الحكومة الإيرانية الفتية سيتم القضاء عليها خلال اسبوعين من النزعة العسكرية.

تطورات الحرب

فرد الاعضاء الدائمون في مجلس الأمن تأخير اجتماع المجلس للبت في قضية الهجوم العراقي على إيران ورفضوا إصدار قرار يدين العدوان العراقي. وفي نفس الوقت استمرت الدعاية الغربية في ادانة إيران لعدم إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين. فانحاز الرأي العام الغربي ضد إيران الى درجة تبرير الهجوم العراقي بحجة أن الإيرانيين يستحقون نوعاً من العقاب لجرمتهم تجاه الدبلوماسيين الأمريكيين "المتكبرين". كما أن الدعاية الغربية بررت الهجوم العراقي وشرحت « بأن عقاب إيران من قبل العراق مفيد لأن ذلك سينقذ الرهائن

ويجب الغرب من تقديم الضحايا لهذا انفرس والتي قد تكون عالية ليعد الغرب من ايران كما كتبت الصحافة البريطانية في حينه. وفي الوقت الذي أكدت كافة الجهات الغربية على أن الحرب ستقف قريباً وستنتهي بانتصار العراق، إلا أن انتهاء الحرب بهذه السرعة كان ضد مصلحة شركات السلاح الغربية التي كسبت البلايين من الأرباح عن طريق بيع السلاح، بل وحتى الغذاء، الى الطرفين وكذلك الى ائبلان الخليجية طوال فترة الحرب.

في نهاية أيلول أصدر مجلس الأمن القرار رقم ٤٧٩ الذي دعى الى ايقاف القتال دون المطالبة بإنسحاب العراق من الأراضي الإيرانية ودون إدانته على عدوانه. فتأكدت الحكومة الإيرانية من وجود جبهة واسعة ضدها تشمل الدول الكبرى كلها. بينما اعتبرت الحكومة العراقية قرار المجلس كعامل مشجع للاستمرار في احتلال المناطق الغنية بالنفط في ايران. وفي نهاية الحرب أخذ الرئيس الأمريكي كاونتر برصرح مؤكداً على ضرورة حياد امريكا والإتحاد السوفياتي. لكن الحكومة الأمريكية أرسلت طائرات أواكس التجسسية الى السعودية لنقل أخبار تحركات الجيش الإيراني الى العراق كما أكدت ذلك جريدة الأريزونا البريطانية في ١٩٨٤/٤/١٥.

لقد أسرعت البلدان الغربية الى الاستفادة من استمرار الحرب. فمثلاً قامت المخابرات المركزية الامريكية بفتح مركز مهم لها في بغداد لتزويد صدام حسين بكافة المعلومات الحساسة حول تصرفات الجيش الإيراني. فيقول جيم هوكلاند، مراسل واشنطن بوست، وتم نشر ما كتبه في الكارديمان ليوم ١٩٩١/٢/٨: بأن فعاليات مركز C.I.A. في بغداد :-

« أعطت مزاولي التجسس موقعاً مهيئاً في العلاقات العراقية - الأمريكية. لقد عين السيد صدام فوراً واحداً من أبرز موظفي استخباراته كسفير له في واشنطن. لقد تصرفت الولايات المتحدة في بغداد مثلما فعلت في المراسم العربية الأخرى في العقود الثلاثة الماضية: إذ جعلت رئيس مركز السي آي في نظر السكان المحليين أكثر أهمية من السفير الأمريكي.»

إن انهزام الجيش البعثي في الجبهة الى داخل الأراضي العراقية أجبر الأمريكيان على الخروج علناً الى جانب البعث كما صرح بذلك المسؤلون الأمريكيان في صيف ١٩٨٣. بعد أن زار مساعد وزير الخارجية العراقي عصمت كوتاني واشنطن. كما أن الحكومة الأمريكية شجعت الحكومة التركية العضوة في الحلف الأطلسي أن تتدخل عسكرياً داخل الأراضي العراقية بحجة محاربة الثوار الأكراد.

ولما تم البرهان على استخدام البعث للسموم الكيميائية ضد ايران خرج ريفان مدعياً استنكاره ولكنه استخدم المناسبة ليطالب إيران بـ «الكف عن العمل على اسقاط الحكومة الشرعية في العراق والدخول في المفاوضات معها لايقاف الحرب»..

أما حكومة الجبهة الاشتراكية - الشيوعية في فرنسا، فقدعت طائرات سوربر إيتنارد الحاملة لصواريخ الإكسوزيت الى البعث مشجعة إياه لتصف مراني تصدير النفط الإيرانية..

وقد لحقت دبين العراق من فرنسا خمسة بلايين سنة ١٩٨٣ ثم ارتفعت الى ١٥ بليوناً في نهاية الحرب. ولابد من الاشارة الى أن السكرتير الأول للحزب "الشيعي" الفرنسي مارشي قد أتد يوم ١٧/٤/١٩٨٤ بأن حزبه « لا يتوي الخروج من الحكومة الحالية إطلاقاً بالرغم من خلاف الحكومة مع عمال الفولاذ في عموم فرنسا » دون أن يقدم اشارة عابرة حول علاقة حكومته بالبعث الفاشي.

بعد انهزام الجيش العراقي في الجبهة أعلن مجلس قيادة الثورة العراقي في ١٠/٦/١٩٨٢ إيقاف القتال واقترح سحب قواته من الأراضي الإيرانية خلال اسبوعين على شرط موافقة ايران على إيقاف القتال من جانبا، علماً بأن الجيش العراقي لم يكن له وجود في أية منطقة إيرانية لأنه سبق وانتهزم منها. وكانت حجة العراق هي العمل المشترك للعدوين (العراق وايران) لتحرير فلسطين ولبنان من الاحتلال الإسرائيلي ولكن السبب الحقيقي كان كسب الوقت لإعادة تسليح العراق وبناء المناطق الدفاعية التي تم هدمها من قبل القوة الجرية الإيرانية ونتيجة لاختراق الإيرانيين كافة المنشآت الدفاعية العراقية التي تم تشييدها بعد احتلال خوزمشر.

منذ ذلك الحين أجمعت كافة الأطراف الموابلة للبعث على إيقاف الحرب فوراً بغية إنقاذ صدا. من السقوط. فبالرغم من انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين أمريكا والعراق منذ أيام عبيد ارحمن عارف في ١٩٦٧ نتيجة للحرب الصاعقة التي شنتها اسرائيل على مصر. ثروت الحكومة الأمريكية في ١٩٨٢ شطب اسم العراق من قائمة الدول التي تتبنى الإرهاب، بل قدمت المؤسسة التجارية للبضائع الزراعية الأمريكية تخبيراً بمقدار مليون دولار للعراق لشراء البضائع الأمريكية وكان القرض مستأ من قبل الحكومة الأمريكية في حالة رفض العراق دفع المبلغ.

نقد أعيدت العلاقات الدبلوماسية بين العراق والولايات المتحدة سنة ١٩٨٤ وتعاونت الحكومة العراقية مع C.I.A. عن طريق تزويدها بالمعلومات السرية حول كفاءة الأسلحة السوفياتية الموجودة لديها. ويقول درويش والكسترو (نفس المصدر، الصفحة ٦٦): « لقاء تلك المعلومات، قدمت السي أي أي سنة ١٩٨٦ الى العراق التصاور المأخوذة من الأقمار الصناعية للقوات الإيرانية ومواقعها والتي أثبتت فائدتها الشينة لبغداد. ».

الفصل الحادي عشر

الموقف من الحرب

موقف الحكومات العربية

عملت الحكومتان السورية واللبنانية على مساعدة الحكومة الإيرانية وقدمت لها الأسلحة، بما في ذلك الأسلحة السوفياتية، وذلك لسد نقصها نتيجة لمقاطعة الدول الغربية وإمتناعها عن بيع الأسلحة لها. وكان هناك اتفاق وتعاون بين إيران وسوريا ولبنان، خاصة لأن سياسة هاتين الدولتين كانت متشابهة في لبنان ونجاء الحكومات العربية التي وقفت ضد إيران. لقد أعلن الملك حسين منذ البدء عن دفاعه عن البعث وفتح الملك مينا العتبة لإستلام المواد الاستراتيجية وإرسالها إلى العراق.

بالإضافة إلى المساعدات العسكرية المصرية، بعد بناء جسر جوي بين القاهرة ومعسكر الشعب، جهزت مصر العراق بالطيارين وكذلك بأكثر من مليونين من الأيدي العاملة. وكان ذلك ضرورياً نتيجة لحاجة العراق لها لكون معظم الشباب كانوا يحاربون في الجبهة أو ينهزمون إلى إيران. كما وقتل وجرح عدد هائل منهم بلغ أكثر من ٢٠٠ ألف قتيل وحوالي مليون جريح ومفق.

أنزلت أمريكا قواتها في مصر، بموجب مشروع «النجم الساطع» الأمريكي المصري. وكانت تلك القوات على أهبة الاستعداد لاحتلال منطقة الشرق الأوسط بكاملها حسب تقرير التلفزيون البريطاني.

أما السعودية وحكومات الخليج فقد بدأت تدفع البلايين من الدولارات إلى البعث لسد نفقات الحرب البالغة ١٥٠ بليون دولار في الشهر. لقد بلغ مجموع ما قدمته هذه الحكومات ٦٠ بليون دولار، منها ٢٠ بليوناً من الكويت وحدها. كما قامت هذه الحكومات ببيع نفطها باسم النفط العراقي لكون الأخير قد انقطع نتيجة لانتهاء المواني العراقية. فبعد نهاية الحرب أخبرت الحكومة الكويتية الجامعة العربية عن طريق شاذلي قليبي بأن الكويت قد جهزت العراق بـ ٣٠٠ ألف برميل يومياً، بلغت قيمتها ١٧ بليون دولار خلال الحرب كلها. ثم عملت

هذه الحكومات ما في رسمها باسم العرب والإسلام للضغط على إيران لإيقاف الحرب وإخراج البعث من المأزق.

لقد بين الهجوم الإيراني في حملة خيبر واحتلال جزر مجنون العراقية الغنية بالنفط إمكانية سقوط البعث. فأسرعت كل الجهات للمطالبة بإيقاف الحرب فوراً لانقاذ صدام حسين من السقوط. فاجتمع وزراء الخارجية العربية في بغداد في آذار ١٩٨٤ لتدبير الأمور. وكان من نتائج هذا الاجتماع إعلان الكويت التعبئة العامة والمطالبة من هيئة الأمم والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بالتدخل المباشر لإيقاف الحرب وإنقاذ البعث.

موقف الاتحاد السوفياتي

قبل بدء الحرب قامت الحكومة البعثية بتجهيز جيشها بكل ما يحتاجه من الأسلحة لكي يتمكن من الاستمرار في حرب لا يعرف مداها أو نتيجتها، خاصة وأن إيران كانت القوة العسكرية الخامسة في العالم. ولهذا لم تكن الحكومة البعثية بحاجة إلى شراء سلاح جديد خلال السنة الأولى من الحرب. وفي هذه السنة أوقف الاتحاد السوفياتي مد العراق بالسلاح بحجة التمسك بالحياد بين الطرفين. علماً بأنه كان المصدر الرئيسي لسلاح البعث حيث كانت ٨٥٪ من أسلحته تأتي من الاتحاد السوفياتي. ففي غضون السنة الأولى لم يكن أي إحراج للاتحاد السوفياتي لعدم التمسك ببنود معاهدة الصداقة البعثية - السوفياتية. إلا أن استمرار الحرب لفترة أكثر مما توقعه البعث أجبره على مطالبة السوفيات بالتمسك بنصوص المعاهدة السارية بينهما. فسافر طارق عزيز إلى موسكو في ١٩٨٢/٦/٤ حيث قابل برنوماريف، عضو المكتب السياسي للحزب السوفياتي كما نشر في پرافدا ليوم ١٩٨٢/٦/٥. وتم خلال هذه الزبارة تقوية العلاقات البعثية - السوفياتية وذلك نتيجة لتهديد العراق بالقضاء على المعاهدة، كما نشرت جريدة النهار البيروتية في ١٩٨٢/٧/١٧.

وفي نفس اليوم ظهر السفير البعثي في موسكو على التلفزيون السوفياتي بمناسبة الذكرى الرابعة لانتقال ١٩٦٨ ليصرح بأن «العلاقات الحسنة بين البلدين منبئة على نصوص المعاهدة المعقودة بينهما» ويأن «العلاقات بيننا تتطور بنجاح في كل مجالات الحياة» وأيد زدير موسكو نفس المساء باللغة العربية تصريحات السفير. دون أن يحتج ممثل اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي ضد هذه التطورات. وفي ١٩٨٢/٨/٦ نشرت وكالة تاس الرسائل المتبادلة بين قادة الحكومتين تؤكد فيها «تقوية العلاقات بين البلدين على أساس معاهدة الصداقة المعقودة بينهما». وفي كانون الأول ١٩٨٢ قابل صدام حسين مراسل مجلة «الجملة» التي نشرت تصريحاته في العدد ٤ - ١٩٨٢/١٢/٩ إذ صرح بالحرف الواحد بأن «الاتحاد السوفياتي بدأ عملية بيع الأسلحة إلى العراق» ثانية.

وكانت هذه الأسلحة تحوي طائرات ميگ ٢٥ ودبابات تي ٧٢ وصواريخ سام ٨. كما أن الجرائد الغربية قدرت عدد الخبراء السوفيات في العراق بين الألف و ١٢٠٠ خبير . لقد أدرك برجنيف، بالطبع، بأن الامتناع عن بيع السلاح إلى البعث يؤدي إلى خسارة البيلانيين من العملة الصعبة ويشجع البعث على شراء الأسلحة من منافسيه الغربيين. وهذا ما أكدت عليه اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي عند دفاعها عن سياسة بيع السلاح السوفياتي إلى البعث.

نتيجة لزيارة الملك حسين إلى موسكو سافر في بداية ١٩٨٣ وفد مؤلف من طه ياسين رمضان وطارق عزيز وونيس الأركان عبدالجبار شنشل إلى هناك لشراء وتجهيز البعث بالصواريخ السوفياتية بعيدة المدى مثل صواريخ إس إس ١٢ كما أعلنت حكومة البعث في ١٩٨٤/١/٢٦.

وكل هذا أدى إلى تدهور العلاقات الإيرانية - السوفياتية وشجع إيران يوم ١٩٨٣/٢/٦ على توقيف قادة حزب تودة (بضمهم السكرتير الأول كيانوري) الذين قرروا خيانة حزبهم (على عكس سلام عادل) ليصرحوا على شاشة التلفزيون بأنهم يعملون للمخابرات السوفياتية، مما ساعد على تدهور العلاقات بين البلدين بصورة أكثر.

وبالرغم من تدفق الأسلحة السوفياتية إلى العراق فقد استمر الإتحاد السوفياتي في تجهيز أسلحة أخرى إلى إيران بغية جمع الدولارات البترولية. كما استمر في الدعوة لإيقاف الحرب. يعرّد السبب لهذه الدعوة إلى وجود معاهدة الصداقة البعثية - السوفياتية التي نصت على تدخل الحكومة السوفياتية إلى جانب البعث في حالة حدوث إعتداء على الأراضي العراقية. ولما كانت إيران قد صرحت مراراً بأن جيوشها تحتل مناطق عراقية مثل حاج عمران وجزر مجنون والفار وجد الإتحاد السوفياتي نفسه أمام أمرين: إما اللجوء إلى القوة العسكرية للدفاع عن حكومة البعث وبالتالي إلغاء المعاهدة السوفياتية الإيرانية لسنة ١٩٢٧، التي تعطي الحق للإتحاد السوفياتي ليعتد إيران في حالة شعوره بالخطر، وكذلك فقدان تأييد حلفائه في سوريا وليبيا ونيل عداة الشعبين العراقي والإيراني وتشجيع القوى الغربية على احتلال المنطقة بصورة أكثر، بحجة الدفاع عن مصالحها النفطية في الخليج، وإما عدم اللجوء إلى الحرب ضد إيران وعند ذلك تصبح قيمة المعاهدة البعثية - السوفياتية أقل من سعر الورق المكتوبة عليه، بل هناك إمكانية إغاثتها من الجانب البعثي فتفقد السقن السوفياتية الحربية حق استخدام القاعدة العسكرية في ميناء أم قصر بعد إعادة بناء هذا الميناء.

ولكن الأنكي من كل هذا هو أن التأكيد، من قبل السوفيات، على عدم وجود قيمة لهذه المعاهدة كانت ستؤدي إلى الإثبات بأن المعاهدات الماثلة التي عقدها السوفيات مع سوريا وليبيا لا قيمة لها أيضاً وبالتالي كانت الحكومة السوفياتية تفقد مصالحها التجارية مع هذه البلدان. فليس غريباً إذن إن وجدنا الحكومة السوفياتية في حيرة: تطالب بإنهاء الحرب فوراً.

ونكن تسليح البعث في نفس الوقت، فيقي البعث في الحكم واستمرت الحرب! ثم أن السوفيات أذكروا بأن سقوط البعث وانحياز العراق الى جانب ايران كان سيدخل الرعب في قلوب شيوخ اخليل وشجمعهم على الانحياز الى أمريكا بصورة أكثر، الأمر الذي كان سيعرقل تحسين علاقة السوفيات معهم.

ومن الجبهة الأخرى عمل الأمريكان على دفع العراق (بمساعدة الملك حسين) الى انسوفيات لأن ذلك شجع ايران على الاعتماد عن السوفيات. لقد كان ارسال البعثة التجارية انسوفياتية الى بغداد في نيسان ١٩٨٤ تحدياً صارخاً للشعبين العراقي والايراني ومظاهرة لشعوب العالم بأن الإتحاد السوفياتي وقف علناً الى جانب البعث والدولار.

وفي الوقت الذي كانت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي قد رفعت شعار إسقاط البعث، لم يطالب هذا الحزب من الإتحاد السوفياتي طوال الحرب، بالغاء المعاهدة البعثية-انسوفياتية ولم يطالب بايقاف السوفيات عن تجهيز البعث بالسلاح، بل أن قسماً من قادة الحزب، مثل زكي خيري ونوري عبدالرزاق وماجد عبدالرضا، طالبوا الحزب بمشاركة الحكومة في حربها ضد ايران.

موقف الأحزاب التقليدية

ونفعد هنا الحزب الديمقراطي الكردستاني (جماعة البارزاني) والإتحاد الوطني انكردستاني (لجلال الطالباني) واللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي. وهؤلاء جميعاً سبق وشاركوا البعث في الحكم. لقد وجد هؤلاء أنفسهم في انشقاق جديد. فمن جهة انشق جلال الطالباني عن جبهته (جوقد) مع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي وهاجمت قوته، بقيادة نوسيروان، في پشت آشان وقتلت بين ١٠٠ و ٢٠٠ من مقاتلي اللجنة واحتلت مطبخها واذاعتها واختطفت كريم أحمد، عضو المكتب السياسي، للتوقيع على بيان مشترك معه.

ثم دخل جلال الطالباني المفاوضات مع الحكومة البعثية بعد إعلان الهدنة معها ونال لقاء ذلك ١٩٩٣ ١١ دولاراً من الحكومة، بعد أن شكل عمر شيخ موس، عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني، شركة آكوم الوهمية للسكر في لندن لتيل المبلغ من مصرف الرافدين ؛ راجع Weekly Law Reon البريطانية ، الصفحة ١٦٠٩، العدد ٢٧٠، تشرين الثاني ١٩٨٧ لتفاصيل المحاكمة في لندن بين مصرف الرافدين والإتحاد الوطني الكردستاني). وكانت خطة البعث في التعاون مع جلال هي استخدامهم لصد الهجوم الايراني في وقت وجدت الحكومة مسعرة في تجنيد الشعبين الكردي والعربي للحرب ضد ايران.

أما الجبهة الوطنية الديمقراطية العراقية (جود) فأتخذت هي أيضاً تطالب بايقاف الحرب دوراً، شأنها شأن البعث. ففي بيان اللجنة العليا لجود الصادر في ١٩٨٤/٢/٩ أكدت بأن:

« المطلب الملح لجميع أبناء شعبنا، فلتناضل جميعاً، شعباً وحبشاً من أجل الرقف القروي للحرب ». وفي ١٧/٣/١٩٨٤ عقدت منظمة CARDRI المالية للجنة المركزية مؤتمراً في لندن حضره أعضاء وأطراف (جود) للمطالبة بإيقاف الحرب فوراً. وبطبيعة الحال كان هذا المطلب غير موجه ضد البعث بل ضد إيران، وكان مطابقاً لمطلب صدام وأمريكا ومصر وشيوخ الخليج. إذ أن الحكومة البعثية طالبت بإيقاف الحرب منذ أن انتهزت من محمرة (خوم شهر)، كما أن الحكومة الإيرانية كانت قد ألحّت على ضرورة تموضع إيران بمبلغ مقفاره ٢٥٠ مليون دولار لقاء خسائرها. ولكن الأحزاب التقليدية، بل كل الجهات المزيّدة لصدام، لم تشر إلى هذا التعريض في أي من بياناتها المتكررة.

وحين تأكد البعث من ضعف اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، وخاصة بعد أن رفضت الأحزاب الإسلامية أن تعمل معها في تلك الفترة، ولتيل عطف السوفيّات، قرر إطلاق سراح ١٨٠ من السجونيين الشيوعيين وعادتهم إلى وظائفهم، كما صرح بذلك صدام حسين في مجلة المجلة في صفحتها الحادية عشر لـ ١٦ - ٢٢/٢/١٩٨٤.

إيران تمتنع عن السلام

بالرغم من الخسائر الفادحة التي أصابت إيران حتى نهاية سنة ١٩٨٢، بينما الخسائر المادية التي قدرتها الكارديان في ١٦/٣/١٩٨٤ بأنها بلغت أكثر من ١٥٠ مليون دولار، ألحّت حكومة الحميني على الاستمرار في الحرب وكان القرار ناتجاً عن أسباب موضوعية خارجة عن إرادة الحكومة، وبعض هذه الأسباب هي:

١ - إن الشعب الإيراني كان يذّاع عن نفسه ضلّالعدو المعتدي وقد قدمت إيران خسائر فادحة بلغت ربع مليون قتيل وجريح منذ تحرير المحمرة وحتى نهاية ١٩٨٢. فلما توقفت إيران في تلك السنة عن الحرب لكان من حق الشعب الإيراني أن يشور ضد الحكومة التي استمرت في الحرب وألحّت بأن الله معها ضد الكافر صدام.

٢ - إن إنهاء الحرب فوراً كان يعني فشل إيران في الميدان العسكري أمام بلد صغير مثل العراق يحكمه حزب منبوذ من قبل الشعب العراقي. وبالتالي تشجيع أمريكا والغرب والسعودية والبعث بالمبادرة بالهجوم ضد إيران ثانية، عسكرياً أو سياسياً أو اقتصادياً أو بكل هذه الطرق، كما حدث بعد الحرب وكما يحدث الآن، إذ أصدرت حكومة كلينتون في ٥/٨/١٩٩٦ قراراً بقاطعة كافة الشركات العالمية التي تتعامل مع إيران. وينص القرار بأن « للحكومة الأمريكية الحق في الإستيلاء على ممتلكات هذه الشركات داخل الولايات المتحدة ». علماً بأن الأسباب الداعية لإسقاط حكومة الحميني في إيران كانت وما تزال باقية هي هي، إذ استمر المستعمرون لتحقيق رغبتهم في إسقاط الحكومة القائمة أو تحريفها أو إجبارها على التبرل بالاتفاق مع الغرب ضد الإتحاد السوفيّاتي.

٣ - لقد كان القانون الدولي يعطي الحق لإيران أن تحتل بغداد وتلقي القبض على قادة البعث وتحاكمهم كجرمي حرب. لتذكّر بأن الإتحاد السوفياتي لم يكنف بطرد الغزاة البتريين من الحدود السوفياتية بل استمر على ملاحقة الجيش الألماني إلى أن تم احتلال برلين ومحاكمة أيتام هتلر النازيين في نورنبورغ، حسب القوانين الدولية بتهمة الجرائم بحق الشعب السوفياتي والشعوب الأخرى.

لقد تجلّى حق إيران في محاكمة صدام وقادة جيشه كجرمي حرب بعد احتلال الكويت، حين إعترفت حكومة البعث من جديد باتفاقية الجزائر حول الحدود العراقية الإيرانية وحول شط العرب وكذلك حين أصدرت هيئة الأمم المتحدة ، خلال حرب الكويت، قراراً قاطعاً بدين الحكومة العراقية ببدء الحرب ضد إيران.

٤ - لقد اعتقدت الحكومة الإيرانية، خطأً، بأنها قادرة على الانتصار في الحرب ومعاقبة صدام حسين. وكان هذا الاعتقاد ناجماً عن نجاح الشعب الإيراني الأسطوري في إسقاط الشاه ، ثم أظهرت القوات الإيرانية شجاعة متقطعة النظير، عن طريق الهجوم بالألغام البشرية، ونجحت في طرد البعثيين، وجنودهم المكلفين الذين لم يكونوا مطلقاً مزودين لحزب البعث، من الأراضي الإيرانية والدخول إلى جزر مجنون والفار وغيرها من الأراضي العراقية وتكنت هذه القوات من استمرار السيطرة على هذه المواقع.

لم تدرك الحكومة الإيرانية، رغم انتقادها للشيطان الأكبر، بأنها محارب ضد الاستعمار العالمي وما صدام حسين سوى عميل مطيع لهذا الاستعمار.

التراجع الجبهي الأمريكي

من الناحية الأخرى كانت الأدلة الموضوعية كلها تشير إلى سقوط حكومة البعث وإنكاسة المستعمرين في المنطقة. من هذه الأدلة من الضروري الإشارة إلى ما يلي :-

١ - لقد رفض الشعب العراقي القبول بحكومة البعث وبالحرب. وقد أكد هذا الشعب رفضه لا بالمظاهرات والإضرابات التي كانت لا تؤدي إلى نتائج مشرقة في الظروف العسكرية الشاذة في تلك الأيام، بل برفض الشعب العراقي مشاركة البعث في الحرب واللجوء إلى الأهوار والجبال بل وحتى اللجوء، بالجملة، إلى إيران وسوريا والجزائر وأوروبا. لقد أعلن الشعب العراقي رفضه للحرب ضد إيران عن طريق القنابل التي فجرها في معسكر أبي غريب والإذاعة ونبأية الأمن العامة في القصر الأبيض وغيرها .

٢ - لقد أظهر الأمريكان عدم قابليتهم على إنفاذ البعث للأسباب التالية:

أ - لقد فشل الأمريكان أساساً في إقناع حكومة الحميني على التعاون معهم منذ سقوط انشاء. فاضطروا إلى ترك إيران ، بل لم يتمكنوا حتى من ادخال الشاه إلى أمريكا للمعالجة

خوفاً من سخط الشعب الإيراني. ثم فشلوا في كل مؤامراتهم لإسقاط الحكومة الإيرانية .
 علماً بأن الشعب الأمريكي كان قد رفض . بعد حرب فيتنام ، المشاركة في حروب جديدة
 خدمة لشركات النفط.

ب - بعد فشل الأمريكان في فيتنام، أصيبوا بانتكاسة جديدة ودامية، ومعهم
 البريطانيون والفرنسيون والطيالان (الأعضاء في الحلف الأطلسي) حين خابروا في إحتلال
 لبنان. وقد تمت هذه الانتكاسة بلمح البصر. حين فجر إثنان أنفسهما في مقر الجيش الأمريكي
 والفرنسي في بيروت وقضبا على ٢٤١ عسكرياً أمريكياً وأكثر من ٥٠ فرنسياً وفر الباقون
 وأثبت هذا بأن الإستعمار الأمريكي أضعف من تضحيات شعب لبنان الصغير.

ج - فشل الإحتلال الإسرائيلي للبنان.

٣ - لقد ظهر، نتيجة لكل هذه الانتكاسات، انشقاق واضح في معسكر الإستعمار
 والدليل على ذلك أتى:

أ - على لسان الملك حسين في تصريحاته لواشنطن پوسٲ في ١٥/٣/١٩٨٤ حين قال
 بأن « الولايات المتحدة فقدت سمعتها وقابليتها في الشرق الأوسط نتيجة لفشلها في لبنان
 وانحيازها الى إسرائيل ضد العرب. » والملك الذي أيد وساند البعث في حربه واعترف بواقع
 وضعف حليفته، الولايات المتحدة، صرح بكل ذلك لحماية نفسه من السقوط.

ب - فشل مؤتمر بغداد في آذار ١٩٨٤ لوزراء الخارجية للحكومات العربية في الخروج
 بأي شيء، إيجابي لصالح البعث سوى المطالبة من إيران ثانية بإيقاف الحرب ذون مقابل، بينما
 استمرت هذه الحكومات في المساعدة المالية للبعث بل أخذت تنهياً للدخول في المعركة
 عسكرياً كما جاء في جريدة الأوزرورثر اللندنية في ١٥/٤/١٩٨٤.

ج - تصريحات المرشح الديمقراطي السناتور هارت في شيكاغو يوم ١٧/٣/١٩٨٤ حيث
 قال في حملته الانتخابية بأن « الولايات المتحدة قد قللت اعتمادها على نفط الخليج ولهذا
 فإن انقطاع هذا النفط سوف يؤثر فقط على أوروبا واليابان. » ثم أضاف:
 « كرئيس للجمهورية في أمريكا سوف لن أبعث جندياً أمريكياً واحداً ليحرق من أجل
 استمرار تدفق النفط الى بلدان غير أمريكا. »

د - اعتراف وزير الخارجية الأمريكية شولتز. في ٢٠/٣/١٩٨٤ بأن « السياسة الخارجية
 الأمريكية أصابها انتكاسات هامة في مجالات حصر السلع في الشرق الأوسط وأمريكا
 الوسطى. » وذلك في مؤتمر صحفي عقده لغرض إعلان هذا الفشل. وأضاف شولتز: « نتيجة
 لانتكاسة أمريكا في لبنان وتصرّيات الملك حسين، بقي لأمريكا القليل لتعمله لإيجاد
 تسوية بين إسرائيل والدول العربية في الأسابيع أو الأشهر القادمة وحتى في المدى البعيد. »
 كما وأعترف « بنخبة أمل أمريكا في المنطقة. » (راجع الكارديان ليوم ٢١/٣/١٩٨٤).

هـ - إعتترف شولتز بوجود انشقاق في أمريكا نفسها حين « خذل الكونغرس الحكومة
 بالقرار على نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب الى القدس خلافاً لشعور المسلمين. »

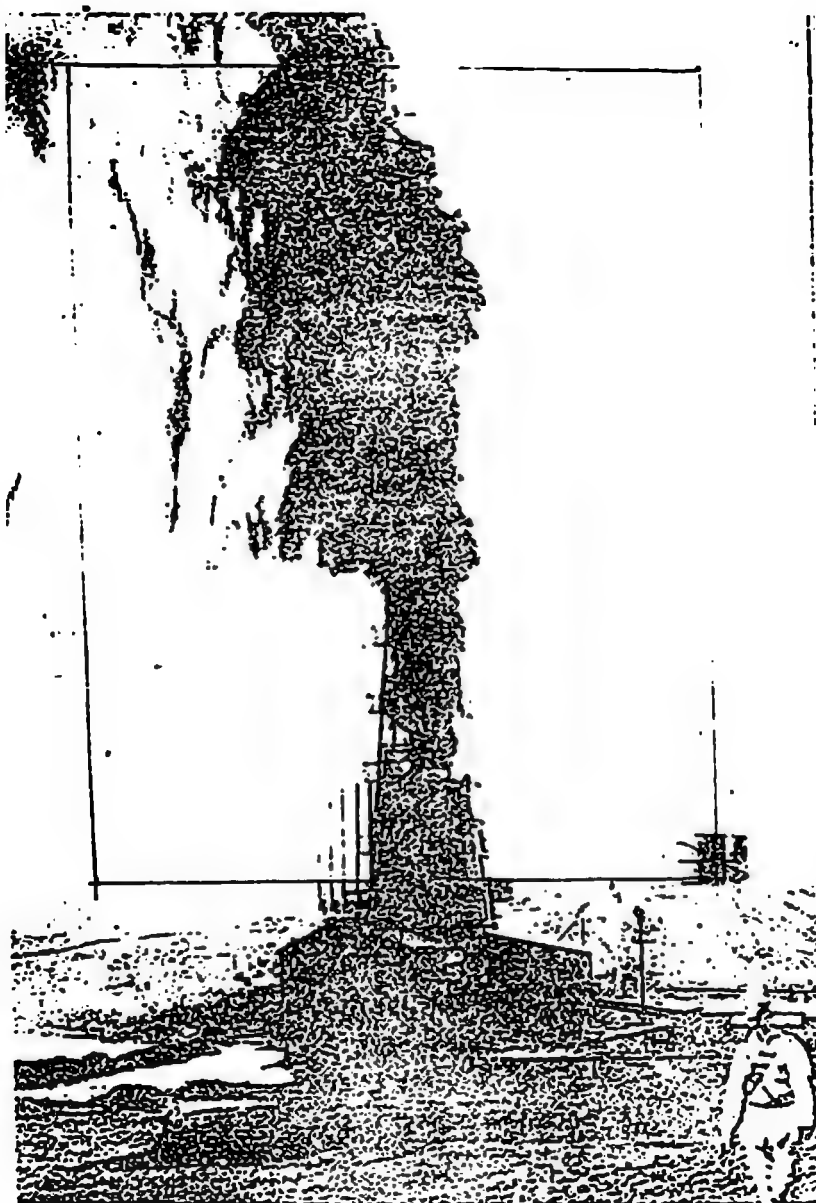
وكتيجة لكل هذه العوامل عمت الخلافات بين الطبقة الحاكمة الأمريكية وظهرت الى البيان فضيحة ايران كيت حين انكشف بأن العقيد أوليثر نورث كان يقوم ببيع الأسلحة الى ايران ثم يستخدم ما يكسبه من الصفقة لشراء الأسلحة وتسليمها الى عصابات الكونتر التي كنت تعمل، بمساعدة السي أي أي على إسقاط حكومة نيكاراغوا الشرعية.

الجبهة لإيقاف الحرب

إن فشل السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط كان السبب الرئيسي لرفع شعار إيقاف الحرب بغية تجنب انهماز الأمريكان من المنطقة كلها، خاصة وأن الشعب الأمريكي كان، حيثناك، مصاباً بالقلق، ورفضاً لمشاركة الحكومة في أعمالها العدوانية. فشعار إيقاف الحرب كان قد تم رفعه لإعطاء الغرب فرصة التنفّس والتفكير من جديد في خطة لإنقاذ مصالح النفطية في الخليج.

لكن سنة ١٩٨٥ إمتازت بظاهرة جديدة أثبتت فيما بعد على أنها ستغير المحارطة السياسية العالمية كلها. فظهر على مسرح السياسة شخص اسمه ميخائيل غورباچوف. لقد دخل غورباچوف الحزب السوفييتي في بداية الخمسينات، ثم حضر مؤتمر الحزب سنة ١٩٥٦ وسمع خطاب خروشراف حول ضرورة التمسك بالسلم والكف عن الثورات والتركيز على اثناثة السلبية مع الإستعمار بحجة « إن هذه المثانة ستؤدي الى انتصار الاشتراكية على الرأسمالية ». وبصورة خاصة أدرك غورباچوف بأن رفض نظرية الدكتاتورية البروليتارية يعني رفض ماركس وأنجلز ولينين والتعريض عن الحركة الشيوعية بالاشتراكية الديمقراطية نكاوتسكي. وهنا نورد بعض المتقطعات للتأكيد على ذلك. فيقول ماركس، مثلاً:

« بين المجتمع الرأسمالي والمجتمع الشيوعي هناك فترة للتحويل الثوري من الأول الى الثاني. وتقابل هذه أيضاً فترة التحويل السياسي تكون الدولة فيها لاشي. سوى الدكتاتورية البروليتارية الثورية. » (راجع كارل ماركس، نقد كوته، الطبعة الإنكليزية، منشورات لورانس ر ويشرت المحدودة، لندن ١٩٤٣، الصفحة ٢٨).



ويقول انجلز في رسالته الى بيبيل:

« مادامت البروليتاريا مستمرة في استخدام الدولة، فانها سوف لا تستخدمها لمصلحة الحرية بل بغية اخضاع خصومها. وحالما يصبح بالإمكان الكلام عن الحرية فالدولة تزول من الوجود. » (راجع رسالة فريدريك انجلز الى أوغست بيبيل، لندن ٢٨ آذار ١٨٧٥، نفس المصدر السابق، الصفحة ٨٥ وكذلك الصفحة ٩٣). وهنا يؤكد انجلز بأن الدولة البروليتارية عبارة عن مؤسسة غرضها الوحيد هو قهر واخضاع خصمها الطبقي ليس إلا. وان هذه الدولة تبقى في قيد الحياة لسبب واحد ألا وهو فرض الدكتاتورية الطبقية ولبست هي، إطلائاً، وسيلة لنشر الحرية بين الأعداء الطبقيين.

يعلق لينين (وهو الذي سن قوانين الدكتاتورية البروليتارية في نصوص الدستور للدولة السوفياتية وهو الذي قاد وطبق هذه الدكتاتورية) على قول ماركس قائلاً:

« لقد استند ماركس، في استنتاجه هذا، على تحليل الدور الذي تلعبه البروليتاريا في المجتمع الحديث، معتمداً على الأرقام والمواد التي تتعلق بتطور هذا المجتمع، وعلى عدم إمكانية الصلح بين المصالح الخاصة للبروليتاريا والبرجوازية. » (راجع نفس المصدر، الصفحة ٩٠ وكذلك راجع: لينين، الدولة والثورة، الفصل الرابع، آب - ايلول ١٩١٧). وبعد صفحتين في المصدر الأول يقول لينين أيضاً:

« كلا، إن التطور الى الأمام، أي نحو الشيوعية، ينبثق عبر الدكتاتورية البروليتارية، ولا يمكن أن يحدث بطريقة أخرى، ذلك لعدم إمكانية قهر مقاومة المستغلين الرأسماليين من قبل أي شخص أو بأية طريقة أخرى. » ثم يقول: « ... إن الدكتاتورية البروليتارية تفرض سلسلة من القيود على حرية المضطهدين، المستغلين، الرأسماليين. علينا أن نسبحهم بغية تحرير البشرية من عبودية الأجر، ومن الضروري أن نهشم مقاومتهم باستخدام القوة، والواضح هو عدم وجود الحرية وعدم وجود الديمقراطية حيثما يكون القمع موجوداً وحيثما يكون الإكراه موجوداً. » وهناك مشات أخرى من التصريحات للينين حول الدكتاتورية البروليتارية. لقد قرر خروشوف و بريجنيف إلغاء الدكتاتورية البروليتارية بحجة زوال الصراع الطبقي في الاتحاد السوفياتي. (بل وفي بلدان أوروبا الشرقية حتى قبل إعلان الاشتراكية في هذه البلدان، واصبحت الدكتاتورية البروليتارية سلاحاً لشم أنصار ستالين.)

لقد أدرك غورباچوف عدم نهاية الرأسماليين والمستغلين والانتهازيين في الاتحاد السوفياتي، وقد أثبت الأيام صحة إدراكه. فأيقن بأن الأحسن له أن يسير مع المرحمة التي يقرها خروشوف و بريجنيف وسوسلوف ضد لينين ولكن حاملاً صورة لينين! بل الأحسن له أن يسرع لقيادة تلك المرحمة مستفيداً من الفوضى التي خلقها المؤتمر العشرين. إذ شاهد غورباچوف بأمر عينه انشقاق المعسكر الاشتراكي ووقوف الصين الشعبية ضد مسألة الإعمار التي أُلح عليها خروشوف ثم بريجنيف بعده.

ونتيجة لكل ذلك قرر غورباچوف إعادة النظر في كل شيء. كانت الحركة الشيوعية

العالمية تزامن به وتعمل من أجله، بل فكر أيضاً في القضاء على تلك الحركة وعلى المعسكر الإشتراكي والإتحاد السوفياتي وتسليم كل شيء إلى البلدان الرأسمالية التي ظالما تطلعت إلى السيطرة على ثلث البشرية التي فقدتها سنة ١٩١٧ وتم أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية التي انتهت بانتصار الإتحاد السوفياتي، بقيادة ستالين، ومن ثم توسعت رقعة الإشتراكية التي امتدت من كوريا الشمالية، عبر الصين وأوروبا الشرقية، حتى برلين. كما قرر غورباچوف أن يعمل المستحيل لتفضية قادة الحزب لكي يتسكن الصعود في سلم المراتب الحزبية. ليست لدينا معلومات منشورة تثبت تواطؤ غورباچوف مع المخابرات الغربية منذ ١٩٥٦، إلا أن الراجح شيان:-

١ - قيام المؤسسات التجسسية انقريبية بصرف البلايين للإطاحة بالمعسكر الإشتراكي والقضاء على الإتحاد السوفياتي والحركة الشيوعية، وقامت هذه المؤسسات بهذه العملية منذ تأسيس الإتحاد السوفياتي سنة ١٩١٧ حتى سقوطه. فهناك احتمال كبير بأن هذه المؤسسات الغربية كانت قد اتصلت بعدد كبير من قادة الإتحاد السوفياتي لشراء ضمائرهم، وخاصة حين كان التنفخ وأخذ الرشوة قد وصل أوجه أيام برجنينف، حين كان غورباچوف يتقدم بضرورة للوصول إلى القيادة السوفياتية، بل تم لنتخابه عضواً في المكتب السياسي للحزب أيام برجنينف. وقد وصف غورباچوف فيما بعد عهد برجنينف بأنه « عهد مصاب بالركود والتقهقر ». منح غورباچوف في الصعود إلى القمة بعد أن قام خروشوف وتم برجنينف تدريجياً بطرد كافة الشيوعيين الذين رفضوا قرارات مؤتمر العشرين.

٢ - في سفرته إلى لندن سنة ١٩٨٤، قيل أن يستلم قيادة الحزب السوفياتي، حين كان عضواً بارزاً في المكتب السياسي قابل غورباچوف مارگريت تاچر، رئيسة الوزراء، في مقراها. ثم خرجت رئيسة الوزراء بعد الاجتماع به، وهي الخبيرة المحنكة بالصفت الرأسمالية، لتصرح بأن غورباچوف « هو الرجل الذي نستطيع أن نتعامل معه This is the man we can do business with » وكانت تلك اللحظة الحاسمة للإعلان عن انتصار الرأسمالية، لحظة تطلعت فيها تاچر إلى إنبهار الإتحاد السوفياتي واختفائه من الوجود تحت شعار الپرسترويكا والكلانست. (لغرض عدم الخروج من الموضوع نوجه القاري، إلى ملحق هذا الفصل لإعطاء بعض التفاصيل المتعلقة باللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي في هذا الصدد)

بمجيء غورباچوف إلى قيادة الحزب والحكومة السوفياتية ارتفعت معنوية الرأسمالية العالمية خاصة لأنها نجحت وبصورة قطعية في إقناع غورباچوف على الوقوف كلياً مع الغرب لا لتقهر الحكومات في أوروبا الشرقية وتهدد الدولة السوفياتية فحسب بل كذلك لتعطيم الحركة الثورية العالمية، بما في ذلك الإطاحة بتقارمة كل من العراق وإيران. هكذا استفحلت معنوية الأمريكان من جديد وأخذت تستخدم شعار إنهاء الحرب العراقية - الإيرانية بغية سيطرتها على الخليج.

هكذا تطابقت مطالب الإستعمار الغربي والإتحاد السوفياتي و الرجعيين العرب والأحزاب العراقية التقليدية مع مطالب البعث بإيقاف الحرب فوراً. وكان السبب الرئيسي

لهذه المطالبة هو أن انتصار إيران كان سيؤدي إلى انشقاق حكومة جديدة في العراق قد توزع المصانع الغربية النفطية في المنطقة بأسرها وترفع من مد الحركة التحررية فيها. وحين طالبت هذه الجبهة " الهيجنة " بايقاف الحرب فوراً قائماً لم تكن تعبر أية أهمية لرأي إيران (المعتدى عليها) ولا بما أصابها من الخسائر المادية والبشرية. كما لم تعمل هذه الجهات حتى على تطبيق القانون الدولي الذي يحرم الأسلحة الكيميائية ولم تطلب معاقبة البعث لهيجيته. بل كانت ترد باستمرار بأن على الجارتين المتخاصمتين تشارك الأمر بهدوء؛ وحين فشلوا حتى في إقناع أنفسهم كانوا يدعون بأن إنها الحرب سيؤدي إلى انقلاب عسكري في العراق وينتهي صدام بلمح البصر. لم تشرح أية من هذه الجهات في الجبهة: لماذا لا يعمل الانقلابيون على الاستنادة من الهجمات الإيرانية. خلال الحرب، لإنجاح انقلابهم؟ وكيف يستطيع قادة الجيش البعثي، أعداء الشعب ومجرمو الحرب، أن يعطوا للشعب العراقي حياة أسعد مما أعطاه صدام حين. كما لم تشرح هذه الجهات سبب عدم قيامها بتجنيد الألوف من الهاربين من الجندية، للإفاحة بالبعث، ولماذا فشلت في ذلك؟ علماً بأن الكلام عن الانقلاب العسكري أو عن تجنيد الهاربين مازال مستمراً إلى الآن ولكن دون جدوى.

أمريكا تشارك في الحملة النهائية

يقول دوريش والكسندر (نفس المصدر، الصفحة ٦٦):

« لقد هدد الإيرانيون بمواصله الهجوم على ناقلات النفط التي تأخذ حمولتها من الجانب العربي للخليج حتى تقف الهجمات العراقية (على الناقلات الإيرانية) وكأجواب الغرب هو ارسال السفن الحربية الى مضيق هرمز لمنع محاولة الإيرانيين استخدام صواريخ سيلكورد الدفاعية المنصوبة على المضيق. ومع قيام السفن الحربية البريطانية والفرنسية والأمريكية بدورية المرات تمت التحضيرات اللازمة للمواجهة المباشرة. »

في سنة ١٩٨٧ قوت الحكومة الكورية حماية ناقلاتها عن طريق رفع أنعم الأمريكي عليها يشعرا عملت السفن الحربية الأمريكية على منع الإيرانيين من عرقلة الناقلات المحملة بالنفط العراقي أو العربي في استخدام المرات في حين كانت الطائرات العراقية تنصف الناقلات الإيرانية بمصواريخ إكسويت الفرنسية.

تقد أصبحت حزمة العراق أمام القوات الإيرانية واضحة حين احتل الإيرانيون شبه جزيرة النار بعد أن حطروا الموانئ المصدرة للنفط العراقي. فانهارت الحالة الاقتصادية في العراق وبلغت ديونه أكثر من ٧٠ بليون دولار. فأخذت حكومة البعث تجمع الذهب والحلي من المراتل الغنية بحجة « إن هذه المراتل أصبحت غنية بفضل الثورة البعثية. كما فرضت الحكومة مجموعة كبيرة من الضرائب على الشعب وضعت السفر الى الخارج بغية تعبئة كافة القوت لإيقا البعث في الحكم.

أسرعت الدول الكبرى الى اصدار القرار ٥٩٨ لمجلس الأمن والذي يلزم الطرفين بإيقاف القتال، ولكن إيران رفضت تطبيقه وطالبت بتعويض قدره ٢٥٠ بليون دولار لتغطية خسائرها قبل أن تقبل به. أما العراق، وهو البلد الخاسر، فقد سبق وطالب بإيقاف القتال منذ حزيران ١٩٨٢ واستمر في المطالبة به بتبث، ولكن دون أن يقبل مسؤولية بدء القتال ودون القبول بدفع التعويضات.

كل هذا أجبر الولايات المتحدة على أن تشارك في الحرب بصورة فعلية الى جانب العراق كما قررت الدول الغربية، بصورة شكلية على الأقل، مقاطعة إيران عسكرياً، في حين استمرت الأنصار الصناعية الأمريكية التجسسية والطائرات أوامس بتجهيز العراق بكل المعلومات اللازمة لشن حربه، إلا أن المعنوية العراقية كانت منهارة وبدأت الجاسوسية الأمريكية الكلام عن تبديل صدام حسين بشخص آخر لتشجيع إيران على القبول بوقف القتال، فأسرع العقيد أوليفر نورث الى الاتفاق مع صلاح عمر العلي التكرتي (وزير بعثي سابق وعصر في جهاز حثي)، فأسفر صلاح عمر العلي الى دمشق ولندن لمقابلة الجنرال حسن النقيب وقادة حزب الدعوة وهاني الفكيكي ونوري عبدالرزاق) كممثل للحزب الشيوعي العراقي) وممثل عن الحزب الشيوعي (القيادة المركزية) وأباد علاوي، على أساس تشكيل حكومة عراقية جديدة، بباركة أمريكا، بعد إسقاط صدام بانقلاب عسكري. وقد انصل مندوب المفاوضين بي للاشتراك في الوزارة الجديدة، فرفضت الاقتراح من الأساس وأخبرته بعدم قبولي بحضور اجتماعاتهم. لقد إنضج فيما بعد، أثناء شهادة العقيد أوليفر نورث أمام الكونغرس الأمريكي بأن « العملية كلها كانت كاذبة وكان القصد منها خدع الإيرانيين. » (راجع التفاصيل في منشورات الكونغرس الأمريكي الخاصة بإستنتاج العقيد نورث امام الكونغرس).

أسرع المصريون بمساعدة الطائرات العراقية، عن طريق إعادة تجهيزها بالوقود في الجو بغية إفصاح المجال لها للإختراق الى عمق الأراضي الإيرانية، في حين ساعد الفتيون المصريون على تطوير صواريخ سكود بي السوفياتية لكي يتم استخدامها في قصف العمق الإيراني بالأسلحة الكيميائية.

وفي نيسان ١٩٨٨ تدخلت البحرية الأمريكية وأغرقت ثلاث بواخر إيرانية وأعطيت فرقادتين لها (راجع درويش والكنندر، الصفحة ٦٨)، في حين سمحت الكويت للعراق باستخدام مينائها لاستلام المساعدات الحربية من الغرب.

في ليلة ١٦ نيسان ١٩٨٨ هاجمت القوات المصرية جزيرة بربان الكويتية التي كانت محتلة من قبل الإيرانيين ومن ثم هاجمت تلك القوات بمعسكرات القوات الإيرانية في الناصر وتمكنت من رفع العلم العراقي هناك بعد أقل من ست ساعات. ويقول درويش والكنندر (نفس المصدر، الصفحة ٧٠):

« لقد رافقت هذه العملية هجوم الاسطول البحري الأمريكي على الأهداف الإيرانية بعد

تطبيب الرادار الايراني... هذه العوامل مجتمعة والتي لا يستطيع صدام حسين ادعاء النفل لآية واحدة منها، أجبرت آية الله على إعلان إيقاف القتال. e وكان ذلك بالنسبة له "كتناول جرعة السم". والظاهر أيضاً إن الله قرر الوقوف الى جانب صدام حسين و"الإستكبار" الأمريكي.

حقاً خسر الشعبان العراقي والايرواني في المعركة دون أن تكون المعركة معركتهم وانتصر المستعمرون الأنكلو - أمريكيان ونجحوا في تحطيم البلدين. وكسبت الشركات الغربية والإتحاد السوفياتي البلايين نتيجة لبيع السلاح، بما في ذلك معامل الأسلحة الكيميائية، الى الطرفين. صرف العراق مثلاً سنة ١٩٨٤ وحدها مبلغاً قدره ١٤ بليون دولار على شراء الأسلحة. وبين ١٩٨٢ و ١٩٨٥ صرف العراق ٤٢ و٨ بليون دولار على الأسلحة وحدها. وحتى بعد نهاية الحرب إستمر العراق في شراء السلاح وأخذ يستورد ١٠٪ من مجموع مبيعات السلاح في العالم كله. (راجع الملفات السرية، پير سالبنغر، ترجمة هارود كيرتيس من الفرنسية الى الإنكليزية، منشورات بينجرين للكتب، ١٩٩١، الصفحة ١٧).

ولغرض ادراك كلفة الاسلحة التي اشتراها العراق كتب ريجارد كريتيت (منشورات خدمات البحوث الى الكونغرس في واشنطن، راجع الكارديان ليوم ١٩٩٦/٨/٢١)، يقول:

" بلغ مجموع قيمة ما تم بيعه من الأسلحة الى البلدان النامية (وحدها) من قبل كل البلدان المنتجة للسلاح في سنة ١٩٨٨ وحدها (أي السنة الأخيرة من الحرب) مقدار ٦١ بليون دولار. وهذا هو أعلى رقم في تاريخ بيع الأسلحة. e. إن ضخامة هذا المبلغ تثبت الأهمية البالغة للحرب العراقية - الايرانية بالنسبة لإقتصاد البلدان الغربية وخاصة حين يتجلى أن انتهاء الحرب أدى الى أزمة إقتصادية خانقة في هذه البلدان في السنوات ١٩٨٩/١٩٩٠. بما أوجب الإسراع في إشعال الحرب العراقية - الكويتية.

أما آية الله الخميني: فقد فقد الدافع للحياة وتوفي بعد فترة وجيزة. أما صدام حسين: فقد إمتلأ دماغه بالكبرياء، دون حق وهو الذي كان سبباً في موت مليون عراقي وايرواني لا ذنب لهم. أما المستعمرون: فاستمروا في تثبيت معسكراتهم في منطقة الخليج كلها بنجاح ما كانوا يحملون به.

ملحق الفصل

لقد أثرت التطورات في الاتحاد السوفياتي بعد مجيئ غورباجوف تأثيراً سلباً على اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، إذ حدث أن أيدت اللجنة كل ما قام به خروشوف الى أن تم طرده سنة ١٩٦٤. وأتى برجنيف وأيدت اللجنة المركزية كل ما قام به حتى موته بل قبلت اللجنة ضعفه عليها حتى في الإشتراك في حكرمة البعث كحليف ثانوي، كما ذكره عامر عبدالله وأشرنا اليه فيما مضى. ثم أتى غورباجوف الذي نقض كل ما قام به برجنيف باسم الهرسترويكا والكلانستوت. فأيدته اللجنة المركزية بحماسة بحماسة بحجة ضرورة التجديد، بل جرت منافسة شديدة بين الأجنحة الثلاثة للحزب المنشق: أي أجنحة عزيز محمد وجماعة المنير وجماعة بهاء الدين نوري. إذ أكد كل من هؤلاء بأنه يؤيد وتمسك بالهرسترويكا والكلانستوت أكثر من الطرفين الآخرين. وذهب عزيز محمد أكثر من التباهي الى دور التنفيذ حين قرر في المؤتمر الرابع لجانحه في تشرين الثاني ١٩٨٥ استبعاد ١٣ عضواً من اللجنة المركزية وهم: تزبية الدليسي، زكي خيربي، عامر عبدالله، جاسم الحلواني، باقر إبراهيم، عبدالوهاب طاهر، عدنان عباس، حنا الياس، فاتح رسول، حسين سلطان، ماجد عبدالرضا، ناصر عبود وشري پرتو، الذين أصدروا بياناً في تموز ١٩٨٦ يستكثرون هذا العمل ويتهمون عزيز محمد وفخري كريم زنگنه بـ «تعطيل وتشويه المبادئ اللينينية في الحياة الحزبية» وكان الجبهة المزيفة مع البعث كانت مثلاً رائداً في تطبيق اللينينية. كما اتهموا عزيز محمد بـ «التواطؤ الغادر مع دوائر الأمن العراقية» وذلك «لإعدام نحو ٥٠ رفيقاً من مفارز الأنصار داخل مدينة أربيل». ثم يؤكدون بأن اللجنة المركزية تركت ميدان المعركة ضد العدو البعثي وانهزمت الى الخارج بالجملة الى درجة أن الحزب أصبح «مهتداً بالتحول الى حزب مهاجر منعزل عن الجماهير» والحقيقة هي أن الجماهير الفقيرة تركت الحزب احتجاجاً على تعاونه مع البعث.

ومع بروز نجم غورباجوف برز أيضاً يونوماريف، العضو في K. G. B. وعضو المكتب السياسي ومسؤول الشؤون الخارجية في الحزب السوفياتي. وكان هذا مسؤولاً عن تثقيف عزيز محمد وكيانوري وإحسان طبري وعامر عبد الله وزكي خيربي وغيرهم. كما كان يونوماريف مسؤولاً عن إعطاء التبرعات. وفي تصريح لآنا تول سميرنوف، الموظف للجنة المركزية للحزب السوفياتي، الى مجلة الوسط اللندنية، (العدد ١٥ في ١١/٥/١٩٩٢) يقول بأن «الحزب الشيوعي العراقي كان يستلم ٣٥٠ ألف دولار سنوياً من الحزب السوفياتي وقد بلغ مجموع ما استلمه الحزب العراقي ٢٠ مليون دولار، بما في ذلك ما قبضه عزيز

محمد شخصياً والبالغ ٥٥ و ٥٤ دولار في ١٩٨٧/٢/٢٤ و مئة ألف دولار أخرى في ١٩٨٨/٩/١٠ ، فمن الطبيعي أن يغير الحزب سياسته كلما تغيرت القيادة السوفياتية وذلك بغية الاستمرار في استلام التبرعات.

أما حميد موسى، سكرتير اللجنة المركزية حالياً، فقد تم تثقيفه برعاية زيفكوف، سكرتير الحزب البلغاري . والمدير بالذكر هو أن زيفكوف صرح سنة ١٩٨٩ ، بعد أن تم إقصاءه عند سقوط حكومته واستلامها الى عملاء الغرب دون مقاومة، على شاشة التلفزيون البلغاري (والبريطاني) بأنه : «سبق وتوقف عن الإعتقاد بصحة الأفكار الماركسية منذ سنة ١٩٦٠ وكان زيفكوف ومساعدوه معلني حميد موسى في المواضيع السياسية التي لا علاقة لها بالماركسية لأن المعلمين البلغار سبق ورفضوها منذ سنة ١٩٦٠ . ولهذا بقي حميد موسى جاهلاً في هذا الموضوع.

إن الديالكتيك يؤكد تأثر الأشخاص بالظروف المحيطة. فنشخصية قادة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي تكونت تحت ظروف الركود أيام برجنيف، ولهذا تكون لدى هؤلاء نزع من الركود العقائدي وأخذوا يفكرون بأن كل فكرة تأتي من فوق (كالبرسترويكاً مثلاً) هي فكرة صحيحة وقد أظهر زكي خبري هذا الجمود العقائدي بصورة جلية في مذكراته (صدى انسانين، في ذاكرة شيوعي مخضرم في الصفحة ٣:٤) بمناسبة مقبله لحزبه في آخر مؤتمر عالمي، فيقول: «وفي تلك الجولة فرعنا انفسنا ضيقاً على الرفاق البلغار واستعانونا على احسن وجه وكان رئيس القسم الدولي للجنة المركزية للحزب الشيوعي البلغاري فالتشيفيت حاضراً في اجتماع بردابست وقد سمع مدخلتي الانتقادية فسألني مداعباً: وهل تنتقد الحزب الشيوعي البلغاري ايضاً؟ فقلت: نعم عندما تدعون أن حزبكم مستقلاً عن الحزب السوفييتي فانفجر ضاحكاً فقد كان من هم يتفرق على جميع الاحزاب الشيوعية تقريباً الى الحزب الشيوعي السوفييتي.» بفضل زيفكوف طبعاً!

والغريب أن زكي خبري أنهى كتابة هذه الاسطر في ١٩٩١ أي بعد سقوط زيفكوف وأثناء انبيار الاتحاد السوفياتي على يد رفيقيه غورباجوف و يلتسن. كتب زكي خبري هذه الاسطر وهو الذي يقول (نفس المصدر، الصفحة ٢٦٠) عن ايام عبد السلام عارف: «بيد ان المشائق لم تتوقف عن تنفيذ أحكام الاعتماد الصادرة في أيام حكم البعث وحكم قاسم بحق الشيوعيين والامكراد. وكانت السجون تغص بهم وقد تحصن عبد السلام عارف بالولاة الاسمي نعبد اناصر و«الحدودية» الكاذبة. وكان الاتحاد السوفيتي وحلفاؤه الضامنين للرجلين.»

الفصل الثاني عشر

التحضير لحرب الكويت

اسباب الحرب

لقد أكدت الحرب العراقية - الايرانية الحقائق التالية:

١ - أصبح العراق عسكرياً بلداً قوياً خطراً على المصالح النفطية الغربية في المنطقة وقد أصبح خطراً على إسرائيل، خاصة لأنه كانت لدى حكومة البعث صواريخ ذات رؤوس كيميائية تستطيع الوصول الى ابار النفط في جنوب الخليج والى إسرائيل. وحتى لو اعتقدت الحكومات الغربية بإخلاص صدام حسين إليها، أثناء الحرب مع إيران، فهذا لا يمنع من تبديل رأيه في المستقبل حين يدرك قوته العسكرية من جهة وإفلاس العراق الإقتصادي من جهة أخرى. ثم كانت هناك احتمالات واضحة لحدوث ثورة شعبية ضده أو حتى انقلاب عسكري معادي للغرب. وعند ذلك تنبع هذه انترسانة الحزبية الضخمة بيد أعداء شركات النفط الغربية. ولتلاقي هذه الاحتمالات كان من الضروري تحطيم القوة العسكرية العراقية ومنعها من أخذ المبادرة للإقتضاض على الغرب أو عرقلة أعمال شركاته.

٢ - إن الشركات الغربية التي تقوم ببناء المشاريع المختلفة أو التي تبني الأسلحة الى البلدان المنتجة للنفط تجني أرباحاً خيالية أثناء الحروب. فالحرب مع إيران حطمت مدينتي عبادان و البصرة عن بكرة أبيهما كما و حطمت معظم المشاريع الصناعية و الكيميائية للبلدين، مما يستوجب تصليحها وإعادة بنائها من جديد، بالدولارات البترولية التي تخرج من خزانة البلدان المهزمة في الحرب الى البلدان الغربية التي تقوم بإعادة الإنشاء. وتأتي الأرباح من عملية بيع المشروع ثم نقله ثم بنائه ثم إدامته حتى يتم خدمه من جديد.

يقول مارتين وركر (الفارديان ١٩٩٦/٨/٢١) وهو يشير الى الانخفاض في بيع الأسلحة الى البلدان المتأخرة سنة ١٩٩٥ وما أحدث أزمة لدى شركات إنتاج السلاح الأمر الذي أجبر الكونغرس الأمريكي على التدخل بتقديم المساعدات للبلدان المشتريه فيقول : « إن رد الفعل الأمريكي لتدهور سوق (السلاح) قد بدأ بيرتاج رأس ماله ١٥ بليون دولار

أرسلها الكونغرس في السنة الماضية وقد أعد بول هيرر، نائب وزير الدفاع لبرنامج التجارة العالمية، قائمة تحوي إسم ٣٧ دولة (صديقة) تستحق المنحة المالية، بما في ذلك الصين وأندونيسيا وماليزيا وشيلي والمكسيك. ثم يقول: « إن يأسي الصنفين الأمريكيين للسلاح أخذ يولد بعضاً من الصفقات الغربية. فشركة ماكديونالد ودولاس باعت ثمانين طائرات من طراز إف ١٨ المقاتلة بثمان ٤٨٠ مليون دولار إلى تايلاند وقبلت أن يتم دفع قسم من هذا الثمن بالدجاج المجدد... »

فعملية الهدم التي تقوم بها البلدان المتحاربة تجري بأسلحة معينة، تباعها الشركات الغربية إلى الطرفين ويحني من رواه ذلك البلايين من الدولارات. فالقانون العام في المجتمع الرأسمالي الذي يتفق عليه كافة الخبراء الرأسماليين هو أن: كل شيء بما في ذلك الحرب، خاضع لقوى السوق (Market forces). فهذه القوى هي التي تقرر حدوث الحرب بين بلدين أو عدم حدوثها. كما أن البلدان الإمبريالية تلجأ إلى الحرب كلما أصيبت بأزمة اقتصادية خانقة. إن نهاية الحرب العراقية - الإيرانية قد رافقتها مثل هذه الأزمة في ١٩٨٩/١٩٩٠ وشملت بعض البلدان الغربية. لقد شهدت الولايات المتحدة في ١٩٩٠ مثلاً عجزاً مالياً قدره ٣٠٠ بليون دولار وبلغت ديونها ٣١٩٥ بليون دولار، وإن الفائدة السريعة المترتبة على هذه الديون كانت في تلك السنة وحدها ٢٦٠ بليون دولار. أما في بريطانيا فقد بلغت نسبة التضخم ٩.٨٪ في تلك السنة وأعترف وزير المالية، جون ميجر، يوم ٢٥/١٠/١٩٩٠ في البرلمان بأنه حلول الركود الاقتصادي في حين شملت البطالة ٨٠٠.٠٠٠ شخص وأحدثت زيادة الضرائب البلدية (Poll Tax) مظاهرات صاخبة واصطدامات مع الشرطة وموجة عنف لم تشهدها بريطانيا منذ الحرب الفيتنامية، الأمر الذي أجبر نواب حزب المحافظين على طرد ماركيت فأخرج من منصبها في تشرين الثاني ١٩٩٠.

أسرعت هذه البلدان الغربية وغيرها في إرسال جيوشها إلى الخليج وأكدت على حل أزمة الكويت عن طريق الحرب المدمرة ذلك لأن الحروب تلبه عملية البناء التي ستجلب للشركات الغربية الخير بالبلايين التي تساعد على حل مشكلة البطالة وركاد السوق.

لقد برهن مشروع مارشال الأمريكي لإعادة بناء أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية كل ذلك. إذ أعاد المشروع الانتعاش الاقتصادي إلى أوروبا الغربية وقضى على البطالة وأنقذ الغرب من خطر انتشار الشيوعية إلى فرنسا وإيطاليا وجلب البلايين من الأرباح للشركات الصناعية والعنصرية التي نفذت المشروع. والجنرال جورج مارشال الذي تبنى المشروع وخطط له ونفذ كان رئيساً لأركان الجيش الأمريكي بين ١٩٣٩ و ١٩٤٥، وبعد إتمام مهمته منح جائزة نوبل للسلام سنة ١٩٥٣ أسوة بقوريجارف ومناخيم بيغن وأتور السادات وباسر عرفات. فكلهم خدموا السلام على الطريقة الأمريكية.

٣ - لقد كان الاتحاد السوفياتي على وشك السقوط بفضل غورباچوف وبتسن. وهنا أتمد على أن المعركة القادمة قد تكون بين الدول الغربية نفسها. فمن الضروري لأمريكا الإسراع إلى احتلال منطقة الخليج والسيطرة على ٦٦٪ من نفط العالم. فمن يسيطر على

احتياطي النفط يستطيع أن يسيطر على كافة الخبزات الأخرى . لقد عبر جيمس بيكر، وزير الخارجية الأمريكية، عن ضرورة الهيمنة الأمريكية في تصريح إلى الكونغرس في ١٩٩٠/٩/٥ حول « إقامة نظام أممي جديد في الشرق الأوسط » بحجة « أن الولايات المتحدة هي القوة الوحيدة التي تملك قدرات عسكرية واقتصادية وسياسية تؤهلها لإقامة وجود دائم وعقد تحالف سياسي مع البلدان العربية. » وتناول بيكر المخطط الأمريكية في الخليج وأكد على « أنه يتعين على القرات الأمريكية البقاء في المنطقة للسنوات اللاحقة... لبناء نظام أممي جديد... يقدم المساعدات إلى دول المنطقة ويسعى لاهجاء حل سلمي بين إسرائيل والفلسطينيين. » وقد استخدمت أمريكا في فرض سلطانها، طريقة تأديب كل من يقف ضدها وتلقينه درساً قاسياً. فنشرت نيويورك تايمز مقتطفاً لقرار إتخذته حكومة بوش حال انتخابه تحت عنوان « تهديدات العالم الثالث » ينص على ما يلي: « في الحالات التي تحجابه الولايات المتحدة عدواً ضعيفاً فإن مهمتنا لا تقتصر على قهره فقط بل على قهره بصورة حاسمة وسريعة » ذلك لأن أي تصرف غير هذا سيكون « بمثابة العار لنا وسيقلل من هيبتنا السياسية في العالم. » (تم نشر هذا المقتطف في الغارديان البريطانية في ١٩٩١/٣/٢٥). إن هذا يؤكد على أن نشر الديمقراطية في العالم الثالث لا يدخل ضمن جدول أعمال السياسة الأمريكية.

٤ - لقد تبين خلال الحرب مع إيران وبعدها بأن البلدان الصناعية الغربية كانت تتنافس فيما بينها على بيع السلاح والغذاء إلى العراق وإيران وأسرت الشركات في هذه البلدان إلى إرسال الرقود أثناء الحرب إلى كلا البلدين للتوقيع على الصفقات حول إعادة بناء الخراب الناتج. فسياسة الهيمنة ، إذن ، كانت لا تقتصر على قهر البلدان الضعيفة بل تشمل أيضاً حسم المنافسة الموجودة بين البلدان الإستعمارية نفسها بصورة تكفل حصة الأسد للامريكان . فالمعروف أن أمريكا وبريطانيا كانتا تمان بركود إقتصادي في حين انتعش الوضع الإقتصادي في ألمانيا واليابان بصورة مخيفة بالنسبة للأمريكان. ولما كان الخليج يعوي على معظم نفط العالم ولما كانت ألمانيا واليابان لا تملكان النفط للإستهلاك المحلي، فإن السيطرة الأمريكية على الخليج ترقف التوسع الألماني والياباني وتضع الدولتين تحت رحمتها. وفي حالة إشتداد الخلافات بين البلدان الغربية ونشوب الحرب بينها فإن من يسيطر على الخليج ينتصر في تلك الحرب.

من الجدير أن نشير بأن الحربين العالميتين الأولى والثانية كانتا بين تلك البلدان الرأسمالية نفسها. فالعرب الأولى أعلنت سنة ١٩١٤، أي قبل ثورة أكتوبر السوفياتية في ١٩١٧، وتم إعلان الحرب العالمية الثانية من قبل بريطانيا ضد ألمانيا سنة ١٩٣٩، ولم يشترك الاتحاد السوفياتي في الحرب ضد ألمانيا إلا في حزيران ١٩٤١، حين هاجمته الجيوش الهتلرية . فالعرب بين البلدان الرأسمالية ، إذن، أمر وارد جداً. وقد تحدث إما بالاصطدام المباشر بين هذه البلدان أو عن طريق استخدام الحكومات البديلة المالية لكل منها.

٥ - لقد أثبتت الحرب العراقية - الإيرانية قابلية إيران على إحتلال المناطق المنتجة للنفط

في العراق. ولما كان حقل الرميطة الضخم قريباً من إيران فإن إنتاج النفط فيه يكون معرضاً للتهديدات الإيرانية المستمرة. علماً بأن جزءاً من هذا الحقل يقع داخل الأراضي الكويتية وأن الحدود بينها وبين العراق لم يتم الاتفاق عليها بصورة نهائية. فهناك ضرورة ماسة إذن لتثبيت الحدود بصورة تستقطع القسم الأكبر من هذا الحقل من العراق لصالح الكويت، خاصة أن الكويت بلد صغير وسكانه الأصليون لا يتعدون ربع مليون نسمة ولذا فإنها لا تستطيع أن تخلق المشاكل لشركات النفط. فتحويل حقل الرميطة إلى الكويت أضمن بكثير من تركه تحت رحمة الإيرانيين أو العراقيين. بالطبع إن تغيير الحدود بهذا الشكل لا يمكن أن يتم بموافقة العراق. فالحرب هنا ضرورة لإجباره على التنازل عن معظم هذا الحقل.

إجبار العراق على الحرب

أدرك العلماء، في كل المواضيع، بأن الأشياء كلها في تطور وتبدل. ونتيجة لهذه الحقيقة يولد الجديد في رحم القديم. إن النقاط التي تم ذكرها أعلاه تؤكد بأن الأسباب الموجبة للحرب جديدة، تشمل العراق كطرف، كانت بارزة لكل الباشين، فنت حرب الكويت في رحم الحرب مع إيران. ثم أن التحضيرات لحرب الكويت تمت أثناء الحرب مع إيران ويعدّها مباشرة. وهنا نقدم بعض الحقائق لشرح هذه التحضيرات.

١ - بدأت التحضيرات السرية باستخدام الثرى الاحتياطية المسماة بالإنجليزية (Per- pheral force) كالصحافة اليسارية والأحزاب والأصدقاء المستورين الذين لا يشبه بهم. فقبل نصف حليجة بالتقابل الكيميائية في ١٦/٢/١٩٨٨ من قبل حكومة البعث، حين كانت العلاقات العراقية - الغربية الحسنة في ذروتها تمكنت الأيدي الخفية من إقناع صدام حسين بدعوة الصحفية البريطانية هيلغا جرايم، المختصة بشؤون الشرق الأوسط، والأكراد خاصة، والتي تنشر كتاباتها في جريدتي الكارديان والأريزوفر البريطانيتين كصحفية غير مرتبطة ولها تاريخ صحافي نظيف. فذهبت على حساب الحكومة العراقية إلى شمال العراق ومنه إلى كردستان إيران لكي تعود إلى بريطانيا وتكتب المقالات التي تدافع فيها عن الحزب الديمقراطي الكردستاني في إيران وكناحه، بمساعدة البعث، ضد الحكومة الإيرانية.

ولكنها عادت دون أن تكتب عن أكراد إيران، بل ركزت على جرائم صدام ضد أكراد انعراق. وكانت تلك الجرائم شائعة حقاً. والأرجح أن الصحفية اصطدمت حين شاهدت بعض ملامح تلك الجرائم خاصة وأنها تقيد الأكراد. إلا أن تحويل انتباهها من أكراد إيران إلى أكراد انعراق يجلب الانتباه، خاصة وأنها كانت ضيفاً على صدام حين وليس لها أي عطف تجاه الحميني. وفي اعتقادي أن الصحفية حولت وجهة تحقيقها إلى أكراد العراق بكل برائة. فهناك مجال للاعتقاد بأن الذين أدخلوها في هذه التجربة، كانوا على ثقة بأنها ستعطلم بمواقع

أكراد العراق فتقرر الثورة على مضيفها، والواضح هو أن تجربتهم أسفرت عن التجاح وحققت الغرض المستهدف لها وهو البدء بالهجوم على حكومة البعث.

٢ - بعد أن سلم مصطفى البارزاني كافة أسلحته إلى الشاه، بعد اتفاقية الجزائر في ١٩٧٥، إنشق الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى خمس كتل متحاربة. وكانت كبرى تلك الكتل هي كتلة جلال الطالباني. بدأ جلال انشقاقه بالأدعاء بأنه يساري بل من مؤيدي مارتسي تروغ. وفي الوقت نفسه كان مستمراً على إتصالاته مع حكومة البعث، وجرى أبرز تلك الاتصالات سنة ١٩٨٤ حين دخل في مفاوضات رسمية مع الحكومة العراقية التي كان يحثها على تنسيق الجهود لمحاربة جماعة البارزاني التي كانت مستعدة من قبل الحكومة الإيرانية حينذاك. وفعلاً تم الاتفاق بين جلال والحكومة البعثية كما شرحنا سابقاً.

إلا أن الغريب في الأمر هو أن جلال، بالرغم من استلامه ١٢ مليون دولار من البعث بدل رأيه وساحم في تشكيل الجبهة الكردستانية مع الحزب البارزاني بل وحتى مع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي بعد أن قتل أكثر من ١٠٠ منهم في پشت آشان. جرى هذا الإنقلاب لجلال ضد البعث سنة ١٩٨٦ حين كانت العلاقات البعثية - الأمريكية في ذروتها. والأغرب من هذا سافر جلال نجدة (وعرافة الجبهة الكردستانية) إلى أمريكا ثم إلى العربية السعودية وخلال تلك السفرتين اطلع جلال على خطط الحكومتين الأمريكية والسعودية التي تنقلها بدوره إلى الجبهة الكردستانية. وقد أكدت الأحداث، بعد احتلال الكويت، بأن التنسيق بين الجبهة الكردستانية والأمريكان جرى في هاتين السفرتين المشهورتين.

لقد أكد جلال الطالباني في مقابلة له مع مجلة التصدي، بأن سفره إلى أمريكا واستقباله في وزارة الخارجية كانت بإسم الجبهة الكردستانية. فيقول جلال لمجلة التصدي: «أما التحرك في أوروبا وأمريكا فالمحقيقة أن هذا كان مقروفاً من القيادة السياسية في الإتحاد الوطني الكردستاني أولاً، ثم من الجبهة الكردستانية ثانياً». وكانت حجته في ذلك، كما ذكره في الصفحة ٢٧ من التصدي هي: «إذا كانت الصين تبادول المبادي بالدولار فهل يلام الشعب الكردي على ذلك؟» وهكذا يؤكد جلال استلامه الدولارات الأمريكية ولكن بإسم الشعب الكردي الذي عانى المجازر والموت من الأسلحة الكيميائية التي جهزها المستعمرون.

٣ - هناك دلالة خاصة لقرار الحكومة الأمريكية في ١٩٨٧، خلال الحرب العراقية - الإيرانية، حين تم وضع ناقلات البترول الكويتية تحت العلم الأمريكي. فيقول بير سالنجر المصدر السابق، الصفحة ٤٥):

«بأن ذلك كان دليلاً على أن الأمريكان قهروا الرقوف إلى جانب الكويت.»

٤ - بين ١٢ و ١٩٨٩/١١/١٨ سافر الجنرال فهد أحمد الفهد، رئيس المخابرات الكويتية، مع العقيد اسحاق عبد الهادي شداد، مدير التحقيقات لمحافظة الأحمدى، بالكويت إلى الولايات المتحدة وذلك بأمر من الشيخ سالم الصباح الصالح للصالح، وزير الداخلية الكويتية، وذلك لمقابلة وليام ويبستر، مدير إدارة المخابرات المركزية C.I.A. في يوم الثلاثاء

١٤/١١/١٩٨٩ هـ (راجع الكاردينال اللندنية لיום ١٩٩١/٤/٤ وكذلك راجع " الملف السري" لپير سالبنگر، نفس المصدر، الصفحات ٤٥ و ٤٦ وكذلك الصفحات ٢٣٩ الى ٢٤١) ويقول فهد أحمد الفهد في رسالته الى وزير الداخلية:

« إننا إتفقنا مع الجانب الأمريكي أن نستفيد من الحالة الاقتصادية المتدهورة في العراق بغية الضغط على حكومته لرسم الحدود المشتركة بيننا . إن المخابرات المركزية أعطتنا وجهة نظرها حول طرق استخدام الضغط الملائم، مؤكدة على ضرورة التعاون الواضح بيننا على شرط أن تكون هذه النشاطات منسقة بمستوى عالٍ. » ويقول أيضاً بأنه خلال سفرته الى واشنطن « أجرى عدة اجتماعات سرية للغاية مع المراتب العليا من السي آي أي. ».

٤ - في ١٩٨٨/٨/٩ أي بعد موافقة إيران على وقف إطلاق النار بיום واحد قررت الكويت زيادة إنتاج النفط خلافاً لمقررات الكارتيل أوبك لتنظيم الإنتاج. وبالأخص قررت التركيز على الإنتاج من حقل الرميلة الواقع على الحدود العراقية الكويتية، غير المتفق عليها عند ذاك. وكان إجراء الكويت لمحدوياً اقتصادياً صريحاً عند العراق، وذلك لأن زيادة الإنتاج من قبل الكويت أدت الى تخفيض أسعار النفط وبالتالي تخفيض مدخولات العراق النفطية الى ٧ بلايين دولار في السنة. وهذا أقل حتى من القوائد المترتبة على ديونه البالغة بين ٨ الى ١٥ بليون دولار في السنة. إذ وصلت ديون العراق نتيجة الحرب مع إيران مبلغاً قدره ٨٣ بليون دولار، وأن الفائدة السنوية عليها تتراوح بين ١٠٪ الى ١٧٪، علماً بأن احتياطي العراق قبل الحرب كان حوالي ٣٠ بليون دولار. وفي ١٩٩٠/٧/١٧ سلم طارق عزيز مذكرة الى شاذلي القليبي، السكرتير العام لجامعة الدول العربية، يشتم فيها الكويت بينا، مراكز عسكرية شمال حدودها بل بداخل العراق، وأنها تسرق النفط من حقل الرميلة العراقي، الذي كان جزءاً من العراق، وقدر ثمن ما سرقته ب ٢٠٤ بليون دولار.

يكفي فهم خطورة تصرف الكويت تجاه العراق حين تذكر، كما قلنا في فصل سابق، بأنه كانت للكويت أمرا ل فائضة قدرها ١٠٤ بليون دولار تستثمرها في الخارج وتجني منها ٦ بلايين دولار سنوياً كقوائد، إضافة الى ما تنتجه من النفط كل سنة. ويشير الجدول رقم ٤ الى مدخلها منه ٢٢ بليون دولار سنوياً. وبهذه المناسبة يقول پير سالبنگر (نفس المصدر، الصفحة ٢) :-

« إن الفرد يجمل الفرد، غالباً، متفطراً يفقد رؤيته . ولم يشذ قادة الكويت عن هذه الظاهرة. فمعجرتهم وقصر نظرهم حتمتاً الدراما التي تلت، تلك التي لم يدرك أحد إنذار إشاراتها والتي انفجرت في حرب فاجعية. » لكن الحقيقة، في إعتقادي، هي عكس هذا التخمين. لأن شيوخ الكويت وأصدقائهم الأمريكيان كانوا يعرفون ما كانوا يخططون له. وقد أتضح بأنه كان تخطيطاً مدروساً حين استمر صدام حسين في مطالبة الشيوخ بتخفيض الانتاج مراراً ولكن رد الشيوخ عليه بأن من واجبه المجلس معهم بغية تثبيت الحدود أولاً. أي أن الشيوخ أعلنوا بأن الضغط الإقتصادي الذي فرضوه على صدام حسين كان لإجباره على قبول شروطهم عند تخطيط الحدود. ومن يدرس المسألة ويلاحظ صغر الكويت بالنسبة الى العراق

ويدرك شراسة صدام حسين يرى أن هؤلاء الشيوخ لم يكونوا مضايين بالكبريا . بل كانوا يخططون مع الحكومة الأمريكية التي رفعت أعلامها على ناقلاتهم شيء . أمن يكثير من التصرف التكبر . إنهم كانوا يخططون لتبديل الحدود وتثبيتها بالقوة العسكرية بحيث يستقطع حقل الرميطة الفني بالترول من العراق ليصبح جزءاً من الكويت ، ثم تتم محافظة الحقل بل كل الحقل الأخرى في الخليج بالقوة العسكرية الصرفة من قبل الدولة العظمى فيسود "النظام العالمي الجديد" وشيخ أطفال العراق تعجباً بل يموتون جوعاً . وعند تنفيذ هذه الخطة تقوم الولايات المتحدة بفرض جبروتها على مجلس الأمن ليصدر القرارات التي تقلص منفذ العراق الى البحر . فتتم محاصرة العراق ويسهل عزله عن العالم الخارجي خاصة وأن مبيعات العراق مقتصرة على النفط الذي يمكن توصيله إلى الأسواق العالمية إما عن طريق تركيا (العضرة في الحلف الأطلسي) أو عن طريق السعودية المتراطنة مع الأمريكان والمحتلة من قبلها أو عبر الانابيب التي توصل كركوك ببغداد ، حيفا أو طرابلس أو عن طريق البحر . ولما كانت العلاقات بين العراق وسوريا محكومة بالانقطاع الزمن وخاصة بعد أن اشتركت سوريا الى جانب أمريكا في حرب الكويت ، فإن تقليص منفذ العراق الجنوبي الى البحر كمنيل بإخضاعه الى ضغط المستعمرين .

لقد اتخذ الملك حسين دور الوسيط بين صدام حسين وشيوخ النفط وكان كل ما ينتقل الى صدام يؤكد عدم رضوخ الشيوخ لإرادته ، بينما قرر مبارك استخدام الشدة ضد صدام في اجتماع عمان معه بحضور الملك حسين في ١٩٩٠/٢/٢٢ فاحتج على ما قاله صدام حول ضرورة ترسيخ وتقوية مكانته بين دول الخليج بقوله : « إن مطالبيك غير معقولة وإنك تعمل على خلق الكثير من الاضطرابات . » ثم ترك محتجاً وعاد الى القاهرة بعجالة .

ثم قرر الملك حسين الاتصال بكافة رؤساء المشايخ النفطية وعاد ليؤكد لصدام بأنهم جميعاً يرفضون تقديم أية تنازلات له . إن الملك يعرف صدام حسين جيداً وكان يدرك ما سيخلفه من الخيبة التي يليها التهييج الأحق لصدام حيث يشجعه على المجازفة .

وفي ١٩٩٠/٣/٣ سافر الملك الى بغداد وأكد له من جديد بأن شيوخ الخليج لم يعطوه إشارة إيجابية واحدة وأخبره بالحرف الواحد بأن « أمير الكويت يرفض الدخول في أية مفاوضات معك الى أن يعترف العراق بسيادة الكويت . » .

وفي اجتماع بغداد في ١٩٩٠/٥/٢٨ لرؤساء الدول العربية حضره ٢١ منهم ، بينهم الملك فهد ، أكد صدام بأن الحكومات الخليجية « تعمل على زيادة إنتاج النفط بغية تخفيض أسعاره . » وأضاف : « كلما انخفض سعر البرميل دولاراً واحداً خسر العراق بليون دولار في السنة . فعلياً إنكم تشترون حراً اقتصادياً على بلدي . » ثم وبع الشيخ زايد ، رئيس دولة الإمارات ، مذكراً بإياه عن دور الإمارات أثناء الحرب مع إيران في تجهيزها إيران بالأسلحة عن طريق ميناء دبي . فأكد له : « إن يوم الحساب معكم قريب . » أي أن صدام قد وقع في الشرك فأخذ يهدد الشيوخ ، بالضبط كما خططه الاستراتيجيون الأمريكيون . ثم أكد لأخير الكويت بأنه خرق ما خصصته منظمة أوبك له بإنتاج ١٥ مليون برميل كحصصة الكويت في حين فاق

الإنتاج ٢١ مليون برميل في اليوم. ولكن قرر أمير الكويت وحاشيته معاملة مضيفهم صدام حسين بازدراء.

والملاحظ هو أن إنتاج النفط من قبل البلدان المشتركة في الأريك، منذ نهاية الحرب مع إيران، كان قد ارتفع ثلاثة مرات وفي كل مرة أتت الزيادة نتيجة لإمحاء الكويت. وفي ١٩٩٠/٧/٢٥ وصل سعدون حمادي، نائب رئيس الوزراء العراقي، إلى الرياض وقابل الملك فهد، ثم سافر إلى الكويت وقابل الأمير وطلب منه مساعدة العراق بـ ١٠ بلايين دولار. فقرر الأمير تحقيره باقتراح إعطاء العراق نصف مليون خلال ثلاث سنوات كصدقة دون مقابل ثم أكد الأمير: «لنتفق أولاً على الحدود بيتنا، دعنا نفر الحدود ومن ثم نستطيع الكلام عن المسائل الأخرى».

أي أن شيوخ الكويت ألقوا بأن على العراق أن يرضخ لمطالبهم ويصادق على الحدود الجديدة طبعاً أولاً وإلا سوف يستمرّون في زيادة إنتاج النفط وتخفيض أسعاره إلى أن يركع صام لهم. أي أنهم كانوا يخرجون صدام ويحرضونه على الاستسلام أو الاعتداء عليهم. وفي الحقيقة أنفر مروان القاسم، وزير الخارجية الأردنية، طارق عزيز في ١٩٩٠/٧/١٦ قائلاً: «إنكم على وشك أن تقسموا في الفخ، عليكم أن تحلّوا». وامتنع طارق عزيز عن الجواب. وحتى لو وافق صدام على الحدود الجديدة فإن ذلك كان لا يجنبه الدخول في الحرب لأن الأمريكان كانوا يشرون تحطيم القوة العسكرية العراقية كما ردد ألعلاء.

٦ - ومن الناحية الأخرى قررت الأوساط الاقتصادية والخبراء الأمريكيان العمل على فسخ إنفلاس العراق وحالته الاقتصادية المتردية ومن ثم تحريضه على الهجوم على الكويت. فتم نشر "تقرير سري لمصرفي مؤثر"، دون ذكر اسمه، والذي أكد بأن دخل العراق من النفط من ١٩٧٢ حتى بداية الحرب مع إيران قد ارتفع من بليون دولار في السنة إلى ٢٥ بليوناً، ولكن ما أن وضعت الحرب أوزارها إلا وأصيب العراق بالحرب الكامل الذي «أفقد أمل الأجيال القادمة». كما وأنه العراق لا يستطيع حتى دفع الفوائد المترتبة على ديونه.. ويأن عليه أن يأخذ المزيد من الدين (بفائدة ثلثها ٣٠٪) لأن اللانئين لا يشقون بمستقبل العراق الاقتصادي». ثم قال:

«إن صدام حين يعرف حالته الاقتصادية تمام المعرفة. فما هي الخيارات المفتوحة له داخل العراق؟ الجواب هو القليل. ولكن هناك الكويت، التي تعتمد أمياً قليلاً عن شط العرب حيث يعسكر جيشه الجبار عاطلاً. إن العراق بحاجة إلى الشعور على منافذ إلى المياه انفتحة في الخليج.» (راجع الملف السري، نفس المصدر، الصفحة ٩).

وهذه دعوة صريحة لصدام حسين، من خبير اقتصادي عريق أتت وكأنها فكرة سرية ولكن تم إنشاء السر بقوة قادر. وكان الغرض منه الإيحاء إلى صدام بضرورة الهجوم على الكويت أو قبول ديون إضافية بفائدة ٣٠٪.

ثم أتى تقرير هنري شولر، مدير قسم حفظ الطاقة في مركز الأبحاث الاستراتيجية العالمية

في واشنطن، حول ضرورة رفع أسعار النفط، حيث صرح في ١٩٩٠/٢/١ بضرورة « تبني سياسة عدوانية مغامرة في تحديد أسعار النفط للمنتجين العرب... ويمكن تنفيذ هذه السياسة عن طريق تعديل أهداف دولة أو أكثر من الدول المنتجة الرئيسية في الخليج وضرورة تبديل سياسة الدولة التي لها القدرة (ويعني العراق طبعاً) على إجبار كافة دول الخليج على الرضوخ لينا... إن أسهل طريقة هي إحداث تغيير القيادات. » (راجع هيلغا جرايم، جريدة الأوزرثر البريطانية ليوم ١٩٩٠/١٠/٢١) حيث تنتج هي من التفاصيل التي تقدمها بأن: « الولايات المتحدة تأمرت في دفع صدام « الى الكويت، خاصة: « لأن السفيرة الأمريكية، أبريل غلاسي، في بغداد قد شجعت صدام، بعد إعلان التعبئة العسكرية العراقية وقبل الهجوم على الكويت، حين قالت له: « لدي تعليمات من رئيس الجمهورية الأمريكية نفيه تؤكد لي على توسيع العلاقات مع العراق وتعميقها. » و: « ليس لدينا أي رأي حول العلاقات بين العرب كالتى موجودة بينكم وبين الكويت حول الحدود وأن وزير الخارجية جيمس بيكر قد أوعز الى متكلمنا الرسمي ليؤكد ذلك. ».

٧ - لقد بدأت أمريكا تستخدم سياسة متناقضة مع صدام وذلك قصد ببليلة أفكاره بصورة تركبه وتدفعه الى القيام بالمجازفة التي كانت أمريكا تخططها له. ففي ١٩٨٩/١/٧ مثلاً تكلم شولتز، وزير الخارجية، في المؤتمر الدولي حول الأسلحة الكيميائية مؤكداً، وهو يشير الى العراق، بأن « المؤتمر لم يعقد لمعاقبة أو لرم أحد الأطراف. » بل رفض المؤتمر إدانة العراق لاستخدامه الأسلحة الكيميائية في حلبجة أو ضد إيران.

وفي ١٩٩٠/٢/١٢ قابل صدام حسين جون كيلي، مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط، الذي أكد لصدام قائلاً: « إنك قوة للاعتدال في المنطقة وأن الولايات المتحدة ترغب في توسيع علاقاتها مع العراق. ».

أما في ١٩٩٠/٢/١٥، أي بعد ثلاثة أيام، فقد هاجمت إذاعة صوت أمريكا صدام حسين ووصفته له « واحد من أتعس الطفلة في العالم ومن الضروري تعبئة الرأي العام ضد هذا الدكتاتور. » فثار صدام غضباً ولكن واشنطن خدعته بالاعتذار له عن طريق سفارتها في بغداد. ثم نشرت وزارة الخارجية الأمريكية في ١٩٩٠/٢/٢١ تقريراً حول حقوق الإنسان يحوي على ١٢ صفحة حول العراق واصفاً إياه له « أتعس متتهك لحقوق الإنسان » ومتنبأاً حكومة العراق باستخدام التعذيب والاغتيالات السياسية. فحاولت لجنة العلاقات الخارجية للكونغرس الأمريكي فرض المقاطعة الاقتصادية على العراق ولكن جورج بوش تدخل شخصياً ورفض القرار. ثم تمكنت السي أي أي من استخدام منظمة حقوق الإنسان التي أكدت بأن حساباتها تشير الى أن « ربع سكان العراق قد تحولوا الى مخبرين لإحدى المؤسسات التجسية العراقية. ».

وفي ١٩٩٠/٤/١٢ وصل عدد من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي الى العراق، بينهم روبرت دول، المرشح الجمهوري لانتخابات الرئاسة في ١٩٩٦، والذي أكد لصدام أحبة العراق باننسبة لأمريكا « أننا نؤمن بأن للعراق دور مركزي في الشرق الأوسط » مع هذا ففقدذر

وربرت دول صدام بشدة لامتلاكه الأسلحة الكيميائية التي «قد تعرض العراق للخطر» و «من الضروري إعادة النظر في تصريحاتك حول استخدام هذه الأسلحة ضد إسرائيل». وحين أشار صدام إلى الدعاية المثارة ضده في العالم أكد دول قائلًا: «إن هذه الحملة ليست صادرة عن الرئيس بوش لأنه أخبرنا أولاً، يوم أمس، بأنه ضد هذه الحملات كلياً» ثم أضاف السناتور آلن سيمبسون قائلًا: «لا توجد أية مشكلة بينك وبين الحكومة الأمريكية أو مع الشعب الأمريكي». إن مشكلتك الوحيدة هي مع صحافتنا التي تمتاز بالعرونة وصعوبة الإقناع.» فأبدع روبرت دول وأعتذر لصدام عما أذاعه صوت أمريكا في ١٥/٢/١٩٩٠. ثم أكد دول بالقول: «دعني أوضح لك ما أخبرني به الرئيس بوش، قبل ١٢ ساعة فقط، بأنه وحكومته بأنلان في تقريرة العلاقات مع العراق وأستطيع حتى أن أؤكد لك بأن الرئيس بوش سيعارض أية عقوبة أو حصار إقتصادي ضد العراق. وإن للرئيس بوش حتى الحق في نقض مثل هذا انقراو إلا إذا حدث عمل تحريضي من قبلكم.» ثم تدخلت السفارة أبريل غلاسبي قائلة «كسفيرة أمريكا أستطيع أن أؤكد لك يا سيادة الرئيس بأن هذه حقاً هي سياسة حكومة الولايات المتحدة تجاهكم.» وفي هذا الوقت بلغ مجموع الديون الأمريكية المترتبة على العراق ٥ بلايين دولار للبيعات الزراعية وحدها.

وفي ٢٥/٤/١٩٩٠ بعث جورج بوش برقية تهنئة إلى صدام حين بمناسبة عيد الفطر، مؤكداً على أنه الروابط بين الولايات المتحدة والعراق سوف تساهم في إحلال السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.» وكل هذه كانت محاولات تكتيكية القصد منها إقناع صدام بأن الحكومة الأمريكية ليست مكترثة بما قد يفعله ضد الكويت لقد تطورت عملية التغطية لتشرقات الحكومة الأمريكية تجاه العراق إلى مرحلة عجيبة حين أكدت السي أي أي بأن الحكومة العراقية قد حدثت على حدودها مع الكويت جيشاً تعناده ١٠٠ ألف عسكري، مع ٣٠٠ دبابة و ٣٠٠ قطعة من المدفعية الثقيلة. ومع كل هذا أكد جون كيلي أمام لجنة الكونغرس الأمريكي للشرق الأوسط يوم ٣٠/٧/١٩٩٠ أي قبل أقل من ٤٨ ساعة من الهجوم العراقي، أكد على «عدم وجود معاهدات للدفاع المشترك بين أمريكا ودول الخليج... وإنما ندعو إلى الحل السلمي لكافة الخلافات...» وحين جوبه بالسؤال: «إذا قام العراق، مثلاً، واخترق الحدود إلى الكويت لسبب ما، فماذا يكون موقفنا حول استخدام القوات الأمريكية؟» أجاب جون كيلي ببرودة قائلًا: «إن هذا سؤال قائم على الافتراض الجدلي ليس إلا. وإنني لست قادراً على الجواب عليه. ويكفي أن أقول بأننا سنقلق جداً. ولكني لا أجزأ على الدخول في حقل الفرضيات.» ولكن عضو الكونغرس ألح بسؤال مخرج آخر: «ولكن إذا حدث مثل هذا الشيء، على أي حال، فهل هو الصحيح أن نقول بأننا لا نرتبط بأية معاهدة، وليس لنا أية تعهدات تلزمنا استخدام القوات الأمريكية؟» فأجاب جون كيلي بدقة قائلًا: «نعم هذا هو بالضبط موقفنا!» والواضح أن المقابلة كلها كانت تمهيلية لخدع صدام لا غير. لقد تمت إذاعة تصريحات جون كيلي، وهو الذي نال ثقة صدام سابقاً، على الإذاعة البريطانية العالمية وتم سماعها في بغداد في ساعة حاسمة حين كان العالم على شفا حفرة من الحرب.

الفصل الثالث عشر

إحتلال الكويت

إن حقيقة كون الحرب قد تم التحضير لها قبل احتلال الكويت تم إثباتها على لسان الجنرال شوارزكوف، قائد الحملة الأمريكية ضد العراق، ففي مقابلة له مع جريدة واشنطن بوست (راجع هذه المقابلة التي أجرتها الصحيفة مولوي مرز والمنشورة في إنترناشنال هيرالد تريبيون في ١٢/٢/١٩٩١، الصفحة ٣) تقول الصحيفة:

« خلال التحضيرات الحربية السنوية في السنة الماضية (أي ١٩٨٩)، إبتكر الجنرال شوارزكوف مخططاً يقوم فيه العراقيّ بالتحضير للهجوم على الكويت، وحتى قبل أن تنتهي مناوراته العسكرية على الكمبيوتر والورق، في شهر آب، رن جرسه للخط الساخن في غرفة نومه وكان على الطرف الآخر من الخط الجنرال كولين باول، رئيس أركان الجيش الأمريكي، الذي قال: « نعم، إنهم (العراقيين) عبروا الحدود » فرد عليه شوارزكوف قائلاً: « إنتي لست مستغرباً من عملهم هذا وهل تعلم أن خطوتهم التالية ستكون ممثلة حين يكشفونها ١. »
« وقال الجنرال شوارزكوف أنه ركز بدقة على مناوراته الجاهزة للعملية العسكرية حين شرح تفاصيل الخيارات العسكرية الموجودة لديه للرئيس بوش ومجلس الأمن القومي. »
وأضاف :

« خلال تنفيذ عملية دفع الموجة الأولى من الجيش البالغة ٢٤٠.٠٠٠ عسكري لم أشد عن خطتي الجاهزة مسبقاً سوى القليل. » أي أن الحطة نفذت كما كانت مرسومة قبل سنة من بدء الحرب.

إن الإعتداء الفادر لصدام حسين على الكويت في ٢/٨/١٩٩٠ كان نسخة طبق الأصل للاعتداء الذي قام به جورج بوش في ٢٠/١٢/١٩٨٩ على باناما ثم توقيف الجنرال نورينا وقتل الأكرف من أبناء الشعب هناك بحجة ملاحقة المهربين للمخدرات.

وفي تلك المناسبة لم تستنكر البلدان الأخرى هنا العمل الإجرامي ولم يتدخل مجلس الأمن لإغاثة باناما ولم تفرض أية دولة في العالم حصاراً إقتصادياً على أمريكا.
إن اعتداء البعث النازي على الكويت لا يختلف عن احتلال الصهاينة لعموم فلسطين

ومن ثم احتلال إسرائيل لجنوب لبنان وبيروت وقتل الآلاف في صبرا وشاتيلا. وحينذاك لم تتدخل أية دولة عربية أو غربية لإغاثة لبنان ولم يعقد مجلس الأمن اجتماعاً لإدانة إسرائيل وفرض الحصار الاقتصادي عليها لعمليها الاجرامية. بل العكس تدخلت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وبعثت قواتها لتثبيت الحكم الإسرائيلي في لبنان.

ولكن حال احتلال الكويت تحركت الحكومة الأمريكية بسرعة لفرض القرار ٦٦١ في ١٩٩٠/٨/٦ على مجلس الأمن والذي يفرض الحصار الاقتصادي على الشعب العراقي ويقتله جوعاً، تاركاً صدام حسين وجلاوزته أحياء يمزقون دون معاقبة. ومن المجدبر بالذكر أن الحكومة الأمريكية استقلت قرار ٦٦١ لتذهب أبعد بكثير من نصوصه في مسألتين مهمتين:

١ - إن المجلس لم يقرر أبداً إرسال نصف مليون جندي أمريكي لإحتلال كافة بلدان الخليج. وخلال عملية الاحتلال صرح القائد الأمريكي الجنرال شوارزكوف يوم ١٩٩٠/٨/١٥ بأنه « سبستخدم الأسلحة الكيميائية ضد العراق رداً على استخدام صدام لها. » في حين أكد وزير الدفاع الأمريكي ريجارد جيني في ١٩٩٠/٨/١٨ وهو في السعودية بأن « الجيش الأمريكي سيبقى في الخليج لمدة طويلة تمتد لعدة سنوات. » ونتيجة لهذا الاحتلال دخل صراع شعوب المنطقة ضد الاحتلال الأمريكي مرحلة جديدة تختلف كل الاختلاف عما كان عليه. وخرجت المسألة كلياً من حدود بقاء صدام حسين أو زواله إلى مرحلة الحرب البدمية التي تلت الاحتلال المباشر لبلدان الخليج.

٢ - لم يقرر مجلس الأمن في القرار ٦٦١ أبداً منع دخول الأدوية والمواد الغذائية إلى العراق بل استثنى ذلك. وبالرغم من هذا الاستثناء حرمت الأساطيل الغربية دخول الغنما. واندوا إلى العراق، بغية تجويع الشعب العراقي، خاصة وأن البلدان الرأسالية قررت تجريد الأصدقاء العراقية والكويتية وبالتالي لا يستطيع العراق دفع قيسة الغنما، والدواء التي يحتاجها الشعب العراقي وإلى أجل غير مسمى. ثم توقف تصدير النفط العراقي كلياً في ١٩٩٠/٨/٨.

نتيجة لكل ذلك قررت الحكومة العراقية تأمين كافة المواد الغذائية لتوفير العينة للجيش وجلاوزة البعث وحدهم. ثم في ١٩٩٠/١١/١٢ قررت تخفيض مخصصات الشعب، فأصبحت المجاعة قاب قوسين أو أدنى إلى درجة أن قادة الكونغرس الأمريكي أخذوا يفضلونها على الهجوم المسلح فأرادوا الانتصار عن طريق قتل الشعب العراقي جوعاً. من المجدبر بالذكر أن المستعمرين رفضوا مقاطعة إسرائيل أو جنوب أفريقيا. فطالما أحت ميريگريت ناچر في مزرع الكومونيك في ربيع ١٩٨٩ على أن « المقاطعة الاقتصادية لأفريقيا الجنوبية تؤذي الذين صمنا الدفاع عنهم. » أما في حالة العراق فأننت أم الحقيقة البدمية بأن منع الغنما والدواء عن الشعب العراقي « هو أحسن وسيلة لاعادة صدام حسين إلى رشده. »

بنسابة احتلال الجيوش الأمريكية لكافة بلدان الخليج كتب مارتين هالترنم في ١٩٩٠/٩/٢ في جريدة غراما الكورية قائلا:-

« خلال المنتهى سنة من تأريخها ارتكبت الولايات المتحدة جريمة التدخل العسكري في البلدان الأخرى ٣٧٩ مرة، بينها ١٥ مرة بين ١٩٤٥ و١٩٧٥ ومنها ٦ حالات منذ ١٩٨٢ وبينها ٤ حالات خلال الأشهر الإثنى عشر الماضية. » . ومنذ حرب الكويت تدخلت في الصومال ولايبيريا والبوسنة وزايبير. هنا وأكد تقرير لمعهد بروكلين الأمريكي على « أن الولايات المتحدة تدخلت عسكرياً بين ١٩٤٥ و١٩٧٥ في الشرق الأوسط ومنطقة البحر المتوسط ٥٥ مرة. »

بمناسبة سقوط حلف وارسو وسيطرة الأمريكان عسكرياً على الخليج أخذت الدوائر الرسمية، وعلى لسان جيمس بيكر، تتكلم حول « النظام العالمي الجديد » وقد أكد الـهـروفـسـور نـعـرن جـومـسـكي (راجع الفارديان لـيـوم ١٩٩١/٣/٢٥) بأن المغزى الجوهري لهذا النظام يعني: « نحن أسيادكم وعليكم أن تسمعوا أذيتنا جيداً. » . ولقد قررت الأكثرية الساحقة من الحكومات العربية والإسلامية قبول أوامر أسيادها.

ففي ١٩٩٠/٨/١ قررت الحكومات العربية في القاهرة إرسال جيوشها إلى السعودية لتتف مع الجيش الأمريكي وتستعد للاعتداء على الشعب العراقي. وفي ١٩٩٠/٨/١٢ وصلت الفرقة الثالثة المدرعة المصرية إلى السعودية، كما أجبرت أمريكا عدداً كبيراً من الحكومات الإسلامية على المشاركة في العمليات العسكرية مثل ماليزيا واندونيسيا بغية إظهار العدوان وكأنه مسند من قبل الدين الإسلامي. ففي ١٩٩٠/٨/١٣ أعلنت الحكومة الباكستانية أنها ستبعث بجيوشها للدفاع عن السعودية العربية، تبع ذلك وصول الجيش السوري في ١٩٩٠/٨/١٤، ثم الجيش المجاني لـبنـگـلـاديش.

لم تكن الغاية الرئيسية لهذه التعبئة العسكرية الضخمة تحرير الكويت أو نشر الديمقراطية فيها أو في العراق ولا حتى إزاحة صدام حسين، بل كان القصد تحطيم الجيش العراقي وتحطيم البنية الاقتصادية للعراق وتجويع الشعب العراقي وتركيعها... ولذا أعلنت مارغريت ثاچر، رئيسة وزراء بريطانيا في ١٩٩٠/٨/٢١ « عدم إمكانية الدخول في أية مفاوضات مع بغداد حول تحرير الرهائن الأجنبية بل علينا الاستمرار في تقوية جيوش القوات المتحالفة. » . تلك التي أخذت تصل السعودية، بينما أمر جورج بوش في ١٩٩٠/٨/٢٢ دعوة قوات الاحتياط للذهاب إلى الخليج وأكد على « أن أعمالنا وطريقة حياتنا وحرماننا الخاصة وحرية البلدان الصديقة (يقصد شيرخ الخليج) ستتضرر إذا سقط أعظم احتياطي للنفط في العالم تحت نفوذ صدام حسين. »

موقف الإتحاد السوفياتي

لقد كان الإتحاد السوفياتي في آب ١٩٩٠ ينتظر الموت و كان بفضل خروشوف وبرجنيف وغورباچوف مصاباً بالإنفلاس الإقتصادي والسياسي، فلم يكن في وضع يستطيع التأثير فيه على مجرى الأمور في العالم. ولهذا وقف منذ اللحظة الأولى الى جانب الحكومة الأمريكية في مجلس الأمن. وذلك بالرغم من ارتباطه مع العراق بمعاهدة استراتيجية و تم تجديدها حين سافر صدام حسين الى موسكو في ١٦/١٢/١٩٨٥. وخلاقاً لتصوص هذه المعاهدة قام الإتحاد السوفياتي بمقاطعة العراق إقتصادياً وعسكرياً. ثم وقف غورباچوف، طوال حرب الكويت، موقفاً متفرباً تجاه ما يجري لحليفه صدام حسين، بعد أن صوت الإتحاد السوفياتي على كافة قرارات مجلس الأمن الضرورية لمقاطعة العراق إقتصادياً وتمريض شعبه الى الجوع والدمار، في حين كان يملك حق نقض كل هذه القرارات. والملاحظ أن حكومة بلتنسن، على عكس غورباچوف، هددت في ٧/١٠/١٩٩٦ بنقض أي قرار يدين صدام حسين لاحتلال أربين.

هكذا سمحت الحكومة السوفياتية لأمريكا بفرض حرب دامية على الشعب العراقي وهكذا تم الإثبات على كذب الإدعاء السوفياتي، ولأكثر من ثلاثين سنة، بأن « نياية الحرب الباردة ستترشد العالم الى عصر السلام والديمقراطية ». و الحال أثبت إنهييار المعسكر السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة على انفتاح شهية السلب عند الشركات والحكومات الغربية، فازداد التوتر العالمي وخطر الحرب وانتهت الثروة الخروشوفية حول السلام وحول « عالم بلا سلاح أو حروب ».

لقد كان هناك تطابق كامل بين الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة حول الكويت. فمثلاً صرح الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية السوفياتية، غراسيموف، في ٤/٩/١٩٩٠ في البرائفا قائلاً: « إن الوجود العسكري الأمريكي في الخليج إستجابة منطقية » و « أن القيادة السوفياتية راضية عن وجود هذه القوات ». وفي ٩/٩/١٩٩٠ صدر بلاغ ختامي عن اجتماع بوش وغورباچوف في هلسنكي الذي أكد على ضرورة « الاستجابة الى قرارات هيئة الأمم المتحدة وحفظ النظام الأمني في المنطقة (الخليج) واتخاذ الاجراءات اللازمة التي من شأنها ضدن السلام (؟) والاستقرار... وسيواصل الطرفان في الأوقات المناسبة المشاورات واتخاذ المبادرات لتحقيق هذه الأفاق المريضة ». لكن لم تكن لدولة غورباچوف غايات سرى القضاء على الإتحاد السوفياتي وازالته من خريطة العالم.

موقف المعارضة التقليدية

المقصود بالمعارضة التقليدية: الأحزاب الإسلامية والقومية، العربية منها والكردية، واللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي. لقد قررت كل هذه المعارضة الاستفادة من المناسبة على أمل أن الإستعمار الأمريكي سيأتي ويزيح البعث من الحكم ويشكل حكومة عميلة مؤلفة من أطراف هذه المعارضة بحجة أن مثل هذه الحكومة ستكون أقل شراً من صدام حسين. وفعلاً بدأت الإتصالات بين وكالة المخابرات المركزية C.I.A.

وبين هذه الأحزاب حول تركيب الحكومة الجديدة، بينما قامت الإذاعات الحليفة وصحفها بالإتصال بقيادة الأحزاب العراقية، التي كانت كلها خارج العراق، للإسترشاد بهم وإستخدامهم لخدع الناس ولتنفيذ أغراضها الخريبة.

لقد شملت هذه الإتصالات فخرى كريم زنگنه، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي، وذلك أثناء وجوده في لندن في آب ١٩٩٠ وقت مقابله من قبل الإذاعة البريطانية. ثم صرح التكلم الرسمي للحزب الديمقراطي الكردستاني (حدك) الى جريدة الأريزرغر البريطانية يوم ١٩٩٠/٨/٥ قائلاً: « أعطونا الوسائل الضرورية وسنكون فرحين للقضاء على هذا الرجل ». وأضاف، وهو يتجاهم عندهم جين: « ولما كان قد بدأ الهجوم على مصالحكم فرمنا ستفزيون سرككم تجاهنا ».

ثم قررت الجبهة الكردستانية توحيد جهودها مع المجلس الأعلى للثورة الإسلامية لباقر الحكيم، الذي امتاز والده محسن الحكيم وأخوه مهدي الحكيم بالعلاقات الوثيقة مع بريطانيا وشاء إيران. فتم إصدار بيان الحركة الوطنية والإسلامية في ١٩٩٠/٨/١٤ وأرسال جلال الطالباني الى أمريكا لطلب العون ولتنسيق الجهود مع حكومة الولايات المتحدة كما جاء في صحيفة واشنطن بوست ونقلتها هيرالد تريبيون في ١٩٩٠/٨/١٧. وبعد زيارة جلال لواشنطن نقلت جريدة (دي تيفسيزتونغ) الألمانية الصادرة في برلين الغربية في ١٩٩٠/٨/٢٧ تحت عنوان: « الولايات المتحدة صديقة الأكراد » تصريحاً لجلال الطالباني الذي قال: « لقد تمكنت من الحصول على كل ما طلبت ».

وفي ١٩٩٠/٩/١١ صرح التكلم الرسمي لحزب البيرزاني (حدك) في جريدة الإندپندانت البريطانية حيث قال: « هناك معارضة كردية وهناك أيضاً جماعات أخرى... إن هؤلاء المعارضين سلبعين دورهم. إن نظام صدام لا يسقط كنتيجة لعملية عسكرية أو كنتيجة للمقاطعة الإقتصادية. وقد قلنا للإيرانيين نفس الشيء. خلال حرب الخليج ». ثم أكد هوشيار زيباري، الذي كان ممثلاً للجبهة الكردستانية في بريطانيا، في جريدة الحياة في ١٩٩٠/٨/٢٢ على أن الحركة الكردية (يعني حدك و أوك بالدرجة الرئيسية) مستعدة « لبحث الوضع مع كافة الأطراف العراقية والعربية والدولية... ولكن حركة المناوئة الكردية لن تدخل أبداً في عمليات سرية... بل مع التفاهم العلني مع الجميع... والتوصل الى تفاهم

سبسي يحدده مرقعنا في المعادلة القائمة. هـ. ولازالة الغموض أكد هوشبار زيباري بصراحة تامة في جريدة الشرق الأوسط الصادرة في لندن بتاريخ ١٩٩٠/٩/٣٠ حيث قال: هـ. نحن عبرنا عن موقفنا وهو التفاهم مع جميع دول المنطقة ومع الدول الأوروبية والولايات المتحدة. فاذا كانوا جادين في إحداث تغيير في البلاد، فإن من حقهم الاعتراف بحركة المعارضة. ومن حقنا معرفة دورنا مسبقاً. وحقنا في المشاركة في الحكم. هـ. هكذا أرادت الجبهة الكردستانية أن تقوم أمريكا بتعريف دور الجبهة في عملية الهجوم على العراق ولكن على شرط أن تعطي أمريكا الحق للجبهة في مشاركة الحكم الذي يلي سقوط صدام حسين.

ثم سافر جلال الطالباني الى دمشق ثم الى باريس وذلك لمقابلة هذه الحكومات التي اشتركت في جبهة "الحلفاء" ضد الشعب العراقي. وفي دمشق التقى جلال بكافة أطراف المعارضة وتم الإعلان في جريدة الإندبندنت البريطانية في ١٩٩٠/٩/١١ عن نيتهم للدعوة الى مؤتمر في لندن أو أية عاصمة أوروبية أخرى لمناقشة مناهج للعمل الفرض منه كما صرح جلال: هـ. أولاً إننا نعمل على تعبئة ثوانا داخل الجيش العراقي والمجتمع العراقي بغية القيام بانفضاض شعبية، إننا نعتقد بأن النظام العراقي سيضعف نتيجة المقاطعة الاقتصادية فلا يستطيع المقاومة لمدة طويلة. فيظهر مثلون لكافة الكتل وتظهر جماعات إسلامية ونأمل بأن الجيش سينفض ويقوم بانقلاب داخلي. هـ. وتتناز هذه الخطة بالصفات التالية:-

١ - إنها مطابقة لخطة عبدالغني الراوي التي اقترحها على الجنرال الإيراني نصيري، رئيس السلك، وعلى الشاه حين كان في طهران مع مصطفى البارزاني وسعد صالح جبر ومهدي الحكيم وخلاصتها هي أن يقوم مصطفى البارزاني بحركة مسلحة في الشمال بينما يعمل مهدي الحكيم على إثارة الشيعة في الجنوب في حين يعمل هر على إحداث انقلاب عسكري في بغداد.

٢ - إنها خطة مرتبطة بالحكومات الغربية التي تقود الحرب ضد الشعب العراقي. وخلال اسابيع من الإفصاح بالخطة إنتقل جلال الى باريس على رأس وفد لمقابلة الحكومة الفرنسية. فكتب مراسل جريدة الإندبندنت من باريس في ١٩٩٠/٩/٢٠ تقريراً يقول: هـ. قام يوم أمس (٩/١٩) وفد كردي عراقي بقيادة جلال الطالباني وعضوية الكوادر القيادية للحزب الديمقراطي الكردستاني والحزب الاشتراكي (لمحمد عثمان) وحزب الشعب الكردي (لمحمد محرو - سامي - عبدالرحمن) بمقابلة تكاد تكون رسمية للحكومة الفرنسية وقابلوا كلاً من أودينغ أفيس، نائب وزير الخارجية الفرنسية، ولورنت فابيسوس، رئيس المجلس الوطني، وبيرنارد كجنير، الوزير المسؤول عن الشؤون الإنسانية في الحكومة. ويقوم الوفد اليوم (٩/٢٠) بمقابلة لويس هينكين، المستشار الدبلوماسي للرئيس ميتران، وقد صرحت دبلوماسية فرنسية عليمة بأن: هـ. فرنسا تبحث، بهاتين المقاتلتين، إنفاراً لصدام حين بأنها تعمل على تنظيم قوة معادية له وتجهيز هذه القوة بالمساعدات المهمة لدعم حملة ضد العراق. هـ.

٣ - إن خطة جلال هذه كانت علنية على عكس ما كانت تتنازع به المزامرات السابقة التي كان المشاركون فيها ينكرون صلاتهم وأدوارهم.

٤ - لأول مرة اشتركت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في مؤامرة من هذا النوع والسبب يعود الى ادراك الحزب بأن الحكومة السوفياتية قد أعلنت إنفلاسها فبدأ الحزب، عبر الجبهة الكردستانية، يشارك الإستعمار الغربي لكي يؤكد على موقعه في "المعادلة القائمة" التي شرحها هوشيار زبيري الى جريدة الحياة، كما ذكرنا أعلاه.

لقد كانت المخطوط العريضة لهذه المؤامرة واضحة بالنسبة للمعارضة وقتئذ: بالضغط الإقتصادي على العراق من الخارج عن طريق مقاطعته برأ ويحرقاً وجراً، ثم تحريك القوات " الخليفة" نحو العراق وفي نفس الوقت تحريك أحزاب المعارضة العراقية كلها بغية إجبار صدام على الانسحاب من الكويت وفي حالة رفضه العمل على إسقاط الحكومة بإنتفاخ عسكري يزول فيه صدام ليجل محله حلفاء أمريكا. وقد تم تنفيذ الخطوات الأولى من هذه المؤامرة. فالمقاطعة الإقتصادية كانت مستمرة وتزداد شدة، والأحزاب العراقية أصدرت بيان ١٤/٨/١٩٩٠ للتأكيد على الاتفاق على العمل المشترك ويرمجت هذه الأحزاب دعايتها مع دعاية الحكومات الخليفة وركزوا جميعاً على ضرورة انسحاب العراق من الكويت دون قيد أو شرط.

كانت نفطة الضعف في هذا التخطيط هي أن الأحزاب التقليدية لم تكن تلك أبة قوة داخل العراق، إذ سبق وانهمز قاداتها الى الخارج بعد أن تركوا ٢٠٠ ألف كردي دون أي مأوى سوى خيام الشام. كما جاء في تقرير الشيخ الأمريكي أوتيس بايك المذكور في فصل سابق، إضافة الى الآلاف الذين التجأوا الى تركيا وسوريا. ولهذا ركزت الأحزاب المعارضة وحلفاؤها الغربيون على الأكراد التركيين الذين كانوا في هذه المخيخات.

وفي ٢٠/٩/١٩٩٠ أكدت جريدة الإندبندنت اللندنية بأن المؤامرة أوسع مما سبق شرحه أعلاه، إذ قالت بأن الحكومة السورية كانت تعمل على تنظيم الأكراد من إيران وتركيا والعراق وتوجيههم ضد العراق، وأن الاجتماع الأول بين الحكومة السورية والجهات الكردية الثلاثة قد تم فعلاً. في ١٤/١/١٩٩١ أي قبل يومين من بدء العدوان على الشعب العراقي من قبل الإستعمار الأمريكي نشرت جريدة الكارديان تقريراً لماسلها مارتين ووكر يقول:

« إن لوكالة المخابرات المركزية C.I.A صلة وثيقة بمجموعة واحدة من العراقيين (يقصد لجنة العمل المشترك) التي أعلنت بيانها عن طريق إذاعة صوت العراق في دمشق في ٢٨ كانون الأول، بينها خمسة أحزاب كردية وست حركات إسلامية وساندم الاشرافيون والشيوعيون والناصريون وأعضاء المجموعات القومية.»

لقد بدأ الدور الثاني من المؤامرة عن طريق إصدار البيانات الى الجيش العراقي. ففي ١٠/١/١٩٩١ أصدرت قيادة الإنقاذ لحزب البعث العراقي بياناً تطالب فيه «المقاتلون

الشجعان في مختلف تنظيمات قواتنا المسلحة... للاقتضاض على حكم الطاغية وعصابته انماشة. « وفي ١٩٩١/١/٣٠ نشرت جريدة بغداد اللندنية بيان لجنة العمل المشترك لقوى المعارضة التقليدية كلها وفيه: « وتوجه قوى المعارضة العراقية الى أبناء القوات المسلحة انشرفا. الذين زجهم الطاغية في حرب ظالمة ضد الشعب الكردي، وفي كارتئين مدمرتين، أن يأخذوا زمام المبادرة بأيديهم بإعلان الانسحاب من الكويت والالتزام الى قوى شعبنا المكافحة من أجل إسقاط الدكتاتورية المسؤولة عن كل ما لحق بوطنتنا من كوارث ونكبات. »

وفي ١٩٩١/١/١٨، أي بعد القصف المكثف Carpet bombing للعراق من قبل قوات الحلفاء، أصدر المكتب السياسي لحزب الدعوة الإسلامية (أوروبا) بياناً يؤكد: « في هذه المنحطات التاريخية الحساسة بيد الفيلاري أبقال القوات المسلحة في الجيش العراقي التحرك الثوري العاجل لازاحة الطاغية صدام وزمرته من سد الحكم... ». وفي ١٩٩١/١/٢٣ نشرت ميرتينج ستار، جريدة الحزب الشيوعي البريطاني نداً وجهته اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي الى القوات المسلحة تدعوها الى « إعلان العصيان » وه إجبار صدام حين على الانسحاب من الكويت. « وفي ١٩٩١/١/١٥ أذاع راديو لندن العالمي (B.B.C. World Service) بأن الجنرال إبراهيم الداود قد وجه نداً الى قادة الجيش العراقي « للقيام بانقلاب عسكري وإزاحة صدام حين » وقد أذيع البيان بالنص من راديو صوت العراق الحر التابع لـ C.I.A..

كل هذا يؤكد بأن المستعمرين والمعارضة التقليدية قد نسقوا أعمالهم أثناء عمليات العدوان على الشعب العراقي بغية إثارة الجيش البعثي لفتح جبهة داخلية لاشغال صدام بها بينما تستمر الطائرات الأجنبية على قصف البلاد وتحطيم كل شيء.

من المثير أن تشير بأن الجنود المكلفين في الجيش العراقي لا يستطيعون تنفيذ العصيان وهم في حالة الحرب. فكانت بيانات المعارضة موجهة الى رفاق صدام من قادة الحرس الجمهوري، أولئك الذين لعبوا دوراً شرساً في محاربة الشعب الايراني والكردي ونفذوا عملية الانفال واستخدموا الغازات السامة ضد الايرانيين والاكرد وعرب الأهوار. فكانت البيانات جزاً من الدعاية التي قادها جورج بوش بنفسه. ففي ١٩٩١/١/٩ طلب جورج بوش: « على الجيش العراقي العمل على إزاحة صدام حين عن الحكم. » وحين أعلنت الحكومة العراقية قبولها بقرار ٦٦٠ لمجلس الأمن وموافقتها على الخروج من الكويت رد عليها جورج بوش، بعفته القائد العام للقوات المسلحة الأمريكية، وذلك في ١٩٩١/٢/١٥ مطالباً الجيش العراقي: « بازاحة صدام جانباً ثم الانسحاب غير المشروط من الكويت. » هكذا يجد القارى تنظيماً كاملاً بين أقوال جورج بوش وبين بيانات المعارضة كلها والتي أكدت بأن جيشاً تعداده نصف مليون جندي من أمريكا وبريطانيا و٢٧ دولة أخرى اجتمع في السعودية وأخذت الطائرات تقصف الأبنية والمعامل والجسور ومحطات توليد الكهرباء ومصافي النفط لا شيء. إلا لإنقاذ الشعب العراقي من صدام حين وإحلال الديمقراطية في ربيع العراق وذلك بعد تدمير البنية التحتية للبلاد.

لقد تم كشف تواطؤ المعارضة العراقية مع القوات الحليفة في ٢٩/٤/١٩٩١ حين خرجت جريدة الجهاد، صوت الحركة الإسلامية في العراق (المقصود هو حزب الدعوة في ابران) وذلك في يوم الإثنين ١٤ شوال هجرية، في عددها ٤٩١ وهي تعترف علناً وتحريراً بأن المعارضة العراقية، بما في ذلك الأحزاب الإسلامية، قد تأمرت بصورة سرية مع جيش العدوان الأمريكي لتشكيل وزارة. فتعليقاً على سفره الطالباني الى بغداد لتبادل القبلات مع صدام، بعد تصريحات أدلى بها جلال في دمشق برفقة أبي الهلال الأديب، تقول جريدة الجهاد في صفحتها الرابعة بالنص:

«ورافق ذلك وأعقبه أحاديث سرية لكنها تسربت على أي حال، حول وجود إتصالات مكثفة بين المعارضة وبين بعض الدول المعنية (أمريكا والسعودية) بالقضية العراقية للاتفاق على تشكيلة وزارة تعقب صدام حسين الوشيك الوقوع أو المحتمل بنسبة كبيرة». إن اتخاذ المعارضة التقليدية هذا الدور بعد أن كان معظمها من حلفاء صدام حسين، يعود الى الأسباب التالية:

١ - إنها كانت تود الإعلان عن تويتها للشعب لرد اعتبارها بعد أن نالت نقيمتها لتعاونها مع العدو النازي منذ سنة ١٩٦٨ ولغاية ١٩٧٩.

٢ - إنها كانت تغطي فشلها في محاربة النازية وانتهزام قادتها الى الخارج، بل الى البلدان الاستعمارية نفسها.

٣ - إنها كانت تتعاون مع العدو الاستعماري المعتدي، أي مع القوات "المتحالفة" بغية مساعدتها على الاستحواذ على السلطة. وبالمقابل كانت قادة هذه الأحزاب تقوم بحملة منظمة في الصحف الغربية المختلفة تأييداً للقوات المتحالفة معها.

٤ - إنها كانت تغش شعبنا، مستغلة حقننا الشرعي على صدام والفاشية، لإظهار المعركة وكأنها مفيدة وضرورية للقضاء على صدام وجلب "الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكرديستان".

كانت هذه المعارضة تخفي كون المحتلين الأمريكيين الأعداء الرئيسيين لشعبنا، الذين نصبوا صدام في الحكم ثم جلبوا نصف مليون عسكري، مع الأسلحة الفتاكة وصواريخ توماهوك وكروز، لإبادة شعبنا وتحويله الى مهاجرين مشردين وأخضاع العراق المقهور الى السيطرة العسكرية المباشرة. إنها كانت تركز على صدام بحجة أنها ستأتي الى الحكم، بقطار أمريكي، وستكون أقل تماساً من البعث.

العدوان باختصار

بدأت طائرات وصواريخ الدول المتحالفة بقصف العراق قصفاً بساتياً في الساعات الأولى ليرم الخميس ١٧/١/١٩٩١. وكانت القوات المعادية قد بلغ تعدادها ٦٨٠ ألف عسكري مع ١٧٠٠ طائرة وست حاملات للطائرات وأكثر من ٦٠ بارجة حربية. بلغ عدد الغارات التي قامت بها الطائرات ٩٢ ألف غارة وألقت هذه الطائرات ٥٥٠ طن من المتفجرات في اليرم الواحد. إن هنا يعادل ٤٦ قنبلة نووية من النوع الذي ألقي على هيروشيما. ولقياس بشاعة الجريمة تشير الى ما كتبه الغارديان اللندنية، التي أهدت الحملة، في ١٨/١/١٩٩١ أي بعد يوم واحد من القصف خبر بلوغ الضحايا ١٥٠ ألف شخص بين قتيل وجريح. إن فضاة الجريمة ظهّرت مساء ١٢/٢/١٩٩١ حين تم قصف ملجأ مدني في العامرية أسفر عن مقتل ٥٢٠ من النساء والأطفال. ولكن القيادة الأمريكية الفادرة أملت بأن الحكومة العراقية كانت تستخدم المنجأ لأغراض عسكرية ورفضت حتى الإعتراف بالخطأ، بينما امتنع كافة عملاء الإستعمار الذين حضروا مؤتمر بيروت عن إستكار هذه الجريمة الوحشية. وأحرقت القنابل الأنكلو-أمريكية جثث الجنود في ٤١ فرقة عسكرية عراقية، المزلقة أفرادها من الجنود المكلفين. الكاردين لصدام والذين كانوا يهيمون من الكويت. وباعتبار الفرقة العراقية مكونة من ٧٠٠٠ عسكري يكون مجموع الضحايا من العسكريين أكثر من ٢٨٠ ألف قتيل أو جريح. أخبرني أحد أقراني الجندي المكلف، الذي هرب فيما بعد الى تركيا، بأنه كان بين الهاربين من الكويت وقد نجى منا أحد عشر شخصاً فقط. ه. وتقدر الجهات الغربية بأن عدد القتلى بلغ ٢٥٠ ألف شخص. إلا أن القوات المعتدية والحكومة العراقية ترفضان الاعتراف بالأرقام الحقيقية للضحايا. ثم أن الطرفين لا يعيران أهمية للضحايا بحجة أن الحرب كانت ضرورية و أن الضحايا لابد منها في كل حرب. أما الأحياء فإنهم يعتقدون بأن الذين قتلوا كانوا أحسن حظاً منهم.

استمر القصف البساطي الى أن بدأ الهجوم البري يوم ٢٤/٢/١٩٩١ لا على الكويت وحدها بل على العراق بصورة خاصة. وتم احتلال الضفة الغربية لنهر الفرات حتى ضواحي مدينة النجف شمالاً قبل إيقاف الحرب يوم ٢٨/٢/١٩٩٠. وقد تم تخطيط البنية التحتية للعراق وتشريد أكثر من ثلاثة ملايين عراقي. لكن بقي المجرم صدام حسين دون أن يحاكم بتهمة حرق الكويت على أقل تقدير، ذلك لأنه قبل بكل الشروط المفروضة عليه بما في ذلك التنازل عن السيادة الوطنية ودخول القوات الأنكلو-أمريكية الى العراق وإنشاء القاعدة العسكرية في زاخر بحجة حماية اللاجئين والسماح للقوات الأجنبية بتفقد كل شبر من البلاد بحجة كشف الأسلحة الكيميائية والصواريخ والقضاة عليها في حين تحلق الطائرات الأمريكية في أجواء العراق كل يوم لإدخال الرعب في قلوب الشعب بل قصفه بين الحين وآخر لأنفه الأنساب.

الفصل الرابع عشر

نتائج العدوان

١ - تحطيم العراق اقتصادياً

شمل التصف الجري كافة المرافق الصناعية بما في ذلك المحلات المكتنزة بالسكان ليلاً ونهاراً ، بينها محطات الكهرباء ، في دبس وبغداد والبصرة والناصرية وكذلك مصافي النفط في الدورة وكركوك . كما تم قصف مصافي الماء ومضخات المياه القفرة والجسور ومعامل البست والطابوق الضرورية لإعادة بناء العراق من جديد . تكذب حكومة البعث كماداتها حين تدعي بأنها قامت بإعادة البناء وعاد العراق الى ما كان عليه . ذلك لأن الحصار الاقتصادي مازال مفروضاً حيث لا تستطيع الحكومة استيراد المواد الضرورية لإعادة البناء . وأن أرصدة العراق مازالت مجمدة فلا تستطيع الحكومة من شراء ما تحتاجه لأجل إعادة البناء . إن كل ما قامت به الحكومة هو تصليح بعض محطات الكهرباء والجسور عن طريق الاستفادة من أطلال ويقايا المحطات والجسور الأخرى في أنحاء أخرى من البلاد . في ١٢/٢/١٩٩١ نشرت جريدة الغارديان تصريحات رامزي كلارك ، وزير العدل الأمريكي في حكومة ليندن جونسون الذي زار العراق لتفقد الخسائر بنفسه . فأكد كلارك بأنه « تم قتل أكثر من ستة آلاف من المدنيين العراقيين . » و لكن هذا الرقم هو ما أعطته الحكومة العراقية وهو أقل بكثير مما أكدته منظمة الصليب الأحمر التي أعلنت يوم ٨/٢/١٩٩١ بأن « عدد الضحايا المدنيين العراقيين هو أعلى بكثير مما أعلنته الحكومة العراقية . » . لقد تبين . واعترفت بذلك الحكومة الأمريكية ، أن الطائرات والصواريخ التي أطلقتها لم تكن دقيقة في إصابة أهدافها . فمثلاً اعترفت الحكومة البريطانية بأن طائراتها قصفت مدينة الفلوجة خطأ . وغالباً ما كانت الطائرات تضرب الشاحنات المحملة بمواد غير حربية تنقل الأرزاق بين الأردن والعراق واعترف خبير عسكري في الإذاعة البريطانية حين أكد أن ريان الطائرات لا يستطيعون التمييز بين ناقلات البترول العراقية الى الأردن وصواريخ سكود التي كانت تنقل الى غربي البلاد لاستخدامها في نصف إسرائيل .

أعلن رامزي كلارك بأن « الحكومة الأمريكية ارتكبت جرائم حربية لقتلها أعداداً هائلة

من المدنيين ولتخطيطها لمرافق غير عسكرية وأن من الضروري محاكمة بوش كمجرم حرب لأنه خرق ميثاق لاهاي وميثاق جنيف ولهذا تنطبق عليه النصوص القانونية التي نفذت بحق مجرمي الحرب النازيين في محاكمات نورنبورغ. ٥.

قبل بدء الهجوم البري اعترف سعدون حمادي في ١٩/٢/١٩٩١ بأن عدد القتلى بين المدنيين بلغ ٢٠ ألفاً والجرحى ٦٠ ألفاً بينما بلغت الخسائر الاقتصادية ٢٠٠ بليون دولار. لتنبيل أرقام سعدون حمادي ولتعتبر الخسائر الكلية هي ٢٠٠ بليون دولار حتى لغاية ١٩٩١/٢/٢٨. ولنتذكر بأن الحكومة العراقية وافقت على دفع التعويضات الى الكويت وانزول التضسسة الأخرى والبالغة قيمتها ٦٥٠ بليون دولار حسب ما نقلته وكالة الأنباء الفرنسية لتقرير تم تجهيزه في أبو ظبي. وأن ديون العراق قبل الحرب كانت ٨٢ بليون دولار (راجع الجدول رقم ٥) بدون إضافة الفوائد. عند ذلك نذكر أن العراق بحاجة الى ٩٢٣ بليون دولار نقداً، أي قبل إضافة الفوائد، لكي تعود الأوضاع الى ما كانت عليه قبل الحرب العراقية- الإيرانية. ولو اعتبرنا الفوائد على الديون ١٠٪ وهذا هو أقل من الفائدة الحقيقية التي هي ١٧٪ (راجع مجلة "الأرض"، منشورات الكارديان، نفس المصدر) نستنتج بأن التعويضات والديون وحدها تكلف فائدة سنوية قدرها ٧٣ بليون دولار.

هناك حساب أبسط : لقد هبط الدخل الوطني الكلي للعراق الى ١٨ بليون دولار سنوياً في ١٩٩٥. إن هذا الرقم يولد المجاعة عند الشعب في الوقت الحاضر كما نعلم. فلا بد من رفع معدل الدخل للفرد الواحد الى ٢٠٠٠ دولار سنوياً بدل ٩١١ دولار حالياً (راجع الجدول رقم ٥) وبذلك يصل المستوى المعاشي الى مستوى تونس حيث معدل الدخل السنوي فيها ١٧٨٠ دولار. أي أن الشعب البالغ نفوسه ١٩٨ مليون نسمة في ١٩٩٥ بحاجة الى ١٩٨٠ × ١٩٨٠ = ٣٩٦ بليون دولار سنوياً. وحتى لوعاد الدخل الوطني الكلي الى ٦٧ بليون دولار كما كان عليه سنة ١٩٨٩ (راجع الجدول رقم ٣) وهذا شيء غير ممكن. فسيبقى فائض قدره ٦٧ - ٣٩٦ = ٢٧٤ بليون دولار.

لنفرض، ونحن متفائلون، بأن الديون والتعويضات ليست ٩٢٣ بليوناً بل إنها لا تتعدى ٢٨٠ بليوناً فقط. إن الفائدة السنوية على هذا الرقم بنسبة ١٠٪ هي ٢٨ بليون دولار. فالبلغ المتراكم بعد سنة سيكون ٢٨٠ + ٢٨ = ٣٠٨ بليون. ولكن الفائض الذي حسبناه أعلاه كان ٢٧٤ بليون دولار سنوياً. فلر دفعناها كلها على فرض أنها موجودة حقاً لزيادة المبلغ المطلوب على العراق دفعه من ٢٨٠ بليون دولار الى ٣٠٨ - ٢٧٤ = ٣٤ بليون دولار. أي أكثر مما كان عليه قبل سنة. أي أن الشعب العراقي سيبقى مديناً الى الأبد حتى بالاعتماد على الحسابات المتفائلة جداً التي قدمناها. لأن الدخل الوطني الكلي سوف لا يصعد الى ٦٧ بليون دولار والفائدة السنوية هي أعلى من ١٠٪ وأن الديون والتعويضات هي أعلى بكثير من ٢٨٠ بليون، بل من الضروري أن نضيف الى هذا الرقم الفوائد المترتبة منذ الحرب في ١٩٩١ وحتى بداية الدفع.

لقد انهارت البنية التحتية لإقتصاد العراق خلال الحربين وانعدمت الزراعة، إذ يشير

المجنول رقم ٥ الى أن الزراعة تشكل ٥٪ من مجموع الدخل الوطني العام (أي أقل من بلون دولار في السنة). هذه الحقائق كلها تؤكد بأن مستقبل العراق أسود، قاتم السواد.

٢- الإنتفاضة

تتفق كافة الجهات العراقية بأن الإنتفاضة التي بدأت في ١٩٩١/٣/٢ كانت ارنجالية لم يجر لها أي تحضير ولم تكن لأحزاب المعارضة كوادر داخل العراق لقيادتها. إلا أن ذلك لا يعني بأنها كانت عنوية لا تمت بطرف الحرب بصلة. فبعد أن انهارت مقاومة الجيش العراقي أدركت النابلية العظمى من الشعب بأن الوقت قد حان لإعلان الثورة على الفاشية بغية إسقاطها. إلا أن هذه نظرة مبسطة لقضية مهمة مثل الثورة الشعبية. فالمرء أن المستعمرين حرضوا الشعب على إعلان العصيان قبل وبعد قيامهم بالعدوان على الشعب العراقي. فقد ذكرنا سابقاً ما قاله جورج بوش في ١٩٩١/١/٩ وفي ١٩٩١/٢/١٥. أي قبل الإنتفاضة، في تحريضه للجيش على إزاحة صدام. وعلاوة على تلك التصريحات صرح جيمس بيكر، وزير الخارجية، في ١٩٩١/٣/١١ بأن «العلاقات الأمريكية العراقية لا يمكن أن تتحسن مادام صدام حسين في الحكم». ثم عاد جورج بوش وجون ميجور في ١٩٩١/٣/١٨، أي أثناء الإنتفاضة. في اجتماعهما في بيرميردا ليصرحا بـ «ضرورة إزاحة صدام حسين». وحالاً أعلنت الحكومة العراقية عن التفجيرات الزاوية في ١٩٩١/٣/٢٢ رد بوش قائلاً: «إن العلاقات بين أمريكا والعراق لا تعود الى حالتها الطبيعية مادام صدام حسين موجوداً في الحكم. وإنما نفتش عن شخص يقود العراق الى طريق السلام... شخص يستلم الثورة الهائلة هناك لدفع المبالغ الملزم عليهم دفعها للآخرين ومن ثم يرفع مستوى معيشة الشعب العراقي».

هكذا نرى أن جورج بوش، كرئيس الجمهورية للولايات المتحدة، كان يحرض الشعب على العصيان بصورة مستمرة وملحة. وحالاً بدأت الإنتفاضة في ١٩٩١/٣/٢ صرح مصدر لحزب الدعوة الإسلامية في مكالة تلفزيونية معي قائلاً: «إن قوات البدر التابعة للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية مع الأسرى العراقيين الموجودين في إيران قد دخلوا البصرة وجنوب العراق برفقة الشيخ الأصفي (عضو المكتب السياسي لحزب الدعوة) والشيخ الناصري وكذلك برفقة عزيز الحكيم لغرض القيام بثورة إسلامية وأن مكالاته التلفزيونية مع طهران أكدت على وجود تفاهم بين إيران والسعودية حول العملية».

لكن الإنتفاضة فشلت بعد أن قررت الحكومة الأمريكية الكف عن ملاحقة صدام بل قوت مساعدته. عن طريق فتح نفرة في صفوف الجيش الأمريكي لتفصح المجال لقوات الحرس

الجمهوري، الرابط في الجنوب، لاخترقتها للامتصاص على الإنتفاضة. ذلك لأن الأمريكيان شعروا بأن صدام حسين، الذي كانت له علاقة عريقة وطويلة معهم، هو أقل شراً لهم من المسلمين الشيعة الموالين لايران.

٣ - المفاوضات

يدرك العراقيون بأن المفاوضات التي بدأت في بغداد فجأة بين أحزاب الجبهة الكردستانية واخركمة البعثية التي كانت على وشك السقوط لم تحدث إلا لطمع الشعب من الخلف وإشغال الإنتفاضة ثم تثبيت القاشية في الحكم ثانية. فالمصلحة المشينة التي تغلغلها تبادل التلبات التلفزيونية بين مجرم الحرب صدام حسين وجلال الطالباني وفداه المزلف من نجيروان إدريس مصطفى البارزاني (عن حدك) ومحمد محمود "سامي" عبدالرحمن) عن حزب الشعب الكردي) ورسول مامند (عن الحزب الاشتراكي الكردي) الأعضاء في الجبهة الكردستانية، لم تكن شيئاً غريباً، ذلك لأن هؤلاء سبق وتعاونوا مع البعث في السابق. ويؤكد جلال الطالباني في كل مناسبة بأنه مستعد للتفاوض مع البعث كلما اقتضت الضرورة، أي أن هؤلاء لا يعملون على إسقاط البعث القاشي بل يرغبون في حل الخلافات القائمة بينهم وبين البعث بصورة تحافظ على مصالحهم. ثم أن الطرفين المتفاوضين كانا يمتازان بصفات متشابهة، مثلاً:

أ - إنهما تحالفا مع المستعمرين ومنذ زمن بعيد.

ب - إنهما ينتميان الى طبقة اجتماعية واحدة، فالأحزاب في الجبهة الكردستانية لا تختلف في تركيبها، يكوادها وقادتها، عن حزب البعث الحاكم. إذ سبق واستقال أعضاء وكوادر الأحزاب المشتركة في الجبهة الكردستانية لينضموا الى الحكومة من أمثال عبيدالله بارزاني والوزير البعثي ستار طاهر ونائب رئيس الجمهورية طه محي الدين معروف، وسبقهم في ذلك هاني الفكيكي الذي استقال من الحزب الشيوعي وانضم الى البعث بينما ترك مكرم الطالباني الحزب الشيوعي ليعمل كمراسل لصدام حسين. وبالعكس هناك أمثلة عديدة لاستقالة أعضاء وقادة حزب البعث للإلتحاق الى المعارضة، مثل صلاح عمر العلي وطالب انتسبب وتحسين معل وأياد علاوي ومئات غيرهم. وقد اشترك العديد من هؤلاء في مؤتمر بيروت ومؤتمر صلاح الدين وأصبحوا فيما بعد أعضاء في اللجنة التنفيذية للمؤتمر. فأفكار المعارضة ونظرتها للحياة والسياسة وطريقة تعاملها بالحوادث وطرق الماومات والمؤمرات وحس الظهور والسطر على القيادة لا تختلف عن طرق حزب البعث.

ج - إن الأطراف المتفاوضة امتازت كلها بالنقل في إقتناع الشعب بأنهم يعملون لصالحه وقد فضحوا أنفسهم عبر تصرفاتهم على مر السنين. فخلال الحرب فضح صدام حسين عن حقيقته حين احتل الكويت بحجة أنها جزء من العراق لا شيء، إلا ليخرج منها فاشلاً بعد أن

كبد الشعب العراقي بالحرب والويلات النادرة في التاريخ البشري. فلضعفه وإفلاسه دخل المفاوضات مع المعارضة بغية التغطية على جرائمه ولث المعارضة على رد الاعتبار اليه. وبالمقابل فضحت المعارضة الكردية نفسها حين وقفت مع القوات المعتدية على العراق طوال الحرب. وطالبت بالإنقضاة بناءً على تعليمات جورج بوش ولكنها فشلت في مقاومة الهجوم البعثي على مدن كركوك وأربيل والسليمانية، الأمر الذي أجبر أكثر من مليون كردي على اللجوء الى تركيا الذين خلقوا المشاكل الاقتصادية والسياسية لحكومة أوزال العنصرية. فقررت الأحزاب المنظمة في الجبهة الكردستانية خيانة الشعب الكردي المجرع عن طريق الدخول في المفاوضات الفورية مع البعث لإنقاذ حكومة تركيا من الوطوة وحث الأكراد على العودة الى العراق بحجة كون صدام حين قد عاد الى رشده. ولكن بعد أن أكمل جلال الطالباني مهمته في إعادة تثبيت البعث في الحكم سافر مسعود البرزاني الى بغداد لتكملة المهمة. وفي النهاية انتكست الإنقضاة وعاد الأكراد البارزون من تركيا الى مدنهم وقراهم فلم تبق ضرورة للمفاوضة. فعاد كل طرف الى شتم الطرف الآخر من جديد.

٤ - فقدان السيادة الوطنية

إضافة الى القرارين ٦٨٧ و ٧٠٦ صدر في ١١/١٠/١٩٩١ القرار رقم ٧١٥ من مجلس الأمن (والخطة المرفقة به) لإرسال قوات هيئة الأمم الى العراق للتفتيش عن الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنوية. و بموجب القرار والخطة يعنى لهذه القوات السيطرة على المكاتب الرسمية، المدنية منها والعسكرية. إن خطورة القرار واضحة. لأنه يحى السيادة الوطنية وينزع المجال للأمريكان بالدخول في أية بناية في العراق لغرض التفتيش دون إنذار مسبق، كما يعنى لهم اغتصاب الكتب الرسمية في حالة الشك بوجود علاقة بينها وبين إنتاج الأسلحة المحرمة.. هذا ويعطى القرار لطائرات الأمم المتحدة (إقرأ الأمريكية) و حق الطيران في الفضاء العراقي دون قيد أو شرط.

ويلزم القرار العراق بتحويل كل يند فيه دون قيد أو شرط ويضرورة تقديم العراق التقارير حول كافة النشاطات المدنية والعسكرية الى البعثة المتبعة.

وافقت الحكومة العراقية على هذا القرار وسمحت للجنة في هيئة الأمم برئاسة أليكس برنتشيبس الأنبية الحكومية بما في ذلك وزارة الزراعة.

منذ نهاية الحرب أُنست الحكومة الأمريكية قاعدة عسكرية في زاخو وفرضت ما يسمى بالمنطقة الآمنة. شمال خط عرض ٣٦ تستطيع الطائرات الأمريكية دخولها بدون إنذار مسبق.

ثم خلقت الحكومة الأمريكية منطقة ثانية جنوب خط عرض ٣٢ ثم وسعتها في ٤/٩/١٩٩٦ لحد خط عرض ٣٢ جنوب بغداد حتى دون موافقة مجلس الأمن.

ومنذ نهاية حرب الكويت قصفت الحكومة الأمريكية الأبنية العسكرية والمحلات السكنية في الزعفرانية وفندق الرشيد ومنطقة الفرات الأوسط بحجج مختلفة مثل محاولة العراق (مبرد محاولة) لاغتيال جورج بوش وبحجة نقل العراق قسماً من جيوشه الى الجنوب على مسافة ٣٠ ميلاً من الحدود الكويتية الجديدة. وقد قامت الحكومة الأمريكية بكل هذا حتى دون عرضه على مجلس الأمن.

إن نظرة موضوعية الى ما تقوم به حكومة البعث بقبولها كل القرارات التي فرضها مجلس الأمن تؤكد على أن العراق فقد سيادته الوطنية.

٥ - تفتيت العراق

بعد انهزام العراق من الكويت بعثت هيئة الأمم لجنة لرسم الحدود وتم استقطاع الجزء الأهم من حقول النفط الرميّة وكذلك خور عبدالله الى حد مينا. أم قصر من العراق وضمتها الى الكويت، وقد اعترفت حكومة البعث بالحدود الجديدة وبذلك خسر العراق ملايين الأطنان من احتياطي نفطه وتم تضيق منفذه الى الخليج، وتم وضع ما تبقى من السواحل العراقية تحت رحمة السفن العسكرية الأمريكية، بل حتى تحت رحمة إيران والكويت والسعودية.

ومن الجهة الأخرى فقدت الحكومة البعثية سيطرتها الفعلية على الشعب وأخذت الدول المجاورة (إيران وتركيا) تحتل العراق، إما مباشرة أو عن طريق حلفائها، كلما اقتضت مصلحتها. فلقد استمرت الثورة الشعبية في الأهوار، ولو جزئياً، ذلك لأن الأكرديّة الساحقة من الشوار هم من الباريين من الجيش فلا مجال لهم سوى مقاومة الحكومة في بغداد أو الإنزيم الى إيران ومن ثم العودة مع ما يحتاجون اليه من الأسلحة والعتاد، وهناك علاقة وبنية ورابطة قرابة بين عرب الجنوب وعربستان إيران. فبلاشك ينال هؤلاء المساعدة الفعلية من العرب في إيران وخاصة أن العلاقات والعادات العشائرية بين العرب على جانبي الحدود كانت و: تزال هي الشائعة. هكذا فقدت حكومة البعث سيطرتها الفعلية على الجنوب.

أما في شمال العراق فقد تم تأسيس حكومة فيدرالية في أربيل من قبل الأحزاب الكردية المنظمة في المؤتمر الوطني العراقي، وكانت هذه الحكومة تعمل بصورة منعزلة تماماً عن الحكومة العراقية. هكذا تم تفتيت العراق الى ثلاثة أقسام متحاربة: قسم في الجنوب وقسم ثاني تحت سيطرة الحكومة وقسم ثالث في الشمال تحت سيطرة حكومة أربيل. ثم دخل أوك وحدك في حرب دموية في ١٩٩٤/٥/١ أدت الى تقسيم المنطقة الكردية الى منطقتين متحاربتين، كما سنأتي على ذكره في فصل قادم. أي تم تقسيم العراق الى أربع مناطق متحاربة.

الفصل الخامس عشر

المعارضة التقليدية

بعد أن أصيب الشعب العراقي، بعد حرب الكويت، بأكبر انتكاسة في تاريخه لما دمره المعتدون، وبعد انتكاسة الإنتفاضة وانتهاء المفاوضات بين البعث والجماعات الكردية، توجهت الأنظار الى المعارضة التقليدية. ولم يحدث هذا التحول عفوياً بل أن القيادة الأمريكية حولت الأنظار من مصائب الشعب اليها. وكان ذلك لعدة أسباب منها إلهاء الشعب والرأي العام العالمي وإشغالهما بقضايا ثانوية لإظهار أمريكا وكأنها تقوم بخدمة الشعب العراقي وتعمل شيئاً لهذا الشعب. كما استخدمت أمريكا المعارضة لتثبيت نفوذها في شمال العراق وإعطاء الوقت الكافي لنفسها لتخطيط الخطوة التالية. ثم أن أمريكا كانت مشغولة بحل القضايا التي أنتجتها الحرب وخاصة القضاء على الأسلحة الكيميائية والصاروخية العراقية والمعامل التي تنتجها وتطبيق قرارات مجلس الأمن حول الحدود بين العراق والكويت والتركيز على إيران وإيجاد الطرق اللازمة لإبقائها عند حدها وحل البقية الباقية من القضية الفلسطينية كإجبار الحركة الفلسطينية والحكومات العربية على الاعتراف بإسرائيل.

ومن الجهة الثانية فإن جشع المعارضة العراقية نفسها جعلها تلح على أمريكا والحكومات الغربية على الاستمرار في مساعدتها بغية الوصول الى الحكم. نمثلاً:-

١ - كتبت نشرة «العراق» الأسبوعية لحمد باقر الحكيم، في العدد ٩ بتاريخ ١٩٩٣/١/٢٢، تلتزم:

« ولهذا فإن واشنطن وبقية العواصم الغربية والمجتمع الدولي بأسره مطالبون اليوم بوضع إستراتيجية فاعلة للخلاص من صدام وزمرته، وذلك بالتعاضد والتنسيق مع فصائل المعارضة التي تفهم جيداً ظروف العراق الداخلية.... ».

ولم يتطرق محمد باقر الحكيم، رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، لخدمة «واشنطن وبقية العواصم الغربية» في سبيل الله بل نال لقاء ذلك خمسة وستين مليون جنيه إسترليني. فكتبت نشرة «العراق» الناطقة باسمه في لندن، في عددها ٤٣ بتاريخ ١٩٩٣/١٠/١، تقول: « وكان وزير الخارجية البريطانية قد أعلن عن تبرع الحكومة البريطانية بمبلغ إضافي قدره أربعة ملايين جنيه إسترليني ضمن إطار برنامج المساعدات الإنسانية (كنا)

للعراق وبهذا بلغ ما ساهمت به الحكومة البريطانية منذ شهر نيسان ١٩٩١ خمسة وستين مليون جنيه إسترليني. « لقد قدم وزير الخارجية هذه الهدية "الإنسانية" إلى باقر الحكيم في تلك السنة (١٩٩٣) التي قامت الحكومة البريطانية فيها بفرض الضرائب الجديدة على وفرد التدفئة البيتة التي يستهلكها العجزة والفقراء البريطانيون وذلك بحجة أن الديون المتراكمة على الحكومة السخية قد بلغ ٥٠ مليون جنيه إسترليني. ولكن الكرم عند حزب المحافظين لا حدود له بالنسبة للمسلمين!

٢ - بعد أن سلم سعد صالح جبر قائمة بأسماء المشتركين في محاولة انقلابية ضد صدام حسين إلى وزارة الخارجية الأمريكية التي قامت بدورها بتسليمها إلى المخابرات العراقية، بعث سعد صالح جبر برسالة عتاب إلى وزارة الخارجية الأمريكية لتلقيها وتعليقها السياسة المفيدة لها مؤكداً بأن الإطاحة بصدام هي « في صالح الولايات المتحدة... وإن الفوائد السريعة التي تجنيها الولايات المتحدة الآن مع بقاء نظام صدام، تتضاءل كثيراً أمام الفوائد والمنافع المتبادلة الكبيرة التي تأتيها من وجود عراق ديمقراطي. ».

لقد دافعت المعارضة العراقية عن المستعمرين الأمريكيين لعدة أسباب. فعلاوة على الصلة القديمة الموجودة بينهما فإن المعارضة قامت بتلقين الشعب على ضرورة الإعتماد على أسياهم الأنكلو- أمريكيين بحجة أن الشعب المسكين لا حول له ولا يدبل ولا يستطيع الخلاص من البئس القاسي إلا بالتعاون مع الإمبريالية. ثم لم تكن للمعارضة العراقية أية قاعدة شعبية داخل العراق، فكان أبلها الوحيد في السيطرة على الحكم في العراق مبنياً على الإعتماد على هؤلاء المستعمرين. وبطبيعة الحال كانت الدولارات الأمريكية والجنهات الأسترلينية والريالات السعودية تلعب دورها في دفع المعارضة بهذا الاتجاه.

إن وجود المعارضة العراقية ساعد أمريكا على استخدام صدام حسين كبيع لتنفيذ أغراضها الأخرى في المنطقة كتثبيت مراقعها في الخليج وإجراء الصفقات مع الحكومات المحلية وبيع الأسلحة إليها. لذا فإن إبراز المعارضة إلى المقدمة لعب دوراً مفيداً للمستعمرين لفترة من الزمن.

طبيعة المعارضة العراقية

١ - الجهل

لقد سيطر البعث على الحكم سنة ١٩٦٨ أي قبل ٢٨ سنة. فالعراقي الذي يبلغ من العمر ٤٠ سنة نال ثقافته تحت سلطة الناصية. علماً بأن سلطة عبدالسلام عارف وعبدالرحمن عارف لم تكونا مثلاً رائعاً في نشر الثقافة بين الشعب. فالحكومات المختلفة إمتازت

بالضخالة في إرشاد وتربية الناس، وبصورة خاصة اتخذت الفاشية سياسة مدروسة لنشر الجهل وقضت عبر السنين على كل التيارات الثقافية النيرة بل جعلت حتى امتحانات الدراسة الثانوية مهزلة غرضها إفهام الأطفال بأن خير طريقة للتقدم في الحياة يأتي عبر الانضمام الى حزب البعث. لقد صرفت الفاشية البلايين على وزارات التربية والتعليم العالي والإرشاد وعن طريق السيطرة على المناهج الدراسية والصحافة والإذاعة ومؤسسات الدعاية الحزبية بغية التأثير على أفراد الشعب.

إن إنكار المعارضة تأثرها بهذه الدشاية، وهي التي تعازت مع السلطة في مناسبات عديدة، يعتبر مخالفاً للظواهر العلمية والواقعية التي تسرد المجتمع بالرغم من الشعور الذاتي لهذه المعارضة وبالرغم من رغبتها في إنكار الواقع. ثم أن ظروف الإرهاب بل ظروف الحرب المزمعة التي فرضتها الفاشية على الشعب عامة والأكراد خاصة، أثنا الحرب ضدهم ثم ضد إيران والكويت، كلها أثرت على الحالة الثقافية والتربوية والنفسية للمجتمع ومنعت الفرد من التفكير بطريقة سليمة وأفقدته الإستقرار النفسي، وتدرجياً نجح البعث في تحويل العراق الى مجتمع معزول عن الأفكار التي استمرت في الظهور في المجتمعات الأخرى والتي لم تستطع الوصول الى داخل العراق.

وعلاوة على كل هذا يشير الجدول رقم ٥ الى أن نسبة الأمية ما زالت ٢٨٪ حتى في سنة ١٩٩٥، أي أكثر من ثلث السكان. ولكن حتى الذين تعلموا القراءة والكتابة، تعلموها في المدارس البعثية، ومن ناحية أخرى ظهر تناقض بين ما يتعلمه الطفل في المدرسة وما يسمعه من والديه اللذين كانت لهما في معظم الحالات ثقافة ناضجة ترفض الأفكار البعثية والشعارات الفارغة التي تدعي بالوحدة والحرية والإشتراكية ليل نهار. الأمر الذي أحدث إشكالاً في تفكير الطفل وأنتج لديه نفسية التردد وعدم الإستقرار. ولما كبر الطفل إنضم إما الى البعث أو الى المعارضة وفي كلتا الحالتين كان مصاباً بالبليلة والقلق إضافة الى عدم قابلية التعمق في التفكير. لقد لعب الجهل والقلق دوراً بارزاً في تكريس المعارضة وفي تنظيم أهدافها وأعمالها.

ونتيجة لضيق المقاييس الخطارية سيطر أفراد العشائر على أجنحة المعارضة والحكومة، تلك العشائر التي تمت تربيتها على أيدي المشرقيين الأنكليز أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى. ومن الناحية الأخرى سيطرت العشيرة البارزانية على الأكراد وأرضخت الكثيرون من العشائر الكردية الأخرى للقيادة الكردية وللقبول بزعامة مصطفى البارزاني الذي كان مستأجراً من قبل شاه إيران وأمريكا. وبهذا المحصر يقول عبدالدين إبراهيم، رئيس مركز ابن خلدون للدراسات الإنشائية في مصر (راجع الحياة في ١٩٩٠/١٠/١٩):

« ولا يقل الزعماء والأحزاب الكردية إنتهازية عن دول الجوار أو دول الإستعمار. فالأحزاب الكردية المذكورة أعلاه (ويقصد بذلك وأرك وحزب العمال الكردستاني في تركيا) على رغم وجود أوصاف «الديمقراطي» و«الوطني» و«العمال» في أسماها، إلا أنها في النهاية تعبر عن قبائل أو تحالفات وتجمعات عشائرية أو قبلية. فإذا لم تكن في التاريخ

التدعيم أو الرسيط فإن أحد الأسباب المهمة لذلك هو "القبلية" التي تجعل من الصعب على معظم قبائل كردستان قبيل سلطة مركزية لقبيلة واحدة على بقية القبائل، خصوصاً تلك التي تتناوب معها من حيث العدد والعدة. وبسبب هذه القبيلة وهذا التنافس أو الصراع القبلي بين الأكراد أنفسهم فإن حكومات دول الجوار ودول الإستعمار كثيراً ما يستغل عليها إستغلالهم لأغراضها الخاصة».

سيطرت ظروف الحرب على المجتمع الكردي منذ سنة ١٩٦٠ وحتى كتابة هذه الأسطر. فأصبحت الدراسة والثقافة نوعاً من الكساليات الخاصة بأبناء الأغوات وتجار المدن، في حين أهملت الحكومات المركزية المتعاقبة بناء المدارس وتجهيز أبناء الشعب الكردي بالثقافة اللازمة. ونتيجة لظروف الحرب أيضاً عاش أكثر من مئتي ألف من الأكراد في المخيمات الإيرانية والتركية دون توفر أبسط الوسائل الصحية الضرورية، ناهيك عن المدارس. فانتشر الجبل والضعالة حيث أصبحت العمالة والإرتزاق شتاً للحياة.

ويختصص الحركة الإسلامية العراقية التي تعاونت مع الإستعمار الأنكلو أمريكي وشاه إيران والعربية السعودية وحاولت إعادة المعارضة إلى أيام الخلفاء الراشدين، يقول عدنان الخشتي، مدير مركز البحوث والدراسات العراقية. تحت عنوان «لماذا تأخرت الحركة الإسلامية العراقية في دخول العمل السياسي» (جريدة الحياة في ١٩/١٠/١٩٩٦):

«وفي العراق مشكلة متجذرة لم تشهد حلاً إلى وقتنا الحالي، وهي الصراع المستديم بين المثقف والسياسي. والمقصود به أن العاملين في مجال السياسة غالباً ما يكونون محدودي التعليم أو عسكريين (من أمثال وقيق السامرائي وحسن النقيب). وهذا ما شهدناه في حكومة الإنتقالات المتعددة إنتياً، بحكومة صدام حسين التي لم تعتمد على الأميين فحسب بل اعتمدت كذلك على البلطجية وقطاع الطرق».

ولعل تأخر الأحزاب الإسلامية في دخول العمل السياسي وقلة خبرتها وثقافة رجال الدين المتخلفة التي تستثني المنجزات العلمية الحديثة، بحجة أنها مخالفة للدين، كانت من العوامل التي دفعت هذه الأحزاب إلى الانخراط في المؤتمر الوطني العراقي الذي يتكون من عملاء الإستعمار والبلطجية من البعثيين السابقين كما سرى. إذ أن البلطجية غالباً ما يختلطون مع البعث، لأسباب شخعية. وينضمون إلى صفوف المعارضة، وهناك عدد لا يحصى من أمثال هؤلاء».

٢ - الفردية

تتأثر الطبقة المتوسطة في كل مجتمع بالتفكير الفردي وحب السيطرة والعمل على الوصول إلى القمة عن طريق منافسة الآخرين بل طمس كينافيت. ومن الجنبه الأخرى إن معاملة

الحكومة لكل شخص بانفراد وخاصة أثناء عملية التوقيف و التشريد فرضت الطريقة الفردية في التفكير على الكثيرين من أفراد المعارضة. ذلك لأن ما يمر به الفرد يتم بالانعزال عن غيره. وفي محاولة للإتهزام من الظلم إضطروا الكثيرون الى ترك المدن وصعدوا الجبال واختفوا في الأوار أو تركوا العراق كلياً. ويطبيعة الحال قام كل فرد بشيء من هذا القبيل بمفرده وحسب ظروفه الخاصة به وفي فترة زمنية خاصة. وحين وصل الى محل إقامته الجديد مر بتجربة خاصة به، دون غيره، حتى من الذين وصلوه قبله. وحاول أن يعيش حسب إمكانياته الخاصة. أي أن أهم تجربة في حياته قد جرت بانفراد. كل هذا عزز التفكير الفردي عنده.

من الناحية الأخرى تعارفت الأحزاب المختلفة مع البعث حيناً ثم اختلفت معه أحياناً أخرى. فحاولت الإتحاد مع الأحزاب الأخرى وتم النفرة منها فيما بعد. الأمر الذي ولد الإنشقاقات في كل حزب، وأخذت الكوادر تترك هذه الأحزاب فيضطروا كل حزب الى الإعتماـد على أشخاص جدد من الذين لا يملكون الخبرة الكافية، من الذين يضطرون الى استخدام الطريقة الفردية لحل القضايا اليومية المعقدة. وغالباً ما يجد الكادر الحزبي نفسه دون خبير يقوده لكن قائده قد تم توقيفه أو إنهزم أو إختفى أو ترك السياسة. فأصبحت كوادر الحزب تدرجياً غريبة عن بعضها البعض. فيضطلم الواحد بالآخر، خاصة أثناء الإنتكاسات، ويحدث الإنشقاق وتنتشر الفردية بصورة أوسع.

٣ - الإزدواجية وقلة التجانس

إن الإنتكاسات المتعددة التي أصابت الأحزاب المختلفة أجبرت الأثـرل من أعضائها على ترك السياسة أو اللجوء الى أحزاب أخرى، تختلف فلسفياً عن الحزب السابق، الأمر الذي جعل من القادمين غرباء في الحزب الجديد. ويمرور الزمن تكوّنت أحزاب هجينة تحوي خليطاً غير متجانس من الأعضاء. ثم أن الأحزاب المختلفة، وقد بلغ عددها أكثر من خمسين حزباً، كانت تحمل أفكاراً متناقضة. فالقوميون، مثلاً، ركزوا على فكرة الوحدة العربية بينما اعتبروا مطالبة الأكراد بحق تقرير مصيرهم بمثابة الإتفصال وأكدوا بإلحاح بأن هذا الإنفصال، لتكوين دولتهم الموحدة، مضر بالأكراد والعرب ككل. وذهب قسم من العرب الى حد اعتبار الفيدرالية ضرباً من الكفر..

لقد اتضحت سخرية هذه العلاقات بين العرب والأكراد حين أكتشف الشعبان بأن الأحزاب العربية لا تعمل لفرض الوحدة بل تقتصر في الكلام عنها، بينما أعطي المجال للأحزاب الكردية لتطبيق الفيدرالية ولكن الحزبين الكرديين المسيطرين، حـدك و أوك، دخلا في خلاف دمري طويل الأمد إنتهى بمسعود البارزاني أن يطلب النجدة من صدام حسين. حامل لواء أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة.

وبصورة خاصة فإن تقلبات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي بين القوميين وبين الحكومة

قد عمقت الإزدواجية داخل الحزب. فقد سارت اللجنة المركزية مع عبدالكريم قاسم ورفعت شعار صيانة الجمهورية. وبعد انقلاب ١٩٦٣ اضطرت اللجنة المركزية الى قبول حماية مصطفى البارزاني الذي كان مشتركاً في إنجاح الانقلاب على عبدالكريم قاسم. تبع ذلك تنارب الحزب من الاتحاد الاشتراكي لعبدالسلام عارف بحجة قيامه بتأميم استيراد السكر والشاي، ومن ثم الدخول في حكومة الجبهة مع البعث الفاشي واستخدام سلاحه لقتل الأكراد. ثم انهزمت اللجنة المركزية سنة ١٩٧٩ الى خارج العراق وثم عملت تحت ظل الأحزاب الكردية المنشقة وتفتلت بين "جود" و"جود" للبارزاني والطالباني أو شاركت الطرفين. كل هنا كون نفسية التقلب والتفهدب والمساومة مع كل الأطراف بما في ذلك العدو الحاكم.

أما الأحزاب الإسلامية فإنها لا تؤمن أساساً بالديمقراطية أو الفيدرالية وحق تقرير المصير لأنها أفكار لا تمت بصلة الى الديانة الإسلامية.

إن قلة التجانس بين الأحزاب المعارضة أدت الى دفع كل واحد منها الى دولة من الدول مطالباً المساندة ويعمل هو بدوره لمصلحة تلك الدولة مقابل ما يتاله من المساعدات المالية. فقادوا الحزبين الكرديين حصصاً للدول الغنية وتركيا وإيران وروغوا السلاح التركي والایراني لضرب الأكراد في تركيا وإيران. والتومسون المثلثون في لجنة تنسيق العمل القومي الديمقراطي، نسترو أعمالهم في دمشق، بينما سارت الأحزاب الإسلامية حسب رغبات السعودية أو إيران أو بريطانيا. أما البعثيون السابقون فقد قرروا تأسيس "الوفاء الوطني" وقد أكد المسؤولون الأمريكيون سنة ١٩٩٦ بأن الوفاء مؤسسة ممولة من قبل وكالة المخابرات المركزية.

ونتيجة لهذه الإزدواجية دخلت هذه الأحزاب في صراعات مستمرة نالت نتيجة لها نفعة الشعب بل نفعة قواعد هذه الأحزاب.

٤ - الفصل

تتكون المعارضة من أحزاب مصابة بالفشل في الحياة السياسية و هي الآن تتشكل من بقايا الانتكاسات التي مرت بها الأحزاب الرئيسية. ففقدت هذه الأحزاب جمهورها وسعمتها ومعنوياتها. إن انتكاسة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي دفعت الكثير الى ترك الحزب وهم يعانون الإحباط. فانغرفوا برهة وراء الأحزاب الدينية التي امتازت بالصلة العريقة بشاه إيران منذ أيام عبدالكريم قاسم. واكتشف أعضاء الأحزاب الدينية علاقة قادة هذه الأحزاب بالحكومة السعودية وأمريكا عن طريق السفرات التي قام بها بحر العلوم ومحمد باقر الحكيم الى أمريكا وبريطانيا والسعودية. فاصيبت هذه الأحزاب بالانتكاسة والإنشقاق. لقد كانت حصة الأحزاب الكردية في الانتكاسات أكثر من غيرها. فقد ذكرنا تعاون مصطفى البارزاني وجلال الطالباني مع شاه إيران والبعث بقتة إسقاط عبدالكريم قاسم. إلا أن هنا التعاون لم يجلب الحزب للشعب الكردي وحالاً وصل البعث الى الحكم سنة ١٩٦٣ انقلب على الأكراد

بشراسة. ثم تعارن مصطفى البارزاني وجلال الطالباني وشاه ايران سنة ١٩٧٣ ضد حكومة الجبهة البعثية - " الشيوعية " ولكن إنتهى هذا التعارن بإتفاقية الجزائر بين الشاه وصدام حسين وهكذا.

فحين اتفقت أطراف المعارضة في دمشق وشكلت لجنة العمل المشترك فإنها تشكلت من قبل أطراف لهم تاريخ طويل في القتل. أما الدعاوي الديمقراطية التي روجوها لتغطية تعاونهم مع المستعمرين أثناء حرب الكويت فقد فشلت هي أيضاً وخاصة لأن الذين يتكلمون عنها لا يعرفون معناها ولم يطبقوها حتى داخل حزبهم. ثم أن الذين تخيلوا بأن الغرب سيأتيهم بالحريات وأن " النظام العالمي الجديد " سيحل مشاكل البشرية فقد أدرکوا خطئ هذه الأرواح. فالصواريخ التي مازالت تسقط على العراق وتلك التي تسقط على الشعوب المظلومة في لبنان والصومال ويوغسلافيا وبيرو وأفغانستان تثبت معنى الديمقراطية الأمريكية لهذه الشعوب.

٥ - السرقات والقتل

تحت هذا العنوان نذكر ما يلي باختصار:

أ - لقد ذكرنا ماذا حمل مصطفى البارزاني معه حين سافر الى أمريكا بعد إتفاقية الجزائر. كما أن الشعب الكردي بقي جاهلاً عما فعله مسعود البارزاني وجلال الطالباني بال (٥٧) مليون جنيه إسترليني (٨٥ مليون دولار) التي استلمها من اللورد جيفري آرچر الذي جمعها في مهرجان ويكلي بلندن لمساعدة المتكزين الأكراد بعد سقوط انتفاضتهم، حيث لم يصل قرش واحد منها الى أي منكوب كردي.

ب - في الحوار الذي نشرته مجلة الوسط اللندنية بتاريخ ١٩٩٣/٥/٢٤ مع بحر العلوم، عضو المجلس الرئاسي الثلاثي للمؤتمر " الوطني " العراقي سألت المجلة: « هل أترتم مع المسؤولين الأمريكيين مسألة الدعم المائي؟ » فأجاب بحر العلوم: « نعم قلنا لهم إن المؤتمر يحتاج الى المال... وكان رد المسؤولين الأمريكيين انهم طلبوا من دول عربية ومن ممثلين عراقيين تأسيس صندوق مالي تضع الولايات المتحدة أموالاً مساوية للأموال التي جمعت لتوضع في خدمة القضية العراقية. وقد بلغ حجم الأموال التي جمعت حتى الآن (٥٠) مليون دولار وصدت مقابلها الولايات المتحدة (٥٠) مليوناً أخرى.... » ثم سألت المجلة: « هل حاول المسؤولون الأمريكيون الإشارة الى من صرف مبلغ (٤٠) مليون دولار من العراقيين؟ » فأجاب بحر العلوم:

« لا، لم تنطرق الى هذا الموضوع، ولم يشجبوا بدورهم الى ذلك. نحن في هذه الظروف نحتاج الى جمع المعارضة وأعتقد إن كشف تفاصيل هذه القضية سيؤثر على سعة المعارضة.

هنا ليس من مصلحتنا. أي أن سماحته المباركة أدرك أن مصلحة المعارضة تكمن في كتمان الحقائق المتعلقة بالسرقات. وهنا هو الحال مع كل اللصوص.

ثم سألت المجلة العالم الديني الطاهر: «ألا تعتقد أن من واجب الشعب العراقي أن يعرف من قبض الأموال ويغزوها؟ فأجاب بحر العلوم: «سيأتي اليوم الذي يكشف فيه كل شيء». هكنا اعترف بحر العلوم محرراً بأنه يكتم الحقائق عن اللصوص لأنها تنفض هربة المعارضة. وحين استقال بحر العلوم من المؤتمر نشرت مجلة الوسط رسالة مني موجهة إلى بحر العلوم سألت فيه أن يكشف عن اللصوص وبعثت نسخة من الرسالة إليه شخصياً. إلا أنني مازلت أنتظر هذه الأسماء منه لحد كتابة هذه الأسطر.

ج - أشرنا فيما مضى إلى ما نشرته نشرة «العراق» لباقر الحكيم حول استلام خمس وستين مليون جنيه إسترليني من الحكومة البريطانية.

ومن الناحية الأخرى فإن تأريخ الأغلبية الساحقة من المشتركين في جبهة المعارضة يؤكد أنهم مجرمين ارتكبوا جرائم القتل بحق الأبرياء. فجرانم مصطفى البارزاني وسموود البارزاني وجمال الطالبياني منذ ١٩٦٤ بحاجة إلى فصل خاص من هذا الكتاب فلا داعي لإعادة ذكرها هنا. لقد اعترف هاني الفكيكي، نائب رئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر، بأنه شارك في «قتل» عبدالكريم قاسم والشيوعيين. (راجع محاضرة هاني الفكيكي والمناقشة التي تلتها في قاعة الكوفة بلندن في ١٢/٥/١٩٩٠). لكن هاني الفكيكي ذهب أكثر من هذا فأصر على أنه ليس بالقاتل الوحيد بل أنه قادة المعارضة كلهم قتلوا» مثله. (راجع تصريحات الفكيكي في قاعة الكوفة بلندن في ١٠ و ١١/٧/١٩٩٣). وكلنا يعلم أن القاتل يفقد حقوقه المدنية، بما في ذلك حق الترشيح والانتخاب وحق التدخل في السياسة وحق العضوية في الأحزاب، ومن الضروري محاكمة القاتل ومعاقبته حسب القوانين الجنائية المتبعة في كل بلدان العالم وذلك منذ أن كتب هامرأبي مسلكه وحتى الآن.

هذه الحقائق تؤكد على أن المعارضة التقليدية العراقية لا تختلف في سلوكها عن الفاشية الحاكمة، فكلهم مثل حليفهم السابق صدام، خدموا الإمبريالية وسرقوا الأموال وقتلوا الأبرياء. وكلهم يستحقون المحاكمة والعقاب.

المؤتمر الوطني العراقي

يرجع أصل المؤتمر إلى ٢٨ كانون الأول ١٩٩٠ حين تأسست لجنة العمل المشترك برعاية وكالة المخابرات المركزية C.I.A. كما ذكرنا سابقاً. وبعد نهاية الحرب مباشرة اجتمعت الأحزاب المنظمة في هذه اللجنة وغيرهم في بيروت لتثبيت أعمال المعارضة و رسم أهدافها. وخططها. وكانت تكاليف الاجتماع على حساب الحكومة السعودية. إذ صرح لي الصحفي

سامي فرج علي الذي حضر الاجتماع بأنه « نال كل حزب حضر مؤتمر بيروت ربع مليون دولار واكتفى حزب الدعوة الإسلامية بقبول دار وسيارتين لمقرهم في دمشق ».

إلا أن مؤتمر بيروت لم يحقق شيئاً لأن الإنتفاضة الكردية داخل العراق إنهارت نتيجة لسفر جلال الطالباني و"سامي" عبدالرحمن ونجيب روان إدريس البارزاني ورسول مامد الى بغداد وتقبل وجنتي صدام حسين حين كانت الإنتفاضة في الجنوب في أوجها. تبع ذلك اجتماع آخر في فيينا دون أن يحقق شيئاً سوى أن الحزبين الكرديين لمحا بأنهما عازمان على ترك شعار الحكم الذاتي والقيام بتأسيس حكومة فيدرالية في أربيل.

نقلت جريدة صوت العراق (جريدة حزب الدعوة الذي انضم الى المؤتمر) في العدد ١١٨ في ١٥/١١/١٩٩٢ في الصفحة الثانية تقريراً لاتعقاد المؤتمر في صلاح الدين تحت إشراف مستره جولن ووكو، أحد مسؤولي وزارة الخارجية البريطانية. « والمعروف أن الحكومتين البريطانية والأمريكية كانتا تتسقان معاً لخلق ما يسمى بالمنطقة الآمنة التي ظهرت الى الوجود نتيجة اقتراح لجون ميجور رئيس الوزراء البريطاني.

تكونت عضوية المؤتمر بالدرجة الرئيسية من الحزبين الكرديين أوك جلال الطالباني و حدك مسعود البارزاني، ومن الجماعات الإسلامية كالمجلس الأعلى لباقر الحكيم وحزب الدعوة ومنظمة العمل الإسلامي، وكذلك اللجنة المركزية للحزب الشيوعي مع عدد آخر من الأحزاب الصغيرة ومن عدد هائل من البعثيين السابقين من الذين اشتركوا مع صدام حسين في تنفيذ الجرائم البشعة بحق الشعب العراقي.

لقد تم تشكيل مجلس رئاسي للمؤتمر من كل من مسعود البارزاني، رئيس حدك، و محمد بحر العلوم ، والبعثي السابق حسن النقيب . كما تم تأسيس لجنة تنفيذية يرأسها الرأسمالي الكبير أحمد الجلبي ، المحكوم بالسجن في الأردن بتهمة سرقة رأس مال بنك بتراف، والذي أصبح فيما بعد المتكلم الرسمي للمؤتمر. كما ضمت اللجنة التنفيذية كلا من البعثي السابق هاني الفككي والبعثي السابق طالب الشبيب، وزير الخارجية بعد انقلاب ١٩٦٣، والوزير البعثي السابق محسن دزه بي والوزير البعثي السابق محمد محمود " سامي " عبدالرحمن والبعثي السابق أياد علاوي والبعثي السابق عبد الستار الدوري والوزير البعثي السابق عامر عبدالله والبعثي السابق نعيم معلقة الذي كان مختصاً في التعذيب في قصر النهاية سنة ١٩٦٣) والبعثي السابق صلاح الشيخلي وعدداً من الرأسماليين العراقيين وعدداً من شيوخ العشائر بينهم سامي عزارة المعجوز.

تمركز المؤتمر في صلاح الدين (تحت سلطة مسعود البارزاني) وأربيل (تحت سلطة جلال الطالباني) ولندن (تحت سلطة أحمد الجلبي) وأخذ يصدر جريدة باسم " المؤتمر " .

في ١٥/١/١٩٩٣ نشرت جريدة صوت العراق (لسان حزب الدعوة) بأن الحكومة الأمريكية قد فتحت مكاتب رسمية في أربيل والسليمانية. فقالت المجردة في الصفحة ٣ :
« الخطرة الأمريكية الأخيرة بإقامة مكاتب تنسيق رسمية في مدينتي أربيل والسليمانية

في شمال العراق جاءت ضمن سلسلة خطوات بدت وكأنها تعزيز للوجود الأمريكي في المنطقة مضررة باطار المجهود الإنسانية ورفع الحيف عن الشعب العراقي».

وفي إجتماع المجلس التنفيذي للمؤتمر (راجع محضر الاجتماع التنفيذي للمؤتمر، لندن، ايار ١٩٩٣ والذي نقلته الملف العراقي، لندن، العدد ٢١) أعلن أحمد الجلبي بالحرف الواحد: « إن أهم حليف لنا على الصعيد الدولي هو أمريكا التي قامت بنشاط غير عادي مع دولة حليفة هي السعودية واستطاعت أن تزيل التحفظات الموجهة ضد المؤتمر. إن تحركنا هو ضمن مخطط أمريكي للتأثير على السعودية لدعم المؤتمر.»

وفعلاً سافر وفد من المؤتمر برئاسة محمد بحر العلوم الى الولايات المتحدة وقابل وزير الخارجية وأودعت الحكومة الأمريكية مبلغاً قدره ٤٠ مليون دولار في صندوق المؤتمر كما تم نشره في مجلة الوسط من قبل محمد بحر العلوم وذكرناه سابقاً. وفي ١٩٩٣/٦/٥ نشرت جريدة الحياة اللندنية جزءاً من تقرير عام ألقاه سارنين أنديك، المساعد الخاص للرئيس الأمريكي، جاء فيه:

« إننا نقدم دعماً للمؤتمر الوطني العراقي باعتباره بديلاً ديمقراطياً عن نظام صدام حسين. لقد نجح المؤتمر في توسيع قاعدته لتضم ممثلين عن الجماعات الرئيسية الثلاث في العراق: الشيعة والسنية والكردية.»

ثم سافر وفد المؤتمر الى السعودية. فنقلت جريدة صوت العراق (لسان حزب الدعوة الإسلامية، العدد ١٣٢ في ١٩٩٣/٦/١٥، الصفحة ١٤) خبر السفر وقالت:

« أجرى وفد المؤتمر الوطني العراقي الموحد محادثات مع المسؤولين في المملكة العربية السعودية حيث التقى هذا الوفد الذي يضم عضويته السيد محمد بحر العلوم والراء حسن النقيب والسيد مسعود البارزاني، ولي العهد الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ووزير الدفاع الأمير سلطان بن عبدالعزيز ووزير الخارجية الأمير سعود الفيصل.... كما التقى الوفد في جدة بالملك فهد بن عبدالعزيز حيث أكد لاعضاء الوفد دعم ومساندة المملكة لمجهود المعارضة العراقية.»

إلا أن الأحزاب القومية العربية الموالية الى سوريا لم تشترك في المؤتمر، ذلك لأن المؤتمر قبل مبدأ الحكومة الفيدرالية في أربيل، فقرر وفد من المؤتمر السفر الى سوريا. وكتبت جريدة صوت العراق (لسان حزب الدعوة، العدد ١٣٢ في ١٩٩٣/٦/١٥) بأن الذين قابلوا الرئيس السوري حافظ الأسد كان بينهم محمد باقر الحكيم. كما قابل وفد منهم نائب الرئيس جبالحم خدام. وتقول الجريدة:

« و قد برزت وجهات نظر مختلفة حول الموقف من مؤتمر صلاح الدين حيث أكد السوريون نيابة عن القوميين رفضهم لمؤتمر صلاح الدين، وطالبوا بالغائه فيما طرح الإسلاميون مشروعاً لتشكيل لجنة من (٩ - ١٥) عضواً من القوى السياسية الرئيسية.... ثم تقول الجريدة:

« وحول فكرة إلغاء مؤتمر صلاح الدين وافق السيد الحكيم على ذلك شريطة موافقة الأكراد عليه فرد الطالباني بأنهم ليسوا على استعداد لهم إلا اذا وافقت أمريكا على

ذلك». كل هذه الحقائق تؤكد الدور المكثف الذي لعبته حكومة الولايات المتحدة داخل المؤتمر. أخذت الإستقاقات تتم المؤتمر منذ البداية وكان السبب الرئيسي هو الخلاف على نسبة تمثيل كل حزب أو مؤسسة في لجان المؤتمر المختلفة. إلا أن حزب الدعوة قرر الخروج من المؤتمر بعد أربعة أشهر من إجتماع اللجنة التنفيذية المذكور اعلاه، أي في ١٩٩٣/٩/٢٨ بعد أن عمت الإستقاقات داخل الحزب نفسه.

لكن بقيت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في المؤتمر بعد انعقاد إجتماع اللجنة التنفيذية وذلك بالرغم من معرفتها بارتباط المؤتمر بأمريكا. ففي النشرة الداخلية حول الإجتماع الكامل للجنة المركزية في تشرين الأول ١٩٩٢ جاء بأن المؤتمر «شأنه شأن "لجنة العمل المشترك" خاضع له الضغوط المباشرة من جانب القوى الدولية ذات التأثير (تقصد أمريكا طبعاً) على مجريات الأحداث في كردستان وفي العراق ككل». ورغم ذلك قررت اللجنة المركزية «بأغلبية أعضائها المشاركة في الإجتماع الموسع للمؤتمر الوطني العراقي الموحد في صلاح الدين». «و قبلنا بالدور المتراضع الذي لا يتسجم مع واقع حزينا، وتوازن القوى ودور بعض من هممنوا على مواقع القرار وذلنا جهوداً كبيرة لإحباط مساعي استبعادنا كلياً تقريباً». أي أن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي ألغت على العمل مع عملاء الـ C.I.A.

في مثل هذه الأيام إنشئ آراء خاجادور ، عضو المكتب السياسي سابقاً، عن الحزب وكتب في رسالة مفتوحة الى كافة رفاقه سنة ١٩٩٢ قائلاً:

«... فالرفاق الموظفون في حزبنا ظلموا يحملون لائحة الشيوعية لأننا بالنسبة لهم مثل المكتب أو النائرة التي يعملون فيها ولكن تم تحويل المرجع بعد غياب موسكو " النجمة الحمراء " الى واشنطن " متعددة النجوم "».

وفي خطاب لعبد الرزاق الصافي، عضو المكتب السياسي ومثل الحزب في المؤتمر، ليلة ١٤/١٠/١٩٩٤ في الحفلة التأبينية للناضل السياسي حسن النهر، أشاد عبدالرزاق الصافي بدور المؤتمر وشرح أعماله في كردستان العراق وأبذى مساندته للمؤتمر بالرغم من علمه بالعلاقة الوثيقة بين المؤتمر ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية. لقد كان مدح عبد الرزاق الصافي للمؤتمر خارجاً عن الصدد على أقل تقدير خاصة وأنه يعرف بأن المناضل الوطني حسن النهر وقف طول حياته ضد المستعمرين الأتكلو - أمريكيان الذين أسسوا المؤتمر. وضحي المناضل حسن النهر بكل نفيس في محاربة الإستعمار بما في ذلك حياة ولديه، علماً بأن ابنه ظافر قد تم توقيفه وتسليمه الى البعث من قبل شرطة الحزب الديمقراطي الكردستاني.

لقد أجاد ابنه شامل النهر في حفل تأبين والده حين خطب قائلاً بالنص:

« كان يحز في نفسه وهو الصير الدائم بلا هواة للأكراد وحركتهم والمبايع عن قضيتهم أن ولده ظافر ورفاقه لم يلن القبيض عليهم من قبل شرطة حكومة القتل في السليمانية بل من قبل شرطة الحزب الديمقراطي الكردستاني».

وقال أيضاً وهو يتكلم عن والده:

« لم يستطع أن يفهم ماذا كان يعمل الوزراء الشيوعيون والأكراد والوطنيون في حكومة دولة الفتنة حتى بعد أن بلغت فضائحها أفاق الدنيا وماذا كان يعمل كوادهم وأعضاؤهم في جبهة دولة الفتنة ».

ونشراً لانفصال عدد من الأحزاب المنظمة في المؤتمر اضطرت اللجنة المركزية الى مناقشة موضوع انفصال الحزب منه ولكنها قررت إنهااء المناقشة مع " تعليق " الموضوع، أي إبقاء المسألة دون أخذ قرار نهائي حول الانفصال. وفي الحفلة التأبينية للدكتور رحيم عجينة، عضو اللجنة المركزية، في صيف ١٩٩٦ قدم أحمد الجليبي، رئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر، خطاباً باسم المؤتمر يشيد بخدمات الدكتور للمؤتمر.

حين بدأت الحرب بين الحزبين الكرديين في أول آيار ١٩٩٤ ازداد اعتماد جلال الطالباني على المؤتمر وقام أوك بحملة عسكرية مشتركة مع قوات المجلس الأعلى لباقر الحكيم وتخطيط الجنرال وفيق السامرائي (بعشي سابق) ضد القوات العراقية المراقبة قرب أربيل وذلك في آذار سنة ١٩٩٥. وقد أدت العملية الى سيطرة هذه القوات على كمبيات من المعنات العراقية وتم أسر عدد من الجنود العراقيين.

يعدعي السامرائي بأن الحملة فشلت لأن الطائرات الأمريكية رفضت مشاركة الحملة في نصف المواقع العراقية. إلا أن المسؤولين الأمريكيين لمحبوا في سنة ١٩٩٦ بأن وفيق السامرائي كان ومازال ذا تأثير بسيط على السياسة الأمريكية في المنطقة. وقد يكون هذا الموقف الرسمي الأمريكي ناتجاً عن عدم قناعة المسؤولين الأمريكيين بانقطاع علاقة السامرائي بصدام حين.

في ١٩٩٦/٩/٨ اعترف مسزول في الحكومة الأمريكية، دون ذكر إسمه لأنه يحتفل أن يكون عضواً في C.I.A. بعلاقة المؤتمر بالمخابرات المركزية وتم نشر التصريح في الكارديان اللندنية في ١٩٩٦/٩/٩، الصفحة ١٠، وقال المسزول:

« بن تحطيم مركز المؤتمر الوطني العراقي في أربيل، الذي أسسه واشنطن سنة ١٩٩٢ كبديل لنظام الرئيس صدام حين، قد حقق الغاية الرئيسية للمخابرات العراقية. » ثم علقت الصحيفة قائلة إن المؤتمر أزعج بغداد مراراً... وقام بتوزيع النشرات للبرتين العراقيين، وقام بجمع الأسرار العسكرية المفصلة التي تم ايصالها الى واشنطن. » ثم أضافت : « إن المخابرات العراقية صادرت محتويات القر الرئيسي (للمؤتمر) واستولت على أجهزة المرحلات، المتقدمة الطراز تقنياً، والكمبيوترات التي تم شراؤها بملايين الدولارات من خزينة الـ C.I.A. السرية. » ونقلت الجريدة تصريحاً لمسزول رفيع المستوى في وزارة الخارجية الأمريكية، دون ذكر إسمه حيث قال: « لدينا تقارير كثيرة بأن المؤتمر كان واحداً من أهداف العملية العراقية. » في احتلال أربيل يوم ١٩٩٦/٨/٣١. بينما أكدت الجريدة بأن « عدداً قليلاً من ضباط المخابرات المركزية الأمريكية الذين كانوا يعيشون في مركز سري في ضواحي أربيل قد تمكنوا من الفرار وتجنبوا الاعتقال، إذ أنهم تركوا المدينة يوم ١٩٩٦/٨/٣٠ ».

ووصلوا الى جنوب تركيا بعد المرور بمدينة زاخو الشمالية وذلك بناءً على تقارير عدد من المصادر.». أي أن المخابرات المركزية كانت تعلم مسبقاً بهجوم الجيش العراقي على أربيل. ثم نقلت الجريدة تصريح الجنرال طلال العبيدي (بعثي سابق) ، قائد القوات العسكرية للمؤتمر بقوله: « في يوم الهجوم (العراقي على أربيل) ردد الكثيرون من جماعتي سائلاً متى يبدأ الأمريكان بالهجوم على الجانب العراقي...؟ إن الكثيرين من أتباعنا يشعرون بخيبة متطرفة وبالمراة.».»

وفي الساعة الثامنة من مساء ١٩٩٦/٩/٨ أكدت النشرة الاخبارية للإذاعة البريطانية العالمية باللغة الإنكليزية و استلام المؤتمر المساعدات المالية من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بصورة مكشوفة... وكان هناك في أربيل حفنة من موظفي الـ C.I.A من حملة الجنسية الأمريكية قبل أن يتم احتلالها من قبل الحكومة العراقية... وأن المخابرات المركزية الأمريكية كانت تعمل مع المؤتمر في أربيل لجمع المعلومات حول الخطوات التي تتخذها الحكومة العراقية في المنطقة... وقد قامت الحكومة العراقية بتوقيف حوالي مئة من أعضاء المؤتمر الذين كانوا يعملون مع المخابرات المركزية في هذا الشأن.». كل هذا يشرح دور المؤتمر في تنفيذ أعمال وكالة المخابرات الأمريكية. والحقيقة ليس في هذا شيء غريب إذ أكد أحمد الجلبي على علاقة المؤتمر بأمريكا في إجتماع اللجنة التنفيذية للمؤتمر في أيار ١٩٩٣، كما أكد ذلك مارتين أندريك واعترف محمد بحرالعلوم باستلام ٥٠ مليون من الخزينة الأمريكية كما تم شرحه سابقاً.

بوادر انهيار المعارضة

بدأت الخلافات بين الأحزاب المنظمة في المؤتمر بعد زيارة جلال الطالباني الى أمريكا في منتصف ١٩٩٢ أي قبل تأسيس المؤتمر حين أبدت الحكومة الأمريكية تحفظاتها تجاه اشتراك الأحزاب الأصولية في المؤتمر. وكان المقصود هنا حزب الدعوة الإسلامية. وأيد جلال الطالباني هذه التحفظات مما أجبر جريدة صوت العراق الناطقة بإسم حزب الدعوة (العدد ١١٣ في ١٥/٨/١٩٩٢) أن تقوم بعتاب جلال الطالباني لكونه ردد هذه التحفظات تجاه الأصوليين. والظاهر أنه تم تلاقي هذه الخلافات الأمر الذي مكن حزب الدعوة من الدخول في المؤتمر. لكن هذه الخلافات وغيرها أخذت تتعمق ثم أصبحت علنية بعد منتصف ١٩٩٣ حيث حدثت الإشتاقات التالية:

١ - أعلنت الهيئة المركزية للحزب في ١٨/١٠/١٩٩٣ عن حل نفسها بسبب انشقاق في صفوفها نتج عن اتهام محمد مهدي الخالصي، عضو الهيئة المؤسسة في ١٤/١٠/١٩٩٣ لزميله سعد صالح جبر إيبصال تفاسيل محاولة انقلابية استهدفت الإطاحة بجرم الحرب صدام

حين مع أساءه المشتركين في المخطط الى السلطات البعثية في العراق. وقال الخالصي أن ما فعله سعد صالح جبر تسبب في «الكشف عن أساءه ووقائع أدت وما زالت تؤدي، بحياة عدد لا يستهان به من ذخائر الشعب، بما يبني، للنظام المبررات للقضاء، بلا رحمة على عناصره هي فداء في قبضة النظام الدموية. ومن الجانب الآخر تحجب والى الأبد، بقايا ثقة الشعب وآماله من فصائل المعارضة...» (راجع الملف العراقي، العدد ٢٣ للنص الكامل). وبهذا اعترف الخالصي بأن ثقة الشعب بهذه المعارضة كانت شحيحة أصلاً وأن ما فعله سعد صالح جبر قد حجب هذه الثقة القليلة الى الأبد. لكن الأتكي من هنا ليس اعتراف سعد جبر بهذه العملية فحسب بل تأكيد على أنه سلم قائمة بأساءه الإنتقاليين الى وزارة الخارجية الأمريكية التي «سيت المعلومات للنظام عن تلك الشخصيات وقامت بكشفها للسلطات البعثية المعنية في بغداد التي قامت بحملة إعتقالات واسعة في صفوفها...» (نفس المصدر). ورغم اعتراف سعد صالح جبر بصلاته بالسلطات الأمريكية ورغم فضحه للعلاقة الودية القائمة بين تلك السلطات والنظام الى حد قيامها بكشف أساءه الإنتقاليين لهذا النظام بغية إبقاء صدام حسين في الحكم، تطلع سعد صالح جبر في رسالته الى وزير الخارجية الأمريكية، الى أن تكون العلاقة بين المعارضة العراقية وأمريكا «علاقة صداقة دائمة وعلاقة تبادل المصالح المشتركة... إلخ. كما بينا سابقاً.

٢ - حدث صدام ملح بين الجماعات الإسلامية الكردية وبين أوك لجلال الطالباني. ففي عددها ٦٦ في ١٩٩٣/١١/٢ ونحت عنوان «إصطدامات مسلحة بين قوات الاتحاد الوطني الكردستاني وقوات الحركة الإسلامية في كردستان العراق، كتبت جريدة نداء الرافدين الإسلامية الدمشقية والناطقة باسم محمد باقر الحكيم نقول: «ويذكر أن المارك إندلعت يوم السبت ١٩٩٣/١٠/٢٣ وأدت الى مقتل حوالي ١١٣ شخصاً وأكثر من ١٠٠ جريح حسب مصادر كردية مطلعة...». ولكن، وخلافاً لأحكام الشريعة الإسلامية التي تأمر بقتل القاتل، دعت نداء الرافدين الإسلامية الى تعاون القتل من الطرفين لأن «مصلحة كردستان العراق لا تكمن في مثل هذه الحملات بقدر ما تستدعي تجنيد كافة الجهود للحفاظ على الأمن فيها...». أما دما الأبرياء الـ ١١٣ الذين راحوا ضحية الصراعات بين المتنازعين على نهج الشعب الكردي واضطهاده، فلا تفرق الجريدة نفسها في التفكير بها ولا معاقبة مهديها وفقاً لأحكام الإسلام. وهنا يبين مدى تثبث الطرفين المتخاصمين ووسائلهما الإعلامية بالمبادي، والقيم التي يدعيان تمثيلها والدفاع عنها.

ولم تلبث تلك المعارك أن هدأت لبضعة أيام قبل أن تتجدد مرة أخرى وتتصاعد حتى بنفت ذروتها مع رأس السنة الميلادية حيث أعلن جلال الطالباني أن قواته نجحت في تصفية مواقع الحركة الإسلامية واعتقلت زعيمها الدبوع عثمان عبد العزيز. في حين أعلنت الحركة الإسلامية من جانبها استمرار المارك في مناطق عديدة بل اعتزامها شن حرب عصابات «نزيلة الأمس» ضد أوك. ثم اعتزل الجلاليون من جهده (في جريدة المهديا ليهوم ١٩٩٤/١/١) باستمرار المارك ولكن «بسبب توغل قوة إيرانية في منطقة هوراسان».

والملاحظ هنا هو أن المعركة المسلحة الأولى حدثت بين مسلحي جلال الطالباني والحركة الإسلامية الموالية ليران بينما وقف مسعود البارزاني الى جانب ابن عمه أدهم البارزاني الذي عمل مع الحركة الإسلامية ونال المساعدات من ايران. ولكن انقلبت الآية سنة ١٩٩٦ إذ وقف جلال مع ايران بل سمح للقوات الابرائية بالدخول الى مدينة كورمينج لقتل الاكراد الابرائيين في الحزب الديمقراطي الكردستاني الابرائي. بينما وقف مسعود البارزاني مع الحكومة البعثية التي احتلت أربيل بحجة إنفاذ كردستان العراق من الاحتلال الابرائي وحليفها جلال.

٣ - انشق اتحاد الديمقراطيين لمحمد الطاهر وعزيز عليان الى شطرين. فأعلنت جماعة عزيز عليان في ١٩٩٣/١١/٣ عن تأسيس حزب جديد باسم الحزب الديمقراطي العراقي. واستمر الطرفان يناديان بالديمقراطية والتعددية والجبهة الواسعة مع الآخرين. علماً بأنه كان للطرفين صلاتهما بالمؤتمر الوطني.

٤ - استمرت الصدامات المسلحة بين جماعة جلال الطالباني وحلفائه في المؤتمر وفي حكومة أربيل من أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي و تم قتل العديدين من الطرفين بينهم علي بوسكاني. وطبعاً لم تتخذ حكومة أربيل أية إجراءات قانونية لمعاقبة المنتقلة. وهكذا سادت الفوضى وانعدمت العدائنة في ظل السلطة الفيدرالية التي تكلمت عن الديمقراطية دون أن تضمن حتى تطبيق القانون الجنائي بحق القاتل. الأمر الذي أجبر اللجنة المركزية على الإقرار بواقع اضطراب الأمن، والإغتيالات السياسية، وغيرها من الأمور التي تشير قلق المواطنين في المنطقة الكردية، كما جاء في منشور اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في مؤتمره الخامس في ١٩٩٣/١٠/٢٥ ولكن بقيت اللجنة المركزية في حكومة أربيل ولم يقدم وزيرها كمال شاكر الاستقالة من حكومة القتل. وليس هذا بشيء. غرب إذ سبق، كما بيننا، أن بقيت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في حكومة الجبهة مع البعث بين ١٩٧٣ و ١٩٧٨ حين كانت تلك الحكومة تقتل أعضائها بالجملة.

وقد حدثت هذه الجرائم في أعقاب الإنشقاق الذي حدث في صفوف اللجنة المركزية حين خرجت الاكثورية الكردية من منظمتها في أربيل، بينهم حنا ألياس، لتشكيل الحزب الشيوعي الكردي. ولكن تم قتل عدد لا يستهان به من أعضاء الحزب الجديد من قبل أوك لجلال الطالباني.

٥ - إستقال عبدالحسين شعبان، أمين سر اللجنة التنفيذية للمؤتمر، وسط اتهامات تشير الى اختراق المؤتمر من قبل المخابرات البعثية.

٦ - برزت الخلافات القديمة والمتجددة بين جلال الطالباني ومسعود البارزاني الى العلن ودخلت مرحلة الإغتيالات. ففي الوقت الذي كان مسعود يقتل أنصاع جلال واليساريين في بهدنان، كانت جماعة جلال تقتل مؤيدي مسعود من أمثال عزيز خوشنوار، مدير معمل السجابر، والسليمانية. ولم تقم سلطة أربيل بأي تحقيق رسمي حول القتل ولم يتم تقديم أحد

الر المحاكم. إلا أن التناوشات البسيطة بين الحزبين الحاكمين تحولت تدريجياً الى حرب جبهية واسعة و محتاج الى فصل خاص من هذا الكتاب .

٧ - وفي خضم هذه الصراعات والجرائم خرج حزب الدعوة الإسلامية من المؤتمر بتأنيغ ١٩٩٣/٦/٢٨ وكان ذلك أبرز انشقاق في صفوف المؤتمر. تبع ذلك استقالة محمد بحر العلوم، عضو المجلس الرئاسي، ولكن دون أن يكشف لنا أساء اللصوص داخل المؤتمر الذي كان يقوده.

٨ - ومن الجبهة الأخرى استمرت العلاقات بين القوميين العرب والأكراد حول الفدرالية وميضة العلاقات بين الأكراد والحكومة المركزية، بعد إزاحة صدام.

كل هذا حمل « ندا » الرافدين « الدمشقية لمحمد باقر الحكيم على تخصيص مقالة كاملة في الصفحة الأولى من العدد ٦٦ لموضوع بعنوان « المؤتمر الوطني والسنة الكنيية » أكدت فيه استمرار بقاء « الميدان فارغاً مهملأ من نشاطات «صلاح الدين».. وانتقالاً من الميدان فإن مؤتمر «صلاح الدين» بدلاً من أن يسعى بأقصى طاقته لإستيعاب من هم خارج المؤتمر، شهد بعض الإنسحابات والإشتقالات التي قويت بالكوت، فنيماً برؤج حديث عن بعض الإختراقات للمؤتمر. ثم تقول الجريدة: «الأكراد بدأوا في ظل «المنطقة الآمنة» بهاجرون على أشتاب فصل الشتاء الى ايران وبعض دول الجوار فتراوا من البرد وسبب أزمة الطاقة، واشتية العرب في الجشرب الذين عانوا الجوع وانعدام الطعام دفعت بعضهم اللمانع بإتجاه ايران...».

هذه الحقائق أكدت تمزق الجبهة المولة من قتل وكالة المخابرات المركزية الأمريكية الى درجة أن الأطراف المختلفة فيها تستنكر فشلها في المعتوك السياسي مؤكدة أن الحكومات الغربية وأمريكا بالأخص قرروا إعادة النظر بالمعارضة العراقية بصورة شاملة وإنتهوا بقرار يبنف الى رفع درجة اعتمادهم على عميلهم المجرى صدام حين بدل هذه المعارضة المنهارة. حتى أنهم أخذوا يلمونه تفاصيل المحاولات الإثقلابية بغية معاونته على تصفية منارثيه و: عم يقائه في الحكم.

ويانقابل أخذ صدام حسين يجمع أعوانه في المؤتمر القومي العربي في بيروت من أمثال خير الدين حبيب ورميض عمر نظمي، الذين أخذوا يوجهون التذامات دفاعاً عن مجرم الحرب نفسه في حين عاد عزيز الحاج، الموظف عند صنام، ليقود من جديد مخلفات جماعته، التي تركبها لصالح البعث سنة ١٩٦٩، لثرف دموع انتماييح على الجبايع في العراق بغية مساندة سيده صدام بطريقة غير مباشرة.

ليست الأحزاب والمؤسسات السياسية إلا انعكاساً للواقع المادي وهي تأتي الى الوجود ثم تزول كنتيجة حتمية لتطور الظروف الفعلية للمجتمع ونية تلك المؤسسات ذاتها. ولا يحدث انبيارها وتشرذمها صدفة ولا هو عملية عفوية متقطعة عما يجري داخل صفوفها، بل يحدث ذلك كله لأنها فشلت في تحقيق ادعائها وبراسميتها، وكذلك لافتقادها الى ثقة الشعب

ومساندته بعد أن انحازت كلياً الى جبهة المعتدين على الشعب العراقي والتزمت بتنفيذ مشيئة هؤلاء المعتدين على حساب عذاب الشعب وخراب البلاد. إن الإتشاقات الجارية في صفوف هذه المعارضة التقليدية أكدت على تفاهتها وكونها الحلقة الضعيفة في صفوف أعداء الشعب ومن الضروري التركيز على محاربتها حتى تترك الميخان، لكي يتفرغ الشعب لمحاربة عدويه الآخرين: الإستعمار والفاشية البعثية. إن الجماهير المنكوبة لا تكف عن البحث عن قيادة ثورية جديدة بشقتها، قيادة ترفض العمالة للمستعمرين أو الحكومات المجاورة، قيادة ترفض الدخول في الجبهات مع أعران المخابرات المركزية، بل تعمل مع باقي الشعوب المظلومة ضد كل الطغاة الحاكمين وتجار الحروب. ورغم صعوبة العمل في هذا المجال فإنه عمل لا بد منه. فيا شعوب العالم متحدوا لمحاربة الإستعمار الأمريكي وأعوانه.

الفصل السادس عشر

الحركة الكردية

قلنا إن كل شيء في تطور وتغير مستمرين. وفي مرحلة زمنية معينة قد لا تبدو الحالة النامية عن تلك التي أخذت تنقرض رغم سيطرتها وطفانها وكأنها ظاهرة أبدية. إن الحركة القومية الكردية تخضع لهذا القانون مثل أي شيء آخر. وحالما قررت هذه الحركة ربط مصيرها بشاه إيران والمستعمرين ، ظهرت عليها بوادر الإبتكاسة والإنقراض. لقد رأينا كيف استخدم شاه إيران جلال الطالباني ومصطفى البارزاني ضد حكومة ثورة ١٤ ثور، وفي تلك الفترة الزمنية كانت الحركة الكردية تبدو وكأنها في نمو واتساع وكانت العلاقات الحزبية بين جلال ورئيس حزبه مصطفى وثيقة الى درجة أن السائلك الإيراني كان يقدم المساعدات الشهرية للأكراد الى جلال والذي كان يقدم جزءاً منها الى مصطفى البارزاني كراتب شهري. ولكن تبين فيما بعد أن صفة العمالة كانت عاملاً جديداً بالنسبة لقادة الحركة ونبأاً رئيسياً في إنهيارها. فبعد انقلاب شباط ١٩٦٣ تدهورت العلاقات البعثية- الكردية وذلك لسير الطرنيين على اسس شرفيئية. فكان البعثيون يتالون المساندة القوية من جمال عبد الناصر ويرفعون شعار الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة التي كانت قد تكونت من الوحدة الفورية بين مصر وسوريا. وكان صالح مهدي عماش ، وزير الدفاع، معروفناً بالتهور والعجرفة فألح على هجوم جديد ضد الأكراد والقضاء عليهم بغية إزالة أكبر عقبة أمام الوحدة العربية.

و لتلافي التفهق و الإندحار قرر الحزب القومي الكردي السير على خطى شاه إيران وذلك إيماناً بأنه لن يستطيع تحقيق أي شيء دون أن تكون من ورائه دولة قوية. وتمكن البارزاني من إقناع الشاه بأنه هو الأجدر باستلام "المخصصات" مباشرة لكي يقوم بصرفها بدلاً من جلال، على المسلحين الأكراد، خاصة وأن القوة الرئيسية في الحركة كانت من العشيبة البارزانية. فخاب أمل جلال وتقلصت مرارده المالية فقرر إحداث انشقاق في صفوف الحزب الكردي سنة ١٩٦٤ وتمكن من كسب المكتب السياسي للحزب الى صفه. وبعد صدامات دموية عديدة مع البارزاني أقر جلال وأتباعه بالنقل العسكري، فهربوا الى إيران مستجدين بالشاه وطالبيين منه الحماية. لقد كان هذا الانشقاق البسيط جتين الحروب الدامية التي طغت على الحركة الكردية منذ ١٩٦٤ وحتى كتابة هذه الأسطر.

بقي جلال وأتباعه في إيران يعيشون على حساب السافاك حتى سنة ١٩٦٦ حين عادوا الى العراق وانفقوا مع حكومة عارف كما شرحنا سابقاً ثم تدهورت الحالة الاقتصادية والسياسية في العراق وخاصة في عهد عبدالرحمن عارف مما حث المخابرات الأمريكية على تنفيذ انقلاب عسكري جديد في تموز ١٩٦٨ جاء بالبعث الفاشي الى الحكم مرة أخرى. وكان جلال الطالباني من أوائل الذين أسرعوا بباركة وتأييد السلطة الجديدة عارضاً خدماته عليها. واستخدم البعثيون قابلياته البهلوانية فعلاً لجرّ البارزاني الى التحالف معهم. فتمت إتفاقية آذار ١٩٧٠ بين مصطفى البارزاني وصدام حسين واشترك أربعة من مساعدي البارزاني كوزراء في الحكومة البعثية.

مذابح مصطفى البارزاني

بالرغم من الدعاية الصارخة للفاشية وللبارزاني حول إتفاقية آذار عم الإستياء بين الشعب الكردي وذلك لأن هذا الشعب أدرك أن ادعاء البارزاني والطالباني بالعمل للقضية الكردية ادعاء بعيد عن الحقيقة. وكان الإستياء والسخط سائداً بصورة خاصة عند عوائل الأكراد الذين فتشوا أبناءهم أو أزواجهم في المارك الكردية - البعثية عبر الستين. من الناحية الثانية قرر البارزاني استغلال سلطته الجديدة لتصفية معارضيه وخصومه العديدين. هناك مئات من الأمثلة لجرائمه بحق الأبرياء. ولعل خير مثال على ذلك هو هجوم البارزانيين على السمايل عزيريين في مجزرة دموية وحشية تم خلالها مباغطة السمايل عزيريين وقتل العشرات منهم (بينهم مجيد جرمكا) وتلفيتهم درساً لن ينسوه، في حين لاحظنا أعلاه بأن عشيرة السمايل عزيريين، برئاسة إبراهيم جرمكا (أخ مجيد) كانت من أخلص أعضاء الحزب الكردي منذ أيام حكومة نوري السعيد، بينما قرر مصطفى البارزاني العفو عن جلال الطالباني وأتباعه الذين إنضموا اليه من جديد وتم تعليق الحوادث الدموية بين أتباع جلال وأتباع البارزاني والتي أدت الى قتل مئات من الأكراد الذين تركوا الأكراد من اليتامى والأرامل ورأهم.

لم يكن مصطفى البارزاني يقتل الأكراد بل ساعد على قتل المعارضين لحكم البعث من العرب الذين التجأوا الى المنطقة الكردية. فقد قام أتباعه من البشمره بالقاء القبض على ضفر حسن النهر ورفاقه في السليمانية وتسليمهم الى حكومة البعث التي قامت بقتلهم، كما أشرنا الى ذلك سابقاً.

بين ١٩٧٣ و ١٩٧٥، أننا الحملة الثانية للشه والأمريكان على العراق. ساد الهدوء بين البارزاني والطالباني لأنهما كانا يتعاملان سوية مع الولايات المتحدة وشاه إيران. بل أنيط بجلال مهمة الدعاية للحركة الكردية في تجواله بين سوريا ولبنان وإسرائيل وليبيا ومصر. واشغل مصطفى البارزاني فترة الهدوء مع جلال نحاوية المعارضة الكردية في كل من تركيا

وايران. ومن أبشع جرائمه في هذه الفترة هي قتل الدكتور شقان، سكرتير الحزب الديمقراطي الكردي لتركيا، الذي التجأ الى البارزاني طالباً حمايته من المتتمة التركية (راجع محاضرة الدكتور محمود عثمان التي القاها في إمپريال كوليج في لندن سنة ١٩٧٧ بحضور إبراهيم أحمد وهرشيار زيباري) حيث صرح الدكتور محمود عثمان رداً على سؤال وجهته أنا اليه، حيث قال بأنه مستعد للشهادة أمام محكمة رسمية بأن «البارزاني هو الذي قتل دكتور شقان». كما أعلن الدكتور محمود عثمان في نفس المحاضرة بأن «مصطفى البارزاني سلم عدداً من قادة الحركة الكردية الايرانية الى السائاك الذي قام باعدامهم».

قبل توجه مصطفى البارزاني الى أمريكا ليستقر فيها ذهب الى سجن وايات ليقوم شخصياً بقتل ابن خاله ورفيقه القديم، وأحد الكوادر البارزة في الحزب الكردي، فاخر ميركه سوري وأفراد عائلته جيباً بعدما كان هؤلاء يقعون في السجن منذ ١٩٦٧ بسبب خلافات على السلطة بين فاخر وأولاد البارزاني. ولم يفلت من المذبحة حتى الأطفال والنساء.

الإنشقاق الثاني

كنتيجة لإتفاق الشاه مع صدام حسين في الجزائر في آذار ١٩٧٥ انشقت الحركة الكردية على نفسها من جديد و تشرد الحزب الكردي الى خمسة أحزاب و استغل جلال الطالباني سفر مصطفى البارزاني الى أمريكا و غيابه عن الساحة ليؤسس الإتحاد الوطني الكردستاني (أوك) ، لتبدأ بذلك مرحلة جديدة من القتال حيث شهدت الفترة بين ١٩٧٥ و ١٩٨٦ معارك ضارية بين أوك و الحزب البارزاني الذي إستلم قيادته إدريس البارزاني ثم أخوه مسعود. وكان إدريس يوجه العمليات من كرج قرب طهران حين كان يعيش، رغم اتفاقية الجزائر، ضيقاً على الشاه والسائاك بينما كان مسعود يتنوب ولدة أربع سنوات في الولايات المتحدة.

لقد سقط الألوف من القتلى في المعارك الطاحنة من الذين انخرطوا في صفوف الحزبين بغية محاربة البعث الفاشي ولكن تم قتلهم بسلام قياداتهم الكرديتين دون أن يتم تحديد المسؤولين عن هذه الجرائم المتبادلة أو تقديم أي منهم الى أية محكمة. علماً أن مسعود البارزاني اعترف، في اجتماع عام عقده في لندن في ١٩٨٩/٨/٦، حين صرح بالحرف الواحد: «حين بدأت الحرب العراقية- الايرانية كنا نقتل بعضنا البعض ولم تشكلت الجبهة الكردستانية سنة ١٩٨١ لكننا قوة كبيرة ولكن القتال استمر بيننا الى سنة ١٩٨٦». وهذا اعتراف كامل بأنه قاتل. ومن أبرز المعارك التي وقعت بين الطرفين كانت تلك التي تم فيها قتل علي عسكري الذي قاد حملة ضد الحزب البارزاني في غنى الأراضي التركية حيث جرت معارك ضارية بين الطرفين أسفرت عن قتل مئات. وكان «سامي» عبدالرحمن هو القائد الميداني

للحزب البارزاني خلال تلك المعارك. وحدث حيثفاك أن استنجد كلا الطرفين المتحاربين وفي مناسبات عديدة بالبعث الناصي (كما فعل جلال الطالباني سنة ١٩٨٤) أو بالحكومة العنصرية في تركيا أو بإيران أو سوريا أو ليبيا أو السعودية. وفي الحقيقة لا توجد حكومة في المنطقة لم تتعاون معها إحدى الجماعتين أو لم تستلم منها الأموال.

نم يزد: إتفاق جلال مع البعث سنة ١٩٨٤ إلى أية نتيجة مشمرة بالنسبة إلى حكومة بغداد التي كانت تنال الضربات الموجعة من الهجمات الإيرانية. ذلك لأن الأمريكان أعطوا جلال مبرة جديدة فانضم إلى مسعود البارزاني لتأسيس الجبهة الكردستانية التي شملت أيضاً اللجنة المركزية للحزب الشيوعي. سافر جلال على أثر ذلك إلى أمريكا والسعودية لتسبب الحطرات والتخضير لحرب الكويت كما بنا أعلاه.

نفذ خف الصراع بين البارزاني والطالباني لحاجة الأمريكان إلى استخدام الطرفين موحدين أثناء الحرب انكرويتية. وتوجه مسعود البارزاني إلى إسرائيل لتسبب العمليات العسكرية كما هو مبين في كتاب حروب إسرائيل السرية (نفس المصدر، الصفحة ٥٢١).

ملاحظة: في رواية للدكتور محمود عشان في جريدة الحياة ليوم ١٩٩٦/١١/٣٠ يقول بأن أول اتصال بين الحركة الكردية وإسرائيل تم في ١٩٦٢ في باريس. حيث التقى مأم جلال وفايز بهرز، ومأم جلال هو جلال الطالباني الذي كان آنذاك عضواً في المكتب السياسي ومبعوثاً شخصياً لمعطى البارزاني.

الانتخابات الكردية

حين سافر اللورد جيفري أوجر، نائب رئيس حزب المحافظين سابقاً، لمقابلة مسعود البارزاني في أربيل صرح للتلفزيون البريطاني بأنه «يحمل رسالة من جون ميجور، رئيس الوزراء، إلى مسعود». وقال مازحاً بأن الحكومة البريطانية «نعمل لتأسيس دولة كردستان». والمعروف بأن اللورد المحافظ أوجر سبق وقاد حملة تبرعات تم فيها جمع ٥٧ مليون جنيه إسترليني لمساعدة المنكوبين الأكراد. ولكن لم يستلم أي منكوب قرشاً واحداً منها. والظاهر أنه سافر إلى أربيل لكي يشرف على الانتخابات التي جرت لتأسيس «برلمان» كردي يشرف على أعمال الحكومة القبلالية.

نفذ أكد كل من مسعود وجلال بأن الغرض من هذه الانتخابات لا يتضمن الانفصال عن العراق. إلا أن جنة الأمم المتحدة، التي تسيطر عليها أمريكا، قامت بخرق ميثاقها ذاته وتدخلت في الشؤون الداخلية للعراق الذي مازال عضواً فيها. وحدث هذا التدخل عن طريق تمرين الأكراد بما يجتازونه لتمشية الحملة الانتخابية. ففي ١٩٩٤/٤/٢٣ نقلت وكالة رويتر تصريحات المصادر الكردية بأن الأمم المتحدة وافقت على إرسال شحنة تتضمن ٢٥

ملبون بطاقة انتخابية من أجل الانتخابات الكردية التي تجري الشهر المقبل. و تتضمن الإمدادات المقدمة من ألمانيا مراد أخرى ستستخدم في الانتخابات منها ١٥٠ ليترًا من حبر الأختام. إن هذا التدخل في الشؤون الداخلية للعراق جرى حتى بدون اتخاذ هيئة الأمم أي قرار بخلوها القيام بهذا العمل، حين كان الشعب العربي والكرد يقيسان الولايات نتيجة للمقاطعة الاقتصادية التي فرضتها أمريكا، عن طريق هيئة الأمم، منذ آب ١٩٩٠ بغية تجريم الشعب العراقي وإخضاعه قسراً لمشينة الرأسالية. أضف الى ذلك أن الانتخابات أتت ككاليات الحياة بالنسبة للشعب الكردي الذي كان وما يزال يموت جوعاً نتيجة للمقاطعة الاقتصادية المزروجة التي فرضتها هيئة الأمم من جهة ونجيم الحرب صدام حسين من الجهة الثانية.

غني عن القول أن الانتخابات لم تحل من مشاكل الشعب الكردي قيد شعرة بل نال هذا الشعب الشكوب القتل والسجن من الجبهة الكردستانية الحاكمة ذاتها. ففي العدد ٨ من جريدة (حُباني كريكار / نضال العامل) الصادرة في كردستان، استنكر اتحاد نضال العمال الشيوعيين في مقالة تحت عنوان: « ما هو هدف سياسة الإرهاب الوحشي ضد النساء؟ » قائلاً:

« في الآونة الأخيرة وفي أكثرية مناطق كردستان، قام عدد من القتل والمجرمين المحترفين بممارسة سياسة إرهابية رجعية ضد حقوق المرأة الكردية وحريتها وذلك تحت أغشية ومفاهيم رجعية... لند اتخذت هذه السياسة الإرهابية في البداية مظهر قتل النساء في أماكن مغزولة ثم تطورت الى قتل بعضن في بيوتهن وأمام أفراد عوائلهن وأطفالهن... وفي بعض الأحيان جرى القتل في الأماكن العامة، ومؤخراً تم أختطاف مجموعة من النساء من قبل الجبهة الكردستانية ونقلن الى مقراتها خارج المدن دون الإعلان عن هذه الجرائم. »

وأفادت الأخبار التي وردت من المنطقة الواقعة تحت سيطرة الجبهة الكردستانية بأن القتل والإرهاب، دون محاكمة، مستمران الى درجة أجبرت بها خالد بن نوري، عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي سابقاً، على إرسال رسالة الى «رفاقه» في الجبهة الكردستانية محذراً إياهم من مغبة ارتكاب هذه الجرائم (راجع العدد ٣ من الملف العراقي، شباط ١٩٩٢).

إن كافة الدساتير العالمية تقر وتؤكد على أن القاتل يفقد حقوقه المدنية، بما في ذلك حق التصويت دع عنك حق الترشيح. فاية انتخابات هذه كان فيها القاتل هو المرشح وهو المنفذ لعملية الانتخاب وهو الفائز نيبا في ثل دولة غير معلنة؟

وفي ١٩٩٢/٥/٢٢ وجه مسعود البارزاني بياناً الى جميع فروع حزبه يعترف فيه بأنه فاز في الانتخابات الأخيرة ب ٥١٪ من الأصوات عن طريق التزوير. وبالرغم من اعترافه بهذا التزوير أكد على عدم القاء نتائج الانتخابات « للحفاظ على ما، الوجهة على حد قوله. في حين أن المفروض هو أن يتم إلغاء مثل هذه النتائج الزائفة بغية التمسك بالديمقراطية.. يقول مسعود في بيانه ما يلي:

« البارتي (يعتمد الحزب الديمقراطي الكردستاني) حصل على نسبة ٥١٪ أما أوك فقد

حصل على ٤٩٪، لكن ما يشير أسفنا هو المخروقات والتزوير التي جرت في الانتخابات بحيث لم تبقى أية قيمة لها وقللت من شرعيتها...» ثم يقول: «... ونتيجة التزوير والمخروقات الكثيرة التي مرت، نحن وغيرنا أيضاً، لم نعترف بنتائج الانتخابات وكلنا بتصور أن القدر والتزوير قد حدثا، ولكن من أجل الحفاظ على سعة الأكراد وعدم التفرط بالفرصة التاريخية السانحة، ولردود الفعل الإيجابية في الخارج، توصلنا إلى أن إلغاء النتائج يعني أننا نتحمل مسؤولية تاريخية. نحن أصبحنا أمام خيارين، إما أن نلغي نتائج الانتخابات ونجازف بمصائر ومستقبل الشعب الكردي أو نجد مخرجاً للحفاظ على ما، الوجه بالنسبة للكرد. لذلك قررنا إيجاد حل هو بمثابة الاتفاقية بين البارتي والأوك. وعدم الاعتراض على نتائج الانتخابات بالرغم من فوزنا فيها ولكنني لا أعترف بها شخصياً، لأن فيها مجال للظن. وما حدث الآن هو إنفاق، وليس القبول بنتائج الانتخابات.»

ثم يصدر مسعود في بيانه: «ومرة أخرى أعلن لكم بأن هذه النقاط هي إستراتيجية (١)، وليس قبول بنتائج الانتخابات، لأن لدى جميع الأطراف تحفظات بشأنها حيث جرى الكثير من المخروقات والتزوير.»

هكذا أكد مسعود بأن الانتخابات كانت غير شرعية أساساً نتيجة التزوير والمخروقات الكثيرة» ولهذا بالضبط لم يتمكن البرلمان الناتج عن هذه الانتخابات المزورة من حل أية مشكلة من المشاكل العميقة للشعب الكردي المخرج بل عقدها عن طريق تعيين أعضاء البرلمان من قبل جلال أو مسعود حين اختار كل واحد منهما خمسين موظفاً كأعضاء في البرلمان، علماً أن مسعود وجلال لم يكونا بين المرشحين ولم يخترهما أحد.

يبقى لجلال ومسعود حق طرد أي عضو إذا خالف وأبهما. وبهذا الخصوص صرح جلال الطالباني في حوار أجراه مع زهير قصيباتي (نشر في جريدة الحياة في ١٩٩٦/٩/٢١) قائلاً بالنص: «إن البرلمان أسس على الناصفة، والانتخابات لم تكن على أساس دوائر بل نسبية، والناس صوّتوا للقوائم وليس للأفراد، وكان من حق كل حزب سحب نوابه وتبديلهم...»

الحروب النظامية لحكومة أربيل

بدل التركيز على حل الجزء اليسير من مصائب الشعب الكردي الكثيرة قرر الحزبان مشاركة حكومة تركيا في ملاحقة وقتل النازي من أكراد تركيا المنظمين في جيش P.K.K. والذين استغلوا الفراغ الذي نجم عن زوال الحكومة المدنية في كردستان العراق. فبعد أن قابل كل من جلال الطالباني ومسعود البارزاني تيكوت أوزال، رئيس الجمهورية التركية، في مطلع أيلول ١٩٩٢، صرحا لمراسل هيئة الإذاعة البريطانية في أنقرة بأنهما «عقنا اتفاقاً مع تركيا لمحاربة الإرهاب». حزب العمال الكردستاني، في داخل أراضيه كردستان العراقية لقاء قيام

السلطات التركية بمد الأحزاب الكردية بالمساعدات المادية. » (نشرة الأخبار، الساعة الواحدة بعد الظهر من يوم ١٩٩٢/٩/١٠). لم يكن هناك قانون واحد أصدره البرلمان الفيدرالي في أربيل والذي يعطي الحق لجلال أو مسعود لقتل الأكراد من أهالي تركيا وإن القرار الذي إتخذه إذن كان قراراً غير قانوني. فكان عملهما هذا جريمة قتل عادية بحاجة الى محاكمة شرعية لهما بهذه التهمة. ولم يحتج البرلمان الكردي ضد هذا القرار.

وفي ١٩٩٢/١٠/٧ كتبت بام أوتول، مراسلة الإذاعة البريطانية العالمية ومراسلة جريدة الكارديان البريطانية في أنقرة، بأنه الإدارة الكردية في شمال العراق أعلنت بأنها باشرت حملة عسكرية واسعة لطرد الحاربين التابعين لحزب العمال الكردستاني من مناطق نفوذ الإدارة داخل الأراضي العراقية، وإن القرار قد تم الإعلان عنه من قبل ممثلي الحركة الكردية العراقية في أنقرة. » وقالت بأن « سفين دزه بي، ممثل حدك في أنقرة صرح بأن الحملة الرئيسية بدأت في ١٩٩٢/١٠/٦ في منطقتي خواكورد و شيروان. » وبلغت هذه الحملات أوجها في ١٩٩٢/١٠/١٦ حيث نقلت وكالة رويتر للأنباء، بأنه الأكراد العراقيين والقوات التركية استخدمت المانع الثقيلة والبشمره العراقيين والطائرات والجنزة المظليين لتدمير مقرات الحركة الكردية المتصاعدة في تركيا. » وفي ١٩٩٢/٩/١٣ كتب كريس هيجرز من أربيل (في الصفحة ٦ من جريدة إنترناشنال هيرالد تريبيون) واصفاً الحالة تحت ظل حكومة نواز معصوم كما يلي:

« نتيجة لطلب الأتراك هجم أكراد العراق على المقرات التابعة لحزب العمال الكردستاني، وذلك لأن الحكومة التركية أصبحت معيماً بارزاً لأكراد العراق... فاضطر أكراد تركيا الى منع المرور عبر جسر خابور... إن هذا الجسر مهم إقتصادياً لأكراد العراق لا للحصول على تجهيزات الطعام والإحتياجات الأخرى فحسب بل لما يوفره من الضرائب (الخاوات) التي فرضها أكراد العراق على سواق الشاحنات التي تستخدم الجسر... والبالغة مليوناً دولار شهرياً. » ثم يقول المراسل:

« وإضافة الى كل هذا فإن " الحكومة الكردية " مازالت مصابة بالفوضى وإنعدام وجودها خارج المدن حيث يتصرف البشمره المحليون بصورة مستقلة عن العاصمة، بل انهم هم الذين يحكمون الأرياف ويفرضون الخاوات في نقاط التفتيش وسيطرون على السبارات والمكانن لبيعها في ايران: إن الكثيرين منهم يتأثرون وزقهم اليومي من هذه الخاوات، إذ قد يجمع أحدهم ستة من أصدقائه ليصبح قائداً محلياً ويسرق ما يشاء... إن هذه السراقات جردت الشمال من آلاف السيارات والمكانن الثقيلة. فمن مجموع ٧٠٠ سيارة تابعة لبلدية أربيل، قبل الإنتفاضة، من بينها القلايات ولوريات جمع الأوساخ والبلدوزرات، لم يبق سوى ٩٢ سيارة فقط ومعظمها معطوب. كما أن قوة الشرطة في أربيل إنخفضت الى الثلث وهي تقلل الآن ١٨ سيارة فقط من أصل ٣٤٥ من سيارات الدورية. » ثم يضيف كريس هيجرز:

« إن الفلاحين الأكراد أخذوا يهربون حاصلاتهم الزراعية الى مدينتي الموصل وكركوك الراقعتين تحت سيطرة البعثيين... مما قلل من مخزون الأكراد للشتا. التارص. »

هكذا كان الوضع تحت ظل حكومة فزاد معصوم حين ثورت الإعتداء على أكراد تركيا لنا. المساعدات المادية التي قدمتها الحكومة التركية العنصرية. أذن سبقت الحرب الكردية ضد أكراد تركيا حالة إنهيار الحكومة الكردية وتفشي السرقات وإنعدام السلطة الفعلية وقيام مسلحي الحزبين بسوء استخدام سلطتهما للقضاء على البنية التحتية لإقتصاد المنطقة الكردية.

من الضروري أن نتذكر بأن المراسلين كريس هيجرز و پام أوتول وغيرهما كانوا من مؤازري حكومة أربيل وهم لا يعارضون السياسة الغربية في المنطقة ومع هذا يضطرون الى ذكر هذه الحقائق المشينة لكي يتأكدوا بأن قادة الدول الغربية وشعربها تدرك ما حدث من تطورات الفعلية تحت ظل فزاد معصوم والحكومة الفيدرالية الكردية.

لم ينتظر معمود البارزاني و جلال الطالباني كثيراً قبل أن يحولا كردستان الى مكان أُنعم من أفغانستان. ففي ٢٣ / ١٠ / ١٩٩٣ نشبت حرب جبهوية واسعة بين الجلايين وقوات الحركة الإسلامية وامتدت المعارك حتى رأس السنة الجديدة كما ذكرنا تفصيلها أعلاه. وفي هذه المعارك تم رسمياً تأكيد إنعدام السلطة الفعلية للحكومة أربيل حين رفض وزير البشركه المشعو جبار فرمان الأوامر التي صدرت اليه بوقف إطلاق النار ضد الحركة الإسلامية بما أجبر معمود البارزاني على الإحتجاج ضده. ولكن دون إزاحة هذا الوزير أو معاقبته وبقي جبار الى أن أخذ يقود قوات جلال ضد معمود نفسه.

من الضروري أن نتذكر بأن الحرب التي قادها وزير الدفاع جبار فرمان ضد الحركة الإسلامية الموالية ليران لم تكن بقرار البرلمان الكردي ولا حتى بقرار من الحكومة الفيدرالية التي كان جبار فرمان وزيراً فيها وليس هناك قانون كردي، أصدره البرلمان، يعطي الحق لأوك تقتل الأكراد العراقيين في الحركة الإسلامية. ولهذا فإن الحرب كلها كانت عملية قتل عادية تستوجب المحاكمة. إذا كان البرلمان عاجزاً عن إصدار القوانين بإعلان الحرب أو منعها وإذا كانت الحكومة غير قادرة على تنفيذ قرارات البرلمان وتترك وزيراً فيها للقيام بالقتل الجماعي نبلا شك لا تستطيع مثل هذه الحكومة أن تدعي الشرعية، وبلا شك لا تستطيع البقاء على قيد الحياة لمدة طويلة.

لقد فعل كاراديج في البوسنة ببوغسلاويا مثلاً فعل جبار فرمان. إلا أن القضية في البوسنة انتهت بتقديم كاراديج الى محكمة دولية لمحاكمته بتهمة قيامه بالقتل الجماعي ضد المسلمين. علماً بأن كاراديج كان صربياً طالب بضرورة انضمام الأتسام الصربية في البوسنة الى صربيا في حين أن أعضاء الحركة الإسلامية كانوا أكراداً عراقيين ولهم نفس حقوق المواطنة مثل جلال الطالباني وجبار فرمان. ثم أن كاراديج كان قوياً صربياً يعادي أهل البوسنة ولكن جلال الطالباني وجبار فرمان ومعمود البارزاني قد تعاونوا مع القوميين في الحكومة التركية لقتل الأكراد من بني قومهم في تركيا لكونهم يعملون في حركة كردية ضد الإضطهاد العنصري التركي.

حرب الحزبين

ذكرنا أعلاه بأن المناوشات بين الحزبين الكرديين قد بدأت قبل قيام الحرب الجبهوية بينهما. وكانت تلك المناوشات مقدمة لحرب حتمية بين كتلتين امتازتا بقتل الأكراد في تركيا والعراق. وبصورة خاصة امتازتا بقتل بعضهما البعض منذ انشقاق جلال الطالباني ومكتبه السياسي عن مصطفى البارزاني سنة ١٩٦٤.

بدأت الحرب الفعلية بين أوك وحدك في أول آيار ١٩٩٤. إذ تحولت المناوشات الى حرب جبهوية شملت كل المنطقة الكردية تقريباً. وقد كتب ديثيد هيرست، مراسل جريدة الكارديان البريطانية يوم ١٤/٥/١٩٩٤ من المنطقة، تحت عنوان « القرب يرتبك خجلاً بسبب قتل الأكراد بعضهم بعضاً » قائلاً:

« قتل أكثر من مئة في المعارك الدامية التي نشبت بين بيشمرگة الحزب الديمقراطي الكردستاني (حدك) مسعود البارزاني وبيشمرگة الاتحاد الوطني الكردستاني (أوك) لجلال الطالباني... بسبب خلاف تافه حول ملكية الأراضي (التي سبق واغتصبها حور ميرحان "البارزاني" في منطقة قلعة دزة)، إلا أن الوضع تفاقم سريعاً وامتد القتال ليشمل مناطق أخرى، بما في ذلك المدن الرئيسية مثل: السليمانية وصلاح الدين مقر المؤتمر العراقي... الأمر الذي أدى الى تقسيم كردستان فعلياً الى منطقتين متخاصمتين، شرقية تخضع لسيطرة أوك وغربية تحت سيطرة حدك، يفصلهما شرط محايد تسيطر عليه قوات المؤتمر... ويستمر المراسل:

« إن المحاصرة التاريخية بين القائدين وحزبيهما تصاعدت بصورة ملحوظة في الأشهر الأخيرة... فيبعد أن اقتسم الحزبان السلطة مناصفة أصيب الوضع السياسي بالشلل حين فشل الطرفان حتى في تأسيس جيش كردي موحد لأن المناصب العسكرية موزعة في كل المراتب بأسلوب يقابل كل أمر من أوك منافسه من حدك... ولكن حتى في مجتمع عشائري ملتح مثل هذا لم يترفع إلا القلة بأن حدة التوتر ستصل هذا المنعطف الخطير... إن تردّي الوضع بهذه السرعة ليتحول الى حرب شاملة قد أصاب بالذعر الرأي العام الكردي المحايد بل وحتى الكثيرين من أتباع الطرفين المتخاصمين. »

تؤكد الحقائق بأن الحرب، أية حرب، في المجتمع الرأسمالي تحدث لضرورة « قوى السوق » أي حين تصل المصلحة المادية لفترة ما مرحلة تجبرها على حمل السلاح. كما أن السبب الحقيقي لأية حرب تختلف كل الاختلاف عن السبب العلني. فالحرب بين الحزبين الكرديين لم تنشب نتيجة « خلاف تافه » حول ملكية الأراضي في قلعة دزة ولو أن هذا سبب اقتصادي مهم ويمكن أن يشعل نار حرب صغيرة. إلا أن هناك على الأقل سببين آخرين: الأول هو الخلاف المزمع بين الحزبين منذ ١٩٦٤ وعمل كل حزب منذ ذلك الحين لقرض سلطانه على الشعب الكردي لوحده. والسبب الثاني كان رفض مسعود البارزاني

تسليم جلال قسماً مما يقبضه من الرسوم " الكمركية " في نقطة إبراهيم خليل من الشاحنات انتركية التي كانت تقوم بتهريب البضائع الى العراق بالرغم من المقاطعة الاقتصادية المفروضة عليه. فقرر جلال بالمقابل أن يسيطر على رؤوس الأموال المودعة في البنوك في أربيل والسليمانية وعلى منتوجات المعامل كالمست و السجائر ورفضه إعادتها الى الحكومة انفيدرالية الى أن يقبل مسعود بمناصفة الحارة " الكمركية " من إبراهيم خليل.

بعد توقف قصير دام أقل من إسبوع اندلعت معارك ضارية جديدة شملت مناطق سيد صادق وخورمال و حلبجة، وتركزت بين الأحزاب الإسلامية (المتحالفة مع مسعود البارزاني والمدمومة من إيران) وبين قوات أوك. وكانت المعارك مازالت مستمرة حين صرح دبلوماسي غربي في المنطقة الكردية بأنه « بلغ عدد القتلى حوالي الأربعمئة. » (راجع إنترناشال ميرالد تريبون الأمريكية ليوم ١٩٩٤/٥/٢٠). بينما أشارت الكارديان البريطانية يوم ١٩٩٤/٦/١ الى أن الجلايين احتلوا مبنى انبرلمان الكردي في أربيل منذ بداية القتال وأن المعارك كانت مستمرة في قلب المدينة. كما نقلت تصريحات أدهم البارزاني (ابن عم مسعود ورئيس أحد الأحزاب الإسلامية الموالية الى إيران) حول « اكتشاف قبر جماعي دفن فيه الجلايين ما لا يقل عن ٢٠٠ جثة للنساء والأطفال في مكان يبعد ٢٢ ميلاً جنوب شرقي أربيل. » وعادت الجريدة في يوم ١٩٩٤/٦/٤ لتنشر تقريراً جديداً لمراسلها الخاص الذي أفاد بأن عدد القتلى تجاوز الستمائة قتيل، كما ذكرت أن « المعارك بين الجلايين ضد مقاتلي الحركة الإسلامية، المتحالفين مع البارزاني والمنعومين من إيران، كانت لاتزال متواصلة. » أي أن المعارك بدأت واستمرت في صيف ١٩٩٤ وامتازت بكونها حرب أوك ضد جبهة مكونة من حذك لمسعود البارزاني وابن عمه أدهم الذي يسيطر على حزب إسلامي. وكانت الجبهة مستدة من قبلي إيران ضد جلال الطالباني وحزبه. إلا أن هذا التقسيم للقوى قد تبدل فيما بعد في ١٩٩٦ كما سنرى حين وقعت إيران مع جلال ضد مسعود.

وفي مقابلة معه، نشرتها جريدة الشرق الأوسط اللندنية يوم ١٩٩٤/٦/١ كشف مسعود البارزاني أن الجلايين أجبروا سكان مدينة حلبجة المجرمة على إخلاء المدينة والهرب منها. وهي المرة الثانية التي يتشرد فيها أهالي هذه المدينة المنكوبة بعد ما سبق لصدام حين وأن هاجمهم بالأسلحة الكيميائية في ١٩٨٨/٣/١٦. وبدأت الحرب عقب ما قام الجانبان بسرقة سيارات الإسعاف والأجهزة الطبية من المستشفيات، بعد حرب الكويت، ونقلها الى إيران وبيعها، الأمر الذي جعل مهمة نقل الجرحى الى المستشفيات ومعالجتهم من الأمور العسيرة. لقد كان واضحاً أن المستفيد الرئيسي من مثل هذه الحرب الطاحنة هو بلا شك صدام حين وعصابته الناقصة.

في ١٩٩٤/٦/١ أصدرت منظمة العفو الدولية وثيقة برقم MDE 14/WU01/94 عن الانتهاكات التي قام بها الحزبان جاء فيها:

« ... فعلى مدى الشهر الماضي أسر الجانبان مئات من المقاتلين والكوادر الحزبية في إطار تقتال الدائر. ولتن كان العشرات منهم قد أطلق سراحهم من خلال عمليات تبادل الأسرى، فقد

تردد أن قوات كل من (الحزب الديمقراطي الكردستاني الموحد) و (الاتحاد الوطني الكردستاني) قد قام بقتل عدد من الأسرى عمداً. وقد تلقت منظمة العفو الدولية أسماء وتفاصيل ٥١ من أعضاء (الحزب الديمقراطي الكردستاني الموحد) الذين أدعي أن (الاتحاد الوطني الكردستاني) قد أعدهم يعد القبض عليهم في الفترة بين ٢٠ و ٢٣ أيار في قلعة دزه درانية وكريسنجق والسليمانية ودرنديخان وجوارقورنة. ثم تؤكد الوثيقة أنه :

«... في شباط ١٩٩٤ ترجمه من منظمة العفو الدولية الى كردستان العراق في جولة لتقصي الحقائق. وتؤكد الى أن قوات كل من (الاتحاد الوطني الكردستاني) و (الحركة الإسلامية في كردستان العراق) تعمدت قتل بعض من لديها من الأسرى في كانون الأول ١٩٩٣. كما كانت هناك أدلة فوتوغرافية وطبية على قيام الطرفين بتعذيب الأسرى والتمثيل بجثث بعض القتلى.»

ويلا شك بعث ضباط السي آي أى الامريكان المقيمون في صلاح الدين تقارير مفصلة حول حقيقة الحرب الدائرة والجرائم التي إرتكبتها كل من الحزبين الى حكومتهم في واشنطن والتي إستخدمها لإعادة النظر في المعادلة القائمة بين الحزبين ومن ثم تحطمت تلك المعادلة ومجئلت الى حالة الرعب التبتنكر حتى الحكومة الأمريكية حدوثها تحت إشراف ضباطها. إذن اتضح للجميع بأن مصيبة الشعب الكردي ناتجة بالدرجة الأولى عن وقوعه تحت نفوذ الإقطاعيين والعشائريين من أمثال مصطفى البارزاني وأولاده ونفوذ عدد من أهل المدن المشيشين بالسلطة من أمثال جلال الطالباني ونوشيروان مصطفى (بطل مجزرة پشت آشان حين قتل أكثر من مائة من أعضاء ومسلحي اللجنة المركزية للحزب الشيوعي) الذين كانوا واستمروا يعيشون على حساب المخابرات المركزية الأمريكية، عن طريق سيطرتهم على المؤتمر الوطني العراقي. إن التخلف الحضاري والطبيعة العشائرية المتأخرة لهؤلاء هي التي تدفعهم الى فرض المعارك الدموية على الشعب الكردي الجريح بغية كسب المزيد من المال.

لقد أكدت الحرب بين الحزبين الكرديين الحاكمين على ما يلي:-

١ - بطلان التبرجات الأنكلو - أمريكية بأن الديمقراطية قد سادت في كردستان العراق. لأن سقوط المئات صرعى في حرب ضروس وقتل الأسرى ثم التمثيل بجثث القتلى أثبتت انعدام القانون والأمان ناهيك عن الديمقراطية وأن احتلال البرلمان من قبل أحد الطرفين أثبت الصفة الكارتونية لهذا البرلمان المتكون من أعضاء تم تعيينهم نتيجة « التزوير والخروقات » حسب قول مسعود. لقد اتضح بأن هناك احتمال تعرض أي كردي الى الموت بدون حاجة الى مبرر، حتى ولو كان عضواً في أحد الحزبين الحاكمين وذلك في صراعات لا مصلحة للشعب الكردي فيها. وتلك هي الديمقراطية الأنكلو - أمريكية.

٢ - بطلان ادعاء المحتلين الأنكلو - أمريكيين بأنهم جازوا خلق « منطقة آمنة » شمال خط عرض ٣٦ لحماية الأكراد المنكوبين. إذ أن وجود الفصائل الكردية التي ترفض الخضوع لقوانين برلمانهم جعلت هذه المنطقة غير آمنة بل خطرة على حياة الأكراد لا في العراق وحده بل على حياة أكراد إيران وتركيا أيضاً.

٣ - خيبة أمل الكثيرين من المخلصين الأكراد الذين رفضوا أو عارضوا فضح جرائم حكيم أرميل. لقد كان لهؤلاء الأكراد الشرفاء كل الأمل بأن تسليم الأمور إلى مسعود البارزاني وجلال الطالباني ورفلائهما سيحل مشاكل الشعب الكردي المريج. ولكن الجميع شهد من جديد بأن القتال يبقى قاتلاً ولا بد من وضع حد لجرائمه وذلك عن طريق محاكمته ومعاقبته، وعلى الأقل مقاطعته ونفضه.

والآن أكدت المدافع الكردية وجثث الألوف من القتلى، لهؤلاء الأكراد الشرفاء على ضرورة التخلي عن أحلامهم والعمل معاً للثورة على هؤلاء المحاكم وسوقهم إلى المحاكم ومعاقبتهم والعمل على إسقاط الأحزاب الكردية المتحاربة ومزقهم "الوطني" السند بأموال وثالة المخابرات المركزية الأمريكية.

في ٢١/١١/٩٤ وقع جلال الطالباني ومسعود البارزاني بحضور أعضاء المكتبين السياسيين للحزبين ميثاقاً نص البند الأول منه على وتحريم وتجريم الإقتتال بين الأحزاب والقوى السياسية في الإقليم، وبشكل خاص بين الإتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني الموحد، وداعتبار الإقتتال جريمة وطنية كبرى لا يجوز اللجوء إليها، بل يحتم الراجب الوطني تجنبها وشن حملة فكرية واسعة ضدها في صفوف الحزبين لتنقية النفوس والأذهان ومن أجل فرض ذهنية حضارية ونشرها في صفوف أعضاء وكراد وقيادات الحزبين... «وهذه ندى أساليب العنف والانتقال والاعتقال والضغط والإكراه لفرض الرأي والمواقف أو لحل الخلافات والمشاكل التي قد تنجم... وتجريم الإلتجاء إلى الدول الأجنبية في النزاعات الداخلية ضد بعضها البعض وتجريم إهدار الثورة الوطنية... بحيث ينفذ حتى مجرد التفكير في اللجوء إلى السلاح وهماً موحشاً ونظرة سقيمة ومكرهة وسحرمة» (راجع نداء الرافدين الديمقراطية لباقر الحكيم، العدد ١٤٣، الجمعة، ١١/١١/١٩٩٦). ورغم كل هذا التحريم والتجريم للقتل استمرت الممارك الدامية بين الطرفين مع علم قادة الحزبين وأعضائهما بأن القتل جريمة محرمة، كما استمر الحزبان في الإلتجاء إلى الدول الأجنبية بل إلى البعث الناشي، مما أثبت نظرة الحزبين «السقيمة» وأكد على أنهم «جرمون يستحقون العقاب».

لم تؤثر الحرب على ظاهرة السرقات والتهرب بل عمقتها، ففي تقرير لكرس هيجرز من دموك إلى جريدة نيويورك تايمز ليوم ١٨/٨/١٩٩٤ والذي نشر في نفس اليوم بصحيفة الكارديان حيث قال:

«تعتبر شاحنات ضخمة تنفخ الدخان الأسود عبر جسر خابور الصغير من تركيا كل صباح لتنتقل سلعة توفرت بكثرة في شمال العراق وهي "السجائر". بينما هناك نقص حاد في الأدوية، كما ومن المستحيل الحصول على الحليب، بينما انعدمت الفراكه من الدكاكين لأشهر، وأن الأدوات الإحتياطية نادرة إلى درجة أن المكاكين والسيارات القديمة يتم تفكيكها لتوفير أجزائها في تصليح غيرها...» ثم يضيف:

«ولكن علب السجائر الأمريكية كسجاير الكيوت وانثيكتوري و مالبورو وغيرها

معروضة على ملقى كل الشوارع ومكسدة في المخازن والعلاوي الى مستوى السقف. » ثم يقول المراسل:

« حين دخلت قوات الحلفاء (يقصد القوات الأنكلو - أمريكية) شمال العراق بعد حرب الخليج أسست منطقة أمنية لتمكين ١٥ مليون كردي هربوا الى تركيا وإيران، العودة الى بيوتهم. وخرجت الجيوش العراقية وسيطر المحاربون الأكراد على المنطقة بمساعدة الطائرات الحليفة مع قوة صغيرة من الحلفاء الذين أخذوا مواقعهم في مدينة زاخو الحدودية. » ويقول المراسل:

« ولكن إنشاء المنطقة الأمنية أحدثت أيضاً أكبر سوق سوداء لتصريف السجائير في الشرق الأوسط. حيث يرد الى شمال العراق ما قيمته ملايين الدولارات من السجائير المهربة، دون مكوس من قبرص وتركيا. » ثم يقول:

« ثم يتم تهريب هذه السجائير، غالباً على ظهر البغال، الى العراق وإيران بل الى تركيا من جديد، لقاء ربح مقبول. وحينما يكافح ٣٥ مليون كردي في الشمال للحصول على الطعام، يزداد أغنياء تجار السجائير ثراءً. أولئك الذين لهم إحتكار على ما يزيد على دروزن ونيف من الأنواع المستوردة، إنهم اشتروا وسكنوا أحسن البيوت ويتسارعون في سيارات المارسيدس اللامعة مع حراسهم المسلحين. » ثم يقول:

« قال محمد طاهر* إننا تجارة خلافة، خلافة جداً* حين كان يراقب الجمالين يفرغون ٨٧٠ صندوقاً، كل صندوق يحوي على ٥٠ شلعة من السجائير من شاحنة تركية. » ثم يقول:

« لقد قال أحد التجار: "إن مقاولتنا الآن تتراوح بين مليون ومليون دولار" وأيده في ذلك قائد البشمرکه الذي يجمع الأجور (يقصد الخاوة) كل يوم من مئة شاحنة تأتي من تركيا. » ثم يقول الصحفي:

« وقال مسعود البارزاني مستغرياً: "المكتوب على كل علبة سجائير هو أن السجائير مضرّة لصحتك ولكنها أثبتت بأنها جيدة لنا". » ويقول أيضاً:

« إن الرجال الذين يقومون بعملية التهريب غالباً يتم جرحهم أو قتلهم من قبل حراس الحدود المضطربين أو أنهم يموتون نتيجة لإنتجار الأنغام تحت أقدامهم في حين تتم السيطرة على الشاحنات وتتم سرقتها في أحيان أخرى. »

فهناك إذن لمسعود البارزاني رجال يقتلون وآخرون يقومون بالتهريب. فلا عجب إن استولى الحسد على جلال الطالباني الذي لا يملك منفقاً الى تركيا فاضطر إلى حمل السلاح لإجبار مسعود على تقاسم الغنيمة ولكن دون جدوى.

في مقابلة للدكتور محمود عثمان في راديو سبيكتروم أثناء مفاوضات دبلن بين الطرفين الكرديين المتحاربين أكد على « طرغ عدد القتلى من الجانبين أكثر من أربعة آلاف شخص. » أي بلغ عدد اليتامى حوالي ثمانية آلاف وعدد الأرمال حوالي الألفين على الأقل. علماً بأن قسماً من المحاربين لهم أكثر من زوجة وآخرين لم يتزوجوا بعد. أما الجرحى والمعوقون والأسرى

فلا يتم إحصاؤهم حتى من قبل الصحفيين. لقد تم ارتكاب هذه الجرائم بعد أن وقع الحزبان على الميثاق الذي حرم القتال بينهما.

تعليقاً على الحرب الطاحنة بين الحزبين اضطر الكاتب الكردي نزار آغري أن يكتب (راجع جريدة الحياة ليوم ١٩٩٦/١١/١) ويقول:

« لقد مارس الحزبان الكرديان (وكذلك الحركة الإسلامية الكردية) أنواعاً من السلوك الاستبدادي والدمري تكاد تكون تقليداً لسلوك صدام ومناهجه. ومنذ استلم الحزبان الكرديان الكبيران مقاليد " الحكم " في المنطقة الأمنة ثبُتاً أركانها بأساليب صدامية: احتكار القضاء السياسي لنفسيهما وإزاحة الأحزاب الأخرى وتوزيع الوظائف والمناصب ومقاعد البرلمان وانغنائهم بينهما بالتساري. ثم شرعاً، كل من جهته، في تثبيت بنيانه وعناصره ومحازبيه كما لو أن كل واحد منهما حكومة بحد ذاتها. وأول شيء تم التفكير في تأسيسه هو مركز الاعتقالات والسجون. ومورست طرق في التعذيب يحصد صدام نفسه القانونين عليها: جدد الأتوف وتمر الاطراف وسمل العميون ... الخ (ويمكن، في هذا الشأن مراجعة التقرير الضخم الذي ينشرته منظمة العفو الدولية في ١٩٩٤ حولاً أوضاع حقوق الانسان في كردستان العراق) . » ثم يقول الكاتب:

« لقد توفرت للقيادة، أو القيادات الكردية فرصة فريدة لتبرهن عن تعلقها الفعلي بالحريات والديمقراطية والتعددية ونهي مشروعها المناهض والبديل للمشروع الاستبدادي. وبدلاً من وضع أسس متينة للائتلاف والتعاون وكذلك التسامح والارتفاع الى مستوى الطموح القومي (نكل الأكراد) والوطني (لكل العراقيين، عرباً وأكراداً وتركمناً وآشوريين) نزل الزعماء الأكراد الى حضيض المنافع المباشرة والرضاعات اليومية. » ثم يضيف الكاتب آغري:

« لقد بينت الوقائع أن الزعماء الأكراد غير جديرين بتمثيل شعب تواتق الى الحرية والرخاء. وظهروا اشخاصاً صغيري النفوس، ضيق الأفق، تافهين، يركضون وراء أهواء عابرة ومنافع انية... » ثم يقول:

« ولو كان طرف في القيادة الكردية صادقاً في زعمه الاخلاص لآمال الشعب الكردي والعمل من أجل اهدافه لأسرع من دون تردد الى التخلي عن سلطانه وغاياته الحزبية والشخصية وتنازل للطرف الآخر. » ثم يضيف نزار آغري:

« فقد تصرف الحزبان الكبيران بمنطق الأمراء العشائريين ومقتسمي مناطق النفوذ وتوزيع المكاسب، وحين تشكلت " الحكومة " الثنائية في أبريل سنة ١٩٩٢ سارع الحزبان على تناهض قطعة اللجنة من دون اكتراث بشيء يخدم المجتمع والناس. ولم يشترك زعيم الحزبين في الحكومة بل بقيا خارجها (فوقها) ولم يشعر عضو بارز في أحد الحزبين بالخرج، وهو يقول إن زعيمه " أكبر من الحكومة والبرلمان وأنبل من أن يتعرض للتقيد والمحاسبة "، وكما هو الحال في الشكليات الكيانية يبقى الزعماء الأكراد في مواقعهم (الى الأبد؟) لاعتبارات لا علاقة لها بالمنفعة السياسية والكفاءة الفكرية وإجماع الناس أو انتخابهم. »

أما حكومة الولايات المتحدة فاستمرت، ومازالت، في التوفيق بين الحزبين المتحاربين

بغية رد الاعتبار اليهما عن طريق نسيان ضحايا معاركهما الدامية ثم فرضهما، من جديد، على الشعب الكردي المتكوب بهما بغية إفساح المجال لهما لبدء جولة أخرى من القتل والبطش. وكل ذلك باسم الديمقراطية والسلام. أما الأحزاب " الديمقراطية " والإسلامية فمازالت تلح على ضرورة الوحدة مع هؤلاء القتلة بحجة أن العراق الذي يخضع لحكم هؤلاء خير من جرائم صدام حسين.

التدخل الإيراني

بعد فشل مؤتمر دبلن وصلت الإصطناعات مرحلة غريبة، إذ غير كل حزب حلفاء من جديد. فلقد تتم محاصرة قوات جلال الطالباني بين الجيش العراقي من الجنوب وقوات مسعود البرزاني من الشمال. لذا قرر التعاون مع إيران ونسح المجال للباسداران الإيرانيين وقوات محمد باقر الحكيم للدخول الى منطقته. لقد قام جلال بتحويل ولايته الى إيران بغية إخراج الأمريكان وإفهامهم ضرورة مساعدته للخروج من موقعه المحاصر ثم الحُصُول على منفذ له عبر تركيا لكي يتمكن من السيطرة على قسم من المحارات التي يتألفها مسعود من الشاحنات التركية. علماً أن هذه الشاحنات كانت تمر عبر أراضي مسعود بصورة غير شرعية أصلاً. ذلك لأن العملية كلها كانت مخالفة لقرارات مجلس الأمن التي تمنع التعامل مع العراق. كانت أمريكا تدرك عدم شرعية التجارة مع بغداد ومع هذا كانت تعمل على إيجاد حل معقول للخلاف الموجود بين الطرفين بصورة يتألف بها جلال قسماً من رسوم الكمارك التي يتقاضاها مسعود، حتى يعدل جلال عن تعاونه مع إيران. هكذا أراد جلال أن يثبت للأمريكان أنه خبير بالازدواجية ويستطيع اللعب على أكثر من جيل واحد. إلا أن الحل الذي أراده جلال ليس بالأمر البسيط، لأن المسألة متعلقة بلايين الدولارات قدرتها جريدة الحياة ليوم ١٩٩٦/٨/١٧ ب ٧٥ مليون دولار في الشهر وكانت كلها تدخل في جيب مسعود، إضافة الى ما يجمعه من تهريب السجائر. اعتقد جلال بأن الأحسن له أن يقامر بالورقة الإيرانية ويستخدم قواتها وقوات باقر الحكيم ويتجه نحو الحدود العراقية التركية دون أن يتذكر الدرس الذي تعلمه حين أرسل بجيشه تحت قيادة علي عسكري، سنة ١٩٧٧ الى نفس الحدود ففُضِيَ عليه مسعود كما شرحنا سابقاً.

يقول سمعلادين إبراهيم (الحياة ١٩٩٦/١٠ - ١٩) حول ازدواجية الأحزاب الكردية

مايلي:

« لم تكن هذه هي المرة الأولى التي تنتصر فيها بغداد لأحد الغريمين ضد الآخر، كما أنها لم تكن الأولى التي تفعل فيها إيزاز الشيء نفسه، ويمكن للمراقب وهو منغمض العينين أن

سنبأ بما سيحدث إذا ايدت بغداد أحدهما لأن إيران ستقوم تلقائياً بتأييد الآخر. ثم يقول: «وستري في ذلك ما إذا كان اسمه "بارزاني" أو "طالباني". فقد تبدل كل منهما في تحالفاته مع بغداد وطهران أكثر من مرة في العقدين الأخيرين». ويختم قائلاً: «وهكذا فإن الجغرافيا السياسية والتقليبة هما أعدى أعداء الأكراد، ولكنهما ليسا العدوان لوحين. فهناك أيضاً "الاستبداد" في دول الجوار وهناك أيضاً قوى "الاستعمار" من خارج المنطقة».

تقول جريدة نداء الرافدين الإسلامية الدمشقية (التابعة للمجلس الأعلى لباقر الحكيم) في عددها ١٣٧ في جمادى الأول ١٤١٧ هـ، الموافق ١٣ أيلول ١٩٩٦ في الصفحة الثالثة، بخصرى تعاون جلال مع إيران مايلي:

«وقد أدت سيطرة الاتحاد الوطني الكردستاني على معظم المناطق المتاخمة للحدود مع إيران إلى حرمان الولايات المتحدة من فرصة استخدام الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني لمعارض للقيام بعمليات مسلحة داخل الأراضي الإيرانية وكان الحزب المذكور قد تلقى (١٠) ملايين دولار من مجموع (٤٠) مليون دولار كانت الإدارة الأمريكية قد حولت (C.I.A.) بعرفها لتزعزعة الأوضاع في إيران مطلع عام ١٩٩٦. إلا أن الضربات الاجهازية التي قامت بها القوات الخاصة الإيرانية ضد مقراته ومعسكراته الرئيسية في منطقة كورستان في عمق المنطقة الآمنة قد حالت بينه وبين تحقيق الأهداف المرسومة له. كما قام الاتحاد الوطني الكردستاني على أثرها بفرض قيود على تحركات الديمقراطي الإيراني في مناطق سيطرته. وسمح للقوات الإيرانية العائدة من تنفيذ عملياتها بالمرور عبر منطقة رانية بعد أن امتنع الديمقراطي الكردستاني العراق (حذك) من السماح لها بالعودة من طريق حاج عمران. أي أن المجلس الأعلى ورئيسه باقر الحكيم قد اعترف في جريدته الرسمية «نداء الرافدين» بأن لجيش الإيراني دخل فعلاً في عمق الأراضي العراقية إلى كورستان حيث حارب الأكراد الإيرانيين فيها بمساعدة جلال الطالباني بحجة أن الحزب الكردي الإيراني كان قد نال ١٠ ملايين دولار من أمريكا لتزعزعة إيران في حين رفض مسعود مساعدة إيران في هذه القضية. وبالطبع سلمت إيران وجلال ورقة رابحة إلى أمريكا ومسعود بل وصدام حين، فشكروا جبهة موحدة وقوية متخذين من التدخل الإيراني حجة "معقولة" لضرب قوات (أوك) وجلال الطالباني (المتعاون مع باقر الحكيم) وطردهم للتخلص منهم وتلقين الإيرانيين درساً قاسياً. وكن نتيجة سرية ثانوية، تمكنت أمريكا من إلغاء المنطقة الآمنة وسحب ضباطها الأعضاء في. نسي أي شيء من صلاح الدين وغلقت قاعدتها في زاخر ونقل كافة عملياتها (البالغ عددهم ٧٠٠ مع أفراد عوائلهم) العراقيين إلى تركيا. ذلك لأن المنطقة الآمنة كانت تكلف أمريكا الملايين واصبحت سخرية أمام الرأي العام العالمي، لأن هذه المنطقة "الآمنة" باتت جحيماً يقتل فيه الأكراد من إيران وتركيا (P.K.K.) والعراق».

ملحق الفصل

في اجتماع لي مع مسعود البارزاني في برمنكهام بحضور سردار حبه آغا وجمال علمدار والدكتور جمال صالحي مع عدد آخر من الأكراد سنة ١٩٧٧ شرح لنا مسعود تفاصيل العلاقات الكردية- الأمريكية. وبعد أن أنهى حديثه اقترحتُ عليه بأن « يقوم كافة أعضاء اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني بمن في ذلك هو ووالده مصطفى بتقديم استقالتهم من الحزب ثم الاعتزال عن السياسة كلياً لكي يفسحوا المجال للكوادر الجديدة في حزبهم لقيادته. » وأكدت له بأن القيادة القائمة قد فشلت في مهمتها وانفضحت عائلتها. ولو سمع مسعود كلامي وحاول أن يستفيد ولو قليلاً من اقتراحي هنا في ذلك الحين لكان بالإمكان التخلص من القتال الدموي الذي استمر بين حزبه وحزب جلال الطالباني. إلا أن مسعود اعتقد، خطأً، بأنني أقصد تحقيره وتحقير والده وقيادة حزبه. لقد حاولت لمدة ساعة كاملة لكي أقنعه بأن اقتراحي وجيه وضروري لإنقاذ الشعب الكردي من المصائب التي جلبها الحزبان الكرديان. ولو سمع مسعود نصيحتي وحاول أن يجد فائدة واحدة من اقتراحي لكان الشعب الكردي في حالة أحسن بكثير مما هو عليه الآن. ولكن القاتل يبقى قاتلاً كما تؤكد البحوث العلمية في الجرائم. ومنذ ذلك الحين أشعر بالفخر لأنني تجنبنا هؤلاء القتلة ورفضت الكلام معهم بل قضيت معظم وقتي أعمل مع أبناء شعبي لفضحهم ونفض علاقاتهم بالخبايا المركزية حاثاً أبناء الشعب الكردي المنكوب على مقاطعتهم وعزلهم وإعتبارهم أعداء هذا الشعب.

لقد كان محمد محمود عبدالرحمن (سامي) صديقاً عزيزاً عليّ وقضينا سنوات الدراسة الجامعية في مانچستر ببريطانيا في الخمسينات وشاركنا في الحركة الباسية والطلائية العراقية منها والبريطانية.

اتصل بي "سامي" قبل يومين من محاضرة الدكتور محمود عثمان في كلية إمبريال بلندن سنة ١٩٧٧ فأخبرته بأنني « أرفض الكلام معه إلى أن يتصل بي ثانية هو بنفسه ويخبرني بأنه قطع علاقته بعائلة البارزاني. » لم يفعل "سامي" ذلك ولم يعد إليّ ثانية وبعد حين تم طرده من الحزب البارزاني فاضطر إلى أن يزس له حزباً جديداً لكي يستخدم هذا الحزب للعودة إلى صفوف القتلة.

لم يكن عدداً قليلاً حين كنا نقوم بنفض ومحاربة القتلة. بل كان هناك مئات الألوف من الأكراد الطيبين وكذلك الألوف من اليتامى والأرامل، بل وعدد عائل من إخواننا العرب من الذين لهم تاريخ مجيد في النضال ضد البعث والإستعمار. ولم نقف على التل متفرجين بل

حارثناهم تحريرياً وفي الاجتماعات العامة والمظاهرات وصرخنا في وجوههم في كل مناسبة وغير مناسبة الى درجة أن وقفت ضدنا جريدة صوت العراق (السان حزب الدعوة في بريطانيا، العدد ١٣٩ في ١٠/١-١٩٩٣) واتهمتنا بالإفتراء ضد قوة إيجابية في المعركة ضد صدام حسين..

كلا لم نقف صامتين إلا أن الدولار وال سلاح البعثي والأمريكي والشاهنشاهي والطوراني أحرز الانتصار في الجولات الأولى من هذه المعركة. ولكن الحرب بين الشعوب ومستقبلها المستعمرين مازالت مستمرة.

الفصل السابع عشر

المبادرة الأمريكية الجديدة

بمرور الزمن تغيرت الأوضاع السياسية والإقتصادية في المنطقة بصورة واضحة عن تلك التي كانت تسودها في أعقاب حرب الكويت وظهرت قضايا استراتيجية جديدة تحتاج الى الحل العاجل. فمثلاً إنهار الاتحاد السوفياتي، بفضل غورباچوف، وكانت هذه قضية مهمة بالغة الخطورة، بالنسبة الى أمريكا، بالقياس الى الحرب القائمة بين حزين كرديين لا يستطيعان حتى ادارة الأمور المتعلقة بحكومة فدرالية في جزء صغير من العراق، ناهيك عن السياسة الأمريكية المتعلقة بكل العالم والتي أصبحت مراجعتها ضرورية. وبخصوص منطقة الخليج ظهرت الحقائق التالية:

١ - لقد تم قهر العراق الذي خضع لقرارات مجلس الأمن وأخذ الشعب المسكين يموت جوعاً في الشمال والجنوب. فتقلص خطر العراق على المصالح الأمريكية في المنطقة وتبينت هذه الحقيقة بالرغم من ادعاء الحكومة الأمريكية عكسها. لقد غدا الخلاف بين الأكراد قضية ثانوية تافهة بالقياس لعموم الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة. وبهذه المناسبة كتب حازم صاغية في افتتاحية له في جريدة الحياة في ١٩٩٦/٩/٣ يقول:

« لقد أثبت مسعود بازاني وجلال طالباني أنهما لا أكثر من تافهين صغيرين دأبهما وأفقهما السيطرة على مشيخات صغيرة لا أكثر ولا أقل. » بينما كتبت جريدة الأبرزثر البريطانية في ١٩٩٦/٩/١٥ موضحة بأن « الأكراد أصبحوا تراجيدية الأمل » بالنسبة للأمريكان و« ببساطة لقد أصبحت قضية الأكراد مرضة عتيقة في الغرب وفي العالم العربي. »

لكن خبيراً في مؤسسة راند للدراسات الإستراتيجية الأمريكية وضع التفكير الأمريكي الجديد على الإذاعة البريطانية العالمية مساء ١٩٩٦/٩/٨ بالقول بأن « هناك ضرورة للنظر الى القضية الكردية ككل بما في ذلك الأكراد في تركيا وإيران وفهم إمكانية تنظيم حياتهم في كل المنطقة. » والمعروف أن الحكومة الأمريكية تعمل منذ أكثر من سنتين، أي قبل معركة الحزين الكرديين، للمصالحة بين الأكراد في تركيا والحكومة التركية وقد التمس عبدالله أوجلان، قائد حزب العمال الكردستاني، بالرئيس كلبنتون واجباً منه التدخل لحل المشكلة

الكردية في تركيا بصورة سلمية. بينما تدرس أمريكا إمكانية استخدام الحكومة التركية ضد إيران أو جورجيا أو أذربيجان أو أرمينيا أو تركمنستان، إذا اقتضت الضرورة. علماً بأن الجنود الإجباريين في الجيش التركي هم فقراء الفلاحين الأكراد عموماً (إذ هم لا يستطيعون دفع بدل قدره ١٥٠ دولار للتخلص من الخدمة العسكرية). ثم أن المنظمة الشرقية القريبة من هذه البلدان هي منظمة كردية بحثة، ومن الصعوبة تحويلها إلى قواعد هجومية دون حل المشكلة الكردية بطريقة أو بأخرى. فمن الضروري إذن إخماد ثورة الأكراد أو ترضيتهم ومن ثم استخدامهم في تنفيذ المخطط الأمريكي، مثلما فعلت الحكومة الأمريكية مع أكراد العراق أيام الشاه وكذلك أثناء حرب الكويت، كما شرحنا.

ومن الجهة الأخرى فقد أثبتت الأحداث الدامية بين أكراد تركيا وحكومتها ثم انتشار هذه الأحداث إلى شمال العراق، أثبتت على أن الحكم الذاتي أو الفيدرالية لأكراد العراق شيء محرج بالنسبة إلى الحكومة التركية العنصرية، العنصرية في الحلف الأطلسي، وستخل لها مشاكل عويصة، مثل احتجاج الحكومات الغربية على تصرف الحكومة التركية ضد أكرادها، خاصة وأن أكثرية الأكراد في المنطقة يعيشون داخل تركيا حيث يقطن أكثر من ١٥ مليون كردي والذين لهم عطف على الثورة الكردية هناك. فالحالة أصبحت ملحة وبحاجة إلى حل سريع. وهذه مسألة أكثر أهمية من حرب الحزبين لكرديين داخل العراق.

٢ - أخذت الدبورات والتعريضات وفوائدها تتراكم على العراق دون حل أو نتيجة ودون أن يكون للعراق قابلية دفعها في المدى القريب أو البعيد، في حين ضجر المطالبون بالتعويض انتشاراً وأصابتهم أضرار إقتصادية جسيمة. وبين هؤلاء هم الشركات العملاقة التي كانت تقدم ببناء وتنفيذ مشاريع ضخمة في العراق والكويت قبل الإحتلال العراقي، حيث توفقت ألمانيا وخسرت مقاولاتها. كما أن الحكومة التركية فقدت البلايين من الدولارات من العائدات التي كانت تجنيها من عبور كميات النفط خلال الأنابيب التي تنقله من كركوك إلى البحر المتوسط فأخذت الحالة الإقتصادية في تركيا تنهار بصورة مخيفة إذ انخفض سعر الليرة التركية من ٣٦٠٠ ليرة تركية للدولار الواحد سنة ١٩٨٩ إلى ٨٠٠٠ ليرة في بداية ١٩٩٦. ثم هناك تعريضات الكويت البالغة ٩٣ بليون دولار وتعريضات ألبانيا، الجنود الأمريكيين الذين قتلوا أو جرحوا أو تعرضوا نتيجة للحرب إلى الأمراض، كما هناك أصحاب البيرت والممتلكات في السعودية وإسرائيل التي تهدمت بصواريخ سكود. صحيح أن الجبالغ المشنونة تجمع انفراد ولكن عدم استخدامها واستثمارها قد أوقف عملية جريان الإسقاط (Cassini) تلك العملية التي تحلب أرباحاً إضافية مستمرة ومتوالية.

٣ - لقد تم الإنبيات على فشل قرار ٦٨٨ لمجلس الأمن الذي يمنع صدام حسين من استخدام العنف ضد الأكراد وفشل أيضاً مشروع المنطقة الآمنة شمال خط عرض ٣٦ وشعر الأمريكيين بعدم فائدة إبقاء جنودهم وطائراتهم في المنطقة بحجة تجهيز الراحة للأكراد الذين يفرسون يقتل بعضهم البعض تحت حماية هذه الطائرات. فيقول مهدي السعيد في جريدة الحياة ليوم ١٩٩٦/٩/٦:

• لعل ترجمة التبدل في الموقف الأمريكي قد وجد صيغة في العديد من التفاعلات وخصوصاً في تصريحات بعض المسؤولين الأمريكيين المتعلقة بالفرقة العسكرية الموجودة في تركيا التي تقوم بحماية الجيب الآمن في كردستان العراق. حين أعلن هؤلاء المسؤولون تبعاً بأن واشنطن تفكر سرية مع أفقرة بحسب هذه الوحدة أو جزء منها، ويعني ذلك أن مستلزمات وجودها لم تعد قائمة ... • والجدير بالذكر هو أن الحكومة الأمريكية رفضت فعلاً استخدام قرار ٦٨٨ ضد العراق بغية منعه من احتلال أربيل في ١٩٩٦/٨/٣١.

٤ - أثبتت المعارضة العراقية التي تعمل تحت مظلة المؤتمر الوطني العراقي فشلها بل تبعثرت المعارضة وتقلصت قدرتها حتى على تنفيذ الأغراض التجسسية الأمريكية في المنطقة في الوقت الذي صرفت وكالة المخابرات المركزية، حسب التصريح الخطي لمحمد بحر العلوم في مجلة الوسط، ما لا يقل عن خمسين مليون دولار كما أكد ذلك فيما بعد المسؤولون الأمريكيون. وقد تبين في ١٩٩٦ بأن المؤتمر على أي حال كان وكرراً لجوايس حزب البعث. فيقول ديثيد هيرست وهو في صلاح انديان (١٩٩٦/٩/١٦):

• بالنظر للإحمال وسرعة المشاركة في العضوية، تم اختراق المؤتمر الوطني العراقي بصورة مكثفة من قبل بغداد. • ويقول نقلاً عن شاهد عيان: «لدي الآن أسماء ثلاث ضباط أخذوا النحية لضباط المخابرات العراقية حين وصولهم إلى بيوتهم وقام هؤلاء بإرشادهم إلى بيوت أعضاء المعارضة».

٥ - أصبحت مسألة حل المشاكل المتعلقة بين أمريكا والعراق بحاجة إلى حل سريع يعد أن انضغ فشل الأمريكيان في إيجاد من يمكن الاعتماد عليه داخل المعارضة التقليدية والذي له القدرة والكرادر لتشبيح المصالح الأمريكية في العراق أو في المنطقة والدفاع عنها بصورة أحسن أو أكثر جذارة من عميلهم المجرّب صدام حسين. علماً بأن الخلاف الذي نشب بين أمريكا وصدام لم يحدث بتعريض أو تخطيط من صدام بل تم فرضه عليه من قبل الأمريكيين أنفسهم كما شرحنا أعلاه حين بحثنا مسألة البدء بحرب الكويت. هذا وأن المسؤولين في الحكومة العراقية أكدوا في أكثر من مناسبة بأنهم يرغبون في تقوية أو تطبيع العلاقات بين العراق وأمريكا، خاصة لأن ذلك سيعزز بقاء البعث في الحكم. فشلاً أكد طارق عزيز، نائب رئيس الوزراء، في تصريح نقلته وكالة الأنباء الفرنسية في ١٩٩٦/٩/٢٥ قائلاً:

• إن العراق يمكن أن يستأنف العلاقات التجارية مع واشنطن إذا تم رفع الحظر الاقتصادي الدولي عن العراق. • وأضاف: «عندما ينتهي صراع بين دول لا يوجد ما يحظر استئناف العلاقات. وعلى رغم الصراع الدموي توجد الآن بين الدول ... سحدة وثبتت علاقات طبيعية. إذا كان للحكومة الأمريكية موقف جديد معنا لماذا لا نحاول الشركات الأمريكية العودة (إلى العراق)». • ويعد يوم واحد أجرى خير الله خير الله. من كبار محرري جريدة الحياة في ١٩٩٦/٩/٢٦ مقابلة مع برزان التكريتي، ممثل العراق الدائم لدى الأمم المتحدة في جنيف، وذلك في مناسبة مقابلة مسعرة البارزاني لمساعد وزير الخارجية الأمريكي روبرت بلليثرو، قال برزان:

« إنتهى أعتقد أن الأخ مسعود البارزاني سيقدم إيجاباً دقيقاً للقيادة عما دار في الاجتماع. لا سيما أن القيادة في العراق قروت منذ وقت مبكر تطبيع العلاقات مع أمريكا ودول المنطقة إذا رغبت في ذلك. وجررت محاولات عديدة بهذا الانحياز لكن الأمانى والتخيلات حالت دون تحقيق شي. بإتجاه التطبيع، والسبب هو عدم استجابة أمريكا قرار قيادة العراق. الآن أعتقد أن الوضع أصبح أكثر وضوحاً من حيث الأهمية ومن حيث الجوانب الفنية وعمقها لأنهم لم يحقق شيئاً مما كان متوقعاً. » أي أن طارق عزيز وبرزان التكريتي قد أدركا التغير في انسياسة الأمريكية وهما يحثانها على تقوية العلاقة بينها وبين البعث. وكان طارق عزيز وبرزان التكريتي يكرران ما أكدته صحيفة الثورة العراقية الرسمية حول هذا الموضوع. ففي ١٤/٩/١٩٩٦ نقلت وكالة الأنباء الفرنسية: « اعتبرت صحيفة الثورة العراقية الرسمية الجمعة أنه من الضروري أن تحل الولايات المتحدة أزمته مع العراق عبر الحوار وأكدت أن بغداد لا تشكل تهديداً للمصالح الأمريكية. وأكدت الصحيفة أن التصرف الحضاري ... يستدعي أسلوباً حضارياً يتمثل في الحوار. ».

وفي الوقت الذي تسيطر أمريكا على جامعة الدول العربية عن طريق السعودية ومصر والمغرب وبلدان الخليج، أصدرت الجامعة بياناً يوم ١٨/١٠/١٩٩٦ راجع الحجة اللندنية ليوم ١٩/١٠/١٩٩٦ أعربت عن « قلقها البالغ » من الأوضاع في شمال العراق وما أدت إليه من « زيادة التدخل الخارجي في شؤون العراق الداخلية » الأمر الذي « يعرض وحدة العراق وسلامته الإقليمية للخطر. » وحذرت من « استمرار التدخل الخارجي في شؤون العراق ودعت كل الأطراف المعنية (يعني أمريكا) إلى استجابة دعوة الحكومة العراقية إلى الحوار والتفاوض كي يتحقق الأمن والاستقرار والتنمية. » وبهذا الصدد يقول مارتين ووكر في الكارديان ليوم ٤/٩/١٩٩٦، الصفحة العاشرة:

« ... إن الولايات المتحدة وحلفائها قد اضطروا مرغمين إلى قبول الإبقاء على الوحدة السبابة للعراق كأولوية استراتيجية أكثر أهمية من إسقاط صدام. » ثم يقول:

« وإن الخطر الأكبر على أمريكا هو ليس ضربة عراقية جديدة ضد الكويت ومنايع النفط في السعودية والتي يمكن ردها بسهولة باستخدام القوة الأمريكية الموجودة في الكويت وقطر. إن الحظر الآن يكمن في إمتداد تأثير ايران، عبر حلفائها الجدد من الاكراد في شمال العراق. ».

ويقول مهدي السعيد (نفس المصدر) في هذا الصدد:

« فالذين كانوا يراهنون على إنجاز الولايات المتحدة للقضية العراقية واحتضانها لحركة المعارضة النجبهة نحو زعزعة النظام لتسهيل أسقاطه، فوجئوا بتراجع الزعامة الأمريكية الحالية عن مث. » محاكمة صدام الذي روج له الرئيس السابق جورج بوش في خضم معارك حرب الخليج وما بعدها. وتلك كانت أولى البوادر على أن المسار الأمريكي العام في ما يتعلق بالموقف من النظام العراقي قد اعتراه تغيير جوهري... » وحول تبدل الاستراتيجية الغربية تجاه صدام يقول:

« ... إذ تنلس ذلك خلال عدة إجراءات تخص التعامل التجاري والإقتصادي مع

العراق، فالشركات البريطانية وهي ضليعة في تقدير الظروف الحساسة في مختلف بلدان العالم، تسابقت مع الشركات الفرنسية والألمانية والإيطالية وغيرها لتأمين حصة من التبدلات والاستثمارات، وهذا كله يتم طبقاً للقناعة بأن الأمور سوف لن تتغير بإتجاه إزاحة النظام العراقي وإنما في الإبقاء عليه.

٦ - أدرك المسؤولون الأمريكيون ضرورة حل المسألة بعد أن تغيرت الأمور وظهرت في المنطقة، بعد حل مشكلة فلسطين، قوى شعبية معادية لجيش الاحتلال الأمريكي من المسلمين الأصليين الذين نقلوا مركز المعركة من فلسطين ولبنان إلى السعودية بل إلى أمريكا نفسها. فأخذت القنابل تنفجر في ناطحة السحاب بنينويوك وكذلك في الرياض والحجر وتقتل العشرات من الجنود الأمريكيين وتترك مئات الجرحى. وهناك إشاعات تشير إلى أن الحكومة الإيرانية، أو على الأقل المنظمات الإيرانية المتطرفة، تعمل لحد ما على مساعدة المعادين للاحتلال الأمريكي في السعودية وفي فلسطين والبحرين ومصر. ولو فرضنا أن المعارضة في هذه البلدان تقوم بهجمات على المرافق الأمريكية دون مساعدة إيران فإن ذلك يؤكد بروز قوة شعبية مستقلة وقوية تناضل ضد الاحتلال الأمريكي وهذه مصيبة أكبر من الخطر الذي تبثته إيران للمصالح الأمريكية.

٧ - أصبحت مسألة تطبيق أهم قرار للأمريكان ضد العراق مسألة تحتاج حسماً عاجلاً. فقد أصدر مجلس الأمن قراراً يجبر العراق على بيع النفط لا بصورة مستقلة بل عن طريق لجنة خاصة تابعة لهيئة الأمم المتحدة التي تستقطع التعويضات والديون المترتبة على العراق وتستقطع أيضاً مصاريف اللجنة نفسها وكذلك كلفة النقل والحزن وتشعري بالياباني (أي حوالي ٤٠٪ من الثمن الكلي للنفط) الأدوية والطعام في الأسواق الغربية وبأسعارها وتنفلها إلى العراق لكي توزعها على الشعب العراقي. استمرت الحكومة العراقية على رفض هذا القرار بحجة أنه مخل بالسيادة الوطنية واعتقد صدام حسين بأن رفضه في قبول القرار، مع استمرار موت الشعب جوعاً، سينقذه من السقوط خاصة وأن أمريكا عملت على استخدامه كجميع لفرض سياستها على المنطقة بالشكل الذي يناسبها.

إلا أن هذا التحليل أصبح عتيقاً وبالياً لأن الديون والتعويضات المترتبة على العراق عالية إلى درجة تجعل من شكل الحكومة القائمة أمراً ثانوياً. وقد يكون صدام أجدر بكثير من غيره في تنفيذ قرارات مجلس الأمن والقبول بالأوامر الأمريكية خاصة لأنه يملك جهازاً إدارياً بعثياً ومن اختباره، له الخبرة في تنفيذ الأغراض الأمريكية، واستاز هذا الجهاز بالإخلاص للحكومة البعث خلال ربع القرن الماضي.

ولهذا بالضبط صرح جون دويج، مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية أمام لجنة الاستخبارات التابعة لمجلس الشيوخ ونقله الكارديان في افتتاحية رئيسية يوم ١٩٩٦/٩/٢١، الصفحة ١٨، وقال دويج بالحرف الواحد: «إن صدام هو الآن أقوى سياسيين عما كان عليه قبل هجومه على الشمال (يقصد احتلال أرميل) ونحن نعتقد بأنه سوف يبتصر

في الحكم.. وذلك لأنه (أي صدام) يسيطر على واحد من أكثر الأنظمة الكفورة والطاغية التي أشر فيها. »

ثم أن العراق، بعد استقطاع الديون والتعويضات ، يبقى بلداً مفلساً لا أهمية له بالنسبة للجبروت الأمريكي وأهدافهاني المنطقة . فمن الأحسن لأمريكا خصم المسألة كلها عن اثنين صنفه ثلاثية بين أمريكا و صدام و الأكراد تعيد المنطقة الكردية الى سيطرة البعث . وهذا ما ترخيه تركيا بل كل الحكومات المجاورة للعراق . وبالمقابل يوافق صدام على القرار المتعلق ببيع النفط و تبدأ صفحة جديدة من العلاقات العراقية الأمريكية دون الحاجة الى تبديل كل إدارة العراق، من رئيس الجمهورية وحتى الفرائش إذ أن ذلك قد يحدث إضطراباً في الخطط الأمريكية، علماً بأن المقولة الرأسالية التي تستخدم أننا الصنفات هي: « إنضم الى من لا تستطيع قهره. » (If You can't beat him join him) اي: اليد التي لا تستطيع عضها قبلها .

هذا وقد عبر صدام عن إستعماده لتحسين علاقته مع أمريكا ثم مساعدتها في وضع حد للسياسة الإيرانية التي لا ترضى بها أمريكا. ولهذا صعد صدام من حدة التوتر على الحدود العراقية واتهم إيران بالدخول الى العراق لصالح جلال الطالباني. ولهذا توجدت الدعاية الأمريكية-البعثية-البارزانية وأخذت تصب جام غضبها على إيران ثم أسرع صدام الى مساعدة حدك في السيطرة على كل المنطقة الكردية وطرد الجيوش الإيرانية وأزلام أوك والقياد التابعة لباقر الحكيم.

لهذا أكد جرين دويج أمام لجنة الإستخبارات التابعة لمجلس الشيوخ قائلاً: « الآن أستبعد تحرك صدام بشكل عدائي ضد الكويت خصوصاً وأن انتشار القوات الأمريكية في المنطقة يشكل عنصر ردع كبير له. » وكرر: « إن الشعور العام في المنطقة وخارجها هو أن الأنفل لأمن المنطقة واستقرارها على المدى البعيد الحفاظ على سلامة أراضي العراق. » وأضاف:

« إن استمرار التوازن بين العراق وإيران ضروري وأن سلامة أراضي العراق مهمة لأسباب عديدة منها أن ذلك سيؤدي الى قيام توازن مع إيران في المنطقة، ولكن على النظام (العراقي) أن يهتم بعدم تهديد جيرانه الآخرين، وأن يهتم بكيفية معاملة الشعب، أكراداً أم آخرين. »

ثم أن تطبيق قرار مجلس الأمن بخصوص بيع النفط العراقي بحاجة الى ضمان سلامة الأنابيب التي تمر بمناطق يسيطر عليها مسعود البارزاني ، الأمر الذي يستدعي إعادة السلطة المركزية العراقية الى كردستان العراق » كما يقول مهدي السعيد في نفس المقالة.

٨ - إن الحرب الكردية التي استمرت لأكثر من سنتين أخذت تخرج الشرفين على الدعاية الأمريكية وتظهرهم وكأنهم يساعدون القتل الأكراد بحجة الدفاع عن الديمقراطية. كما قد تكررت القناعة لدى الأمريكيين بأن الحرب بين الأكراد ستستمر، كما استمرت لـ ٣٢ سنة، ما دام هناك قائدان متخاصمان يحيان القتل وينهما عدا. تقليدي حول السلطة لثلاث عقود وأن المعركة الآن تجري للسطر على الملايين من الدولارات من إبراهيم خليل حتى يتروك أربيل

والسليمانية وإلى معامل السموت والسجاير ومزارع الدواجن والتبغ والمخدرات. فمن الضروري التخلص من أحدهما.

ولما كان لسعود البارزاني ولأبيه تاريخ طويل في التعاون مع أمريكا بل وتم تدريبه هناك لأربع سنوات و له عشيرة متمرسه في القتل ويستطيع استخدامها في تنفيذ السياسة الأمريكية في المنطقة وهو الذي قد يحاول تفجير أنابيب النفط التي تمر عبر منطقته، فالأفضل إذن أن تتمسك أمريكا بسعود وتستغني عن جلال وأفنديته فيذهبوا إلى إيران أو إلى حيث ألقت رحلها أم تشعم.

كل هذه الأسباب وغيرها هي التي جعلت الحكومة الأمريكية تدفع بسعود، بموافقة الحكومة التركية إلى الطلب من صدام بات يأتي ويحتل أربيل ويذهب جلال لصرف ملايين التي كدتها جيشاً بشاً.

أمريكا واحتلال أربيل

لقد تم اجتلال أربيل بسرعة البرق حيث تمكنت الجيوش البعثية المتكونة من ٤٠ ألفاً شخص مع ٣٠٠ دبابة و ٤٠٠ سلاح ثقيل في طرد الجلايين من أربيل خلال أربع ساعات ذلك في ١٩٩٦/٨/٣١. و بنفس السرعة أكدت حكومة الولايات المتحدة قبولها بالاحتلال ورفضها تطبيق القرار رقم ٦٨٨ لمجلس الأمن. وكانت أمريكا، كما ينبغي، تعرف بالعلم مسبقاً بل منذ ثلاث أشهر، فقررت إلغاء المنطقة الآمنة وإخلاء قاعدتها في زاخو وسعدو ٢٥٠٠ من موطني قوات التحالف التي كانت تشرف على الخدمات الإنسانية للأكرداء أثناء قتلهم لبعضهم البعض لأكثر من سنتين. وظهرت أطراف الاتفاق البعثي - البارزاني الأمريكي، الذي تم تحت الرعاية الرسمية للحكومة الفرنسية، إلى العلن كما يلي:

١ - كشفت الإدارة الأمريكية (ونشرتها رويتر في ١٩٩٦/٩/١٧) عن علمها المسبق بالهجوم البعثي قبل حدوثه بنحو ثلاثة أشهر. ففي تصريح لفيلس أوكلي، المساعد لوزة الخارجية الأمريكي لشؤون السكان واللاجئين أكدت بأن « الولايات المتحدة كانت تتوقع يشن الجيش العراقي وحليفه الحزب الديمقراطي الكردستاني هجوماً في شمال العراق منذ مطلع الصيف، ولم يكن فقط عندما بدأت القوات العراقية والأخرى التابعة للحزب الديمقراطي التقدم في نهاية آب. » وأضافت: « كنا قلقين من الوضع وفكرنا في الترتيبات الممكنة وأوضحنا: « إن الولايات المتحدة قد حذرت المتعارين معها من الأكرداء في المنطقة ولا هؤلاء اعتبروا أنه من الأفضل أن يبقوا في منازلهم في المنطقة حين يصبح بإمكانهم الوصول إلى الحدود معاً. » ثم قالت: « كنا نحري اتصالات واسعة مع الحلفاء بهذا الخصوص ولكن يكن أحد يعرف ما كان سيحدث بالضبط. »

وفي ١٩٩٦/٩/٢٠ كشف مصدر عراقي مسؤول لجريدة الشرق الأوسط اللندنية: « إن دخول القوات العراقية للشمال جاء تنفيذاً لاتفاق خطي وقعه زعيم الحزب الديمقراطي الكرديستاني مسعود البارزاني مع إثنين من ممثلي السلطة العراقية في ختام مباحثات بين الجانبين جرت في باريس وبرعاية فرنسية ». و أضاف المسؤول العراقي أن الإتفاق قد نص في مقدمته على « تصحيح الوضع في كردستان العراق وإقامة السلطات الدستورية الشرعية ». وقد « أقرت الرعاية الفرنسية للمباحثات الصيغة الفيدرالية » في الشمال و قال المسؤول: « إن ما يهم بغداد حالياً هو أن يبقى الشمال العراقي عراقياً، وهنا يساعد على تحقيقه الاتفاق الذي وقعه الطرفان وتمهدت الرعاية الفرنسية بإنجاحه ».

نتيجة لهذا الإتفاق خرج ضباط المخابرات الأمريكيين في الـ C.I.A. من أربيل ووصلوا تركيا قبل الهجوم العراقي بيوم على الأقل، أي في ١٩٩٧/٨/٣٠ بل وحتى يوم ١٩٩٦/٨/٢٨ كما سئى. فكتبت جريدة تايمز اللندنية ليوم ١٩٩٦/٩/٩ خبر مفاداة الأمريكيان من العراق قائلة:

« انسحبت حفنة (٧ أشخاص) من ضباط وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، الذين كانوا يمسكون في ضراحي أربيل الى تركيا قبل وصول جيوش صدام ببوم واحد وذلك حسب التدبير التي نشرتها جريدتي نيويورك تايمز وواشنطن بوست في نهاية الأسبوع ». وفي ١٩٩٦/٩/١١ نقلت جريدة إنترناشنال هيرالد تريبيون تصريحاً لمسؤول أمريكي فكتبت:

« صرح المسؤول بأنه قامت فرقة الضباط العاملة لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية بتحذير المؤتمر الوطني العراقي حول قرب الهجوم الذي سيقوم به حدك في أواخر شهر آب على أربيل وذلك لإعطاء المؤتمر الوقت الكافي للهروب. » أي أن المؤتمر كان يعرف بالهجوم مقدماً، إلا أن المسؤول الأمريكي قد أخبر قادة المؤتمر بأن الهجوم سيكون من جانب حدك وحده واستمرت الجريدة وقالت في الفقرة التالية:

« إن المسؤول الأمريكي صرح بالقول: "حين تركت فرقة السي أي أي الى تركيا من العراق، قبل ٣١ آب بقليل أي قبل هجوم قوات العراق وحدك على أربيل، جلبت الفرقة معها مجموعة مسلحة صغيرة من المرتزقة التي كانت تحمي الفرقة كما جلبت معها عوائل هؤلاء. لأنهم من الإنتقام العراقي، على حد قول المسؤول. ».

ثم نقلت إنترناشنال هيرالد تريبيون ليوم ١٩٩٦/٩/٩ تصريحاً رسمياً لرئيس أركان الجيش الأمريكي الجنرال جون شاليكاشيلي الذي أكد بأن القاعدة الأمريكية في زاخو قد تم غلبتها أيضاً إذ قال:

« لقد كانت لنا وحدة عسكرية في الشمال والتي كانت تعمل بصفة لجنة التنسيق قرب الحدود التركية وقد قمنا بسحب هذه الوحدة الى تركيا كإجراء وقائي وهم الآن هناك. » أي أن الحكومة الأمريكية استخدمت الهجوم العراقي كحجة وكغطاء لإلغاء المنطقة الآمنة التي كانت تدار من مركزها في زاخو. ثم عادت الجريدة في ١٩٩٦/٩/١٦ تؤكد بأن « الضباط

الأمريكان العاملين في السي آي أي انسحبوا من صلاح الدين الى تركيا في ١٩٩٦/٨/٢٨ « أي قبل ثلاثة أيام من احتلال أربيل. كل هذا يؤكد بأن الاحتلال العراقي لأربيل قد جرى يعلم الحكومة الأمريكية.

٢ - لقد برهنت أمريكا على عدم معارضتها لاحتلال أربيل فقررت ولأغراض انتخابية صرفة ولتشويش الرأي العام العالمي، ضرب جنوب العراق بالصواريخ بدل قصف الجيش العراقي المعسكر خارج أربيل وبالقرب منها. هذا وصرح مايك مكاري، المتكلم الرسمي للبيت الأبيض قائلاً: « سوف لن تحاول الولايات المتحدة إخراج الجيش العراقي من المنطقة الآمنة الكردية في شمال العراق لأن ذلك يحتاج الى استخدام الجيوش البرية (على عكس الطائرات). إن الجيش العراقي مازال مسيطراً على أربيل، عاصمة المنطقة الكردية والتي تم إحتلالها بمساعدة كتلة كردية يوم السبت الماضي. » (راجع الفاياننشال تايمز اللندنية ليوم الأربعاء ١٩٩٦/٩/٤). وعلقت الجريدة قائلة:

« فلقد قام صدام بهجومه في شمال البلاد ولكن ركزت أمريكا بؤرة نارها على الجنوب، حيث تستطيع التصرف دون أية مساعدة من حلفائها غير القانعين مثل تركيا. فمن الصعوبة اعتبار هذه العملية (الأمريكية) قاعدة لحملة متواصلة ضدسيطرة العراق على الأكراد. أما امتناع تركيا أو حتى الصين وروسيا بل والحكومات العربية عدا الكويت فكان لخدع الناس وإظهار أمريكا وكأنها مغزولة و غير قادرة على توسيع المعركة ضد البعث، فالأحسن لها أن تسكت وتقبل بما قام به صدام. وبدلاً من الدفاع عن الأكراد أكد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون بأن المسألة لا علاقة لها بالأكراد بل إنها جزء من فرض الجبروت الأمريكي على المنطقة والدفاع عن مصالحها النفطية. فقال (راجع الكارديان ليوم ١٩٩٦/٩/٤):

« إن أهدافنا محدودة لكنها واضحة وهي جعل صدام يدفع ثمن ظلمه الأخير ولتقليل قابليته على تهديد جيرانه وتهديد المصالح الأمريكية ... إننا تصرفنا بموجب إعتقادنا حول مصلحتنا الوطنية الأكثر أهمية وقد رأينا بأن التهديد الأكبر لصدام حسين للمنطقة هو في الجنوب. ولهذا ركزنا انتباهنا على هناك. » وهذه معاجزة سخيفة لأن إحتلال أربيل لم يشكل خطراً على المصالح الأمريكية في الخليج ولا خطراً على جيران العراق في الجنوب. إن تجنب ضرب جيوش صدام قرب أربيل وقصف الجنوب بالصواريخ أكد بأن أمريكا لا يهمها ما يفعله صدام بل لجلال الطالباني لأن ذلك ليس من ضمن المصالح الأمريكية. ثم صرح وليام پيري، وزير الدفاع، (نفس المصدر) قائلاً:

« دون جواب عسكري ازداد مركز صدام حسين في المنطقة قوة. إن المسألة ليست هجوم صدام على أربيل. إنها الخطر الحالي الواضح الذي يشكله صدام لجيرانه، لإستقرار المنطقة ولجيران النفط بحرية. » أي أن قصف العراق لم يكن ضد احتلال صدام لأربيل بل حول التأكيد والإفصاح للناس ولطمأنة الناخبين الأمريكيين على أن النفط الرخيص سوف يستمر في الجريان وسوف تستمر شركات البترول في جمع أرباحها بالبلدين. هكذا أكد المسؤولون الأمريكيون على وجود فرق واضح بين النفط والأكراد.

نفذ أدركت المعارضة التقليدية قبول أمريكا بهجوم صدام على أربيل. ففي البيان الذي أصدرته اللجنة المنشقة عن اجتماع هذه المعارضة في لندن جا. (راجع الحجة في ١٩٩٦/٩/٤، الصفحة ٤):

« أولاً: إن الضربة الصاروخية الأمريكية طاولت أهدافاً بعيدة عن مسرح إعتدات قوات النظم في الشمال ما يشير إلى أن للاعتداء أهدافاً غير تلك المعلنة. وإننا نرفض أن يكون ضرب العراق جزءاً من المزايدات الانتخابية الأمريكية. » وثم:

« ثانياً: إن تحديد منطقة الحضر الجوي في الجنوب لا تعني رفع القمع والإضطهاد عن أهالي المنطقة. »

إلا أن المعارضة التي وجدت نفسها في لحظة تاريخية محرجة لم تنتقد نفسها و (تستغفر الله على الأقل) لتعاونها مع المخابرات الأمريكية عن طريق مؤثرها الوطني العراقي بل منذ تشكيل لجنة العمل المشترك في دمشق. بل بالعكس إنها، في بيانها هذا، اكتفت بشجب صدام دون إستنكار تصف أمريكا للعراق بالصراخ والطائرات.

في الحقيقة أيدت هذه المعارضة الهجوم الصاروخي الأمريكي على العراق. ففي تقرير لوكالة رويتر للأخبار من صلاح الدين نشرته الحياة في ١٩٩٦/٩/٤ جاء:

« عبر قادة المؤتمر الوطني العراقي المعارض واتحاد الوطني الكردستاني (الجلال الطالباني) عن ارتياحهم لإطلاق القوات الأمريكية صواريخ بعيدة المدى على أهداف عراقية في جنوب البلاد... ودعى هؤلاء القوات الأمريكية إلى توجيه ضربات جديدة إلى العراق. »

وثم: « أعرب رئيس المؤتمر الوطني العراقي "إنتلات المعارضة" أحمد الجليبي أمس عن «ارتياحه» للنصف الأمريكي الذي استهدفت منشآت عسكرية في العراق، لكنه طالب بزيادة من الإجراءات الملموسة. » ثم أن الخبر الذي نقلته رويتر يؤكد ضمناً موت المؤتمر الوطني لأن مسعود البارزاني، وهو عضو في المجلس الرئاسي، لم يشارك الجليبي في «إرتياحه».

٣ - لقد أكد الأمريكان على لسان رئيس أركان الجيش الجنرال جون شاليكاشفيلي على عدم أهمية الهجوم العراقي على كل المنطقة الكردية واحتلالها، رغم اعترافهم الصريح بهذه الحقيقة. فقد وصف الجنرال العملية كلها «عبارة عن محاولة لكثلة كردية لاستقطاع المواقع من منافستها بدون شك تقوم جبرش صدام بمساعدة حذك ولكنها عبارة عن منات قليلة هنا ومنات قليلة أخرى هناك... بالتأكيد إنها يحدود المنات وليس الآلاف. » (راجع التاييز اللندنية في ١٩٩٦/٩/٩، الصفحة ١٣). ثم بعث جونسون فريدلاند من واشنطن إلى أنكارديان يوم ١٩٩٦/٩/١١ خبراً يقول:

« نؤكد واشنطن رسمياً بأن القتال في شمال العراق هو مجرد حرب أهلية كردية بين قوات حذك لمسعود البارزاني وأوك جلال الطالباني وتؤكد. (واشنطن) على عدم وجود برهان واحد يثبت اشتراك بغداد فيها. » أي أن واشنطن أخذت تدافع عن صدام حين تترك عدم اشتراك الجيش البعثي في المعارك على عكس ما صرح به رئيس أركان الجيش الأمريكي.

٤ - أكد كلاً من مسعود البارزاني وصدام حسين علم عدم المر بالعضبات الأمريكية

الذين كانوا يعملون في أربيل للمخابرات المركزية الأمريكية كما ذكرنا سابقاً. ولكن شاركوا أيضاً في إخلاء سبيل العراقيين (هم وأسلحتهم) من الذين كانوا يعملون مع الأمريكان في المؤسسات "الخيرية" أو مع الجيش الأمريكي الذي كان قد عسكر في زاخو لتنسيق الأعمال في "المنطقة الآمنة"، بل حتى العراقيين الذين كانوا يعملون مع المخابرات المركزية الأمريكية كعملاء. إن الجواسيس من ذوي الجنسية العراقية في صلاح الدين منذ ١٩٩٢ تركوها مروراً بأراضي مسعود من صلاح الدين عبر دهوك وحتى زاخو. فكتبت الكارديان في ١٠/٩/١٩٩٦ في الصفحة ١١ خبر مقابلة مراسلها جوناثان راندل، في صلاح الدين، لهؤلاء الجواسيس بعد عشرة أيام من احتلال أربيل ولكن قبل احتلال السليمانية. فيقول راندل:

« يخفي حوالي ٢٢٠ من العراقيين العرب الذين لهم إرتباط بالمعارضة المعادية لصلام حسين والسندة من قبل الـ C.I.A. في مصيف صلاح الدين الجبلي بعد أن هربوا من أربيل حين إحتلتها الجيوش العراقية قبل عشرة أيام. وخلال مقابلتنا التمس العديد منهم من الولايات المتحدة إعطائهم حق اللجوء السياسي لأنهم قاتلوا معروضون للقتل من قبل شرطة بقتلهم السرية. » ثم يضيف المراسل:

« إن هؤلاء الرجال هم ضباط الجيش الحونة ومنشدسون ومختصون أعضاء في المؤتمر الوطني العراقي الممول من قبل أمريكا ويقولون بأنهم صرفوا كل نفودهم وتنصهم البطانيات. » ثم يضيف:

« إن حكومة الولايات المتحدة قد ساندت المؤتمر الوطني العراقي لتوليد المعارضة ضد الرئيس صدام منذ حرب الخليج في ١٩٩١. » ثم يقول:

« لقد صرح مسؤول رفيع المستوى في الحزب الديمقراطي الكردستاني بأن هؤلاء الجماعة أحرار إذا قرروا ترك مكانهم و"سوف لن نمتنعهم من المغادرة، وإننا الآن مسؤولون عن حمايتهم." » في الحقيقة كانت صلاح الدين مركز المؤتمر وكان العضو الرفيع المستوى في حدك عضواً في المؤتمر شأنه شأن مسعود البارزاني.

هذا ووجه أحمد الجبلي رسالة الى مسعود البارزاني وتم نشر الرسالة في جريدة «المؤتمر» ليوم ١٩٩٦/٩/٦ حول مصير أعضاء المؤتمر الذين كانوا في صلاح الدين، جاء فيها:

« إن جميع هؤلاء من العرب الذين لجأوا الى كردستان للعمل ضمن المؤتمر الوطني العراقي. المرحد ضد النظام الدكتاتوري، وقد أسسنا مقر المؤتمر في صلاح الدين ليكون قريباً منكم بصفتكم عضو في المجلس الرئاسي للمؤتمر الوطني. »

وفي ١٩٩٦/٩/١١ أصدر الحزب البارزاني حدك بياناً جاء فيه:

« وكإجراء احتياطي لضمان أمن وسلامة أفراد المؤتمر وتنظيمات المعارضة الأخرى ونزولاً عند رغبتهم قام الحزب بنقل عناصر المعارضة وغوائلهم الى مدينة صلاح الدين وشقلاوة. ويتواجد الآن حوالي ٢٠٠ من أعضاء المؤتمر في صلاح الدين يتمتعون بالحماية وقدمت لهم التسهيلات المعيشية. كما نقل الحزب حوالي ٤٠٠ فرد آخر الى شقلاوة وآخرين الى دهوك.

وسني الحزب نفعياً مطلقاً ما ادعته بعض أوساط المؤتمر بأن الإستخبارات العراقية تحقق معهم هناك أو أنهم متعمرون من السفر أو التحرك. »

ثم ترك هؤلاء صلاح الدين وكانوا أكثر من ٢٠٠ جاسوس وعميل وأخفوا معهم حتى أسلحتهم وانتقلوا الى تركيا بمساعدة الحزب الديمقراطي الكردستاني. كتعب ديفيد هيرت من صلاح الدين الى جريدة الكارديان ليوم ١٦/٩/١٩٩٦ وقال:

« لقد ترك أكثر من ٢٠٠ عضو من المعارضة العراقية المستدة من قبل الولايات المتحدة الذين كانوا في فندق هنا منذ انهزامهم من أربيل خلال الهجوم العراقي، تركوا في نهاية الأسبوع الى الحدود التركية. » وأضاف:

« يتفق كلهم والبالغ عددهم ٢١١ بأن حياتهم ستكون في خطر أقل إذا وصلوا الحدود التركية... » وأضاف:

« إن المسؤولين الأمريكيين يقولون بأن الولايات المتحدة وافقت فقط على أخذ الأكراد الذين كانوا يعملون في مؤسسة تجهيز الراحة... ولكن هؤلاء يقولون "إننا نعتقد بأن الدعوة تشملنا" ونحن نشكر الرئيس كلينتون على هذا العمل. » ثم يضيف المراسل:

« لقد ترك ٣٠ منهم على الأقل وصحبهم أسلحتهم، بما في ذلك قاذفات الصواريخ التي احتفظوا بها منذ أن تركوا (أربيل). وقال المتكلم عنهم "لكننا نحارب ضد أي شخص حاول أخذ هذه الأسلحة منا". أي أن العملاء العرب من أعضاء المؤتمر قد تركوا وهم يحملون أسلحتهم ولم يمسهم أحد. ثم يضيف المراسل:

« يعتقد الحزب الديمقراطي الكردستاني الموحد بأن المؤتمر الوطني العراقي قد استخدم مشكلة هؤلاء المهاجرين لغرض الدعاية ضد هذا الحزب وخاصة لأن الحزب قد رافق المسافرين بحرسه الحزبي. » ولم تعترض مخابرات الحكومة البعثية على سفر هؤلاء عبر الأراضي العراقية الى تركيا.

ثم أفادت وكالة «الأناسول» للأخبار ونقلتها الحياة اللندنية في ١٢/٩/١٩٩٦ تقول:

« إن واشنطن طلبت من تركيا المساعدة لنحو الفين من الأكراد والتركمان العراقيين الذين كانوا يعملون مع الأمريكيين في شمال العراق. ونقلت مصادر لم تحدد هويتها (لأنها تابعة للمخابرات الأمريكية السرية) أن واشنطن أبلغت أنقرة أن هؤلاء كانوا يعملون في مركز لجنة التفتيش العسكري التابع لعمليّة «بروقايد كومفروت» ومع منظمات إنسانية تابعة لقسم الإغاثة في وزارة الخارجية الأمريكية. » ثم أضافت الحياة:

« وفي واشنطن قال ناطق باسم وزارة الخارجية نيكولاس بيرنز إن "أولئك هم الذين قد يد المساعدة بهم. علينا إلزام أخلاقي نحرم وسنفي بهذا الإلزام" وأضاف (الناطق): "لا شك أنه تقع على تركيا مسؤولية مساعدة الأكراد الفارين" وأوضح مسؤول أمريكي رفيع المستوى، طلب عدم ذكر اسمه، إن السألة تتضمن "بضعة آلاف من الناس وعائلاتهم عملوا لحسابنا وللأتراك والبريطانيين والفرنسيين في العامين الأخيرين. »

والرأضح أن المسؤولين الأمريكيين لا يؤكدون بصورة صريحة على أن المنطقة الآمنة قد

الغيت وعملية "تجهيز الراحة" قد أُلغيت أيضاً بل يلمحون بذلك عن طريق دعوة انعاملين في المؤسسات الأمريكية الى الولايات المتحدة لالتزامات "أخلاقية". والملاحظ أيضاً هو أن الصحافة والإذاعة في كل العالم نقلت خبر تردد تركيا بالسماح لهؤلاء، لأن يعبروا الأراضي التركية ولكن لم تنقل أية إذاعة أو جريدة خبر تردد الحكومة العراقية أو تردد مسعود البارزاني وحزبه في السماح لهؤلاء العراقيين الذين عملوا "لوزارة الخارجية الأمريكية" و"بريطانيا" و"تركيا" و"فرنسا" من الخروج من العراق أو من المنطقة الكردية، بل على العكس أكد مسؤؤل في حذك على أن هؤلاء «أحرار إذا قرروا المغادرة» بل أن قادة حذك «مسؤؤلون عن حمايتهم» ولأن «الحزب رافق المسافرين بحرسه الحزبي» أثناء الخروج من العراق وعلى الرحب والسمة، في حين كان هؤلاء عملاء لدولة أجنبية.

وأخيراً نشرت الكارديان في الصفحة ١٤ ليوم ١٤/٩/١٩٩٦ الخبر التالي:
«ووضخاً (كذا) للشغط الأمريكي وافقت الحكومة التركية على السماح لحوالي ٢٥٠٠ كردياً عراقياً بعبور تركيا كجزء من خطة أمريكية لإخراج المستغلين لأمريكا وعوائلهم من شمال العراق». أي إن الأمريكان، بعد أن ألغوا المنطقة الآمنة فعلياً ولكن دون الاعتراف بذلك حتى ذلك الحين، قرروا سحب كافة العراقيين الذين كانوا يعملون فيها.

أما مسعود البارزاني فقد أصدر قراراً يوم ١٠/١٠/١٩٩٦ بالعفو عن كل الأكراد الذين حاربوه بما في ذلك جلال الطالباني. لكن المعروف هو أن مسعود البارزاني ليست له أية صفة قانونية سوى كونه رئيساً لحزب من الأحزاب الكردية الكثيرة، وليس هناك قانون عراقي أو كردي يخوله حق إصدار قرارات العفو ضد القتل. بل على العكس إن مسعود البارزاني متهم بقتل الآلوف من أعضاء الاتحاد الوطني الكردستاني وأن الديمقراطية والمدالة تستدعيان تقديمه الى المحاكمة لغرض معاقبته مثلما تتم محاكمة أي مجرم آخر. والأهم من كل هذا قرر الحزب الكردي، عن طريق تحالفه مع صدام حسين، العفو عنه وعن حزب البعث عن كل الجرائم التي ارتكبوها ضد الأكراد في حلبجة وفي عملية الأنفال.

ومن جهته أصدر صدام حسين قراراً بالعفو عن كل الأكراد رغم أن هؤلاء الأكراد قتلوا، بصورة غير قانونية، منذ ١٩٦٤ ما لا يقل عن ٥٠٠٠ كردي بري. إن الواضح من كل هذه القرارات هو أن هؤلاء القتل لا يؤمنون بسيادة القانون فيقتلون ويعفون القتل الآخرين دون الإشارة الى أي قانون أو محكمة. ثم يدعون الديمقراطية.

٥ - أكد الأمريكان على أنهم لا يتدخلون في انتقال القائم بين الحزبين الكرديين وذلك بالرغم من استنجد جلال المتكرر بيم والرجاء منهم التدخل، بدل إيران، لإيقاف حذك والجيش العراقي عند حذك. ففي دعوة وجهها الاتحاد الوطني الكردستاني الى الأمريكان والتي نشرت في جريدة التايمز في ٩/٩/١٩٩٦ جاء:

«إننا ندعو الولايات المتحدة وحلفائنا التدخل بسرعة لإيقاف العدوان العراقي وإنهاء هذا الهجوم ضد الشعب الكردي...» وعلقت الجريدة:
«إن جلال الطالباني، قائد أوك، اشتكى لأن الصواريخ الأمريكية التي ضربت الجنوب

في الأسبوع الماضي قد فشلت في منع صدام من البجوم على المنطقة الكردية في الشمال. وكرر متفرداً بأنه سيضطر الى دعوة ايران لمساندته إذا قررت واشنطن إهمال ندائه. » وأضاف الجريدة:

« لقد أعلنت الولايات المتحدة بأنها سوف لن تتدخل لصالح أي من الجانبين في الخلاف الكردي. » علماً أن الحزبين الكرديين كانا قد أجريا مفاوضاتهما داخل السفارة الأمريكية في لندن يوم الجمعة ١٩٩٦/٨/٣٠، قبل احتلال أربيل ببوم واحد. وبالرغم من فشل هذه المفاوضات استمر جلال الطالباني يناجي الأمريكان ويطلب منهم الحماية. إن انفضاح علاقة المؤتمر بالمخابرات المركزية وتصريحات المسؤولين الأمريكيين بهذا الخصوص لم يمنع استمرار جلال الطالباني في تأييده وارتباطه بالمؤتمر، وذلك بالرغم من رفض الأمريكان الإصفا، اليه في تلك الأيام أو الشروع بمساعدته. ففي حوار أجراه جلال مع زهير نصيباني (الحياة ١٩٩٦/٩/٢١) قال:

« كان أحد أهداف عملية صدام - بارزاني المشتركة ضد أربيل والإتحاد هو دفن المؤتمر الوطني العراقي والقضاء، على كل مكاتب المعارضة العراقية ومعاقلها. حول بارزاني كردستان يخبائته للمؤتمر ولتبعيداته للمؤتمر من معقل للمعارضة إلى مقبرة لها، لكن المؤتمر سيجني والمعارضة العراقية تستمر. » ثم قال: « فالإقتتال جرى بين طرف عميل لصدام، متفق معه على دفن المؤتمر، وطرف عثر في المؤتمر حريص على تقدمه وتطويره ونجاحه. » دون الإشارة إلى كون المؤتمر مؤسسة تابعة لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية.

لقد أكدت الولايات المتحدة مراراً بأن احتلال الجيش العراقي لمنطقة واقعة شمال خط عرض ٣٦ ما هي إلا قتال داخلي بين كتلتين كرديتين متحاربتين. ففي ١٩٩٦/٩/٨ كرر وزير الدفاع وليام بيربي: « إن الحكومة الأمريكية لا تتدخل في حرب أهلية بين الأكراد وليس هناك دليل لاشتراك الجيش العراقي في هذه الحرب. » وهذا يناقض تماماً ما صرح به رئيس الأركان الأمريكي والذي ورد أعلاه.

٦ - بعد كل هذا الضجيج الأمريكي قررت حكومة الولايات المتحدة إرسال نائب وزير الخارجية روبرت بلليشر الى أنقرة لغرض الاجتماع بمعمود البارزاني، دون جلال، بغية رد الاعتبار اليه وذلك في يوم ١٩٩٦/٩/١٨. وبهذه الطريقة أكدت الحكومة الأمريكية للجميع على أن تعاون الحزب الديمقراطي الكردستاني مع البعث لإحتلال أربيل لا يؤثر على علاقة معمود بالحكومة الأمريكية. وقبل هذه المناسبة صرح "سامي" عبدالرحمن، عضو المكتب السياسي لحك (راجع الكارديان ليرم ١٩٩٦/٩/١٤، الصفحة ١٤) قائلاً:

« إن النتيجة النهائية لكل هذا ستكون في مصلحة الجميع، لنا وللغرب » وبعد اجتماع أنقرة كتب ديفيد هيرست من أربيل (الكارديان في ١٩٩٦/٩/٢١، الصفحة ١١) قائلاً:

« بالرغم من الشكوك وعدم الإرتياح تجاه أمريكا (كنا)، عاد السيد بارزاني من أنقرة مع كثير من الطمانينة، وقد صرح أحد أعضاء الوفد المفاوض قائلاً لقد فهم واحدنا الآخر (يقصد

أمريكا وحزبه) وبعد فترة قصيرة ستري بنفسك وفداً للحزب الديمقراطي الكردستاني في واشنطن". وأضاف العضو المفاوض (الكردى) "لقد اقتنع الأمريكيان فجأة بأنهم بحاجة البناء بقدر ما نحن بحاجة اليهم". هـ. ويضيف ديفيد هيرست:

«إن المؤكد هو أن المنطقة الآمنة» خلقت لمصلحة الأكراد ولكن بمرور الزمن أصبحت عنصراً مهماً في استراتيجية "الإحتواء" والتي غايتها حماية المصالح الغربية في الخليج. هـ. أي أن الطائرات الأمريكية ستستمر في الطيران عبر العراق لمراقبة الأحداث في الخليج.

في ١٠/٥/١٩٩٦ نقلت جريدة الحياة اللندنية خبر مقابلة مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط روبرت بلليسترو لكل من حوشيار زيباري، مسؤول العلاقات الخارجية لحدك ومحسن دزئي، الممثل الشخصي لمعمود البارزاني، وجررت المقابلة في ١٠/٤/١٩٩٦ داخل السفارة الأمريكية في لندن. وقال حوشيار أن «المحادثات كانت إيجابية جداً وأجريت بناءً على طلب الجانب الأمريكي. هـ. مما يشير إلى أن العلاقات بين أمريكا ومعمود مازالت على أحسن مايرام. وأضاف حوشيار: «إن اللقاء استكمال لمحادثات أنقرة التي أجراها بلليسترو وبارزاني في ١٨ أيلول الماضي. هـ. وأضافت الجريدة: «واشنطن وجهت الدعوة إلى وفد من الحزب الديمقراطي الكردستاني لزيارة الولايات المتحدة وأجروا محادثات مع مسؤولين. هـ.

٧ - لقد ترقفت التهديدات العسكرية الأمريكية ضد صدام في ١٩/٩/١٩٩٦ بفد أن وصلت قوة أمريكية إلى الكويت، لا للهجوم على العراق بل للدفاع عن المصالح النفطية الأمريكية في الخليج من خطر الثورة الشعبية في المنطقة أو خطر الأعمال الإرهابية التي قد تقوم بها الجماعات المعادية للإحتلال الأمريكي بل وحتى لغرض الدفاع عن المنطقة من خطر الدول الكبرى الأخرى التي قد ترغب في تكوين موطئ قدم لها في تلك المنطقة الفنية أو لتهديد إيران وإرضائها ومنعها عن مساعدة الطالباني أو لتظمين شيوخ الخليج بأن أمريكا معهم مادامت هناك قطرة من النفط يمكن بيعها بصورة مربحة. ولهذا كتبت الكارديان في افتتاحية رئيسية لها يوم ٢١/٩/١٩٩٦، الصفحة ١٨، تقول:

«لقد تكون لدى دول الخليج إعتقاد بأن هناك لعبة مزدوجة يتم تنفيذها-وتركن في ظلها كل من إيران وتركيا وإسرائيل. هـ. وتتلقت الإفتتاحية تصريحات جون دويج، مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية حول ضرورة بقاء صدام في الحكم كما أشرنا سابقاً. ثم أكدت الإفتتاحية قائلة:

«ليس هناك من يقترح بأن لصدام القابلية على شن حملة استراتيجية ضد أي واحد من جيرانه. حيث أنه لا يملك حتى المعدات التي تستطيع إسقاط طائرة أمريكية واحدة. هـ.

٨ - من الضروري الإشارة إلى أن المؤتمر لم يكن العميل الوحيد للمخابرات المركزية بل شاركه في ذلك وبصورة أهم «الوقاق الوطني العراقي» لآباد علاوي وحفنة من البعثيين السابقين الذين كانوا يعملون مع أفراد في صفوف الجيش. فنقلت جريدة إنترناشنال هيرالد

تعيين الأمريكية ليوم ١١/٩/١٩٩٦ في صفحتها الأولى خبر إلقاء القبض على ستة من أعضاء الرفاق في ٢٦ حزيران ١٩٩٦ وقالت:

«ولقد كانت قاعدة الجماعة في الأردن ومعروفة باسم الرفاق الوطني العراقي. وقد اختارتهم وكالة المخابرات المركزية في الشتاء الماضي كمؤسسة ذات الإمكانية الكبرى لإسقاط السيد صدام. لكن تمكنت دائرة الأمن العراقية من تهديفهم بنجاح في حزيران و «إن الناس اثنين كانوا مرتبطين بالجماعة داخل العراق قد تمت السيطرة عليهم» في ذلك الشهر كما صرح مسؤول في الحكومة الأمريكية. » ثم أضاف جيفري سميت كاتب الخبر: «ساندت C.I.A. الرفاق الوطني بعد أن ضجرت واشتطن من المؤتمر الوطني. وقال مسؤول رفيع المستوى في الإدارة الأمريكية بأنه تم التأكد من أن الحكومة العراقية قد قامت بعملية شتى واسعة النطاق في هذا الصنف للمشاركين في مزاورة لإسقاط السيد صدام وكانت بقيادة الرفاق. كما قال المسؤول الأمريكي بأن الجماعة قد انكشفت من الداخل. وقال مسؤول أمريكي آخر بأن الإنشكاسة حدثت نتيجة «فشل المحافظة على سرية العمليات» ... وأن عملية إلقاء القبض عليهم بدأت في ٢٦ حزيران ... » وقال الكاتب أيضاً: «إن قادة الرفاق الوطني رفضوا التعليق ولكن تعريضاً مكتوباً منهم أكد بأن بغداد أوقفت وشقت المعارضين الذين «كانوا جزءاً من منظمة مكرمة من عسكريين ومدنيين من الذين كانوا خلفاً مع الرفاق ومرتبطين به. » ثم قال كاتب الخبر:

«ولقد أكد المسؤول الأمريكي بأن C.I.A. قد جهزت المجمعيتين (أي المؤتمر والرفاق) بإيدين الدولارات ولكنها «لم تقم بالسيطرة عليهما أو إدارتهما وسير أعمالهما» وقال المسؤول «إن السي أي أي تجنبت الإتصالات المباشرة خوفاً من أبقاع أعضاء المنظمات في الخطر داخل العراق.»

وكتبت الجريدة يوم ١٦/٩/١٩٩٦:

«بعد صرف حوالي ستة مليون دولار منذ ١٩٩١ على حملة معادية لصدام، لا تستطيع وكالة المخابرات المركزية ولا المعارضون العراقيون انتباهي . بشي حسبما يؤكد المسؤولون وأعضاء الكونغرس »

إن قيام المخابرات المركزية بفضح عمالة الرفاق الوطني والمؤتمر الوطني ونضج استلامها المبالغ من الحكومة الأمريكية دليل آخر تقدمه الإدارة الأمريكية على أنها قررت العدول عن محاولات جديدة. في المستقبل القريب على الأقل. لإسقاط الحكومة العراقية أو للإستمرار في مساعدة المعارضة بصورة جديّة خاصة وأن المعارضة فشلت في تحقيق أي من مهماتها.

وفي بيان أصدره المؤتمر الوطني العراقي في ١٩/٩/١٩٩٦ اعترف المؤتمر بإستلام المبالغ. إذ جاء في البيان:

« نالاً: حصل المؤتمر على الدعم المالي من أطراف عربية و دول غربية صديقة إضافة الى مساهمات مواطنين عراقيين ... » ولكن المؤتمر لم يعترف بسرقة ٤٠ مليون دولار صرح بها بحر العلوم، عضو المجلس الرئاسي للمؤتمر، في مجلة الوسط وتمت الإشارة اليه سابقاً.

٩ - أما الأحزاب المنظمة في المؤتمر الوطني أو التي انسحبت منه؛ فقد أظهر حزب الدعوة والمجلس الأعلى لباقر الحكيم عدم ارتياحهم من تواطؤ مسعود البارزاني مع مجرم الحرب صدام حسين وتمتوا بأن مسعود وجمال سيمعدان إلى رشدما ويمعدان إلى جبهة المعارضة على أساس أن الجرائم التي قاما بها ضد الشعب الكردي لا تقف كعقبة ضد قبولهما في هذه الجبهة من جديد. ولقد كتابة هذه الأسطر لم يطالب المسلمون من أمثال باقر الحكيم والشيخ الأصفي بمحاكمة جلال الطالباني أو مسعود البارزاني كمجرمي حرب بل مازال هؤلاء المسلمون يؤكدون على ضرورة العمل معهما بحجة أن "القاتل المعارض بري". لكونه يحارب صدام.

والغريب أن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي قد أصدرت بياناً تستنكر فيه احتلال القوات البعثية لأربيل دون استنكار دور الحزب الديمقراطي الكردستاني. وجاء في هذا البيان: «إننا في الوقت الذي نواجه فيه مع أبناء شعبنا في مدينة أربيل وضواحيها هجوم النظام العدواني ندعو جماهير إقليم كردستان والعراق كله إلى الوقوف صفاً واحداً ضده وشل أيدي مقترفيه الدكتاتورين الدمويين». وشم؛

«ندعو أحزاب وقوى المعارضة جميعاً إلى إتخاذ موقف موحد ضد العدوان، والعمل بدأ بيد لإحباطه وجمع الصفوف وتصعيد النضال لإسقاط زمرة صدام حسين ونحكمه الدكتاتوري...». ولكن وبدل "إحباط" العدوان على أربيل قررت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الاشتراك في حكومة أربيل التي شكلها مسعود البارزاني بإسناد منصب رئيس الوزراء إلى رزق نوري شاميس ومنصب وزير الصحة إلى كمال شاكر من الفرع الكردي للجنة المركزية للحزب الشيوعي. أي أن الحكومة الجديدة مسنودة من قبل جبهة جديدة مكونة من قبل حكومة البعث والحزب الديمقراطي الكردستاني واللجنة المركزية للحزب الشيوعي والأتراك والأمريكان..

١٠ - إن السياسة الأمريكية الجديدة لصالح البعث أخذت تظهر إلى العيان تدريجياً حتى وصلت إلى حد أعلن فيه الرئيس كلينتون، في مقابلة تلفزيونية أجرتها أي بي سي معه مساء ١٩٩٦/٩/٢٠ حين قال: «إن ما تسعى إليه واشنطن هو التأكيد على أن الرئيس العراقي سيقيد بقرارات الأمم المتحدة وأنه لا يهدد جيرانه». ورداً على سؤال حول السياسة الأمريكية تجاه البعث وهل تسعى أمريكا للتخلص من صدام؟ أجاب كلينتون: «كلا لا نحاول التخلص منه» وأضاف: «ما تعلمنا من التعاطي مع صدام هو أنه يذهب إلى أقصى الحدود. ولهذا وسعنا منطقة الخطر الجوي في الجنوب. وهو الآن مقيّد الحرية وبات صعباً عليه تهديد جيرانه..».

ثم بدأ المسيطرون على الدعاية الغربية يؤكدون على أن زوال صدام سيفيد إيران ويزيدها قوة. فقالت إنترناشنال هيرالد تريبيون الأمريكية ليوم ١٩٩٦/٩/١٦ في الصفحة السادسة ما يلي:

«منذ البداية لم تكن لواشنطن أية فكرة عن الشخص الذي سيحل محل صدام إذا نجحت خطط الإطاحة به. ولكن المسؤولين الأمريكيين اضطروا - ورفقتهم المسؤولون في السعودية و

الأزمن وتركيا الذين تم ملهم بالمعلومات - اضطربوا لأنهم أخذوا يشعرون بأن في حالة تفتت البنية: بعد صدام تبسط الجارة إيران فعلياً على مقدار كبير من الأرض العراقية وتكتسب إيران نفوذاً محلياً. « أي أن الأمريكان أخذوا يروجون ، من جديد ، بأن صدام مازال مرشحاً للحفاظ على المصالح الأمريكية و يمكنه منع إيران من توسيع نفوذها في المنطقة . و لهذا السبب رافقت احتلال صدام لأربيل دعاية مكثفة ضد إيران، اشترك فيها كل من الأمريكان والبيت والحزب الديمقراطي الكردستاني. وكانت هذه الدعاية ضد احتلال إيران للمنطقة التابعة لجلال انضالبارني ومجهزته بالسلاح دون حق.

ثم صرح وللم بيرى، وزير الدفاع الأمريكي، في ١٥/٩/١٩٩٦ قائلاً:
« على صدام أن يكف عن أعماله العدوانية التي يقوم بها ضدنا عن طريق إعادة بناء قواته الصاروخية التي عطلناها في جنوب العراق قبل أسبوعين. » وكان قصده التأكيد للعالم أجمع على أن أمريكا حق تحطم القواعد العسكرية العراقية داخل العراق، وحتى دون أخذ موافقة مجلس الأمن، ولكن ليس للعراق حتى حق تصليح هذه القواعد. علماً أن قضية تصليح القواعد كلها كانت أكذوبة واضحة لأن صدام لا يستطيع تصليح هذه القواعد لكونه لا يملك الأدوات الإحتياطية التي عليه أن يستوردها من الغرب، ثم أن أرصدة العراق مجمدة فلا يتمكن من دفع ثمن هذه الأدوات. إذن أراد بيرى أن يذكرنا بـ « نحن أسبأدكم وعليكم أن تلمعوا أحياناً. »

على أي حال سحب بيرى تهديده لصدام بعد فترة أيام حيث نقلت وكالة رويتر خبراً نشرته جريدة الإندبنغانت اللندنية في ٢٣/٩/١٩٩٦ يقول:

« قد تنضم الولايات المتحدة في الأسبوع القادم بسحب واحدة من حاملتي الطائرات من الخليج لأن الظاهر أن العراقي أخذ يتجنب الإصطدام مع واشنطن حسب ما قاله وزير الدفاع الأمريكي وليام بيرى الذي قد يقرر في الأسبوع القادم إعادة حاملتي الطائرات كارل فينس الى أمريكا في تشرين الأول تاركاً حاملتي الطائرات إنتربرايز لوحدها في الخليج. وقال بيرى: «إنني أؤمن حقاً بأن العراق أخذ يتراجع عن أعماله التهديدية التي كان يقوم بها في الأسبوع الماضي.»

وفي ٣٠/٩/١٩٩٦ صرح نائب السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة بأن قرار المجلس بخصوص النفط مقابل الغذاء (قرار رقم ٩٨٦) سينفذ خلال أسبوع.

وما أن إنتهت الإنتخابات الأمريكية، بفوز كلينتون، حتى ظهرت حقيقة السياسة الأمريكية الجديدة تجاه صدام والقائمة على قبول الأمر الواقع وإبقاء صدام حسين في منصبه وبالتالي إزالة الشوائب المتبقية في العلاقات الموجودة بين البلدين.

ففي ١٩/١١/١٩٩٦ قام وزير الداخلية التركية، على أتر زيارة طارق عزيز الى أنقرة، بفتح جسر خابور الذي كان قد تم غلقه نتيجة لإعلان المقاطعة الإقتصادية على العراق صيف ١٩٩٠. وأعلن الوزير التركي بأن «التجارة بين البلدين قد عادت الى حالتها الطبيعية التي كانت عليها قبل حرب الكويت.» وهذا يعني، عملياً، رفع الحصار الإقتصادي المفروض على

العراق حتى دون أخذ مرافقة مجلس الأمن ودون صدور أي احتجاج أمريكي ضد القرار التركي.

وفي ١٩٩٦/١١/٢٤ أعلن نائب وزير الخارجية المصرية بأن: «العراق قد أنجز تطبيق كافة قرارات مجلس الأمن بخصوص تحطيم أسلحة الدمار، ولم يبق مبرر للإمتناع عن الإفراج عن العراق والسماح له بتصدير النفط.» (راجع جريدة الحياة ١٩٩٦/١١/٢٤).

وفي ١٩٩٦/١١/٢٥ تم الإتفاق بين العراق وهيئة الأمم حول تنفيذ القرار ٩٨٦ بعد أن وافق سعدون حمادي سفير العراق لدى الأمم المتحدة، على كافة الشروط المدونة في القرار. علماً أن القرار كان قد تم تقديمه الى مجلس الأمن في بداية ١٩٩٥ ولكن رفضه العراق لكونه يمس السيادة الوطنية، ذلك لأن القرار يعطي حق بيع النفط العراقي (المصدر الإقتصادي الرئيسي للبلد) ثم استقطاع حوالي ٦٠٪ من القيمة كتعويضات حرب الكويت وككلفة عملية تدمير الأسلحة العراقية ورواتب موظفي الأمم المتحدة ومصروفاتهم الأخرى واستخدام الباقي (أي حوالي ٤٠٪) لشراء الطعام والدواء. وتم توزيعه على الشعب دون تدخل الحكومة العراقية. وفي الحقيقة لا يتال العراق دولاراً واحداً من قيمة النفط بل يستلم الشعب الغذاء والدواء بأسعار تقررهما الشركات الرأسمالية المتعلقة وخاصة الأمريكية منها.

وفي ١٩٩٦/١١/٢٧ نشرت جريدة الحياة أخباراً تصريحاً لـ «كلين ديفيس»، الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية بأن «العنصر الأرضي» في عملية توفير الراحة في شمال العراق لمساعدة الأكراد لم يعد قائماً منذ التدخل العسكري العراقي في المنطقة (أي منذ احتلال أربيل) في آب الماضي». أي أن الحكومة الأمريكية اعترفت رسمياً بإلقاء المنطقة الأمنة منذ ذلك الحين. وهذا يؤكد بأن اتفاقاً سرياً كان قد تم بين أمريكا (ورغم طنطنتها)، وبين صدام قبل ١٩٩٦/٨/٣١ وإلا لما كانت الحكومة الأمريكية تلقي المنطقة الأمنة لمجرد احتلال صدام لمدينة أربيل، في حين تظاهرت أمريكا أثناء الهجوم العراقي على أربيل وكأن العملية تمثل عدواناً ضد المصالح الأمريكية.

وفي ١٩٩٦/١٢/٣ أذاع راديو سبيكتروم العربي في لندن بأنه «تم الإفراج عن جزء من الأرصدة العراقية لشراء الطعام.» ولكن الإفراج عن هذه الأرصدة تم أيضاً دون العودة الى مجلس الأمن. أي أن تطبيع العلاقات الأمريكية - البعثية تم باستثناء هذا المجلس.

وفي ١٩٩٦/١٢/٤ قررت الحكومة الأمريكية إعطاء حق اللجوء الى ٤٥٠٠ عراقي آخر من الذين تعاونوا معها أثناء وجود المنطقة الأمنة.

هكذا أنتت الإدارة الأمريكية لكليتون بأن صدام قد عاد الى رشده. أما الشعب العراقي فسوف ينتظر كالشحاذ لاستلام قوته اليومي من الأيادي الخبيثة لموظفي الأمم المتحدة، بينما يبقى البعث في الحكم ويستمر في زج الشعب المسكين في السجون وفي حروب جديدة ضد من تختاره الإدارات الأمريكية المقبلة. وكل هذا من أجل تدفق النفط الرخيص الى الأسواق الغربية.

اتفاقية أنقرة

لقد حارب صدام حسين ومعه البازرائي، بعد احتلال أربيل، القضاء، على نفوذ أوك في المنطقة الكردية. إلا أن جلال الطالباني تمكن من احتلال السليمانية ودوان وكوسنجق من جديد. وقد أدى هجوم أوك هذا على مواقع البازرائي الى معارك طاحنة قتل فيها أكثر من ألفي شخص من الطرفين. تبع ذلك قيام الطرفين بالتهجير الجماعي للسكان المدنيين، إذ نشئت وكالة الأنباء الفرنسية (راجع الحياة ليوم ١٩٩٧/١/٦) خبراً يقول:

« أفادت المصادر الكردية أن الحزبين بواصلان إنتهاكات فاضحة لحقوق الإنسان، إذ شرد حزب بارزاني من مناطق تخضع لقواته عائلات من أنصار الإتحاد يقدر عددها بـ ٤٠ ألف شخص، بينما شرد حزب طالباني من مناطقه عائلات تجاوز عدد أفرادها ٥٠ ألف شخص... »

كل هذا أجبر الأميركيين على تأجيل مسألة حسم القتال لصالح أحد الطرفين الى ما بعد الإنتخابات الأمريكية، التي جرت في الخامس من تشرين الثاني ١٩٩٦. فأسرعت الحكومة الأمريكية الى جمع الطرفين في المفاوضات التي جرت في أنقرة تحت إشراف الأميركيين والبريطانيين والأتراك. وقضت الحكومة التركية من فرض الأحزاب القومية التركمانية كطرف في المفاوضات التي انتهت بالعودة الأولى منها في ١٩٩٦/١٠/٣١ الى اتفاق وقف إطلاق النار وتشكيل قوة محلية "محايدة" للمراقبة تشتمل على التركمان بناءً على أصرار تركيا، ويكون مقرها في أربيل... (راجع الحياة في ١٩٩٦/١١/١) وتقول الصحيفة: « ووافق الحزبان على إبقاء المنطقة في مئام عن تدخل أي قوى أخرى "يكتنهما" أن تفاقم النزاع أو تزيد التوتر... » والمقصود هنا هو العراق وإيران.

إن هذا الإتفاق أعطى، ولأول مرة منذ الحرب العالمية الأولى، الحق لتركيا أن تتدخل في الشؤون الداخلية للعراق، وفي الوقت نفسه منع الإتفاق تدخل حكومة بغداد في حل الخلافات القائمة بين أبناء الشعب الكردي الذين يحملون الجنسية العراقية. ويسكنون ضمن الحدود العراقية المعترف بها. ثم أن تدخل التركمان في الخلافات الكردية قد يؤدي الى نتائج وخيمة بالنسبة للتركمان أنفسهم. ذلك، ولكنني من أهالي كركوك، أعرف جيداً بأن التركمان لم يبرطوا أنفسهم على مر الزمن في أي من الخلافات السياسية العراقية عامة والكردية خاصة ونسبت لديهم أبة تجرمة مبدئية من هذا القبيل. هناك احتمال كبير أن يتوحد الطرفان انكرديان ضد التركمان. مستخدمين حججاً مختلفة. ثم أن فرض التركمان كطرف في القضية من قبل الحكومة التركية قد يستخدمها الأكراد للظعن بالتركمان واتهامهم بأنهم عملاء للحكومة التركية، وهذه تهمة خطيرة بالنسبة نيم ستعرضهم الى الخطر والانتقام، لا من قبل القوى الكردية المتحاربة فحسب بل من قبل حكومة البعث التي ما انفكت في السابق عن تربيته إتهامات مماثلة لهم منذ سنة ١٩٦٣ وإلى الآن..

الفصل الثامن عشر

الخاتمة

ماذا نتعلم من كل هذا؟ قبل كل شيء، نتعلم أن الثروة النفطية في منطقة الخليج عامة وفي إيران والعراق والكويت خاصة هي التي حثت الحكومات الإستعمارية على تقسيم بلدان المنطقة ورسم حدودها وتنصيب الحكومات المحلية بغية تسهيل عملية استخراج النفط ونقله بطريقة تجلب لشركات النفط أقصى الأرباح. فرأينا أن إيران استولت سنة ١٩٥٧، مثلاً، ٦٪ من مجموع دخل نفطها وذهب الباقي إلى البلدان الغربية بطريقة أو بأخرى. ولم يتغير هذا الوضع لحد الآن إلا جزئياً، بينما نجحت الحكومات الغربية، وأمريكا خصوصاً، في زج شعوب المنطقة في حروب مدمرة بغية الحفاظ على سيطرتها على كل المنطقة.

رأينا أيضاً أن المستعمرين يغيرون عملاهم كلما اقتضت الضرورة دون أخذ خدمات هؤلاء العملاء بنظر الاعتبار. فالإستعمار الأمريكي الذي أعاد شاه إيران إلى الحكم عن طريق إنقلاب زاهدي هو الذي اشترك في إزاحته سنة ١٩٧٩. والإستعمار الذي جلب صدام حسين إلى الحكم ودفعه للهجوم على إيران هو الذي ورطه في احتلال الكويت بغية تحطيم البنية التحتية للعراق. والإستعمار الذي حث مصطفى البارزاني على العصيان ضد الحكومة العراقية سنة ١٩٦١ و١٩٧٤ هو الذي فرض اتفاقية الجزائر. كما أن الإستعمار الأمريكي الذي جمع المعارضة العراقية في المؤتمر الوطني هو الذي فضح عمالة المشاركين فيه.

منذ أن تم اكتشاف النفط في المنطقة استخدم المستعمرون هؤلاء العملاء لمنع الشعوب من المطالبة بالاستقلال الحقيقي والعيش في بلدانها بكرامة والحصول على حصتها الشرعية من موارد بلادها. وكلما حاولت هذه الشعوب التخلص من هؤلاء العملاء تدخلت الحكومات الغربية عن طريق الانقلابات والحروب والمراورات لفرض عملاء جدد أشد قسوة من الذين تمت إزاحتهم.

وحين وجدت البلدان الإستعمارية أن الخطر عليها قد يأتي من أحزاب المعارضة، قررت اختراق هذه الأحزاب أو شراء ضماير قادتها ثم تسخيرها في تنفيذ أهدافها الإستعمارية. هكذا جريبت شعوب المنطقة عامة والشعب العراقي خاصة بثلاث أعداء ألداء هم: الأبتغناز

الغربي والحكومات المحلية وأحزاب المعارضة. وقد اثبتت تجارب الشعب العراقي بأن مشاكله لا تنتهي دون الكفاح المستمر ضد هؤلاء الأعداء جميعاً.

نعملاً أيضاً أن كافة الدول الإستعمارية تسعى الى نشر الحروب بين الشعوب المظلومة. ذلك لأن الحرب وسيلة ناجعة في تحطيم قدرات الشعوب وارضائها للاستغلال بالإضافة الى جلب الأرباح الفاحشة للشركات الإستعمارية المنتجة للسلاح. وهذا يؤكد بأن العلاقات بين العراق وإيران بل والبلدان المجاورة الأخرى سوف لا تنتهي حتى إذا أزيح البعث عن الحكم. كما أنه يؤكد أن الاتفاق بين صدام حسين ومعمود البارزاني والأمريكان سوف لن يجلب الاستقرار والسلام والرفاه الى الشعب العراقي ولن يتقذه من الحروب والإضطرابات في المستقبل. وقد يتم التصديق على اتفاقات بين دول المنطقة وبينها وبين الأحزاب النخاسمة ولكن هذه الاتفاقات تكون موقته وجزئية تعطي المجال للمستعمرين لإعادة النظر في المسألة بغية تخطيط العلاقات والحروب المقبلة.

إننا نرى في هذا الكتاب بأن المستعمرين ليسوا بحاجة الى أصدقاء. دانسين أقرباء. مثل شاه إيران أو صدام حسين. ذلك لأنهم يرغبون أن يكونوا القوة النعالة الوحيدة في المنطقة. ولهذا يعملون على تجزيع الشعوب وزجها في حروب مستمرة.

يقول أدورد سعيد (الكارديان، ١٩٩٦/٨/٢٣): «حين نرى بأن طرفنا هو الذي يقوم بالتجني على حقوق الإنسان ويعمل ضد حرية التعبير فلماذا يتوقع منا أن نقيد انفسنا ونسكت؟». وهذا ما تفعله، بالضبط، المعارضة العراقية التي تعطي نفسها حق التعاون مع وكالة المخابرات المركزية ثم مع صدام حسين أو إيران أو تركيا، ثم تقوم بقتل الألوف وتهجيرهم، شأنها شأن البعث، ولكنها تمنع الناس حق الكلام وحق فضح جرائمها وحق حق الشعب العراقي بعيره وأكراده ضدها.

ترفض المعارضة العراقية التعلم من تاريخها. فاللجنة المركزية للحزب الشيوعي، مثلاً، لم تتعلم من جرائمها حين اشتركت في الحكم مع البعث. بل على العكس إنها أعلنت عن إنشازيتها من جديد حين شاركت حكومة رؤى نوري شاورس في أربيل المحتلة من قبل المخابرات البعثية، بينما أكدت الاطراف الأخرى، بما في ذلك جلال الطالباني، على ضرورة التسير مع الحكومة الأمريكية التي تعمل على فرض الحزبين الكرديين، ثانية، على الشعب لكردي المبلى بهما، في حين أدرك الشعب الكردي، من تأريخ الحرب بين الحزبين، بأن إيقاف القتال بين الطرفين يعني، بالضرورة، نسيان دماء الألوف من الأكراد الذين قتلوا في الحرب لطاحنة بين الحزبين ويعني العفر عن جلال الطالباني ومعمود البارزاني وقادة الحزبين. يشتركة الطرفين بعد أن قتل هؤلاء الألوف من الأكراد، ويعني كذلك فرض هؤلاء القتل من جديد حكماً على الشعب الكردي الذي نال الأمرين منهم. ويعني أخيراً ترك قادة الحزبين للمجرمين أحراراً ليجندوا القتال بعد فترة يتم فيها رد الاعتبار لهم.

إن نقاعة جرائم قادة الحزبين تظهر بوضوح حين نتذكر بأن معمود البارزاني وجلال الطالباني يدعيان بأنهما مجرد قادة لحزبين ديمقراطيين يؤمنان بالعدالة والمدنية وليست لهما

أية صفة قانونية أخرى. ثم أن منتهاج الحزبين لا يخلو لهما قتل أبناء الشعب من الحزب المقابل ولا من أعضاء حزب العمال الكردستاني في تركيا أو الحزب الديمقراطي الكردستاني في إيران. وليس هناك قانون كردي أو عراقي ولا حتى عرف عشائري يعطي قادة أي حزب حق القيام بقتل الناس بالجملة. أي أن قادة الحزبين مجرمون عاديون يستحقون المحاكمة والعقاب. ليس لهما القادة حجة قانونية للقيام بكل هذه الجرائم سوى الإدعاء بأنهم يقتلون دفاعاً عن النفس ووضوح اللوم على الطرف المقابل، في حين أنهم يصرحون في كل مناسبة بأن القتال بدأ بسبب اغتصاب كل طرف أموال الطرف الآخر كالعائدات الكمرجية والأموال التي كانت مكدسة في البنوك. ولجهلهم يعتقدون بأن هذه الحجج كافية للإعلان عن براءتهم.

ورغم بشاعة جرائمهم قرر مجرم الحرب صدام حسين العفو عنهم في حين ترفض الأحزاب الدينية أو التي تدعي الديمقراطية ادانتهم بحجة العمل معهم لإنقاذ الشعب الكردي من المزيد من القتل عن طريق فرض القتل من جديد على رقاب هذا الشعب المسكين.

إن النتيجة الإيجابية المهمة لجرائم صدام حسين وجرائم الحزبين الكرديين هي أنها لم تجت في تحطيم الأفكار القومية لدى الشعبين الكردي والعربي. فالذين رفعوا شعار القومية انتهبوا كمجرمي حرب ضد شعوبهم وشعوب المنطقة.

إن الكتاب يؤكد بأن هناك مخرج عملي واحد لشعوب المنطقة وهو الاتحاد فيما بينها ضد أعدائها الحقيقيين: الإستعمار والحكومات المحلية والأحزاب التي تعاملت مع الإستعمار ومع هذه الحكومات. وعندما يتم الاتفاق بين هذه الشعوب يظهر النور في نهاية النفق وتبدأ الخطوة الأولى نحو التحرر.

المصادر

1. A.Supan, Die territoriale Entwicklung der europäischen , Kolonien, 1906, p. 254.
2. Die Neue Zeit, 1898, XVI,1, 5304
3. J.E.Driaault, Problemes Politiques et Sociaux, Paris, 1907, p. 299
4. O. Jedels, Das Verhaltnis der deutschen Grossbanken zur Indus trie, Leip- zig, 1905, p. 192
5. E. Abrahams, The New Warlords, London,1994,Larkin Publications, p.133
6. Henry Longhurst, Adventure in Oil, Sidgwick and Jackson, London 1959
٧. إبراهيم علاوي، البترول العراقي والتحرر الوطني، دار الطليعة، بيروت أيار ١٩٦٧
٨. محمد حسنين هيكل، مدافع آية الله، قصة ايران والثورة، دار الشروق، بيروت، ١٩٨٢
9. F. Livesy , A text book of Economics, Longman, 1975
- 10.The Earth,The Guardian Publicaton, June, 1992.
11. Roland Dallas, Pocket Middle East and North Africa, The Economist Books, 1995.
١٢. بها. الدين نوري، صدى القاعدة، العدد ٤، أيلول ١٩٨٩.
١٣. نجم محمود، المقايضة، برلين- بغداد، ثورة ١٤ تموز العراقية في السياسة الدولية، منشورات الغد، لندن، ١٩٩١.
14. Adel Darwish and Gregory alexander, Unholy Babylon, Victor Gol- lancz Ltd, London,
١٥. مقابلة مع عامر عبدالله، مجلة الأبواب، منشورات دار الساقى، ١٩٩٤، العدد ٣، الصفحة ٢١٧ وكذلك العدد ٢، الصفحة ١٧٩.
١٦. مجلة الوسط، منشورات الحياة، العدد ١٥، في ١١/٥/١٩٩٢.
١٧. السانفور أوتيس بايك، رئيس لجنة الإستخبارات الأمريكية، تقرير رسمي نشر في جريدة الكارديان اللندنية خلاصته في - ٢٠ / ١٠ / ١٩٩٠.

١٨. هاني الفكيكي، محاضرة في قاعة الكوفة ليلة ١٢/٥/١٩٩٠ والناقشة التي تلتها.
19. Richard Anderegg, Nothing New Under the Sun, A Kurdish Memoir, 1962/1963; Kurdistan Times, Vol.1, No. 2, Summer 1992, Editor & Publisher: Mustafa Al Karadaghi
٢٠. عمر شيخ موسى، عضو المكتب السياسي للإتحاد الوطني الكردستاني، تقرير، فيينا ١٩٨٤/٤/٢٨.
21. Aryeh Y. Yodfat, The Soviet Union and Revolutionary Iran, Croom Helm, London & Canberra, St Martin's Press, New York, 1984.
22. Ian Black and Benny Morris, Israel's Secret Wars, Futura Books, by Hamish Hamilton Ltd., London, 1992.
٢٣. عبد الغني الراوي، مذكرات، ١٩٨٠/١/٢٢، الصفحات ١٥-٢١
٢٤. ميزانية الحزب الديمقراطي الكردستاني لسنة ١٩٧٠-١٩٧٥، تم توزيعها من قبل الدكتور محمود عثمان، عضو المكتب السياسي للحزب في ذلك الوقت.
٢٥. وكالة ناس السوثياتية ١٩٧٤/١١/١٨، ١٩٨٢/٨/٦.
٢٦. قسطنطين ترويانوفسكي، الشرق والثورة، بالروسية، موسكو، ١٩١٨.
27. Sami Yousif, The Iraq /US War: A Conspiracy Theory, The Gulf war and the New World Order, Zed Books Ltd. London and New Jersey, p.51 to 67
- ~~٢٨. Sami Al Khalil, Republic of Fear, Hutchinson Radius, Random Century~~

المحتويات

٥	المقدمة
٩	الخلفية التاريخية
١٩	نصّة النفط
٢٣	الأهمية العالمية للنفط
٣١	الحالة الإقتصادية والسياسية
٣٩	مسألة الحدود
٤٣	الحدود العراقية - الإيرانية
٤٩	معركة الحدود الثانية
٥٥	الثورة الإيرانية
٦١	سلام حين
٦٧	الحرب العراقية - الإيرانية
٧٧	الموقف من الحرب
٩٣	التحضير لحرب الكويت
١٠٣	إحتلال الكويت
١١٣	نتائج العدوان
١١٩	المعارضة التقليدية
١٣٧	الحركة الكردية
١٥٥	المبادرة الأمريكية الجديدة
١٧٥	الخاتمة
١٧٩	المصادر

OIL AND THE KURDS

**A study of the relationship of Iraq with Iran
and Kuwait**

**Kamal Majid
Emeritus Professor, University of Wales, Cardiff**

**Woodstock Publishing
&
Dar Al-Hikma**

**Published by
Woodstock Publishing
Flat 2, Ground floor
20, Lindfield Gardens
London NW3 6PS
Telephone: London 0171 4350195,
ISBN 0 907300 04 9
&
Dar Al-Hikma
88, Chalton Street**